

# جواهر الكلام

( في شرح شرايع الإسلام )

تأليف

شيخ الفقهاء وأبامر المحققين الشيخ محمد حسين الخفاجي

المؤلف سنة ١٢٦٤

الجزء التاسع عشر

قوبل بنسخة الاصل المخطوطة والمصححة بقلم المصنف طاب ثراه  
حققه وعلق عليه الشيخ عباس القوجاني

فحص بمشروعيته

الشيخ علي الآخوندي

طبع على نفقة

دار الامضاء والبراسة العربية

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ﴿ القول في الوقوف بعرفات ﴾

أي الـكون فيها ، ولكن تعارف التعبير بذلك لأنه افضل افراده ﴿و﴾ على كل حال فتمام الكلام فيه يكون بـ ﴿ النظر في مقدمته وكيفيه ولواحقه أما المقدمة فيستحب للمتمتع ﴾ وغيره ﴿ ان يخرج الى عرفات يوم التروية ﴾ على معنى خروجه الى منى ثم الى عرفات يوم عرفة بلاخلاف اجده فيه ، بل في كشف اللثام يستحب للحاج اتفاقاً بعد الاحرام يوم التروية الخروج الى منى من مكة ، ويدل عليه مضافاً الى ذلك ما تسمعه من النصوص ايضاً ، واما استحباب الاحرام فيه للمتمتع على معنى مرجوحية ما قبله بالنسبة اليه في المبسوط والاقتصاد والجمل والعقود والغنية والمهذب والجامع وغيرها على ما حكي عن بعضها النصريح به ، بل لا اجد فيه خلافاً كما عن المنتهى الاعتراف به ، بل عن التذكرة الاجماع على استحباب كونه يوم التروية ، بل في المسالك انه موضع وفاق بين المسلمين ، ولعله على معنى جوازه قبله ، لما سمعته سابقاً من ان له الاحرام بالحج عند الفراق من متعته الى ان يتضيق عليه وقوف عرفات كما عرفت الكلام فيه مفصلاً ، نعم عن ابن حمزة وجوب كونه يوم التروية اذا امكنه بمعنى عدم جواز تأخيرها عنه اختياراً ، ولعله لظاهر الأمر

في حسن معاوية (١) « اذا كان يوم التروية إن شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك وادخل المسجد حافياً وعليك السكينة والوقار وصل ركعتين عند مقام ابراهيم او في الحجر ، ثم اقم حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ، ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين احرمت من مسجد الشجرة ، واحرم بالحج وعليك السكينة والوقار » المحمول على الذنب قطعاً ، ضرورة عدم وجوب الوقت فيه عنده ، مضافاً الى ارادة الذنب في اكثر الأوامر فيه ، والى ما في الحدائق من رده بما في حديث ابي الحسن عليه السلام (٢) « انه دخل ليلة عرفة معتمراً فأتى بأفعال العمرة واحل وجامع بعض جواريه ثم اهل بالحج وخرج الى منى » وبمرسل ابي نصر (٣) المنجبر بما عرفت عن ابي الحسن عليه السلام ايضاً في حديث قال فيه : « وموسع للرجل ان يخرج الى منى من وقت الزوال من يوم التروية الى ان يصبح حيث يعلم انه لا يفوته الموقف » وصحيح ابن بقطين (٤) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الوقت الذي يريد ان يتقدم فيه الى منى الذي ليس له وقت اول منه قال : اذا زالت الشمس ، وعن الذي يريد ان يتخلف بمكة عشية التروية الى اي ساعة يسهه ان يتخلف فقال : ذلك موسع له حتى يصبح بمنى » الى ان قال : فان هذه الأخبار ظاهرة في رد ابن حمزة ، وان كان قد يناقش بظهور اولها في الاضطرار ، وخلو الأخيرين عن ذكر الاحرام ، اذ يمكن وقوع الاحرام فيه ثم تأخير الخروج الى الليل ونحوه ، فالعمدة

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب التقصير - الحديث ١

(٣) ذكره الشيخ (قده) في ذيل رسالة ابن ابي نصر المروي في التهذيب

ج ٥ ص ١٧٦ رقم ٥٩٠ والظاهر انه من كلام الشيخ

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

حيثئذ في رده ما عرفت .

انما الكلام فيما ذكره المصنف من قوله : ﴿ بعد ان يصلي الظهر ﴾ اذا كان المراد استحباب ايقاعه الاحرام بعدها وفقاً للمذهب والوسيلة والتذكرة والمنتهى والمختلف والدروس وموضعين من المبسوط وموضع من النهاية على ما حكى عن بعضها ، بل عن علي بن بابويه التصريح بأن الافضل ايقاعه بعد العصر المجموعة الى الظهر ، فاننا لا نجد له دليلاً واضحاً ، نعم عن المختلف الاستدلال له بأن مسجد الحرام افضل من غيره ، والمستحب ايقاع الاحرام بعد فريضة ، فاستحب ايقاع الفريضتين فيه ، وعن التذكرة والمنتهى بحسن معاوية (١) السابق إلا انها كما ترى ، ضرورة عدم اقتضاء الاول منهما استحباب الايقاع بعدها . ولا الثاني ، بل لعل ظاهر المكتوبة فيه الظهر ، ولعله لذا قال في القواعد بعد ان يصلي الظهر ، كما عن الهداية والمقنع والمقنعة والمصباح ومختصره والسرائر والجامع وموضع من النهاية والمبسوط وعن الفقيه وقته في دبر الظهر ، وان شئت في دبر العصر ، مؤيداً بعموم الأخبار باستحباب ايقاعه عقيب فريضة ، بل يمكن ارادة المصنف هنا وفي النافع ما عن الاقتصاد من انه لا يخرج الى منى حتى يصليها بمكة وان اوقع الاحرام بعد الظهر منها ، كما ان ما سمعته من النصوص السابقة ظاهر فيه ايضاً ، كصحيح الحلبي ومعاوية (٢) عن الصادق عليه السلام « لا يضرك بلبيل احرمت او نهار إلا ان افضل ذلك عند زوال الشمس » وفي دعائم الاسلام (٣) « روينا عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) انه قال : يخرج الناس الى منى من مكة يوم

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الاحرام - الحديث ١

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١



التروية ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، وافضل ذلك بعد صلاة الظهر ، ولهم ان يخرجوا غدوة وعشية الى الليل ، ولا بأس ان يخرجوا قبل يوم التروية « وفيه (١) عنه عليه السلام ايضاً انه قال : « في المتمتع بالعمرة الى الحج اذا كان يوم التروية اغتسل ولبس ثوبي احرامه واتى المسجد حافياً ، فطاف اسبوعاً ان شاء وصلى ركعتين ثم جلس حتى يصلي الظهر كما احرم من الميقات ، واذا صار الى الرقطاء دون الردم اهل بالتلبية ، واهل مكة كذلك يحرمون للحج من مكة ، وكذلك من اقام بها من غير اهلها » .

وعلى كل حال هو غير المحكي عن السيد من انه اذا كان يوم التروية فليقتل ولينشيء الاحرام من المسجد ويلبي ثم يمضي الى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ، ضرورة ظهوره في ايقاعه قبلها مطلقاً ، ولعله لنحو قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية او صحيحه (٢) : « اذا انتهيت الى منى فقل : اللهم هذه منى ، وهي مما مننت بها علينا من المناسك ، فأسألك ان تمن علي بما مننت به علي انبيائك ؛ فانما انا عبدك وفي قبضتك » ثم يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ، والامام يصلي بها الظهر ، لا يسمعه إلا ذلك ، وموسع لك ان تصلي بغيرها ان لم تقدر « وفي خبر عمر بن يزيد (٣) » وصل الظهر ان قدرت بمنى « وفي خبر ابي بصير (٤) » وان قدرت ان يكون رواحك الى منى زوال الشمس وإلا فتي ما تيسر لك من يوم التروية « لكن الظاهر هو

(١) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٦ من ابواب احرام الحج - الحديث

٢ وذيله في الباب ٤ منها - الحديث ٥

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣٣٦

ما عن الشيخ وغيره من اجمع بينها وبين غيرها بالفرق بين الامام وغيره ، كما قال الصادق عليه السلام في صحيح جميل (١) : « على الامام ان يصلي الظهر بمنى ثم يبيت بها ويصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج » وفي صحيحه الآخر (٢) « لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر من يوم التروية بمنى ، ثم يبيت بها ويصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج » وفي صحيح معاوية (٣) : « على الامام ان يصلي الظهر يوم التروية بمسجد الحيف ويصلي الظهر يوم النفر بمسجد الحرام » وأحدهما (عليهما السلام) في صحيح ابن مسلم (٤) « لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر يوم التروية إلا بمنى ويبيت بها إلى طلوع الشمس » وسأل ابن مسلم أيضاً في الصحيح (٥) ابا جعفر عليه السلام « هل صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بمنى يوم التروية ؟ قال : نعم والغداة بمنى يوم عرفة » بل عن الشيخ منهم في التهذيب وظاهر النهاية والمبسوط لا يجوز للامام غير ذلك ، بل مال إليه في الحقائق لظاهر النصوص المزبورة ، ولكن حمله في المنتهى على شدة الاستحباب ، ولا بأس به ، خصوصاً بعد إشعار لفظ « لا ينبغي » ونحوه به ، وبعد الاجماع على الظاهر ممن عداه على عدمه ، وأما غير الامام فقد ذكر غير واحد انه مخير ، وانه يستحب له الاحرام بعد الظهر ، ولعله لما سمعته من النصوص ، لكن في الرياض انه بعد الظهرين احوط ، لقوة احتمال ورود الأخبار الأخيرة للتقية ، فقد نقل القول بمضمونها عن العامة ، مضافاً الى اعتضاد الأول بما مر ، وبما استدل به له في المختلف بأن المسجد الحرام افضل من غيره ، فاستحب إيقاع الفريضتين فيه ، ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاطاحة بما ذكرناه ، وكأنه اشار بالاحتياط الى مسألة التطوع وقت الفريضة باعتبار استحباب

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب احرام

الحج - الحديث ٦ - ٢ - ٣ - ١ - ٤

صلاة الاحرام متاً او اربعاً او اثنتين كما عرفت سابقاً ، ولكن ذلك لا يعارض الدليل بالخصوص ، مع ان الأقوى خلافه .

والمراد بالامام امير الحاج كما صرح به غير واحد ، فانه الذي ينبغي ان يتقدمهم الى المنزل فيتبعوه ويجمعوا اليه ويتأخر عنهم في الرحيل منه ، وفي خبر حفص المؤذن (١) قال : « حج إسماعيل بن علي بالناس سنة اربعين ومائة فسقط ابو عبدالله عليه السلام عن بغلته ، فقال له ابو عبدالله عليه السلام : سر فان الامام لا يقف » كما ان المراد من يوم التروية هو ثامن ذي الحجة ، وفي خبر عبيدالله بن علي الحلبي (٢) عن الصادق عليه السلام المروي عن العلل والمحاسن سألته « لم سمي يوم التروية ؟ فقال : لانه لم يكن يعرفات ماء وكانوا يستقون من مكة من الماء ربيعاً ، وكان بعضهم يقول لبعض : ترويت ترويت فسمي يوم التروية لذلك » وفي حسن معاوية او صحيحه (٣) « سميت التروية لان جبرئيل عليه السلام اتى ابراهيم عليه السلام يوم التروية فقال : يا ابراهيم ارو من الماء لك ولاهلك ، ولم يكن بين مكة وعرفات ماء ، ثم مضى الى الموقف فقال : قف واعرف مناسكك ، فلذلك سميت عرفة ، ثم قال : ازدلف الى المشعر الحرام فسميت مزدلفة » وفي خبر ابي بصير (٤) « انه سمع ابا جعفر و ابا عبدالله ( عليهما السلام ) يذكران انه لما كان يوم التروية قال جبرئيل عليه السلام لا ابراهيم عليه السلام : ترو من الماء فسميت التروية » الحديث . وفي المنتهى عن الجمهور ان ابراهيم ( عليه السلام ) رأى في تلك الليلة ذبح الولد

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ - الباب ١٧١ - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١٣

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢٣

فأصبح يروي نفسه أهو حلم أم من الله تعالى فسمي يوم التروية ، فلما كانت ليلة عرفة رأى ذلك فعرف انه من الله تعالى فسمي يوم عرفة ، الامر في ذلك سهل . ثم إن ظاهر اقتصار المصنف وغيره على المتمتع عدم استحباب ذلك في المفرد والقارن للمكي والمجاور بها ، وفي المسالك خص المتمتع بالذكر لأن استحباب الاحرام فيه يوم التروية موضع وفاق بين المسلمين ، واما القارن والمفرد فليس فيه تصريح من الأكثر ، وقد ذكر بعض الاصحاب انه كذلك ، وهو ظاهر إطلاق بعضهم ، وفي التذكرة نقل الحكم في المتمتع عن الجميع ثم نقل خلاف العامة في وقت إحرام الباقي هل هو كذلك أم في اول ذي الحجة ، ونحوه ما في المنتهى من حكاية القولين للعامة في المكي من غير ترجيح ، نعم قال بعد ذلك : ولا خلاف في انه لو احرم المتمتع قبل ذلك في ايام الحج فانه يجزيه ، قلت : قال ابن الحجاج (١) لابي عبدالله ( عليه السلام ) في الصحيح : « إني اريد الجوار فكيف اصنع ؟ فقال : اذا رأيت الهلال هلال ذي الحجة فاخرج الى الجمرات واحرم فيها بالحج الى ان قال : ثم قال : إن سفيان فقيهكم اتاني فقال : ما حملك على ان تأمر اصحابك يأتون الجمرات فيحرمون منها ؟ فقلت له : هو وقت من مواقيت رسول الله ﷺ ، فقال : وأي وقت من مواقيت رسول الله ﷺ ؟ فقلت له : احرم منها حين قسم غنائم حنين عند سرجه الى الطائف ، الى ان قال : فقال : اما علمت ان اصحاب رسول الله ﷺ انما احرموا من المسجد ، فقلت : إن اولئك كانوا متمتعين في اعناقهم الدماء ، وان هؤلاء قطنوا بمكة فصاروا كأنهم من اهلها ، واهل مكة لا متمتع لهم ، فأحببت ان يخرجوا من مكة الى بعض

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٥

المواقيت فيشموا به اياماً » وقال ابو الفضل في صحيح صفوان (١) : « كنت مجاوراً بمكة فسألت ابا عبدالله عليه السلام من اين احرم ؟ فقال : من حيث احرم رسول الله ﷺ من الجمرانة ، فقلت : متى اخرج ؟ فقال : ان كنت صرورة فاذا مضى من ذي الحجة يوم ، وان كنت قد حججت قبل ذلك فاذا مضى من الشهر خمس » ونحوه مرسل المفيد (٢) في المقنعة ، وقال ابراهيم بن ميمون (٣) في الصحيح اليه « قلت لابي عبدالله عليه السلام : ان اصحابنا مجاورون بمكة وهم يسألوني لو قدمت عليهم كيف يصنعون ؟ قال : قل لهم : اذا كان هلال ذي الحجة فليخرجوا الى التنعيم فليحرموا » .

وظاهرها جميعاً ان وقت إحرام المجاور من هلال ذي الحجة او بعد مضي خمسة ايام ، بل ربما استفيد من الاول ثبوت الحكم الزبور لأهل مكة ايضاً ، لكن قال الصادق عليه السلام في خبر سماعة (٤) : « المجاور بمكة اذا دخلها بعمرة في غير اشهر الحج الى ان قال : ثم اراد ان يحرم فليخرج الى الجمرانة فليحرم منها ثم يأتي مكة ولا يقطع التلبية حتى ينظر الى البيت ، ثم يطوف بالبيت ويعلم الركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم يخرج الى الصفا والمروة فيطوف بينهما ، ثم يقصر ويحل ، ثم يعقد التلبية يوم التروية » . بناء على ان هذه العمرة مفردة لا تتمتع ، وإلا لوجب الاتيان بها من الميقات ؛ وحيثئذ فالحج المشار اليه حج أفراد ، وعقده حيثئذ يوم التروية ، ولعله لبيان الجواز في حقه ، وفي الاول على جهة الندب ، ولكن قد سمعت ما في خبر البعائم (٥) بناء على عود الاشارة فيه

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٦ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الواقيت - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢

(٥) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١ .

الى يوم التروية ايضاً ، والأمر سهل .

وكيف كان فالخروج المزبور على الوجه الذي عرفت مستحب لكل أحد ﴿ إلا المضطر كالشيخ الهم ﴾ والمريض ﴿ ومن يخشى الزحام ﴾ كما صرح به جماعة ، لموثق اسحاق بن عمار (١) عن أبي الحسن عليه السلام « سألت عن الرجل يكون شيخاً كبيراً او مريضاً يخاف ضغطا الناس وزحامهم يحرم بالحج ويخرج الى منى قبل يوم التروية قال : نعم ، قال : فيخرج الرجل الصحيح يلتمس مكاناً او يتروح بذلك قال : لا ، قال : يتعجل يوم قال : نعم ، قال : يتعجل بيومين قال : نعم ، قال : يتعجل بثلاثة قال : نعم ، قال : اكثر من ذلك قال : لا » ولعله له قال الشيخ في التهذيب لا بأس ان يتقدم ذو العذر ثلاثة ايام ، فأما ما زاد عليه فلا يجوز على كل حال ، ولكن في المنتهى حملة على شدة الاستعجاب مشعراً بالمفروغية من ذلك ، ولعله كذلك ، وفي مرسل البزنطي (٢) « قلت لأبي الحسن عليه السلام : يتعجل الرجل قبل التروية يوم او يومين من اجل الزحام وضغطا الناس فقال : لا بأس » بل ربما حمل على ذلك خبر رفاة (٣) سأل الصادق عليه السلام « هل يخرج الناس الى منى غدوة ؟ قال : نعم » ولعل إطلاق الموثق المزبور - بناء على رجوع ضمير « يتعجل » فيه الى الصحيح - يحمل على ما كان لأجل الزحام ، كما ان الظاهر منها عدم تأكد الندب في الخروج يوم التروية لا ان الاستعجاب مرفوع بالنسبة اليهم كما يقضي به ظاهر العبارة وغيرها .

﴿ و ﴾ على كل حال فالمراد بالخروج من مكة في المتن وغيره ﴿ ان يمضي الى منى ويبيت بها ليلته الى طلوع الفجر من يوم عرفة ﴾ كما سمعت التصريح بصلاة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب إجماع الحج

الغداة فيها في بعض النصوص (١) السابقة ، ولا يمكن لا يجوز وادي محسر وهو حد منى ﴿ إلا بعد طلوع الشمس ﴾ لصحيح هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « لا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس » المحمول على الكراهة بقريئة الشهرة بين الأصحاب على ذلك وعلى استحباب المبيت بمنى ، والصحيح (٣) « في النفور من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس قال : لا بأس به » فما عن الشيخ وابن البراج من العمل بظاهره ضعيف .

﴿ وكذا ﴾ يكره الخروج قبل الفجر إلا لضرورة كالريض والخائف ﴿ كما في القواعد والنافع ومحكي السرائر بل نسيه غير واحد إلى الشهرة ، قيل للأمر بصلاته فيها في حسن معاوية (٤) المتقدم ، وفعل النبي ﷺ المحكي في صحيح ابن مسلم (٥) السابق ، وخبر عبد الحميد الطائي (٦) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنا مشاة فكيف نصنع ؟ قال : أما أصحاب الرحال فكانوا يصلون الغداة بمنى ، وأما أنتم فامضوا حيث تصلون في الطريق » إلا أن الجميع كما ترى لا دلالة فيه على الكراهة ، ولذا ناقش فيها بعض الناس بعدم الظفر بنهي يحمل عليها ، لكن يمكن أن يكون إطلاق النهي عن جواز وادي محسر قبل طلوع الشمس بناء على إرادة الكراهة منه ، وعلى كل حال فمن ذلك يعلم ضعف ما عن ظاهر النهاية والمبسوط والاقتصاد وأبي الصلاح وابن البراج من عدم الجواز المتأني للأصل واستحباب المبيت بمنى .

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب إحرام الحج - الحديث •

(٢) و (٣) و (٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب إحرام الحج

الحديث ٤ - ٣ - ١

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٤

﴿ وأما الإمام فيستحب له الإقامة بها الى طلوع الشمس ﴾ استحباباً مؤكداً الصحيح جيل (١) السابق وغيره ، وفي الدعائم (٢) « وعن علي عليه السلام ان رسول الله ﷺ غدا يوم عرفة من منى فصلى الظهر بعرفة لم يخرج من منى حتى طلعت الشمس » المحمول على ذلك بقرينة موثق اسحاق بن عمار (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام « من السنة ان لا يخرج الامام من منى الى عرفة حتى تطلع الشمس » .  
﴿ ويستحب الدعاء بالمرسوم ﴾ عند التوجه الى منى ، لما في حسن معاوية (٤) عن الصادق عليه السلام « اللهم إياك أرجو ، وإياك أدعو ، فبلغني أمني ، وأصلح عملي » وعند دخولها بما في صحيحه (٥) السابق و﴿ عند الخروج ﴾ بما في صحيحه (٦) عنه عليه السلام ايضاً ، قال « اذا غدوت الى عرفة فقل وانت متوجه اليها : اللهم اليك صمدت ، وإياك اعتمدت ، ووجهك أردت ، فأسألك ان تبارك لي في رحلتي ، وتقضي لي حاجتي ، وان تحمليني اليوم ممن تباهي به من هو افضل مني » .  
وحد منى من العقبة الى وادي محسر على صيغة اسم الفاعل من التحسير اي الايقاع في الحسرة او الاعياء ؟ سمي به لأنه قيل ابرهة اوقع اصحابه في الحسرة او الاعياء لما جاهدوا ان يتوجه الى الكعبة فلم يفعل ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية وابي بصير (٧) : « حد منى من العقبة الى وادي محسر » وقال

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٦

(٢) المستدرک - الباب - ٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٢

(٤) و (٥) و (٧) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب إحرام الحج

الحديث ١ - ٢ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١



في صحيح آخر لمعاوية (١) : « وهو - اي وادي محسر - واد عظيم بين جمع ومنى ، وهو الى منى اقرب » ومقتضاه كون الحد غيره ، اللهم إلا ان يكون الأقرية لاتصاله بمنى وانفصاله عن المزدلفة ، نعم هو خارج عن المحدود ، لكن على الاول لا يكون النهي عن جوازه قبل طلوع الشمس دالا على الكراهة قبل الفجر ، لا مكان عدم جوازه مع عدم المبيت في منى ، بل يمكن القول بذلك على الثاني ايضاً ، فيبيت في نفس الحد ، اذ هو ليس جوازه ، اللهم إلا ان يراد الجواز فيه ، فيستلزمها حينئذ .

وعلى كل حال فالمبيت بمنى مستحب على نحو غيرها من المستحبات ، لكن في التذكرة للاستراحة ، وفي القواعد للترفيه ، وربما توهم عدم كونه كفيرا من المستحبات ، ولا ريب في فساد ، إذ لا منافاة ، نعم ليس هو بفرض ولا نسك يلزم بتركه شيء . بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به بعضهم ، لكن قد سمعت ما عن بعض من عدم جواز الخروج منها قبل الفجر ، وما عن آخر ايضاً من عدم مجاوزة وادي محسر قبل طلوع الشمس ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا يستحب ﴿ ان يقتسل للوقوف ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل في المدارك الاجماع عليه ، نعم في حسن الحلبي (٢) عنه (عليه السلام) « الفسل يوم عرفة اذا زالت الشمس » وفي صحيح معاوية (٣) « فاذا زاغت الشمس يوم عرفة فاعتسل وصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين » وقد تقدم في الأغسال تفصيل الحال فيه وفي غيره ، ولكن مقتضى ذلك ان تكون نية الوقوف قبله كما ستعرف ، هذا ، وفي الدروس وفي استحباب الطواف وركعتيه قبل الاحرام بالحج قول للعفيد وابن الجنيد والحلي ، لكن في المختلف بعد ان حكى ذلك عن الثلاثة

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١-٢

قال : ولم يذكر الشيخ هذا الطواف ولا السيد المرتضى ولا ابن إدريس ولا ابن بابويه ، والشيخ عول على هذا الحديث ، فانه لم يذكر فيه الطواف ، والمفيد عول على انه قادم على المسجد ، ويستحب له التحية ، والطواف افضل من الصلاة ، ولا نزاع بينهما حينئذ ، بقي ان يقال ان قصد المفيد استحباب هذا الطواف للاحرام فهو ممنوع ، فان المجاور يستحب له الصلاة اكثر من الطواف اذا جاور ثلاث سنين .

قلت : قد ذكر هذا الطواف الصدوق في من لا يحضره الفقيه في باب سباق مناسك الحج ، نعم لم يذكره ابوه ( رحمه الله ) ، ولعل القول باستحبابه غير بعيد للتسامح ولما سمعته من خبر الدعائم (١) نعم في قواعد الفاضل لا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى اي ما لم يضطر الى تقديم الطواف لحجه وفقاً للمحكي عن النهاية والمبسوط والتهذيب والوسيلة وظاهر المصباح ومختصره والجامع لخبر حماد عن الحلبي (٢) قال : « سألت عن رجل اتى المسجد الحرام وقد ازمع بالحج أيطوف بالبيت ؟ قال : نعم ما لم يحرم » ولكنه قاصر عن اثبات الحرمة المخالفة للأصل ، ولعله لذا قال ابن ادريس في المحكي عنه « لا ينبغي » وعن المنتهى والتحرير والتذكرة الاقتصار على انه لا يسن ، نعم عن ابن ابي عقيل واذا اغتسل يوم التروية واحرم بالحج طاف بالبيت سبعة اشواط ، وخرج متوجهاً الى منى ، ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يزور البيت ، فيسمى بعد طواف الزيارة ، مع انه احتمل في محكي المختلف ارادته الطواف قبل الاحرام الذي عرفت الكلام فيه . وعلى كل حال فان طاف ساهياً بل في كشف اللثام او عامداً لم ينتقض احرامه

(١) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

كما في القواعد ومحكي السرائر والتهديب ، جدد بعده التلبية أولاً ، الأصل وخبر عبد الحميد بن سميد (١) سأل الكاظم عليه السلام « عن رجل احرم يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد احرامه وهو لا يرى ان ذلك لا ينبغي له أينقض طوافه بالبيت احرامه ؟ فقال : لا ولكن يعضي على احرامه » وهو وان كان ظاهراً في الجاهل إلا ان الظاهر اولوية السامي منه او مساواته له .

وعلى كل حال فليس فيه تجديد التلبية لعقد الاحرام ، لكن عن النهاية والمبسوط والوسيلة تجديدهما للعقد ، وربما احتمل ارادتهم النذب ، لقول الشيخ في محكي الكتاين انه لا ينتقض ولكن يعقده بتجديد التلبية ، ولعلمهم استندوا الى ما مضى في طواف القارن والمفرد اذا دخلا مكة قبل الوقوف ، والله العالم . هذا كله في مقدمته ﴿ واما كفيته فتشتمل على واجب وندب (ومندوب خل) ذ ﴿ من ﴿ الواجب النية ﴾ التي قد شتمت الكلام فيها غير مرة وفي عدم اعتبار غير القرية والنعيم فيها بعد الاجماع بقسميه منا على وجوبها فيه ، مضافاً الى العمومات ، خلافاً للعامة فلم يوجبوها فيه ، ولا ريب في فساد ، نعم قد صرح غير واحد بل في المدارك نسبته الى الأصحاب بأن وقتها عند تحقق الزوال ، لأنه اول وقت الوقوف الواجب بناء على انه ما بينه وبين الغروب ، فيجب مقارنتها له ليقع بأسره بعد النية ، وإلا فأت جزء منه ، ثم لو اخرائهم إلا انه يحجز كما صرح به في الدروس ، لكن قد يظهر من قول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية بن عمار (٢) المشتمل على صفة حج النبي صلى الله عليه وآله خلاف ذلك ، قال : « حتى انتهى الى نمرة وهي بطن عرنة بحيال الأراك ، فضرب قبلته وضرب

(١) الوسائل - الباب - ٨٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

الناس اخيبتهم عندها ، فلما زالت الشمس خرج رسول الله ﷺ ومعه قرين  
وقد اغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد ، فوعظ الناس وامرهم ونهاهم ، ثم  
صلى الظهر والمصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم مضى الى الموقف فوقف به « قيل  
وكذا رواية اخرى صحيحة لماوية (١) ايضاً » ثم تلي وانت غادر الى عرفات  
فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباك بنمرة ، وهي بطن عرنة دون الموقف ودون  
عرفة ، فاذا زالت الشمس يوم عرفة فَاغتسل وصل الظهر والمصر بأذان واحد  
وإقامتين ، وانما تمجل المصر وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء  
ومسألة ، وحد عرفة من بطن عرنة ونوية ونمرة الى ذي الحجاز ، وخلف الجبل  
موقف « وهو كما ترى لا دلالة فيه على المطلوب ، نعم قال الصادق (عليه السلام)  
في حسنه الآخر او صحيحه (٢) : « وانما تمجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ  
نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم تأتي الموقف » الحديث . وقال ايضاً  
في خبر ابي بصير (٣) : « لا ينبغي الوقوف تحت الاراك ، واما النزول تحته  
حتى تزول الشمس وتفتض الى الموقف فلا بأس به » بل في المدارك والمسألة محل  
اشكال ، ولا ريب أن ما اعتبره الأصحاب اولى وأحوط ، وبنحو ذلك عبر في  
محكي المقنعة والنهاية والمبسوط ومن لا يحضره الفقيه والسرائر من غير تعرض للنية  
فضلاً عن مقارنتها ، وفيه ان الاخيرين لا صراحة فيهما بل ولا ظهور في عدم

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٨ من ابواب احرام الحج - الحديث ١

ووسطه في الباب ٩ منها - الحديث ١ وذيله في الباب ١٠ منها - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٧

الثبة عند الزوال ، خصوصاً بناء على أنها الداعي المستمر خطوره مع التشاغل بهذه المقدمات ، واما الأول منها فهو ظاهر في مضي زمان من الزوال في غير الموقف ، ومرجه الى عدم وجوب الكون فيه من الزوال الى الغروب ، ومتعرف الكلام فيه إن شاء الله ، مع أنه يمكن كون نمرة موضع آخر في عرفة ، ففي القاموس أنها موضع بعرفات او الميل الذي عليه اقطاب الحرم ، وحيثئذ يكون المراد بمضيه الرواح الى الموقف ميسرة الجبل الذي يستحب الوقوف فيه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منه ايضاً ﴿ الكون بها الى الغروب ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض او متواتر ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « ان المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالفهم رسول الله ﷺ فأفاض بعد غروب الشمس » وقال له عليه السلام يونس بن يعقوب (٢) في الموثق : « متى نفيض من عرفات ؟ فقال : إذا ذهبت الحمرة من هاهنا وأشار بيده الى المشرق الى مطلع الشمس » ومنه يعلم أن المراد بالغروب هو الذي قد عرفت الحال فيه في كتاب الصلاة ، كما يعلم من قول المصنف وغيره : « والكون » الاجتزاء بجميع أفرادها ، بل لا أجد فيه خلافاً ، لا خصوص الوقوف الذي ستعرف أنه أفضل عندنا من الركوب ، ولعله لذلك خص من بين احوال الكون بالذكر ، نعم في كشف اللثام الاشكال في الركوب ونحوه ، لخروجه عن معنى الوقوف لغة وعرفاً ، ونصوص الكون والاتيان لا تصلح لصرفه الى المجاز ، وفيه انه لا يحتاج الى الصرف ، وانما هو أحد الأفراد بقرينة الفتوى وغيرها . وعلى كل حال ﴿ فلو وقف بنمرة ﴾ كمرحة بفتح النون وكسر

الميم ، ويجوز إسكانه ، وهي الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من المأزمين تريد الموقف كما عن تحرير النووي والقاموس وغيرهما ، لكن قد سمعت ما في النص (١) من أنها بطن عرنة ، قيل فلعلها تقال عليها وتقال على أحدهما للجاورة ، وعلى كل حال هي خارجة عن عرفة ، فلو وقف بها ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿عرنة﴾ كهزمة ، وفي لغة بضمين ، وهي كما عن المطرزي واد بجذاه عرفة ، وعن السمعاني ظني أنها واد بين عرفات ومنى ، وعن القاسمي أنه موضع بين العلمين اللذين هما حد عرفة والعلمين اللذين هما حد الحرم ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿ثوية﴾ بفتح التاء وتشديد الياء ﴿أو﴾ وقف بـ ﴿ذي المجاز﴾ وهو سوق كانت على فرسخ من عرفة بناحية كبكب ﴿أو﴾ تحت الأراك لم يجزه ﴿بلا خلاف﴾ ، بل الإجماع بقسميه عليه ، بل في المنتهى نسبته إلى الجمهور أيضاً إلا ما يحكى عن مالك من الاجتزاء ببطن عرنة ولزوم الدم ، لسكنه واضح الفساد بعد أن لم يكن هو من عرفة ، وإنما هي حد لها ، والحد خارج عن الحدود ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) السابق ما سمعت ، وفي خبر سماعة (٣) : « وائق الأراك ونرة » وهي بطن عرنة وثوية وذي المجاز ، فإنه ليس من عرفة ، ولا تقف فيه « وفي خبر أبي بصير (٤) » ان اصحاب الأراك الذين ينزلون تحت الأراك لأحج لهم « وفي خبر اسحاق بن عمار (٥) عن النبي ﷺ » ارتفعوا عن وادي عرنة بعرفات « وعن الحلبي والحسن حدها من المأزمين إلى الموقف ، وعن أبي علي من المأزمين

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

(٢) المتقدم في ص ١٦

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب احرام الحج

الحديث ٦ - ٣ - ٤

الى الجبل ، وقال الصادق عليه السلام في صحيح ليث (١) : « حد عرفات من المأزمين الى أقصى الموقف » ولعله لا تنافي بين الجميع في كونها حدوداً لعرفة باعتبار الجهات كما عن المختلف ، وفي المسالك « وهذه الأماكن الخمسة حدود عرفة ، وهي راجعة إلى أربعة كما هو المعروف من الحدود ، لأن نمرة بطن عرنة كما روي في حديث معاوية عن الصادق عليه السلام ، ولا يقدح ذلك في كون كل واحد منهما حداً ، فإن أحدهما ألصق من الآخر ، وغيرها وإن شاركتها باعتبار اتساعه في إمكان جملة كذلك لكن ليس لأجزائه أسماء خاصة ، بخلاف نمرة وعرنة » ونحوه عن الكركي في حواشي القواعد ، وإن كان فيه أنه مناف للمعروف من الحد الذي هو الملاصق للمحدود ، ويمكن كون ذلك على ضرب من المجاز ، أو أن نمرة طرف خارج عن عرنة يكون حداً ، والأمس في ذلك سهل .

إنما الكلام في وجوب استيعاب الزمان من الزوال يوم عرفة إلى غروب الشمس بالسكون فيها مع الاختيار ، أو يكفي مساه ، الظاهر الأول كما صرح به الشهيدان في الدروس والمعة والمسالك والمقدمات والكركي وغيرهم من غير إشارة أحد منهم إلى خلاف في المسألة ، بل ظاهر المدارك نسبتته إلى الأصحاب مشعراً بالاجماع عليه ، بل لم أجد الثاني قولاً محرراً بين الأصحاب ، نعم قد سمعت ما في المدارك من التوقف فيما حكاه عن الأصحاب من وجوب كون النية حين الزوال لتكون مقارنة لأول الواجب للروايات التي قدمناها ، وتبعه في كشف اللثام والذخيرة والحدائق والرياض وغيرها من كتب المعاصرين ، بل ادعى في الأخير أنه ظاهر الأكثر اعتماداً على ما حكاه في الذخيرة والحدائق من عبارات القدماء ، وفي كشف اللثام وهل يجب الاستيعاب حتى إن أخل به في جزء منه أثم وإن تم

حججه؟ ظاهر الفخرية ذلك ، وصرح الشهيد بوجوب مقارنة الية لما بعد الزوال وانه يأنم بالتأخير ، ولم أعرف له مستنداً ، وفي السرائر « أن الواجب هو الوقوف بسفح الجبل ولو قليلاً بعد الزوال » وفي التذكرة « انما الواجب اسم المحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية ، وظاهر الأكثر وفقاً للأخبار الوقوف بعد صلاة الظهرين - ثم قال - : فيما لو تجدد الاغماء والنوم بعد الشروع فيه في وقته صح ، لما عرفت أن الركن بل الواجب هو المسمى » .

وعلى كل حال قال ابن بابويه في الفقيه : « فإذا أتيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمرة قريباً من المسجد ، فإن تمّ ضرب رسول الله ﷺ خباه وقبته ، فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية واغتسل وصل بها الظهر والمصر بأذان واحد وإقامتين ، وانما يتمجل في الصلاة ويجمع بينهما ثم يقف بالموقف ليفرغ الدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم امت الموقف وعليك السكينة والوقار ، وقف بسفح الجبل في ميسرته » وقال الشيخ : « فإذا زالت اغتسل وصلى الظهر والمصر جميعاً يجمع بينهما ، ثم يقف بالموقف » ونحوه عن المبسوط ، وفي المقتعة « ثم ليلب وهو غاد إلى عرفات ، فإذا أتاها ضرب خباه بنمرة قريباً من المسجد ، فإن رسول الله ﷺ ضرب قبته هناك - إلى أن قال - : فإذا زالت الشمس يوم عرفة فليغتسل ويقطع التلبية ويكثر من التهليل والتمجيد والتكبير ثم يصلي الظهر والمصر بأذان واحد وإقامتين - إلى أن قال - ثم يأتي الموقف ويكون وقوفه في ميسرة الجبل ، فإن رسول الله ﷺ وقف هناك ويستقبل القبلة » وقال سائر : « فإذا جاءها نزل غرة قريباً من المسجد إن أمكنه ، ونمرة بطن عرنة ، فإذا زالت الشمس فليغتسل وليقطع التلبية وليكثر من التهليل والتمجيد والتكبير ، وليصل الظهر والمصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم ليأت الموقف ، وليختر الوقوف في ميسرة الجبل » وقال في السرائر : « فإذا زالت اغتسل وصلى الظهر والمصر جميعاً يجمع



بينهما بأذان وإقامتين لأجل البقعة ، ثم يقف بالموقف - إلى أن قال - : ولا يجوز الوقوف تحت الأراك ولا في نمرة ولا في ثوية ولا في عرنة ولا في ذي المجاز ، فإن هذه المواضع ليست من عرفات ، فمن وقف فيها بالحج فلا حج له ، ولا بأس بالنزول بها غير أنه إذا أراد الوقوف بعد الزوال جاء إلى الموقف ، فوقف هناك والوقوف بميسرة الجبل أفضل من غيره ، وليس ذلك بواجب ، بل الواجب الوقوف بسفح الجبل ولو قليلاً بعد الزوال ، وأما الدعاء والصلاة في ذلك الموضع فتندوب غير واجب ، وإنما الواجب الوقوف ولو قليلاً فحسب « وفي جمل المرتضى » وينشئ الاحرام من المسجد ويأتي ثم يمضي إلى منى فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة والفجر ، ويغدو إلى عرفات ، فإذا زالت الشمس من يوم عرفة اغتسل وقطع التلبية وأكثر من التحميد والتهليل والتعجيل والتكبير ، ثم يصلي الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ، ثم يأتي الموقف « وفي المنتهى » يستحب تمجيل الصلاتين حين تزول الشمس ، وأن يقصر الخطبة ، ثم يروح إلى الموقف ، لأن تطويل ذلك يمنع من الرواح إلى الموقف في أول وقته ، والسنة التمجيل ، روى ابن عمر (١) قال : « غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح صبح يوم عرفة حتى أتى عرفة ، فنزل نمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً ، فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب ثم راح فوقف على الموقف » ولا خلاف في هذا بين علماء الاسلام ، فإذا فرغ من الصلاتين جاء إلى الموقف فوقف « وقال فيه أيضاً : « أول وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة ، ذهب إليه علماؤنا أجمع ، وبه قال الشافعي ومالك ، وقال أحمد : أوله طلوع الفجر من يوم عرفة ، لنا أن النبي ﷺ وقف به -

الزوال ، وقال : « خذوا غني مناسككم » (١) ووقف المسحابة كذلك ، واهل الأعصار من لدن النبي ﷺ إلى زماننا هذا وقفوا بعد الزوال ، ولو كان ذلك جائزاً لما اتفقوا على تركه ، وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن أول الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة ، وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « ثم تأتي الموقف » يعني بعد الصلاتين ، والأمر للموجب « إلى آخره . وعن التذكرة « انما الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية » إلى غير ذلك من العبارات التي توهموا منها الخلاف في المسألة حتى قال في كشف اللثام : ما سمعت .

وقال في الرياض : « وهل يجب الاستيعاب حتى إن أدخل به في جزء منه أنهم وإن تم حجه كما هو ظاهر الشهيدين في الدروس واللمعة وشرحها ، بل صريح ثانيهما ، أم يكفي المسمى ولو قليلاً كما عن السرائر وعن التذكرة أن الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو مجتازاً مع النية ، وربما يفهم هذا أيضاً عن المنتهى ؟ إشكال ؛ وينبغي القطع بفساد القول الأول ، لمخالفته لما يحكى عن ظاهر الأكثر والمعتبرة المستفيضة بأن الوقوف بعد الفسل وصلاة الظهرين ففي الصحيح إلى آخر ما سمعته من النصوص السابقة - ثم قال - : والأحوط العمل بمقتضاها وإن كان القول بكفاية مسمى الوقوف لا يخلو عن قرب ، للأصل النافي للزائد بعد الاتفاق على كفاية المسمى في حصول الركن منه ، وعدم اشتراط شيء زائد منه فيه مع سلامته عن المعارض سوى الأخبار المزبورة ، ودالاتها على الوجوب غير واضحة ، وأما ما تضمن منها الأمر بإتيان الموقف بعد الصلاتين فلا تفيد الفورية

(١) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

ومع ذلك منساق في سياق الأوامر المستعجلة ، وأما ما تضمن منها فعله فكذلك بناء على عدم وجوب التأسي ، وعلى تقدير وجوبه في العبادة فانما غايته الوجوب الشرطي لا الشرعي ، وكلامنا فيه لا في سابقه ، للاتفاق كما عرفت على عدمه .

قلت : لعل الأظهر والأحوط وجوب الاستيعاب وإنما كان الركن المسمى منه ، والنصوص المزبورة لا دلالة فيها على كفاية المسمى ، وإنما أقصاها التشاغل عند زوال الشمس بمقدمات الوقوف من الغسل والجمع بين الصلاتين ونحوها ، لا أنه يحجز المسمى ، ومن هنا كان ذلك خيرة الذخيرة والحدائق وبعض من تأخر عنها ، على أنه يمكن كون هذه المقدمات كلها بعرفة ، فلا تنافي نية الوقوف كما عساه يشهد لذلك أن المستحب الجمع بعرفة ، قال في النذكرة : ويجوز الجمع لكل من بعرفة من مكى وغيره ، وقد أجمع علماء الاسلام على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبذلك يظهر لك أن صلاة النبي ﷺ قد كانت بعرفة كما يشهد له ما في دعائم الاسلام (١) عن جعفر بن محمد عن علي (عليهم السلام) « ان رسول الله ﷺ غدا يوم عرفة من منى فصلى الظهر بعرفة لم يخرج من منى حتى طلعت الشمس » وحينئذ فيكون المراد من مضيه إلى الموقف الرواح إلى المكان المخصوص المستحب فيه الوقوف ، أو التشاغل بما يقتضيه من الدعاء والتحميم والتجديد والتهليل والتكبير والدعاء لنفسه ولغيره مما جاءت به النصوص في ذلك الموقف ، وفيه أمانة أخرى ايضاً على مثل هذه المقدمات في السكون بعرفة التي ذكروا فيها استحباب هذه الأمور لا خارجاً عنها .

بل لعل قوله في الفقيه : « صلى بها » يراد به عرفة لا نمرة ، وربما يشهد له عبارته في المقنع ، قال : « ثم تلي وأنت مار الى عرفات ، فإذا ارتقيت الى عرفات

فأضرب خباكه بنمرة ، فإن فيها ضرب رسول الله ﷺ خباءه وقبته ، فإذا زالت الشمس يوم عرفة فأقطع النلبية ، وعليك بالتهليل والتحميد والثناء على الله تعالى ، ثم اغتسل وضل الظهر والمصر وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ؛ فإنه يوم دعاء ومسألة ، واعمل فيما في كتاب دعاء الموقف من الدعاء والتحميد والصلاة على النبي ﷺ وآله وجميع ما فيه - ثم قال - : إياك أن تفيض منها قبل غروب الشمس « إلى آخره » ، بل قد يظهر من خبر جذاذة الأزدي (١) معروفة بإيقاع الصلاتين بعرفة في ذلك الزمان ، قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل وقف بالموقف فأصابته دهشة الناس فيبقى ينظر إلى الناس ولا يدعو حتى أفاض الناس قال : يحزبه وقوفه ، ثم قال : أليس قد صلى بعرفات الظهر والمصر وقتت ودعا ؟ قلت : بلى ، قال : فعرفات كلها موقف ، وما قرب من الجبل فهو أفضل » هذا .

ومن ذلك يظهر أن عبارة المقنعة كذلك ، وأما عبارة الشيخ فهي ظاهرة في ترتيب الأفعال ، وهي الصلاة والوقوف ، وظاهرها كونها معاً بعرفة ، وعبارة سائر كمبارة المقنعة ، وأما عبارة السرائر فالتدبر فيها يقتضي إرادة بيان الركن من الوقوف وإن أطلق عليه اسم الواجب ، وأنه لا يجب غير ذلك من الصلاة والدعاء ونحوهما ، نحو ما وقع عن التذكرة ، فإنه - بعد أن ذكر المحجيء إلى الموقف بعد الصلاة والتشاغل بالدعاء - قال « إذا عرفت هذا فهذه الأدعية وغيرها ليست واجبة » ، وإنما الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو محتازاً مع النية « وكذا في القواعد فإنه - بعد أن ذكر في الأحكام أن الوقوف ركن وذكر حكم الناسي ومن فاته الاختياري والاضطراري - قال « والواجب ما يطلق

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب احرام الحج - الحديث ٢

عليه اسم الحضور وإن سارت به دابته مع النية « وأما عبارة المرتضى فهي على حسب تلك العبارات ، وعبارة المنتهى يمكن أن تكون في الدلالة على خلاف ذلك أظهر منها فيه ، خصوصاً قوله : « والأمر للوجوب » ومثله عبارة التذكرة التي قد عرفت الخال فيها ، بل لعل قول الأكثر في الواجبات ان منها الكون الى غروب الشمس مع قولهم : إن وقت الاختيار من زوال الشمس الى غروبها ، وقولهم : يحرم الافاضة قبل الغروب ظاهر في إرادة الوجوب من الزوال الى الغروب ، وإلا فلا وجه لوجوب المسبى وحرمة الافاضة قبل الغروب التي يحصل معها المسمى ، ضرورة اقتضاء ذلك واجبين لا دليل عليهما ، وفي دعائم الاسلام (١) عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام) « يقف الناس بعرفة يدعون ويرغبون ويسألون الله تعالى من كل فضله وبعاء قدروا عليه حتى تغرب الشمس » .

وكأنه لذلك ذهب في المدارك الى الأصحاب الوجوب من اول الزوال ، إذ ليس لهم إلا هذه العبارات إلا من صرح منهم بذلك كالشهيدين والسكركي والمقداد ، بل يمكن القطع بفساد القول بالاجتزاء اختياراً في وقوف عرفة ركنه وواجبه بالوقوف بعد غيبوبة القرص الى ذهاب الحمرة المشرقية ، لأنه جامع لامتنال الأمر بالمسمى والنهي عن الافاضة قبل الغروب ، كما أنه يمكن القطع من التأمل في النصوص والفتاوى بوجوب الكون في عرفة من زوال الشمس الى غروبها ، وأنه المراد من حرمة الافاضة قبل غروبها ، كما أنه كاد يكون صريح ما سمعته من المقنع فضلاً عن عبر بالسكون الى الليل ، بل لعل عدم ذكر الابتداء في قولهم والسكون الى الغروب اتكالا على معلوميته ، وعلى ما يذكرونه من كون وقت الاختيار من زوال الشمس الى غروبها ، وأن الركن منه المسمى ، وبالجملة هو من البداهيات

(١) المستدرک - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٩

عند التأمل ، نعم في المختلف قال الشيخ في الخلاف : الأفضل أن يقف الى غروب الشمس في النهار ، ويدفع من الموقف بعد غروبها ، فإن دفع قبل الغروب لزمه دم والكلام فيه يقع في موضعين : الأول أن عبارته هذه توهم جواز الافضة قبل الغروب ، ولا خلاف بيننا أنه يجب الى الغروب ولا يجب قبله ، الى ان قال : وبالجملة فالمسألة إجماعية ، ويمكن أن يحمل قول الشيخ على أن الالبث في الموقف الى الغروب من وقت ابتدائه مستحب ، فإنه لو دفع قبل الغروب ثم عاد الى الموقف أجزأه وأن الأفضل أن يقف الى الغروب ثم يدفع في اول الليل ولا يقف بعده ، وكأنه قصد الثاني ، وظاهره استحباب الاستيعاب ، بل يظهر منه المفروغية من ذلك ، لكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، كما أنه لا يخفى عليك حال ما سمعته من الرياض ، بل فيه طرائف ، خصوصاً قوله : « ان الأمر ليس للفور » فإنه وإن كان كذلك كما حقق في الأصول لكن لا يخفى على ذي مسكة إرادة ذلك منه هنا ، خصوصاً بعد ملاحظة التعليل في تعجيل الصلاتين ، نعم هو - بناء على ما قلناه من كون الصلاتين والفعل وغيرها من المقدمات الحاصلة بعد الزوال - للندب ، ضرورة كونه حال التشاغل بها في عرفات ، وهي كلها موقف والنصوص السابقة التي اظهرها الصحيح الأول (١) المشتمل على صفة حج رسول الله ﷺ وأنه مضى الى الموقف بعد الصلاتين والخطبة ، وكانت صلاته في المسجد الذي في غمرة التي هي ليست من عرفة قد عرفت جملة من الكلام فيما يتعلق بها ، ونزيد هنا بأن كلام العامة شديد الاختلاف ، وفيه ما يقتضي دخول بطن عرنة بالنون في عرفة ، فمن بعض الحنفية أنه قيل حد عرفات ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى الجبال المقابلة لعرنة مما يلي حوائط بني عامر وطريق الحضر ، وعن

الأرزقي عن ابن عباس أن حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة بالنون الى جبال عرفات الى وصيق الى ملتقى وصيق ووادي عرنة ، وعن بعضهم أن مقدم مسجد ابراهيم عليه السلام اوله ليس من عرفة ، ومقتضاه ان ما عدا الأول من عرفات ، فيمكن ان تكون صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيما كان منه من عرفات ، ويشهد لذلك ما يحكى عنهم من الجواب لأبي يوسف عن إشكاله بمنافاة الصلاة للوقوف من اول الزوال بأنه لا منافاة ، فان المصلي واقف ، وهو كالصرح في كون المسجد من عرفة بالفاء ، وعن بعض الشافعية ان مقدم هذا المسجد ليس من عرفات ، وآخره منها ، وعن الرافعي الجزم بذلك مع شدة محقيقه واطلاعه ، كل ذلك مع شدة اختلافهم في الوقوف بعرنة بالنون ، فان لهم فيه اقوالاً حجة ، وجملة منها مبنية على دخولها في عرفات ، كل ذلك مضافاً الى ما قدمناه ، والى ما في بالي من تضمن بعض النصوص « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء الى نمرة وضرب خباه فيها امر بمسجد فبني له بأحجار بيض ثم اختلط » فيمكن ان يكون مسجداً غير المسجد الموجود الآن بنمرة المسمى بمسجد ابراهيم عليه السلام ، او زيادة فيه كانت في عرنة ، الى غير ذلك مما هو محتمل فيه وفي غيره ، والله العالم بحقيقة الحال .

﴿و﴾ كيف كان ذلك لو افاض قبل الغروب جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه ﴿و﴾ بلا خلاف اجمعه فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل عن ظاهر المنتهى والتذكرة انه موضع وفاق بين العلماء ، مضافاً الى الأصل والى اوليته بعدم الفساد من حال العمدة الذي ستعرف النص (١) والفتوى على مدمه فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، والى الأصل ايضاً في عدم الكفارة التي تترتب غالباً على الذنب المفقود في الثاني ، وفي

بعض افراد الأول قطعاً إن أريد به الأعم من التأخير ، وإلى قول الصادق عليه السلام في صحيح مسموع (١) : « في رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس قال : إن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان متعمداً فعليه بدنة » .

نعم لو علم قبل الغروب وجب العود بناء على المختار من وجوب الاستيعاب بل وعلى الآخر مقدمة لامتناع حرمة الافاضة قبل الغروب ، اسكن في كشف اللثام « وهل عليهما الرجوع اذا تذبها قبل الغروب ؟ نعم إن وجب استيعاب الوقوف ، وإلا فوجان » وفيه ما عرفت ، بل في المسالك « إن اخل به كان كالعامد في زوم الدم » وإن كان لا يخلو من نظر باعتبار الشك في حصول عنوانه كما ستعرف وعلى كل حال فلو عاد لم يلزمه شيء قطعاً .

هذا كله فيهما (و) أما (و) إن كان عامداً (و) فلا ريب في إثمه مع عدم عوده من دون فساد لحجه ، بل الاجماع بقسميه عليه (و) جبره ببذنة ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً (و) بلا خلاف اجدده في اصل الجبر ، بل في المنتهى انه قول عامة اهل العلم إلا من مالك ، فقال لا حج له ، ولا نعرف احداً من اهل الأمصار قال بقوله ، وأما كونه بدنة فهو المشهور شهرة كادت تكون اجماعاً ، بل عن الفقيه دعواه ، لخبر مسموع (٢) المتقدم ، وصحيح ضريس (٣) عن أبي جعفر عليه السلام « سألت عن رجل أفاض من عرفات من قبل ان تغيب الشمس قال : عليه بدنة ينحرها يوم النحر ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في الطريق او في اهله » ومرسل ابن محبوب (٤) عنه عليه السلام أيضاً « في رجل أفاض من عرفات قبل ان تغرب الشمس قال : عليه بدنة ، فإن لم يقدر على بدنة صام ثمانية عشر يوماً »

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب إحرام الحج

المحدث ١ - ١ - ٣ - ٢



وفي الداعى (١) عنه عليه السلام أيضاً « انه سئل عن وقت الاقضية من عرفات فقال : اذا وجبت الشمس ، فمن افاض قبل غروب الشمس فعليه بدنة ينحرها » خلافاً للصدوقين فشاة ، ولم تقف لها على مستند وإن نسبته في محكي الجامع الى رواية ، وعن الخلاف ان عليه دماً للاجماع والاحتياط ، وقول النبي عليه السلام في خبر ابن عباس : « من ترك نسكاً فعليه دم » ولعل إطلاقه في مقابلة من لم يوجب عليه شيئاً من العامة ، على ان مرسل الجامع والنبوي لا يصلحان لمعارضة ما سمعت من وجوه حتى لو قلنا بكونها من محكي الاجماع ، ضرورة تبين خلافه بالنسبة الى ذلك .

﴿ ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه شيء ﴾ كما عن الشيخ وابني حمزة وإدريس الأصل ، ولأنه لو لم يقف إلا هذا الزمان لم يكن عليه شيء ، فهو حيثئذ كمن تجاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه فأحرم ، لكن عن النزهة « ان سقوط الكفارة بعد ثبوتها يفتقر الى دليل ، وليس » وفي كشف اللثام « وهو متجه » وفيه منع الثبوت بعد ظهور الدليل في غير العائد ، نعم لا يجدي العود بعد الغروب عندنا خلافاً للشافعي اذا عاد قبل خروج وقت الوقوف ، وهل يلحق الجاهل المقصر بالعائد ؟ وجهان : هذا .

وظاهر الخبر المزبور صحة هذا الصوم في السفر وان كان واجباً كما تقدم الكلام فيه وفي اعتبار التوالي فيه الذي اختاره في الدروس في كتاب الصوم ، هذا . وفي الدروس ان رابع الواجبات السلامة من الجنون والاعماء والسكر والنوم في جزء من الوقت ، فلو استوعب بطل ، واجتزاء الشيخ بوقوف النائم

فكانه بنى على الاجتزاء بنية الاحرام ، فيكون كنوم الصائم ، وانكره الحليون  
 ويتفرع عليه من وقف بها ولا يعلمها فعلى قوله يحجز ، قلت : قد عرفت سابقاً في  
 اول كتاب الحج اعتبار العقل ، نعم لا وجه للجزم بالبطلان مع الاستيعاب وان  
 ادرك الاضطراري او اختياري المشعر ، اللهم إلا ان يريد بطلان الوقوف لا  
 الحج ، كما انه لا وجه لما حكاه عن الشيخ من الاجتزاء بوقوف النائم مع فقد  
 النية التي قد عرفت اعتبارها ، ثم قال : خامسها الوقوف في اليوم التاسع من ذي  
 الحجة بعد زواله ، فلو وقفوا ثامنه غلطاً لم يحجز ، ولو وقفوا عاشره احتل الاجزاء  
 دفماً للمسر ، اذ يحتمل مثله في القضاء ، ولما روي عن النبي ﷺ « حُجِمَ  
 يوم نَحْجُونَ » وعنده لمدم الاثنيان بالواجب ، والفرق بينه وبين الثامن انه لا  
 يتصور نسيان العدد من الحجيح ، ويؤمنون ذلك في القضاء ، وقوى الفاضل  
 التسوية في عدم الاجزاء ، والحادي عشر كالثامن ، ولو غلطت طائفة منهم لم  
 يعذروا مطلقاً ، وابن الجنيد يرى عدم المذر مطلقاً ، ولو رأى الهلال وحذره او  
 مع غيره وردت شهادتهم وقفوا بحسب رؤيتهم وان خالفهم الناس ، ولا يجب عليهم  
 الوقوف مع الناس ، ولو غلطوا في المكان اعدوا ، ولو وقفوا غلطاً في النصف  
 الأول من اليوم او جهلاً لم يحجز ، ولا يخفى عليك ان ما ذكره من الاحتمال اولاً  
 لا ينطبق على مذهب الامامية ، وان ذكر الفاضل في التحرير ما يقرب منه ، قال :  
 لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذي الحجة  
 ثم قامت البينة انه اليوم العاشر في الاجزاء نظر ، وكذا لو غلطوا في العدد  
 فوقفوا يوم التروية ، ولو شهد واحد او اثنان برؤية هلال ذي الحجة ورد الحاكم  
 شهادتهما وقفوا يوم التاسع على وفق رؤيتهم وان وقعت الناس يوم العاشر عندهما

والأصل في هذه الاحتمالات خرافات العامة .

قال في المنتهى : لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذي الحجة ثم قامت البينة انه يوم العاشر قال الشافعي : اجزأهم ، لقول النبي ﷺ : « حجكم يوم تحججون » ولأن ذلك لا يؤمن مثله في القضاء مع اشتغاله على المشقة العظيمة الحاصلة من السفر الطويل وإتفاق المال الكثير ، قال : ولو وقفوا يوم الثامن لم يحجزهم ، لأنه لا يقع فيه الخطأ ، لأن نسيان العدد لا يتصور ، ولو شهد شاهدان عشية عرفة برؤية الهلال ولم يبق من النهار والليل ما يمكن الاتيان فيه الى عرفة قال : وقفوا من الغد ، ولو أخطأ الناس اجمع في العدد فوقفوا في غير ليلة عرفة قال بعض الجمهور : يحجزهم ، لأن النبي ﷺ (١) قال : « يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه » وان اختلفوا فأصاب بعضهم وأخطأ بعض وقت الوقوف لم يحجزهم ، لأنهم غير معذورين في هذا ، ولقول النبي ﷺ (٢) : « فطر كم يوم تفطرون ، وضحايا كم يوم تضحون » وفي الكل إشكال ، قلت : بل منع ، ضرورة عدم ثبوت ما ذكره من الروايات ، وعدم انطباقه على اصول الامامية وقواعدهم إلا على ما توهمه بعض منا من قاعدة الاجزاء في نحو بعض الفروع المذكورة .

ثم إنه في المنتهى ذكر مسألة الشهود الذين ردت شهادتهم ، وذكر ما عن الشافعي من انهم يقفون على حسب رؤيتهم وإن وقف الناس في غير ذلك ، ثم قال : وهو الحق كشهود العيد في شهر رمضان ، خلافاً لبعض العامة فلا يحجزهم حتى يقفوا مع الناس ، وهو واضح الفساد ، وكيف كان فالغرض أن بعض

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٦ وكنز العمال ج ٣ ص ١٣ - الرقم ٢٧٥

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٥

الاحتمالات المزبورة في المسائل السابقة مما لا ينطبق على المعروف من اصول الامامية .  
نعم بقي شيء مهم تشتد الحاجة اليه ، وكأنه اولى من ذلك كله بالذكر ،  
وهو انه لو قامت البيئة عند قاضي العامة وحكم بالهلال على وجه يكون يوم التروية  
عندنا عرفة عندهم ، فهل يصح للامامي الوقوف معهم ويجزي لأنه من أحكام التقية  
ويعسر التكليف بغيره ، او لا يجزي لعدم ثبوتها في الموضوع الذي محل الفرض  
منه ، كما يؤمى اليه وجوب القضاء في حكمهم بالعید في شهر رمضان الذي دلت  
عليه النصوص (١) التي منها « لان أفطر يوماً ثم أقضيه أحب إلي من ان يضرب  
عني » ؟ لم اجد لهم كلاماً في ذلك ، ولا يبعد القول بالاجزاء هنا إلحاقاً له بالحكم  
للحرج ، واحتمال مثله في القضاء ، وقد عثرت على الحكم بذلك منسوباً للعلامة  
الطباطبائي ، ولكن مع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم .

﴿ واما احكامه فمسائل : الأولى ﴾ مسمى ﴿ الوقوف بعرفات ﴾ من زوال  
يوم عرفة الذي هو اليوم المشهود او الشاهد ﴿ ركن ﴾ في الحج على معنى ان  
﴿ من تركه عامداً فلا حج له ﴾ كما هو ضابط الركنية في الحج عندهم ، بل هو  
مقتضى ما في بعض النسخ من تفريم ذلك بالفاء عليه ، وعلى كل حال فلا خلاف  
اجده في ذلك بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل نسبه غير واحد الى علماء  
الاسلام ، وفي النبوي العامي (٢) « الحج عرفة » بل في كشف اللثام في الأخبار  
ان الحج عرفة (٣) وفي صحيح الحلبي (٤) عن الصادق عليه السلام « قال رسول الله ﷺ

(١) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٧٣

(٣) المستدرک - الباب - ١٨ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١٠

الجواهر - ٤

في الموقف : ارتفعوا عن بطن عرنة ، وقال : أصحاب الاراك لا حج لهم ، وفي خبر أبي بصير (١) عنه عليه السلام ايضاً « اذا وقفت بعرفت فادن من الهضبات ، والهضبات هي الجبال ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : أصحاب الاراك لا حج لهم ، يعني الذين يقفون عند الاراك » الى غير ذلك من النصوص الدالة على عدم الحج بعدم الوقوف فيها ولو بالوقوف في حدودها كالاراك ونحوه فضلاً عن غيرها ، ولا ينافيه مرسل ابن فضال (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام « الوقوف بالمسح فريضة ، والوقوف بعرفة سنة » بعد كونه مسحلاً ، واحتماله إرادة معرفة وجوبه من السنة ، بخلاف الوقوف بالمسح المستفاد وجوبه من قوله تعالى (٣) : « فلما أفقستم من عرفات فاذكروا الله عند المسح الحرام » نعم قد عرفت سابقاً أن الركن مسحاً ، والواجب الزائد الى الغروب ، فلاحظ وتأمل ، هذا . وفي القواعد الوقوف الاختياري بعرفة ركن ، ومقتضاه عدم الاجتزاء بالاضطراري مع تركه محمداً ، وهو كذلك بل هو صريح المصنف ، بل قيل يعطيه النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر والنافع لاطلاق الأدلة السابقة .

❦ كيف كان ذ❦ من تركه نسياناً تداركه ما دام وقته ❦ الاختياري او الاضطراري ❦ باقياً ، ولو فات ❦ ذلك أي ❦ الوقوف بعرفة ❦ بقسميه ❦ اجتزأ بالوقوف بالمسح ❦ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منه في أعلى درجات الاستفاضة ، بل عن الانتصار والمنتهى زيادة الاجماع المركب ، فان من اوجب الوقوف بالمسح أجمع على الاجتزاء باختياريه إذا فات الوقوف بعرفت لعذر ، وفي صحيح معاوية بن عمار (٤) عن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١١-١٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمسح - الحديث ١

الصادق عليه السلام « في رجل أدرك الامام وهو يجمع فقال : إن ظن أنه يأتي عرفات ويقف بها قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها ، وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها وليقم بجمع فقد تم حجه » وفي خبر الحلبي (١) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات فقال : إن كان في محل حتى يأتي عرفات في ليلته فيقف بها ، ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا ، فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات ، وإن قدم وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام ، فإن الله تعالى أعذر لعبده ، وقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج ، فليجعلها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قابل » وفي خبر إدريس بن عبدالله (٢) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أدرك الناس بجمع وخشي أن مضى إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن يدركها فقال : إن ظن أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفات ، فإن خشي أن لا يدرك جمعاً فليقف بجمع ، ثم يفيض مع الناس فقد تم حجه » وفي صحيح معاوية (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر فإذا شيخ كبير فقال : يا رسول الله ما تقول في رجل أدرك الامام بجمع ؟ فقال : إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف بها قليلاً ثم يدرك جمعاً قبل طلوع الشمس فليأتها ، وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها وقد تم حجه » إلى غير ذلك من النصوص التي لا تصرح فيها بخصوص الناسي وإن كان هو مندرجاً في مفهوم التعليل بأن الله أعذر لعبده ، بل وفي قوله : « أدرك » ونحوه ، بل في المدارك

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر

أنه يمكن الاستدلال بذلك على عذر الجاهل أيضاً كما هو ظاهر اختيار الشهيد في الدروس ، ويدل عليه عموم قول النبي ﷺ (١) : « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج » وقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار (٢) : « من أدرك جمعاً فقد أدرك الحج » وفيه أن ذلك يشمل العامد أيضاً نحو قوله عليه السلام (٣) : « من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت كله » اللهم إلا أن يلتزم ذلك إن لم يكن إجماع عليه ، والتحقيق اعتبار قيد العذر مع ذلك بنسيان أو غيره ، ولعل الجهل مع عدم التقصير منه أيضاً ، بل ومعه إذا كان في أصل تعلم الأحكام الشرعية ، هذا ، وبالع في الحقائق في إنكار كون النسيان عذراً لأنه من الشيطان بخلاف الجاهل الذي استفاضت النصوص بمعذوريته ، ولا سيما في باب الحج صوماً وخصوصاً ، وفيه ما لا يخفى ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم .

**المسألة** الثانية وقت الاختيار بعرفة من زوال الشمس الى الغروب ﴿ بذهاب الحمرة المشرقية ﴾ من ترك ﴿ مساء عالماً ﴾ عامداً ﴿ فيه ﴾ فسد حجه ﴿ وإن جاء بالاضطراري لما عرفت ﴾ ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر ﴿ بلا خلاف اجمعه في شيء من ذلك ، بل في المدارك وغيرها الاجماع عليه ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، نعم الواجب من الوقوف الاضطراري مسمى الكون بعرفات ليلاً ، ولا يجب الاستيعاب ، بل في محكي التذكرة الاجماع عليه ، كما في محكي المنتهى في الخلاف فيه ، مضافاً الى ما سمعته من النص (٤) المصرح بالاجتزاء

(١) كنز العمال ج ٣ ص ١٣ الرقم ٢٦٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشرع - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشرع - الحديث ١ و٤

به ولم قليلاً ، فلا يتوهم كونه كوقت الاختيار في كون الركن مسماة والواجب الرائد على ذلك الى مطلع الفجر بناء على المختار ، نعم قد يقال بكونه مثله في فوات الحج بفوات المسمى مع العلم والعمد ، فانه كالركن من الاختياري كما عساه يؤول الى صحيح الحلبي (١) السابق ، مضافاً الى قاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، بل لعله مقتضى إطلاقهم أن الركن مسماة الشامل للاختياري والاضطراري كما صرح به غير واحد من متأخري المتأخرين ، ووجه ما عرفت بعد ان لم يكن فيما يدل على كفاية الاضطراري عموم يشمل ما نحن فيه ، لاختصاصه بغيره كما سمعت ، نعم في قواعد الفاضل ما عرفت من أن الوقوف الاختياري بعرفة ركن من تركه عامداً بطل حجه ، وربما استشعر منه عدم كون الاضطراري كذلك ، فلو تركه عمداً حينئذ لم يبطل حجه ، وفيه منع واضح ، ويمكن أن يكون الوجه في اقتصاره بيان أنه لا يجزي الاقتصار على الاضطراري عمداً ، بل من ترك الاختياري عمداً بطل حجه وإن أتى بالاضطراري كما سمعت الكلام فيه .

وكذا لا يتوهم ايضاً من إطلاق كثير من النصوص السابقة كون وقت الاضطرار لوقوف عرفة هو ما لا يفوت معه وقوف اختياري المشعر ، فلو تمكن منها مما قبل طلوع الشمس كفى ، لوجوب تقييده بما في غيره من الوقوف ليلة النحر المتعبد بفتوى الأصحاب على وجه لا يعرف فيه خلاف ، وكيف كان فلما عن الشيخ في الخلاف من إطلاق أن وقت الوقوف بعرفة من الزوال يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم العيد منزل على ما عرفت من التفصيل الذي ذكره في باقي كتبه ، فلما عن ابن إدريس - من أن هذا القول مخالف لأقوال علمائنا ، وإنما

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢



هو قول لبعض المخالفين أوردته الشيخ في كتابه إيراداً لا اعتقاداً - في غير محله ، ضرورة كون مراد الشيخ بيان مطلق الاختياري والاضطراري ، ومن هنا قال في المختلف التحقيق أن النزاع هنا لفظي ، فإن الشيخ قصد الوقت الاختياري ، وهو من زوال الشمس الى غروبها ، والاضطراري وهو من الزوال الى طلوع الفجر فتوهم ابن إدريس أن الشيخ قصد بذلك الوقت الاختياري فأخطأ في اعتقاده ، ونسب الشيخ الى تقليد بعض المخالفين ، مع أن الشيخ من اعظم المجتهدين وكبرهم ولا ريب في تحريم التقليد للمحقق من المجتهدين ، فكيف بالمخالف الذي يمتدح المقلد أنه مخفي ، وهل هذا إلا جهالة منه واجترأ على الشيخ (ره) .

المسألة (٢) الثالثة من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر من يوم النحر اذا عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس ﴿ بلا خلاف ولا إشكال ، لما عرفته سابقاً ﴾ ولو غلب على ظنه القوات اقتصر على إدراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه ﴿ نصاً وفتوى ، نعم قد يستفاد من قول المصنف : « إذا عرف » الى آخره ، عدم وجوب العود الى عرفات مع التردد في ذلك ، وفي المدارك وهو كذلك للأصل ، وقوله ﴿ في صحيحه معاوية بن عمار (١) المتقدمة : « إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف قليلاً ثم يدرك جميعاً قبل طلوع الشمس فليأتها » واحتمل الشارح وجوب العود مع التردد تقديماً للوجوب الحاضر ، وهو ضعيف ، وفيه أن صحيح معاوية بن عمار السابق وإن كان قد علق إثبات عرفة فيه على الظن لسكن علق فيه عدم الإتيان على ظن ذلك أيضاً ، نعم في خبر إدريس (٢) تعليق ذلك على خشيان القوات الذي لا ريب في تحققه مع التردد ؛ على أنه بناء على توقف صحة الحجج على إدراك احد الاختيارين

يكفي به عذراً في اقتصاره على المشعر ، ضرورة أن في تركه تعريضاً لفوات الاختيارين الموجب هنا لفوات الحج ، وبذلك ترجح مراعاته على اضطراري عرفة ، كما هو واضح .

﴿ وكذا ﴾ يتم حجه ﴿ لو نسي الوقوف بعرفات ﴾ مثلاً ﴿ ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص السابقة المصرحة باجزاء اختياري المشعر مع فوات وقوف عرفة بقسميه .

المسألة ﴿ الرابعة اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له إدراك المشعر إلا قبل الزوال صح حجه ﴾ بإدراك اختياري عرفة واضطراري المشعر بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص التي منها صحيح معاوية (١) « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في رجل أفاض من عرفات الى منى ؟ قال : فليرجع فليأت جمعاً فيقف بها وإن كان الناس قد أفاضوا من جمع » وموتق يونس بن يعقوب (٢) « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل أفاض من عرفات فر بالمشعر فلم يقف حتى انتهى الى منى ورمى الجمره ولم يعلم حتى ارتفع النهار قال : يرجع الى المشعر فيقف به ثم يرجع فيرمي جمره العقبة » وصحيح معاوية (٣) عنه عليه السلام أيضاً « من أفاض من عرفات الى منى فليرجع وليأت جمعاً وليقف بها وإن كان قد وجد الناس قد أفاضوا من جمع » بل في المسالك هنا « لو فرض عدم إدراك المشعر أصلاً صح أيضاً » فان اختياري أحدهما كاف « بل قال في موضع آخر : « لا خلاف في الاجتزاء بأحد الموقفين الاختياريين » لـكن أشككه مبطله

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ٣ - ١

بانتفاء ما يدل على الاجتزاء بادراك اختياري عرفة خاصة ، مع أن الخلاف في المسألة متحقق ، فإن العلامة في المنتهى صرح بعدم الاجتزاء بذلك ، وهذه عبارته « ولو أدرك أحد الموقفين اختياراً وفاته الآخر مطلقاً فإن كان الفائت هو عرفات فقد صح حجه لادراك المشعر ، وإن كان هو المشعر ففيه تردد ، أقربه الفوات » وقال في التحرير : « ولو أدرك أحد الاختياريين وفاته الآخر اختياراً واضطراراً فإن كان الفائت هو عرفة صح الحجج ، وإن كان هو المشعر ففي إدراك الحجج إشكال » ونحوه في التذكرة ، فعلم من ذلك أن الاجتزاء بادراك اختياري عرفة ليس إجماعياً كما ذكره الشارح ، وأن المتجه فيه عدم الاجتزاء ، لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، وانتفاء ما يدل على الصحة مع هذا الاخلال .

قلت : قد نفى عنه الخلاف في التنقيح أيضاً ، وعن جماعة نسبته الى الشهرة منهم المحدث المجلسي (رحمه الله) والسيد نعمة الله الجزائري في شرح التهذيب وشارح المفاتيح ، بل عن الأخير عن بعضهم الإجماع عليه ، وفي الذخيرة والمختلف أنه المعروف بين الأصحاب ، بل في الرياض أنه عزاه في الذخيرة اليهم مشعراً بعدم خلاف فيه ، كما هو ظاهر المختلف والدروس أيضاً ، بل ستسم تصریح المصنف والفاضل في القواعد وغيرها بعدم بطلان الحجج مع نسيان الوقوف بالمشعر إن كان قد وقف بعرفة ، كالمحكي عن السرائر والجامع والارشاد والنبصرة والدروس واللمعة وغيرها ، بل هو صريح الفاضل في التحرير والمنتهى أيضاً ، فيكون رجوعاً عن الأول ، وبه يتم نفي الخلاف حيثئذ .

كل ذلك مضافاً الى النبوي (١) « الحج عرفة » والمروي (٢) في طريقنا

(١) المستدرك - الباب - ١٨ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٩

الحسنة « الحج الأكبر الموقف بعرفة ورمي الجمار » والصحيح أو الحسن عن محمد ابن يحيى (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال في رجل لم يقف بالميزدلفة ولم يبيت بها حتى أتى منى فقال : ألم ير الناس لم يكونوا يمتني حين دخلها ؟ قلت : فإنه جهل ذلك ، قال : يرجع ، قلت : إن ذلك قد فاتته قال : لا بأس » ومروى عن محمد بن يحيى الخثعمي (٢) عنه عليه السلام أيضاً « فيمن جهل ولم يقف بالميزدلفة ولم يبيت حتى أتى منى قال : يرجع ، قلت : إن ذلك قد فاتته قال : لا بأس به » وإلى رفع الخطأ والسيان ومعدورية الجاهل وخصوصاً في الحج ، بل قيل وإلى صحيح حريز (٣) عن الصادق عليه السلام على ما رواه الكليني والشيخ وعلي بن رثاب عنه عليه السلام على ما رواه الصدوق « من أفاض من عرفات مع الناس ولم يبيت معهم يجمع ومضى إلى منى متمعداً أو مستخفاً فعليه بدنة » وإن كان لا يتخلو من نظر .

وعلى كل حال فلا يعارض ذلك بعبود الصحيح (٤) « إذا فاتك المزدلفة فقد فاتك الحج » وبالمرسل (٥) « الوقوف بالمشعر فريضة ، والوقوف بعرفة سنة » وبمفهوم جملة من النصوص (٦) من أدرك جمعاً إما مطلقاً أو قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج ، ضرورة وجوب تخصيص ذلك كله بغير الجاهل الذي وقف

(١) و (٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٦ - ٥ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١٤

(٦) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر والباب ٢٥ منها

الحديث ٢

الجواهر - ٥

اختياري عرفة الملحق به الناسي والمضطر بعدم القول بالفصل ، وباحتمال إرادة الجهل بالحكم ، بل هو الظاهر ، ولا ريب في أولوية الناسي منه ، بل يمكن إرادة ما يعم النسيان من الجهل فيه ، خصوصاً بعد ملاحظة ما عرفت من الشهرة العظيمة أو عدم الخلاف المحقق نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ، وما ذكره الشيخ - من الطعن في خبر محمد بن يحيى بأنه رواه تارة بواسطة وأخرى بدونها ، وأنه يحمل على من وقف بالمزدلفة شيئاً يسيراً دون الوقوف التام الذي متى وقفه الإنسان كان أفضل وأكل - لا داعي له ، خصوصاً بعد انجباره بما سمعت ، على أنه لا حاجة إلى حمله على ما ذكره بعد أن كان موافقاً لمن عرفت ، مع أنه كالصريح في عدم وقوفه شيئاً من الاختياري ، نعم قد يقال باعتبار وقوف شيء يسير من الليل ولو حال التجاوز فيه في الصحة في الفرض ، بخلاف ما إذا لم يحصل له كون فيه أصلاً بأن مضى إلى منى من دون مرور بالمشعر أصلاً ، فإنه يبطل ، لعدم تناول دليل الصحة له ، وربما يؤيده في الجملة ما رواه الشيخ والصدوق عن حماد بن عثمان (١) في الصحيح والكليني معه في الضعيف عن محمد بن حكيم « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصلحك الله الرجل الأعجمي والمرأة الضعيفة تكونان مع الجمال الأعرابي فإذا أفاض بهم من عرفات مر بهم كما هم إلى منى لم ينزل بهم جمعاً ، قال : أليس قد صلوا بها فقد أجزأهم ، قلت : فإن لم يصلوا بها قال : فذكروا الله فيها ، فإن كان قد ذكروا الله فيها فقد أجزأهم » إلا أني لم أجده قولاً لأحد من الأصحاب حتى المتأخرين ومتأخريهم إلا صاحب الذخيرة ، فإنه اعتبر في الصحة في الفرض ذلك ، بل يخرج حينئذ عن موضوع المسألة الذي هو إدراك موقف عرفة خاصة ، ضرورة

كونه على الفرض المزبور أدرك الموقفين ، لما تعرفه إن شاء الله من أن موقف المشعر الركني الكون به آناً ما ليلاً أو نهاراً الى طلوع الشمس وإن وجب مع ذلك الكون بعد طلوع العجر ، لاسكنه ليس ركناً مع الوقوف ليلاً ، فتأمل جيداً ، وعلى كل حال فقد ظهر لك مما ذكرناه النظر فيما سمعته من المدارك ، والله العالم .

**المسألة ١٠** الخامسة إذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهاراً فوقف ليلاً ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس ﴿ فوقف فيه قبل الزوال ﴾ ﴿ ف ﴾ مقتضى المحكي من النهاية والمبسوط أنه ﴿ قد فاتته الحج ﴾ واختاره في النافع المعتبرة المستفيضة (١) المتضمنة ان من لم يدرك الناس بالمشعر قبل طلوع الشمس من يوم النحر فلاحج له فاته شاملة للفرض ، بل ولمن أدرك اختياري عرفة ايضاً وإن كان قد خرج بما عرفت من الاجماع وغيره ، بخلاف الفرض ، لاسكن فيه أنها ظاهرة كما لا يخفى على من لاحظها فيمن لم يدرك إلا ذلك ، لا المفروض الذي أدرك فيه اضطراري عرفة معه ، على أنها معارضة بالمعتبرة المستفيضة (٢) المتضمنة أن من أدرك المشعر قبل الزوال من يوم النحر فقد أدرك الحج ، وتقييدها بمن أدرك مع ذلك اختياري عرفة ليس بأولى من تقييد الأولى بمن لم يدرك عرفة مطلقاً حتى الاضطراري منها ، بل هو أولى من وجوه ، منها الشهرة ، ومنها ما قيل من أن هذه معتبرة الأسانيد جملة ، بل صحاحها مستفيضة ، بخلاف تلك الضعيفة أسانيدھا جملة عدا صحيح حريز (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مفرد للحج فاته الموقفان جميعاً فقال له : الى طلوع الشمس يوم النحر ، فإن طلعت الشمس من يوم النحر

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٠ -

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٦ -

فليس له حج ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل « وهو ظاهر في عدم إدراك عرفات مطلقاً ، كل ذلك مضافاً الى خصوص صحيح الحسن المطار (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « اذا ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووجدهم قد أفاضوا فليقف قليلاً بالمسح الحرام ، وليأحق الناس بنى ولا شيء عليه . »

﴿و﴾ من هنا ﴿ قيل ﴾ والقائل الشيخ في التهذيب والصدوق والاسكافي والسيد وابن زهرة والجليون والفاضل وغيرهم ، بل الأكثر ، بل المشهور : ﴿ يدركه ولو قبل الزوال ، وهو حسن ﴾ بل الأقوى لما عرفت ، بل ينبغي القطع به بناء على القول بأدراك الحج بأدراك اضطراري المسح النهاري خاصة كما هو المحكي عن أبي الجنييد وبابويه في علل الشرائع والسيد والجليين وجملة من المتأخرين كثاني الشهيدين وسبطه ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح جميل : « من أدرك الموقف بجمع يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج » وحسنه (٢) وصحيح اسحاق بن عمار (٣) « من ادرك المسح الحرام يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد ادرك الحج » وصحيح معاوية (٤) « اذا ادركت الزوال فقد ادركت الموقف » وموثق اسحاق (٥) « من ادرك المسح الحرام وعليه خمسة من الناس قبل أن تزول الشمس فقد ادرك الحج » وصحيح جميل (٦) ايضاً « المتمتع له المتعة الى زوال الشمس من يوم عرفة ، وله الحج الى زوال الشمس من يوم النحر »

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الوقوف بالمسح - للحديث ٨

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمسح

الحديث ٩ - ١١ - ١٥ - ١١

(٦) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب أقسام الحج - للحديث ١٥

وفي الصحيح (١) « جاءنا رجل يعني فقال : إني لم ادرك الداس بالموقمين وقال له عبدالله بن المغيرة : فلاحج لك ، وسأل اسحاق بن عمار فلم يجبه ، فدخل اسحاق على ابي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال : اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان تزول الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج » وفي الموثق (٢) « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل عرض له سلطان فأخذه يوم عرفة قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فخبسه ولما كان يوم النحر خلى سبيله كيف يصنع ؟ قال : يلحق بجمع ثم ينصرف الى منى ويرمي ويذبح ولا شيء عليه ، قلت : فان خلى عنه يوم النحر كيف يصنع ؟ قال : هذا مصدود عن الحج ، ان كان دخل مكة متمتعاً بالعمرة الى الحج فليطف بالببيت اسبوعاً ، ويسع اسبوعاً ، ويحلق رأسه ويذبح شاة ، وان كان دخل مكة مفرداً للحج فليس عليه ذبح ولا حلق رأسه . »

وعن نضر الدين وثاني الشهيدين الاستدلال عليه ايضاً بصحيح عبدالله بن مسكان عن النكاظم عليه السلام « اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان تزول الشمس فقد ادرك الحج » إلا أنني لم أجده في شيء من الأصول التي وصلت إلينا كما اعترف به غير واحد ممن تأخر عنهما ، بل في المدارك الظاهر أنها رواية عبدالله بن المغيرة ، فوقع السهو في ذكر الأب ، نعم قال النجاشي : روي انه أي عبدالله بن مسكان لم يسمع من الصادق عليه السلام إلا حديث (٣) « من ادرك المشعر فقد ادرك الحج »

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٦ إلا

أنه اسقط جملة منه وذكر تمامه في الاستبصار ج ٢ ص ٣٠٤ الرقم ١٠٨٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الاحصار والصد - الحديث ٢ مع

اختلاف يسير

(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٤



وقال الكشي : « محمد بن مسعود (١) قال : حدثني محمد بن نصر قال : حدثني محمد ابن عيسى عن يونس قال : « لم يسمع حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام إلا حديثاً او حديثين ، وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلا حديث من ادرك المشعر فقد ادرك الحج ، وكان من اروي اصحاب ابي عبدالله عليه السلام ، وكان اصحابنا يقولون : من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ، فحدثني محمد بن ابي عمير واحسبه انه رواه له من ادركه قبل الزوال من يوم النحر فقد ادرك الحج » .

لكن المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً العدم ، بل عن المنتهى والمختلف والتنقيح انه موضع وفاق ، لصحيح الحلبي (٢) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات فقال : إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات ، وإن قدم وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام ، فإن الله تعالى أعذر لعبده ، وقد تم حجه اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل ان يفيض الناس ، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج ، فليجعلها عمرة مفردة ، وعليه الحج من قابل » وصحيح حريز (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مفرد الحج فاته الموقعان جميعاً فقال : له الى طلوع الشمس يوم النحر ، فإن طلعت الشمس

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث

١٣-١ والأول عن رجال الكشي عن محمد بن مسعود ومحمد بن نصير عن محمد بن عيسى مع الاختلاف في المتن ايضاً ورواه الأردبيلي في رجاله في ترجمة عبدالله بن مسكان ايضاً

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

من يوم النحر فليس له حج ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل » وصحيحه الآخر (١) مع زيادة « كيف يصنع ؟ قال : يطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فإن شاء أقام بمكة وإن شاء أقام بمنى مع الناس ، وإن شاء ذهب حيث شاء ، ليس هو من الناس في شيء » وصحيح ضريس بن اعين (٢) « سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر فقال : يقيم على إحرامه ويقطع التلبية حين يدخل مكة ، ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة وينصرف الى اهله إن شاء ، وقال : هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه ، فإن لم يكن اشترط فعليه الحج من قابل » وخبر محمد بن سنان (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الذي اذا ادرك الناس فقد ادرك الحج فقال : اذا أتى جمعاً والناس بالمشعر للحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له ، وإن ادرك جمعاً بعد طلوع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له ، فإن شاء أن يقيم بمكة أقام ، وإن شاء أن يرجع الى اهله رجع وعليه الحج من قابل » وقوي اسحاق بن عبدالله (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة مفرداً للحج فيخشى أن يفوته الموقفان فقال : له يومه الى طلوع الشمس من يوم النحر ، فإذا طلعت الشمس فليس له حج ، قلت : كيف يصنع بإحرامه ؟ فقال : يأتي مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ، فقلت له : اذا صنع ذلك فما يصنع بعد ؟ قال : إن شاء أقام بمكة ، وإن شاء رجع الى الناس بمنى ، وليس معهم في شيء ، فإن شاء رجع الى اهله ، وعليه الحج من قابل » وخبر محمد بن فضيل (٥) « سألت أبا الحسن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٤ - ٢

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٤ - ٥ - ٣

عن الحد الذي اذا ادركه الرجل ادرك الحج قال : اذا اتى جمعاً والناس بالمشعر قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له ، فان لم يأت جمعاً حتى تطلع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له ، فان شاء اقام ، وإن شاء رجع وعليه الحج من قابل » بل قد يدل عليه ايضاً قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبيين (١) : « اذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك الحج » وغيره بناء على انصراف الاختياري منها بل عن المفيد الأخبار بذلك متواترة ، والرواية بالاجزاء نادرة .

ومنه مضافاً الى ما سمعت من محكي الاجماع وغيره يعلم ترجيح هذه النصوص على السابقة ، خصوصاً بعد احتمال جملة منها إرادة بيان انه بذلك يدرك الموقف كما اوماً اليه صحيح معاوية بن عمار (٢) ، وحينئذ لا يكون دالاً على الاجتزاء به مع فرض عدم ادراك غيره كما هو محل البحث ، على انها اجمعها من المطلق او العام المقيد او المخصص بهذه النصوص حتى صحيح ابن المغيرة ، فانه وان اشتمل على قوات الموقفين إلا انه يمكن إرادة الاختياريين منه دون الاضطراريين ، ولا ينافي ذلك ما في هذه النصوص من عمومها لمن ادرك موقف عرفة ايضاً بعدما سمعت من الأدلة على تخصيصها به ، وعلى كل حال فلا ريب في ان الرجوعان بجانب هذه النصوص من وجوه ، ومن الغريب ما في المدارك من ارتكاب التأويل فيها بارادة نفي الكمال من نفي الحج فيها ، وإرادة التدب من الأمر بالعمرة ، بل ومن الأمر بالحج من قابل ، مع انك قد عرفت مرجوحية المعارض الذي لا جابر لضعيفه من وجوه كما عرفت .

ومن ذلك كله وما يأتي يظهر لك ان اقسام الوقوفين بالنسبة الى الاختيار والاضطرار ثمانية ، ولو جعل الوقوف اليلبي للمشعر قسماً على حدة تصير أحد

عشر : خمسة مفردة ، وهي اختياري عرفة خاصة ، وقد عرفت ان الأقوى صحة الحج معه ، واضطرابها خاصة ، وفي الدروس انه غير يحجز قولاً واحداً ، وعن الذخيرة لا اعرف فيه خلافاً ، بل عن جماعة الاجماع عليه ، فما في المفاتيح من نسبته الى الشهرة مشعراً بوجود خلاف فيه في غير محله ، اللهم إلا ان يريد إطلاق كلام الاسكافي ، ولا ريب في ضعفه ، الثالث ان يدرك ليلة المشعر خاصة ، والظاهر عدم الاجزاء بناء على المختار ، لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، نعم قديقال بالصحة بناء عليها بادراك اضطرابي المشعر النهاري خاصة ضرورة اولوية ذلك منه باعتبار ان فيه شائبة الاختيار ، للاكتفاء به المرأة اختياراً ولغيرها كما ستعرف ، ومن هنا كان المحكي عن ثاني الشهيدين ذلك وإن تردد فيه سببه باعتبار اختصاص ذلك بنص (١) لا يشمل الاضطرابي الليلي ، وهو كذلك ، نعم قد يستدل له باطلاق خبر مسمع (٢) الآتي الدال على صحة حج من افاض من المشعر حامداً قبل الفجر وعليه الجبر بشاة ، إلا انه غير نقي السند ، ولا جابر له في خصوص هذا الفرد منه ، وهو من لم يدرك إلا هذا الاضطرابي ، بل يمكن دعوى ظهوره فيمن ادرك معه وقوف عرفة بل والاختياري منه ، وقد عرفت الصحة حينئذ فلاحظ وتأمل ، الرابع أن يدرك اختياري المشعر خاصة ، ولا إشكال في الصحة كما عرفت ، بل في الدروس انه خرج الفاضل وجهاً باجزاء اختياري المشعر وحده دون اختياري عرفة ، ولعله لقول الصادق عليه السلام (٣) : « الوقوف بالمشعر فريضة

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١٤

وبعرفة سنة « وقوله ﷺ (١) : « اذا فأتتك مزدلفة فأتك الحج » ويعارض بما  
اشتهر من قول النبي ﷺ (٢) : « الحج عرفة » و « أصحاب الإراك لا حج  
لهم (٣) » ويتفرع عليه اختيار المشعر لو تعارضا ولا يمكن الجمع بينهما ، وإن  
سوينا بينهما تخير ، ولو قيل بترجيح عرفات لأنه المخاطب به الآن كان قوياً ،  
وعلى كل حال فلا ريب في ضعف التخريج المزبور في حال العمدة لما عرفت ، الخامس  
أن يدرك اضطراريه النهاري خاصة ، وفيه البحث السابق الذي قد عرفت أن  
الأقوى فيه عدم الصحة ، فيكون الباطل من الأقسام الخمسة قسمين ، وأما الستة  
المركبة فالأول أن يدرك الاختياريين ، الثاني اختياري عرفة مع اضطراري المشعر  
الليلي ، الثالث اختياري عرفة مع اضطراري المشعر النهاري ، الرابع أن يدرك  
اضطراري عرفة مع اضطراري المشعر الليلي ، الخامس أن يدرك اضطراري عرفة  
مع اختياري المشعر ، السادس أن يدرك الاضطراريين ، والأقوى الصحة في الجميع  
مع فرض عدم الترك للاختياري عمداً ، وإلا بطل حجه كما عرفت .

﴿ و ﴾ أما ﴿ المندوبات ﴾ فكثيرة ، منها ﴿ الوقوف في ميسرة الجبل ﴾  
لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) : « قف في ميسرة الجبل ، فإن  
رسول الله ﷺ وقف بعرفات في ميسرة الجبل ، فلما وقف جعل الناس يبتدون  
أخفاف ناقتهم فيقفون الى جانبه ، فنحاهما ، ففعلوا مثل ذلك فقال : ايها الناس انه  
ليس موضع أخفاف ناقتي الموقف ، ولكن هذا كله موقف ، وأشار بيده إلى

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ١٨ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١١

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

الموقف ، وفعل مثل ذلك في المزدلفة » الحديث .

ومنها أن يكون ﴿ في السفح ﴾ لقوله ﷺ أيضاً في خبر مسمع (١) :  
« عرفات كلها موقف ، وأفضل المواقف سفح الجبل » والمراد بالسفح الأسفل  
حيث يسفح فيه الماء ، وحيث فيدل عليه موقوف اسحاق (٢) « سألت أبا إبراهيم  
ﷺ عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب إليك أو على الأرض ؟ فقال : على  
الأرض » وعن القاموس السفح عرض الجبل المضطجع ، أو أصله ، أو أسفله ، كما  
أن المراد بميسرة الجبل بالنسبة إلى القادم من مكة كما في المدارك .

﴿ و ﴾ منها ﴿ الدعاء المتلقى عن أهل البيت (عليهم السلام) ﴾ كدعاء  
الحسين المعروف ، ودعاء ولده زين العابدين في الصحيفة ، ودعاء النبي ﷺ  
الذي علمه لعلي ﷺ كما في مرسل ابن سنان (٣) عن الصادق ﷺ ، قال له :  
« ألا أعلمك دعاء يوم عرفة وهو دعاء من كان قبلي من الأنبياء تقول : لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، وهو حي لا يموت ،  
بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، اللهم لك الحمد كما تقول وخير ما تقول وفوق  
ما يقول القائلون ، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي ، ولك ترائي ، وبك  
حولتي ، ومنك قوتي ، اللهم إني أعوذ بك من الفقر ووساوس الصدر ومن شتات  
الأمور ومن عذاب القبر ، اللهم إني أسألك خير الرياح ، وأعوذ بك من شر  
ما تنجيء به الرياح ، وأسألك خير الليل وخير النهار ، اللهم اجعل لي في قلبي نوراً

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب إحرام الحج - الحديث ٣

وفي سمعي وبصري نوراً ، وفي لبي ودنبي وعظامي وعروقي ومقدي ومقامي ومدخلي ومخرجي نوراً ، وأعظم لي نوراً يا رب يوم ألقاك ، إنك على كل شيء قدير .

﴿ أو غيره من الأدعية ﴾ قال الباقر عليه السلام في خبر أبي الجارود (١) : « ليس في شيء من الدعاء عشية عرفة شيء موقت » وستسمع الأمر بالدعاء بما أحب .

﴿ وأن يدعو لنفسه ولوالديه والمؤمنين ﴾ وفي الدروس أقلهم أربعون وإن لم أجد به هنا نصاً ، وعلى كل حال فهو يوم شريف كثير البركة ، بل عن الحلبي يلزم افتتاحه بالنية ، وقطع زمانه بالدعاء والتوبة والاستغفار ، ولعله لظاهر الأمر في الأخبار المعلوم إرادة التدب منه ، وخصوص خبر جعفر بن عامر بن عبدالله بن جذاعة الأزدي عن أبيه (٢) قال للصادق عليه السلام : « رجل وقف في الموقف فأصابته دهشة الناس فبقي ينظر إلى الناس ولا يدعو حتى أفاض الناس قال : يحزبه وقوفه ، ثم قال : أليس قد صلى بفمرات الظهر والمصر وقت ودعا ؟ قال : بلى ، قال : فممرات كلها موقف ، وما قرب من الجبل فهو أفضل » الذي هو كما ترى لا صراحة فيه بل ولا ظهور في ذلك ، بل استدل به الفاضل على عدم الوجوب ، ولعله لقوله عليه السلام : « يحزبه وقوفه » وإن كان فيه أن ذلك غير مناف لوجوب الدعاء ، فالتحقيق عدم دلالة على كل منها ، وخصوصاً بالنسبة إلى قطع الزمان جميعه ، كخبر أبي يحيى زكريا الموصلي (٣) « سألت العبد الصالح عليه السلام عن رجل وقف بالموقف فأتاه نعي أبيه أو نعي بعض ولده قبل أن يذكر الله تعالى

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب إحرام الحج

بشيء أو يدعو فاشتغل بالجزع والبكاء عن الدعاء ثم أفاض الناس ، فقال : لا أرى عليه شيئاً وقد أساء فليستغفر الله ، أما لو صبر واحتسب لأفاض من الموقف بحسنات أهل الموقف جميعاً من غير أن ينقص من حسناتهم شيئاً » بناء على أن المراد بالاساءة فيه والاستغفار من حيث الجزع ونحوه ، وإن كان الانصاف عدم خلل الأول عن ظهور في الاجتزاء بالوقوف المجرد ، وأنه لا يجب فيه غيره ، وعن القاضي وجوب الذكر والصلاة على النبي وآله ( صلوات الله عليهم ) واستدل له بالأمر في الآية (١) وأجيب بعدم كونه للوجوب ، وفيه أن الأمور به إنما هو الذكر عند المشر الحرام وعلى بهيمة الأنعام وفي أيام معدودات ، وقد فسرت في الأخبار (٢) بالمعيد وأيام التشريق ، والذكر فيها بالتكبير عقيب الصلوات وبعد قضاء المناسك ، فيحتمل التكبير المذكور وغيره ، نعم قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) السابق : « فإذا وقعت بعرفات فاحمد الله وهللله ومجده واثن عليه وكبره مائة مرة ، وقرأ قل هو الله احد مائة مرة ، وتأخير لنفسك من الدعاء ما أحببت ، واجتهد فانه يوم دعاء ومسألة ، وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فان الشيطان لن يذهلك في موطن قط أحب اليه من ان يذهلك في ذلك الموطن ، وإياك ان تشتغل بالنظر الى الناس وأقبل قبل نفسك ، وليكن فيما تقول : اللهم رب المشاعر كلها فك رقتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً عني شرفسقة الجن والانس ، اللهم لا تمكر بي ولا تخدعني ولا تستدرجني يا أسمع السامعين ويا أبصر الناظرين ويا أسرع الخاسبين ويا أرحم الراحمين ، أسألك أن

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٢) الرسائل - الباب - ٢١ - من ابواب صلاة العيد من كتاب الصلاة

(٣) الرسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١ مع الاختلاف



تصلي على محمد وآل محمد وأن تفعل بي كذا وكذا ، وليكن فيما تقول وانت رافع يديك الى السماء : اللهم ربي حاجتي اليك التي إن اعطيتها لم يضرني ما منعني ، وإن منعتها لم ينفعني ما أعطيتني ، أسألك خلاص رقبتي من النار ، اللهم إني عبدك وملك ناصيتي بيدك ، وأجلى بعلبك : أسألك أن توفقي لما يرضيك عني وأن تسلم مني مناسكي التي أريتها خليلك إبراهيم عليه السلام ، ودلت عليها نبيك محمداً عليه السلام ، وليكن فيما تقول : اللهم اجعلني ممن رضيت عمله وأطاعت صميره وأحييته بعد الموت حياة طيبة » وفي خبره الآخر (١) عنه عليه السلام ايضاً « وانما تعجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء ، فانه يوم دعاء ومسألة ، ثم تأتي الموقف عليك السكينة والوقار ، فحمد الله وهلله ومجده واثن عليه وكبره مائة مرة ، واحمده مائة مرة ، وسبحه مائة مرة ، واقرأ قل هو الله أحد - وساق الحديث الى قوله - وأقبل قبل نفسك - ثم قال - : وليكن فيما تقول : اللهم إني عبدك فلا تجعلني من أخيب وفدك ، وارحم مسيري اليك من الفج العميق ، وليكن فيما تقول : اللهم رب المشاعر كلها فك رقبتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً عني شرفسقة الجن والانس ، اللهم لا تمكر بي ، ولا تخدعني ، ولا تستدرجني ، وتقول : اللهم إني أسألك بحولك وجودك وكرمك ومنك وفضلك يا أسمع السامعين ويا أبصر الناظرين » الحديث الى آخره ، وزاد « ويستحب أن تطلب عشة عرفة بالعتق والصدقة أي تطلب فضلها بذلك » .

وظاهر الأمر فيه وفي غيره بالتمجيل وترك النوافل الرواتب انه يوم دعاء وذكر لا يوم صلاة ، اسكن في خبر أبي بلال (٢) « رأيت أبا عبد الله عليه السلام أتى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

بخمسين نواة فكان يصلي بقل هو الله أحد مائة ركعة ونهت بها بآية الكرسي ، فقلت : جعلت فداك ما رأيت أحداً منكم صلى هذه الصلاة هنا فقال : ما شهد هذا الموضع نبي ولا وصي نبي إلا صلى هذه الصلاة « ولعل المراد صلاتها في العمر مرة .

وكيف كان في صحيح ابن ميمون (١) عنه عليه السلام أيضاً « ان رسول الله ﷺ وقف بعرفات فلما همت الشمس أن تغيب قبل أن يندفع قال : اللهم إني أعوذ بك من الفقر ومن تشقت الأمر ومن شر ما يحدث لي بالليل والنهار ، أمسى ظلمي مستجيراً بفؤوك ، وأمسى خوفي مستجيراً بأمانك ، وأمسى ذلي مستجيراً بعزك ، وأمسى وجهي القاني مستجيراً بوجهك الباقي ، يا خير من سئل ، ويا أجود من أعطى جللي رحمتك ، وألبسني عافيتك ، واصرف عني شر جميع خلقك قال عبدالله بن ميمون : سمعت أبي يقول : يا خير من سئل ويا أوسع من أعطى ويا أرحم من استرحم ثم يبيل حاجتك « وفي خبر أبي بصير (٢) عنه عليه السلام أيضاً « اذا اتيت الموقف فاستقبل البيت وسبح الله مائة مرة ، وكبر الله مائة مرة ، وتقول : ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله مائة مرة ، وتقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة ، ثم تقرأ عشر آيات من أول سورة البقرة ، ثم تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات ، وتقرأ آية الكرسي حتى تفرغ منها ، ثم تقرأ آية السجدة : إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام - إلى قوله - قريب من المحسنين ، ثم تقرأ قل أعوذ برب

(١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٤

القلق وقل أعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ، ثم تحمد الله على كل نعمة أنعم عليك ، وتذكر نعمة واحدة واحدة ما أحصيت منها ، وتحمده على ما أنعم عليك من اهل ومال ، وتحمد الله على ما أبلاك ، وتقول : اللهم لك الحمد على نعمائك التي لا تحصى بعدد ، ولا تكافأ بعمل ، وتحمده بكل آية ذكر فيها الحمد لنفسه في القرآن ، وتسبحه بكل تسبيح ذكر به نفسه في القرآن ، وتكبره بكل تكبير كبر به نفسه في القرآن ، وتهلله بكل تهليل هلل به نفسه في القرآن ، وتصلي على محمد وآل محمد وتكثر منه وتجتهد فيه ، وتدعو الله بكل اسم سمى به نفسه في القرآن وبكل اسم تحسبه ، وتدعوه بأسمائه التي في آخر الحشر ، وتقول : أسألك يا الله يا رحمان بكل اسم هو لك ، وأسألك بقوتك وقدرتك وعزتك وبجميع ما أحاط به علمك وبجميعك وبأركانك كلها ، وبحق رسولك صلوات الله عليه وآله ، وباسمك الأكبر الأكبر الأكبر ، وباسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقاً عليك ان تجيبه وباسمك الأعظم الأعظم الأعظم الذي من دعاك به كان حقاً عليك أن لا ترده وان تعطيه ما سأل ان تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك في ، وتسأل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والآخرة ، وترغب اليه في الوفاة في المستقبل وفي كل عام ، وتسأل الله الجنة سبعين مرة ، وتتوب اليه سبعين مرة ، وليكن من دعائك اللهم فكني من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال الطيب ، وادرأ عني شر فسقة الجن والانس وشر فسقة العرب والعجم ، فان نفذ (١) هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فأعده من اوله إلى آخره ، ولا تمل من الدعاء والتضرع والمسألة .

ومنه يستفاد جملة من المندوبات ، وقال ابراهيم بن هاشم (٢) : « رأيت

(١) في النسخة الأصلية « نفذ » والصحيح كما أثبتناه

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

عبدالله بن جندب بالموقف فلم أر موقفاً كان احسن من موقفه ما زال ماداً يده الى السماء ودموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض ، فلما انصرف الناس قلت : يا ابا محمد ما رأيت موقفاً قط احسن من موقفك ، قال : والله ما دعوت إلا لاخواني ، وذلك لأن ابا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) اخبرني انه من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش ولك مائة الف ضعف مثله ، فكرهت ان ادع مائة الف ضعف مضمونة بواحدة لا ادري تستجاب ام لا » وعن ابراهيم ابن ابي البلاد او عبدالله بن جندب (١) قال : « كنت في الموقف فلما افضت لقيت ابراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصاباً باحدى عينيه واذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقه دم ، فقلت له : قد اصبحت باحدى عينيك وأنا والله مشفق على عينك الأخرى ، فلو قصرت من البكاء قليلا فقال : لا والله يا ابا محمد ما دعوت لنفسي اليوم بدعوة ، فقلت : فلمن دعوت ؟ قال : دعوت لاخواني ، سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول : من دعا لأخيه بظهر الغيب وكل الله به ملكاً يقول : ولك مثله ، فأردت ان اكون انا ادعو لاخواني ويكون الملك يدعولي لأنني في شك من دعائي لنفسي ، ولست في شك من دعاء الملك لي »

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يضرب خباء بنمرة ﴾ لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) : « فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباك بنمرة ، وهي بطن عرفة دون الموقف ودون عرفة ، فاذا زالت الشمس يوم عرفة فليغتسل » الحديث . وفي صحيحه (٣) الآخر الوارد في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه انتهى الى بنمرة وهي

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب احرام الحج - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

بطن عرنة بجبال الاراك ف ضرب قبتة وضرب الناس اخبيتهم عندها ، فلما زالت الشمس خرج رسول الله ﷺ ومعه قريش وقد اغتسل وقطع التلبية حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس وامرهم ونهاهم ، ثم صلى الظهر والمصر بأذان واحد وإقامتين ثم مضى الى الموقف الحديث . وربما استظهر منها عدم انتقاله منها حتى تزول الشمس وحينئذ فهو مناف للقول بوجوب الكون فيها من اول الزوال ، وقد عرفت الكلام فيه سابقاً مفصلاً .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يقف على السهل ﴾ المقابل للحزن ، لرجحان الاجتماع في الموقف والتضام .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يجمع رحله ﴾ اي يضم امتعته بعضها الى بعض لئلا من عليها من الذهاب ، ليتوجه بقلبه الى الدعاء .

﴿ و ﴾ منها ان ﴿ يسد الخلل ﴾ اي الفرج ﴿ به وب نفسه ﴾ بمعنى انه لا يدع بينه وبين اصحابه فرجة لتستر الأرض التي يقفون عليها ، قال الصادق ( عليه السلام ) في صحيح معاوية (١) : « فاذا رأيت خلا فسد به نفسك وبراحتك فان الله عز وجل يحب ان تسد تلك الخلل » وعن بعض احتمال كون الجار في « به » و « بنفسه » متعلقاً بمحذوف صفة للخلل ، والمعنى انه يسد الخلل الكائن بنفسه وبرحله بأن يأكل إن كان جائعاً ، ويشرب إن كان عطشاً وهكذا يصنع بغيره ويزيل الشواغل المانعة عن الاقبال والتوجه الى الله تعالى في الدعاء ، واستحسنه في المدارك ، وفيه انه لا ينطبق على ظاهر خبر سعيد بن يسار (٢) « قال : قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) عشية من العشايا بئني وهو يحثني على الحج ويرغبني فيه : يا سعيد أيا عبد رزقه الله رزقاً من رزقه فأخذ ذلك الرزق فأنفقه على نفسه وعلى عياله ثم اخرجهم قد ضحكهم بالشمس حتى يقدم بهم عشية (١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١-٢

عرفة الى الموقف فيقيل ، ألم تر فرجاً تكون هناك فيها خلل فليس فيها احد ؟  
فقلت : بلى جعلت فداك ، فقال : يحجي بهم قد ضحاهم حتى يشعب بهم تلك  
الفرج ، فيقول الله تبارك وتعالى لا شريك له : عبدي رزقته من رزقي فأخذ  
ذلك الرزق فأنفقه فضحى به نفسه وعياله ، ثم جاء بهم حتى شعب بهم هذه الفرجة  
التماس مغفرتي فأغفر له ذنبه واكفيه ما اثمه . قال سعيد مع اشياء قلها نحواً  
من عشرة » .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يدعو قائماً ﴾ لأنه افضل افراد الكون باعتبار كونه  
احمز وإلى الأدب اقرب ، ولم اجد فيه نصاً بالخصوص ، لكن ينبغي ان يكون  
ذلك حيث لا يورث التعمب المنافي للخشوع والتوجه ، وإلا كان الأفضل القعود  
على الأرض او الدابة او السجود ، بل لعل الأخير افضل مطلقاً للاخبار (١)  
والاعتبار ، هذا . وربما ظهر من محكي المبسوط افضلية القيام في غير حال الدعاء  
معللاً بأنه اشق ، ونحوه عن المنتهى ؛ وفي محكي الخلاف يجوز الوقوف بعرفة  
راكباً وقائماً سواء ، وهو أحد قولي الشافعي ذكره في الاملاء ، وقال في القديم :  
الركوب افضل ، واستدل بالاجماع والاحتياط ، وقال : إن القيام اشق فينبغي  
ان يكون افضل ، وفي محكي التذكرة عندنا ان الركوب والقعود مكروهان ، بل  
يستحب قائماً داعياً بالمأثور ، وحكى عن احمد ان الركوب افضل اقتداءً برسول الله  
ﷺ ، وليكون اقوى على الدعاء وعن الشافعي قولين احدهما ذلك ، والآخر  
التساوي ، وعن المنتهى انه اجاب عن الناسي بجواز انه يُسَبِّحُ انما فعل ذلك  
بياناً للجواز ، ولذا طاف عليه السلام ركباً مع انه لا خلاف في ان المشي افضل ،  
وفي كشف الثام أو لأنه اراد أن يراه الناس ويسموا كلامه ، وايضاً إن خلا

التأسي عن المعارض اقتضى الوجوب ولا قائل به ، والمعارض كما اسقط الوجوب اسقط الرجحان ، وفيه انه لا تلازم ، وفي خبر محمد بن عيسى (١) المروي عن قرب الاسناد « رأيت ابا عبدالله جعفر بن محمد (عليه السلام) بالوقوف على بغلة رافعاً يده الى السماء عن يسار والي الموسم حتى انصرف ، وكان في موقف النبي ﷺ ، وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوذ ساعة بعد ساعة بسبابته » ولا يمكن مع ذلك الأولى تركه ، لما سمعته من ظاهر الاجماع في التذكرة والأمر سهل .

﴿ ويكره الوقوف في اعلى الجبل ﴾ الذي قد عرفت ان الأرض احب الى الكاظم (عليه السلام) ، منه (٢) وما عساه يشمر به خبرا سماعة (٣) من معرفة كون الوقوف في الأسفل ، وان الصعود الى الجبل عند الضيق ، قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : ثم اذا ضاقت عرفة كيف يصنعون ؟ قال : يرتقمون إلى الجبل » وتخلصاً من شبهة التحريم المحكي عن القاضي إلا لضرورة ، بل في الدروس هو ظاهر ابن إدريس ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا قد عرفت انه يكره ﴿ راكباً وقاعداً ﴾ لما عرفت ، بل ربما ظهر من التذكرة الاتفاق على ذلك ، نعم قد يستحبان باعتبار العوارض . وكذا يكره الوقوف بها بغير وضوء ، لخبر علي بن جعفر (٤) سأل اخاه (عليه السلام) « عن الرجل هل يصلح له ان يقف بعرفات على غير وضوء ؟ قال :

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١ عن

محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى قال : رأيت ... الخ

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ٣ و ٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١

لا يصلح له إلا وهو على وضوء » .

وينبغي أن لا يرد فيه سائلا ، المرسل (١) « كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا كان يوم عرفة لم يرد سائلا » .

كما أنه ينبغي للسائل ان لا يسأل فيه غير الله تعالى شأنه ، وفي المرسل (٢) « سمع علي بن الحسين (عليه السلام) يوم عرفة سائلا يسأل الناس فقال ويحك أغير الله تسأل هذا اليوم ، إنه ليرجى ما في بطون الحبالي في هذا اليوم أن يكون سعيداً » .

ويستحب أيضاً الاجتماع للدعاء في غير عرفة في الأمصار ، قال الصادق (عليه السلام) في حديث (٣) : « في يوم عرفة يجتمعون بغير إمام في الأمصار تدعون الله عز وجل » وقول علي (عليه السلام) (٤) : « لا عرفة إلا بمكة » يراء منه في الكمال لا المشروعية ، كما يدل عليه قوله (عليه السلام) أيضاً (٥) : « لا عرفة إلا بمكة » ، ولا بأس بأن يجتمعوا في الأمصار يوم عرفة يدعون الله تعالى « ولعله إلى ذلك اشار في الدروس بقوله : والتعريف بالأمصار » ، والرواية مبدلة ضعيفة ، وفي خبر زرارة (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) المروي عن العياشي « سأله عن قول الله عز وجل : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » قال : عشية عرفة » والله العالم والموفق والمؤيد .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب إحرام الحج - الحديث ١-٢

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب إحرام الحج

الحديث ١ - ٣ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب احرام الحج - الحديث ١



## ﴿ القول في الوقوف بالمشعر ﴾ الحرام

المسمى بمزدلفة بكسر اللام وجمع باسكان الميم وهو واحد المشاعر التي هي مواضع المناسك والمشعر الحرام أحدها ، وكسر الميم فيه لغة ، وفي القاموس « المشعر الحرام ويكسر ميمه المزدلفة ، وعليه بناء اليوم ، وهم من قال جبلا يقرب من ذلك البناء » ولعله أشار الى العمومي في محكي المصباح المنير قال : « والمشعر الحرام جبل بآخر مزدلفة ، واسمه قرح وميمه مفتوح على المشهور ، وبعضهم يكسرها على التشبيه باسم الآلة » وتبعه في محكي مجمع البحرين ، قال : « هو جبل بآخر مزدلفة ، واسمه قرح ، ويسمى جمعا ومزدلفة والمشعر الحرام » وفي الدروس في مسألة استحباب وطء الصرورة المشعر برجله أو بعيره وقد قال الشيخ هو قرح ، فيصعد عليه ويذكر الله عنده ، وقال الحلبي : يستحب وطء المشعر ، وفي حجة الاسلام أكد وقال ابن الجنيد : يطأ برجله أو بعيره المشعر الحرام قرب المنارة ، والظاهر انه المسجد الموجود الآن ، فيمكن أن يكون من المشترك بين الكل والبعض ، أو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وتسمع تمام الكلام فيه إن شاء الله عند تعرض المصنف له ، وعلى كل حال : يسمى المزدلفة باعتبار أنه يتقرب فيه الى الله تعالى ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) : « ما لله تعالى منك أحب الى الله تعالى من موضع المشعر الحرام ، وذلك أنه يذل فيه كل جبار عنيد » أو لاذلاف الناس فيها الى منى بعد الإقامة ، أو لمجيء الناس اليها في زلف من الليل ، كما في صحيح معاوية (٢) أو لأنها أرض مستوية مكنوسة ، وفي صحيح

(١) الوسائل - الباب ١ من ابواب السعي - الحديث ١٣ وفيه « من

موضع السعي » .

(٢) الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٥

معاوية (١) عن الصادق عليه السلام في حديث إبراهيم « ان جبرئيل عليه السلام انتهى به الى الموقف وأقام به حتى غربت الشمس ، ثم أفاض به ، فقال يا إبراهيم ازدلف الى المشعر الحرام ، فسميت مزدلفة » وقال أيضاً في خبر إسماعيل بن جابر (٢) وغيره : « سميت جمع لأن آدم عليه السلام جمع فيها بين الصلاتين : المغرب والدشاء » والأمر في ذلك سهل ، والله العالم .

﴿و﴾ كيف كان في النظر في مقدمته وكيفية ، اما المقدمة فيستحب الاقتصاد في مسيره الى المشعر وأن يقول إذا بلغ الكعبة الأحرى عن عمن الطريق : اللهم ارحم موقفي ، وزد في عملي ، وسلم لي ديني ، وتقبل مناسكي ﴿﴾ قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « ان المشركين كانوا يفيضون من قبل أن تغيب الشمس ، فعالتهم رسول الله ﷺ وأفاض بعد غروب الشمس قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا غربت الشمس فافض مع الناس وعليك السكينة والوقار ، وأفض بالاستغفار ، إن الله عز وجل يقول : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ، واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ، فإذا انتهيت الى الكعبة الأحرى عن عمن الطريق فقل : اللهم ارحم موقفي ، وزد في عملي ، وسلم لي ديني ، وتقبل مناسكي ، وإياك والوجيف الذي يصنعه الناس ، فان رسول الله ﷺ قال : أيها الناس ان الحج ليس بوجيف الخيل

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٧ عن

إسماعيل بن جابر وعبد الكريم بن عمرو عن عبد الحميد بن أبي الديلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) .

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب احرام الحج -

الحديث ١ وذيله في الباب ١ من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ مع الاختلاف في الدليل .

ولا بإيضاع الابل ، وان كن اتقوا الله تعالى ، وسيروا سيراً جميلاً ، لا توطؤوا ضعيفاً ، ولا توطؤوا مسلماً ، واقتصدوا في السير ، وان رسول الله ﷺ كان يكف ناقته حتى أنه كان يصيب رأسها مقدم الرجل ، ويقول : أيها الناس عليكم بالدعة ، فسنة رسول الله ﷺ تتبع ، قال معاوية : وسمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اللهم اعتقني من النار ، وكررها حتى أفاض فقلت ألا تقيض فقد أفاض الناس ؟ فقال : إني أخاف الزحام ، وأخاف ان اشرك في عنت إنسان « وهو دال على تمام ما ذكره المصنف وغيره ، بل هو دال على الأول من وجوه ، وقال عليه السلام أيضاً في حسنه (١) « وأفض بالاستغفار ، فان الله عز وجل يقول : ثم أميؤوا من حيث أفاض الناس ، واستغفروا الله ، ان الله غفور رحيم » .

﴿ وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ﴾ كما نص عليه بنو حمزة وادريس وسعيد والفاضل وغيرهم ، بل هو معقد إجماع العلماء كافة في محكي المنتهى والذكرة ، وهو الحجة على عدم الوجوب مضافاً الى الأصل ، وقول الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم (٢) : « لا بأس أن يصلي الرجل المغرب اذا أمسى بعرفة » وخبر محمد بن سماعة (٣) سأل « للرجل أن يصلي المغرب والعتمة في الموقف قال : قد فعله رسول الله ﷺ صلاهما في الشعب » وفي صحيح ابن مسلم (٤) عنه عليه السلام « عثر جمل أبي بين عرفة والمزدلفة فنزل فصلى المغرب ، وصلى العشاء الآخرة بالمزدلفة » التي لا داعي الى حملها على الضرورة التي هي خلاف الظاهر ، خلافاً للشيخ في المحكي عن معظم كتبه وابن زهرة ، بل في

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر -

كشف اللثام حكايته عن ظاهر الأكثر وإن كنا لم نتحققه فيجب لمضمر سماعة (١) « لا تصلها حتى تنتهي إلى جمع وإن مضى من الليل ما مضى » وقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح محمد بن مسلم (٢) : « لا تصل المغرب حتى تأتي جمعاً » وإن ذهب ثلث الليل « وللإجماع في الخلاف والاحتياط ، والجيم كما ترى ، فالأولى الجمع بالفضل ، وإلا كان مقتضى دليل الشيخ البطلان لو فعل في الوقت ، وهو خلاف المتواتر من النصوص .

وكيف كان في المتن وغيره يؤخر ﴿ ولو صار ربع الليل ﴾ وعن الأكثر ومنهم الفاضل في محكي التحرير والتذكرة والمنتقى وإن ذهب ثلث الليل ، بل في الأخيرين إجماع العلماء عليه ، مضافاً إلى صحيح ابن مسلم السابق بل وإلى مضمر سماعة « وإن مضى من الليل ما مضى » ولعله إليه أشار في محكي الخلاف بما أرسله من أنه روي إلى نصف الليل ، ولعل المراد تأخيرها إلى خوف فوات وقت الأداء بعد تنزيل الربع والثلث على الغالب ، ويقرب منه قول ابن زهرة « لا يجوز أن يصلي العشاء إلا في المشرع إلا أن يخاف فوتها بخروج وقت المضطر » وإن كان فيه ما لا يخفى ، وفي كشف اللثام ولعل من اقتصر على الربع نظر إلى أخبار توقيت المغرب إليه ، وحمل الثلث على أن يكون الفراغ من العشاء عنده ، وفيه أن المصنف مما لا يرى ذلك .

﴿ و ﴾ كيف كان فـ ﴿ إن منعه مانع ﴾ عن الوصول إلى المشرع قبل فوات الوقت ﴿ صلى في الطريق ﴾ بلا خلاف ولا إشكال .

﴿ و ﴾ يستحب أيضاً ﴿ أن يجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد

(١) و (٢) الوسائل - الباب ٥ - من أبواب الوقوف بالمشرع - الحديث ٢ - ١

وإقامتين من غير نوافل بينهما و ﴿ حيثئذ ﴾ يؤخر نوافل المغرب الى ما بعد المشاء ﴿ بلا خلاف أجده فيه بيننا بل في صريح المفسرك وعن ظاهر غيرها الاجماع عليه ، قال الصادق ( عليه السلام ) في صحيح منصور (١) « صلاة المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامتين ، ولا تصل بينهما بشيء » ، قال : هكذا صلى رسول الله ﷺ » وفي خبر عنبة بن مصعب (٢) « سألت أبا عبد الله عن الركعات التي بعد المغرب ليلة المزدلفة فقال : صلها بعد العشاء لكن في صحيح أبان بن تغلب (٣) « صليت خلف أبي عبد الله ( عليه السلام ) المغرب بالمزدلفة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الآخرة ولم يركع بينهما ، ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة ، فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات » واحتمل كون الثانية في غير المزدلفة كما ترى ، نعم الظاهر إرادة بيان الجواز منه ، وإن كان الفضل في الأول وليس هو من قضاء النافلة وقت الفريضة ، وإن كان الأقوى جوازه بناء على امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب وإن استحب تأخيرها عن العشاء ، وانها لا يخرج وقتها بذهاب الشفق ، وكيف كان فللمامة قول بالجمع بينهما بإقامتين ، وآخر بأذان وإقامة ، والثالث بأذان وإقامتين ، ورابع إن جمع بينهما في وقت الأولى فكما قلنا وإلا فإقامتين مطلقاً ، أو إذا لم يرج اجتماع الناس ، وإلا أذن ، وخامس بإقامة للأولى فقط ، والجميع عدا الثالث باطل لما عرفت ، ولا يجب هذا الجمع عندنا خلافاً لأبي حنيفة والثوري ، والله العالم .

﴿ وأما الكيفية فالواجب النية ﴾ على حسب ما عرفته في غيره ﴿ و ﴾ المراد أنه يجب النية في ﴿ الوقوف بالمشر ﴾ ولا تجزي النية عند الاحرام كما عساه يظهر

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الوقوف بالمشر

من المحكي عن الشيخ ، فانه وإن كان أحد أفعال الحج الذي قد فرض نية عقد الاحرام فيه ، إلا أن ظاهر النص والفتوى - بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، بل هو كذلك - كونه نسكاً مستقلاً بالنسبة الى اعتبار النية فيه ، ولا مانع من كون جزئيته على هذا الوجه ، وربما يظهر من بعض النصوص (١) الآتية حصول الوقوف الواجب بالصلاة في الموقف او الدعاء فيه وإن لم يعلم انه الموقف ولم ينو الوقوف ، ولكن قد يقال بصحة الحج مع ذلك وإن فات الوقوف بخصوصه ، لفوات نيته ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كيف كان ف ﴿حده﴾ اي المشعر ﴿ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر﴾ بلاخلاف اجده فيه كما اعترف به في المنتهى ، بل في المدارك هو مجمع عليه بين الأصحاب ، وفي صحيح معاوية (٢) « حد المشعر الحرام المأزمين الى الحياض الى وادي محسر » اي من المأزمين ، ونحوه مرسل الصدوق (٣) عن الصادق (عليه السلام) وفي صحيح زرارة (٤) عن ابي جعفر (عليه السلام) « انه قال للحكم بن عتيبة ما حد المزدلفة ؟ فسكت فقال ابو جعفر (عليه السلام) حدها ما بين المأزمين الى الجبل الى حياض محسر » قال الصادق (عليه السلام) في خبر ابي بصير (٥) : « حد المزدلفة من وادي محسر الى المأزمين » وقال (عليه السلام) ايضاً في صحيح الحلبي في حديث (٦) : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزدلفة » وفي خبر اسحاق بن صهار (٧) عن ابي الحسن (عليه السلام) « سأله

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب

الوقوف بالمشعر الحديث ١ - ٦ - ٢ - ٤ - ٣ - ٥ وفي الأول « حد المشعر الحرام من المأزمين ... الخ » .

عن حد جمع قال : ما بين المأزمين الى وادي محسر « والمأزمان - بكسر الزاء وبالهمز ، ويجوز التخفيف بالقلب الفأ - الجبلان بين عرفات والمشر ، وعن الجوهري المأزم كل طريق ضيق بين جبلين ، ومنه سمي الموضع الذي بين جمع وعرفة مأزمين ، وفي القاموس المأزم ويقال المأزمان مضيق بين جمع وعرفة وآخر بين مكة ومنى ؛ وظاهرهما ان المأزم اسم لموضع مخصوص وإن كان بلفظ التثنية .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لا ﴾ يجزي ان ﴿ يقف بغير المشر ﴾ اختياراً أو اضطراراً بلاخلاف ولا إشكال ؛ بل الاجماع بقسميه عليه ﴿ نعم يجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ﴾ اي المأزمين كما عن الفقيه والجامع والمنتهى والتذكرة بل لا اجد فيه خلافاً ، بل في المدارك هو مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، وفي موثق سماعة (١) « قلت لابي عبد الله ( عليه السلام ) اذا كثرت الناس بجمع كيف يصنعون ؟ قال : يرتفعون الى المأزمين » وكان المصنف وغيره فهموا منه نحو ما سمعته في جبل عرفة الذي صرحوا بكره الصعود عليه من غير ضرورة ، ومن هنا قال في الدروس : ويكره الوقوف على الجبل إلا لضرورة ، وحرمة القاضي ، ولعل تخصيصه القاضي لتصريحه في المحكي عنه بوجوب ان لا يرتفع اليه إلا لضرورة ، وكذا عن ابن زهرة ، بخلاف غيرهم الذين عبروا بنحو ما في المتن الذي يمكن إرادة المعنى الاخص من الجواز فيه ، بمعنى انه لا كراهة مع الضرورة بخلاف غير حال الضرورة فانه مكروه ، ولكن فيه انه مناف لما هو كالصريح من النصوص السابقة من خروج المأزمين عن المشر الذي يجب الوقوف فيه ، ويمكن ان يريد الشهيد بالجبل بل في كشف اللثام انه الظاهر غير المأزمين ، وإنما هو جبل في خلال المشر لا من حدوده خصوصاً

بعد قوله : فالظاهر ان ما اقبل من الجبال من المشعر دون ما ادبر منها ، ولا ريب في خروج القنة مما اقبل منها ، بل ربما استظهر من صحيح زرارة (١) كون الجبل من الحدود الداخلة على معنى إرادة تعداد ما في المشعر من الجبل وغيره من قوله « الى الجبل » فيه ، بل قد يقال إن المراد بخبر صماعة (٢) الانتهاء اليها من غير صعود عليها ، ولذا أتى بالي دون « على » وحينئذ فلا يكون منافياً لما في النصوص السابقة من خروج المأزمين عن المشعر ، ولا حاجة الى ارتكاب جواز الوقوف عليه مع خروجه للضرورة او مطلقاً مع الكراهة وبدونها كما عرفت ، وربما يؤيد ذلك ما أخبر به المشاهدون من انه لا يمكن الصمود على قنته هذا ، ولكن في الرياض ان السياق وفهم الاصحاب قرينة على كون « الى » هنا بمعنى « على » فيكون استثناء المأزمين والجبل الى آخره ، ولا يخفى عليك ما فيه ، والله العالم .

﴿ولو نوى الوقوف ثم نام او جن او اغشي عليه صح وقوفه﴾ في ظاهر كلام الاصحاب ، لان الركن مسماه الذي يحصل بأن يسير بعد النية ، ولذا لا يبطل حج من افاض عمداً من قبل طلوع الشمس فضلاً عن الخارج عن التكليف ﴿و﴾ لكن في المتن ﴿قيل : لا﴾ يصح وقوفه ، ولم نعرف القائل كما اعترف به في المدارك ، قال : نعم ذكر الشيخ في المبسوط عبارة مقتضاها انه يعتبر الافاقة من الجنون والافهام في الموقفين ، ثم قال : وكذلك حكم النوم سواء ، والاولى ان نقول يصح منه الوقوف بالموقفين وإن كان نائماً لان الغرض الكون فيه لا الذكر ،

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١



وليس في كلامه دلالة على عدم صحة الوقوف إذا عرض أحد هذه الأعذار بعد النية كما هو المنقول في العبارة ، ولكن ما ذكره من عدم الفرق بين النوم والاضغام والجنون غير جيد ، قلت : قد عرفت نحو هذا الكلام في وقوف عرفة ، والتحقيق الصحة مع حصول المسمى ، والبطلان بدونه ﴿و﴾ حيثئذ ﴿الاول اشبه﴾ ولذا قال في الدروس هنا خامسها أي الواجبات السلامة من الجنون والاضغام والسكر والنوم في جزء من الوقت كما مر ، والله العالم

﴿و﴾ من الواجب ايضاً ﴿أن يكون الوقوف﴾ للرجل المختار ﴿بعد طلوع الفجر﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك والذخيرة وكشف اللثام وعن غيرها الإجماع عليه ، مضافاً إلى التأسّي ؛ وقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) : « أصبح على طهر بعدما تصلي الفجر ، فقف إن شئت قريباً من الجبل ، وإن شئت حيث تبيت ، فإذا وقفت فاحمد الله تعالى واثن عليه واذكر من آلائه وبلائه ما قدرت عليه ، وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليكن من قولك : اللهم رب المشعر الحرام فك رقبتي من النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً عني شرفسة الجن والانس ، اللهم انت خير مطلوب اليه وخير مدعو وخير مسؤول ولكل وافد جائزة ، فأجعل جائزتي في وطني هذا أن تقيلي عثرتي ، وتقبل معذرتي ، وان تجاوز عن خطيئتي ، ثم اجعل التقوى من الدنيا زادي ، ثم أفض حين يشرق لك نبيّر وترى الابل مواضع أخفافها » وعن المفيد زيادة « يا أرحم الراحمين » في آخره ، والصدوق جلاً في البين ، وفي الآخر وقال : « وادع الله كثير آ لنفسك ولوالديك وولدك وأهلك ومالك وإخوانك والمؤمنين والمؤمنات ، فإنه موطن شريف عظيم » ومفهوم مرسل جميل (٢) « لا بأس بأن يفيض الرجل

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

بليل إذا كان خائفاً » بناء على إرادة الائم من البأس في المفهوم ولو لما عرفت .  
 لكن عن بعضهم أن وقت الاختيار من ليلة النحر الى طلوع الشمس من  
 يومها ، لا إطلاق قول الصادق عليه السلام في صحيح هشام (١) وغيره « في المتقدم من  
 منى الى عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به ، والمتقدم من المزدلفة الى منى يرمون  
 الجمار ويصلون الفجر في منازلهم بمنى لا بأس » وحسن مسمع (٢) الآتي المتضمن  
 وجوب شاة عليه الساكت عن أمره بالرجوع ، وإطلاق النصوص السابقة أن من  
 أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج ، وهو ظاهر الأكثر ، لحكمهم  
 بحجبه بشاة فقط ، حتى حكى في المنتهى اتفاق من عدا ابن إدريس عليه ، وفيه  
 أن الموجود في الدروس أن الواجب فيه نيته إلى أن قال : رابعها الوقوف بعد  
 الفجر الى طلوع الشمس ، والأولى استئناف النية له ، والمجزي فيه الذي هو ركن  
 مناه ، ولو أفاض قبل طلوع الشمس ولما يتجاوز محسراً فلا بأس ، بل يستحب ،  
 فإن تجاوزه اختياراً أثم ولا كفارة ، وقال الصدوق (رحمه الله) : عليه شاة ،  
 وقال ابن إدريس : يستحب المقام الى طلوع الشمس ، والأول أشهر ، ثم قال :  
 وسادسها كونه ليلة النحر ويومه حتى تطلع الشمس ، وللمضطر الى زوال الشمس  
 وقد ذكر سابقاً أن في صحيح هشام جواز صلاة الصبح بمنى ، ولم يقيد بالضرورة  
 ورخص النبي صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان الافاضة ليلاً ، وكذا يجوز للخائف ، وهو  
 كالصريح في أنه اضطراري للخائف ، والفرق بينه وبين ما بعد طلوع الشمس الى  
 الزوال أنه اضطراري مطلقاً ، بخلافه فإنه اختياري للنساء ، ولا دلالة في قوله :  
 « سادسها » الى آخره ، على امتداد وقت الاختيار ، بل مراده وجوب الكون

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

في ليلة النحر ويومه الى أن تطلع الشمس على معنى أن الركن حصوله في أي جزء منه ، ومن الغريب دعوى أنه ظاهر الأكثر باعتبار حكمهم بصحته المفيض قبل الفجر عامداً مخاراً مع الجبر بشاء اذا كان قد وقف بعرفة او مطلقاً ، ضرورة كونه كالصريح في حصول الاثم ، لذكرهم الجبر المراد به الكفارة المقتضية للائم غالباً ، وصحيح هشام مخصوص بغيره مما دل على اعتبار الاضطراب من نص وإجماع ، والسكوت في خبر مسمع لا يدل على عدم الوجوب ، ضرورة احتماله أموراً كثيرة ، نحو سكوته عن الأمر بالرجوع للمفيض من عرفات قبل مغيب الشمس مقتصرأ على ذكر الكفارة ، ونصوص إدراك الحج لا تنافي وجوب غير ذلك معه ، نعم روى علي بن عطية (١) قال : « أفضنا من المزدلفة لبليل أنا وهشام ابن عبد الملك ، وكان هشام خائفاً فانتبهنا الى جرة العقبة طلوع الفجر ، فقال لي هشام : أي شيء أحدثنا في حجنا ، فبينما نحن كذلك إذ لقينا أبا الحسن موسى عليه السلام وقد رمى الجمار وانصرف ، فطابت نفس هشام » إلا أنه قضية في واقعة لا يعلم حالها ، ضرورة احتمال كون الامام عليه السلام معذوراً ايضاً .

وعلى كل حال فقد بان لك أن تفريع المصنف وغيره على ذلك حكم الافاضة قبل طلوع الفجر حيث قال : ﴿ فلو أفاض قبله عامداً بعد أن كان به ليلاً ولو قليلاً لم يبطل حجه ان كان وقف بعرفات وجبره بشاء ﴾ في محله بعد أن كان المراد من الجبر بيان الاثم المترتب على ترك الواجب المزبور ، ووجهه - بعد أن كان هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً - حسن مسمع (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس فقال : إن كان

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان أقاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة « المنجبر بما عرفت ، وصحيح همام السابق بعد حمل نفي البأس فيه على إرادة بيان الصحة فيه مع الجبر بشاة للعامد ، وإطلاق قوله الطحاوي (١) : « من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج » بناء على ثبوت له للفرض ، فإما عن الحلبي وظاهر الخلاف من بطلان الحج باعتبار فوات الركن عمداً الذي هو الوقوف بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ولو في جزء منه ووضح الضعف ، ضرورة كون المدار في الركن على ما ثبت من الأدلة ، وقد عرفت أن الثابت منها البطلان بترك المسمى عمداً في ليلة النحر إلى طلوع الشمس ، وإن أوجبناه بعد طلوع الفجر مع الوقوف ليلاً إلا أنه واجب غير ركن ، إذ لا تلازم ، وما في المدارك من أن مجرد الحكم بوجود الوقوف بعد الفجر كاف في عدم تحقق الامتثال بدون الاتيان به إلى أن تثبت الصحة مع الاختلال به من دليل من خارج واضح للضعف بعدما عرفت ثبوتها بحسن مسمع الذي قد اعترف بصحته في غير هذا الموضع المنجبر مع ذلك والمعتضد بما عرفت ، بل عن المستهمل أن قول ابن إدريس لا نعرف له موافقاً ، فكان خارقاً للاجماع ، واحتمال كون المراد بحسن مسمع بيان حكم الجاهل المفيض بعد طلوع الفجر وقبله فيكون حينئذ من مسألة ذي العذر الذي ستعرف الكلام فيها لا داعي له بعدما عرفت من الفتوى بظاهره ، مع أن ذا العذر لا جبر عليه بشيء ، نعم قد يقال بعدم دلالة على التقييد المذكور في المتن ، فيصح حجه وإن لم يكن وقف بعرضت ، إلا أن الانصاف عدم خلوّه عن ظهور في ذلك ، لا أقل من أن يكون غير متعرض فيه للحكم من غير الجهة المزبورة ، فيبقى ما يقتضي

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١٣

الفساد مما دل على وجوب وقوف عرفة وأنه الحج بخاله .  
ثم لا يخفى عليك أن ما ذكرناه من الاجتزاء بالوقوف في جزء من الليل مع الجبر بشاة إذا كان قد أفاض قبل طلوع الفجر غير مسألة المبيت ، ضرورة إمكان القول بذلك وإن لم نقل بوجوبه ، فيكفي حينئذ الوقوف ليلاً ثم الأفاضة فيه ، لكن يقوى وجوبه أيضاً كما عن ظاهر الأكثر للتأسي ، وقوله رحمته في صحيح معاوية (١) : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزدلفة » بل لعل صحيحه الآخر (٢) المتقدم سابقاً دال عليه أيضاً ، بل ربما ظهر منه المفروغية من ذلك ، كظهورها من غيره من النصوص ، قال الصادق عليه السلام في خبر عبد الحميد بن أبي الديلم (٣) « لم سمي الأبطح أبطح ؟ لأن آدم عليه السلام أمر أن ينبطح في بطحاء جمع ، فانبطح حتى انفجر الصبح ، ثم أمر أن يصعد جبل جمع ، وأمره إذا طلعت الشمس أن يعترف بذنبه ، ففعل ذلك فأرسل الله ناراً من السماء فقبضت قربان آدم عليه السلام » فما عن التذكرة - من عدم وجوبه للأصل المقطوع بما عرفت وصحيح هشام المحمول على حال الضرورة ، وحسن مسمع المراد منه الاجزاء مع الائتم بقرينة ما فيه من الجبر بشاة - واضح الضعف ، بل في الدروس الأشبه أنه ركن عند عدم البدل من الوقوف نهراً ، فلو وقف ليلاً لا غير وأفاض قبل طلوع الفجر صح حجه وجبره بشاة ، وإن كان فيه أن ذلك غير المبيت ، ضرورة كفاية مسمى الكون ، اللهم إلا أن يراد من المبيت ذلك كما في المسالك ، قال فيها :

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٣ وهو

صحيح الحلبي كما تقدم في ص ٦٦

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٦

« والأقوى وجوب المبيت ليلاً والثنية له عند الوصول ، والمراد به الكون بالمشعر ليلاً » وإن كان لا يخلو من نظر .

وعلى كل حال فقد تلخص لك أنه لو وقف ليلاً وبعد طلوع الفجر فلا إشكال في حصول الركن ، وكذا لو وقف بعد طلوع الفجر خاصة وإن أتم بعدم المبيت بناء على وجوبه ، ولو وقف ليلاً خاصة أتم بعدم وقوفه بعد طلوع الفجر ، ولكن حصل الركن منه ، بل أتم أيضاً بعدم المبيت بناء على وجوبه مع فرض إفاضة من المشعر قبل طلوع الفجر .

ولا يخفى عليك أن الاجتزاء بمسمى الوقوف ليلاً يستلزم كونه واجباً ، إذا احتمال استعجابه مع إجزائه عن الواجب بضم الجبر بشاة مناف لقاعدة عدم إجزاء المستعجب عن الواجب بلا داع .

كما لا يخفى عليك أن الاجتزاء به عن الوقوف بعد طلوع الفجر من حيث الركنية مشروط بحصول النية ، وإلا كان كتارك الوقوف بالمشعر كما صرح به في المسالك ، لكن أشكله سبطه بأن الوقوف لغير المضطر وما في معناه إنما يقع بعد الفجر ، فكيف تتحقق نيته ليلاً ، وهو كما ترى ، ضرورة بناء ذلك على حصول الركنية بالوقوف ليلاً وإن وجب مع ذلك الوقوف بعد طلوع الفجر ، لمكنه ليس بركن بمعنى عدم إطلان الحج بتركه عمداً ، هذا ، وفي المسالك « ثم إن لم يقل بوجوبه أي المبيت فلا إشكال في وجوب النية للكون عند الفجر ، وإن أوجبنا المبيت فقدم النية عنده ففي وجوب تجديدها عند الفجر نظر ، ويظهر من الدروس عدم الوجوب ، وينبغي أن يكون موضع النزاع ما لو كانت النية للكون به مطلقاً ، أما لو نواه ليلاً ونوى المبيت كما هو الشائع في كتب النيات المعدة لذلك فعدم الاجتزاء بها عن نية الوقوف نهائياً متجه ، لأن الكون ليلاً والمبيت مطلقاً لا يتضمنان النهار ، فلا بد من نية أخرى ، والظاهر أن نية الكون به عند الوصول

كافية عن النية نهاراً ، لأنه فعل واحد الى طلوع الشمس كالوقوف بعرفة ، وليس في النصوص ما يدل على خلاف ذلك » انتهى ، وهو محل للنظر ، اذ عدم الوجوب بخصوصه لا ينافي الاجتزاء به باعتبار كونه أحد أفراد الوقوف لو حصل ، كما أن الوجوب بخصوصه لا يقتضي الاجتزاء بالنية الواحدة مع فرض وجوب الكون من طلوع الفجر الى طلوع الشمس بخصوصه على وجه يكون فعلاً مستقلاً كما هو الظاهر من نصهم عليه بالخصوص ، ومنه يعلم ما في قوله : « والظاهر » الى آخره كقوله فيها ايضاً : « واطلاق المصنف الاجتزاء بذلك مع جملة الوقوف الواجب بعد طلوع الفجر لا يخلو من تكلف ، بل يستفاد من اجزائه كذلك كونه واجباً لأن المستحب لا يجزي عن الواجب ، ويستفاد من قوله : « اذا كان وقف بعرفات » أن الوقوف بالمشعر ليلاً ليس اختيارياً محضاً ، وإلا لأجزأ وإن لم يقف بعرفة اذا لم يكن مهدياً ، وعلى ما اخترناه من إجزاء اضطراري المشعر وحده يجزي هنا بطريق أولى ، لأن الوقوف الليلي للمشعر فيه شائبة الاختيار ، للاكتفاء به للرأية اختياراً وللمضطر والمتعمد مطلقاً مع جبره بشاة ، والاضطراري المحض ليس كذلك ، اذ قد عرفت أن المراد من التفريع بيان الائتم وعدم الاجتزاء به ، لعدم ظهور في الدليل ، وليس المدار على كونه وقوفاً اختيارياً كي يستتبع الاجزاء ، بل في المدارك المناقشة في الأولوية المزبورة ، وخبر مسمع ظاهر فيمن أدرك مع ذلك عرفة ، اذ لا تعرض فيه للجهة المزبورة ، كما ان المناسق من قوله : « من أدرك جمعاً فقد ادرك الحج » إدراك وقت الاختياري منها كما تقدم بمض الكلام في ذلك .

بقي شيء وهو ما قيل من ان المعروف المصرح به في كلام جماعة من الأصحاب أن الواجب الوقوف من حين تحقق طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، فتجب النية حينئذ مقارنة لطلوع الفجر ، ولكن الركن منه مسماه ، والباقي

واجب غير ركن نحو ما سمعته في وقوف عرفة ، وربما كان هذا ظاهر عبارة الدروس السابقة بناء على إرادة عدم الدخول في وادي محسر من قوله فيها : « ولما يتجاوز » وتبعه الكركي وثاني الشهيدين ، لكن في محكي السرائر « ويستحب للصورة أن يطمأ المشعر برجله وإن كان الوقوف واجباً وركناً من أركان الحج عندنا من تركه متممداً فلا حرج له ، وأدناه أن يقف بعد طلوع الفجر إما قبل صلاة الغداة أو بعدها بمد أن يكون قد طلع الفجر الثاني ولو قليلاً والدعاء وملازمة الموضع الى طلوع الشمس مندوب غير واجب » وهو وإن كان ظاهراً فيما حكاه عنه في الدروس إلا أنه يمكن أن يريد ندية الملازمة لموضع الوقوف حال الدعاء لا الخروج عن المشعر رأساً ، نعم في محكي المنتهى « لو ترك السعي بوادي محسر أو أفاض بعد طلوع الشمس أو جاز وادي محسر قبل طلوعها لم يكن عليه شيء ، لأنها أفعال مستحبة ، فلا يتبع في تركها عقوبة » وفي محكي التذكرة « لو دفع قبل الاسفار بعد طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لم يكن مأثوماً إجماعاً » ونحوه عن المنتهى أيضاً ، وفيها أيضاً « وإذا أفاض من المشعر قبل طلوع الشمس فلا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس مستحباً ، وروى (١) عن الباقر عليه السلام أنه يكره الوقوف بالمشعر بعد الافاضة » .

وهو صريح في عدم وجوب الاستيعاب كظواهر المتن وغيره ، ولعله الأقوى للأصل وإطلاق الأدلة السالمة عن المعارض ، وحسن معاوية السابق أو صحيحه (٢) لا دلالة فيه على ذلك ، فإن الأمر بالافاضة حين يشرق له ثبير وحين ترى الأبل مواضع اخفافها اعم من ذلك ، والظاهر إرادة الاسفار من الاشراق فيه بقرينة

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١



قوله : « وترى الابل » إلى آخره الذي لا يمر به عن بعد طلوع الشمس ، ومنه يعلم رجحان ما قلنا على صورة العكس ، بل قوله ﷺ (١) : « من أصبح على طهر » إلى آخره ظاهر في عدم وجوب النية عند طلوع الفجر ، وكذلك النهي في خبر هشام بن الحكم (٢) عن مجاوز وادي مجسر حتى تطلع الشمس حتى على احتمال إرادة عدم الدخول فيه من قوله : « لا تتجاوز » فإن ذلك أعم من الاسفار المزبور ، بل قول الصادق ﷺ في مرسل علي بن مهزيار (٣) : « ينبغي للإمام أن يقف بجمع حتى تطلع الشمس ، وسائر الناس إن شأوا عجلوا وإن شأوا أخرؤا » ظاهر في خلافه ، كخبر اسحاق بن عمار (٤) « سألت أبا إبراهيم ﷺ أي ساعة أحب إليك أن أفوض من جمع ؟ قال : قبل أن تطلع الشمس بقليل فهو أحب الساعات إلي ، قلت : فإن مكثت حتى تطلع الشمس قال : لا بأس » ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ، والله العالم .

﴿ و ﴾ على كل حال فلا خلاف أجده في أنه ﴿ يجوز الاطضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه ﴾ من الرجال ﴿ من غير جبران ﴾ كما اعترف به بعضهم بل في المدارك هو مجمع عليه بين الأصحاب ، بل في محكي المنتهى يجوز للخائف والقضاء ولنفيهم من أصحاب الأعذار ومن له ضرورة الاطضة قبل طلوع الفجر من المزدلفة ، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم ، وقال الصادق ﷺ في صحيح معاوية بن عمار (٥) المشتمل على صفة حج النبي ﷺ : « ثم أفاض وأمر الناس

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١ وفيه « أصبح على طهر »

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمشر الحديث ٢-٤-١

(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

بالدعة حتى اذا انتهى الى المزدلفة وهي المشعر الحرام فصلى المغرب والعشاء الآخرة بأذان واحد وإقامتين ، ثم أقام فصلى فيها الفجر ، وعجل ضمفاه بني هاشم بالليل ، وأمرهم أن لا يرموا جرة العقبة حتى تطلع الشمس » وفي صحيح سعيد الأعرج (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ممته نساء فأبيض بهن بليل قل : نعم تريد أن تصنع كما صنع رسول الله ﷺ قال : قلت : نعم ، قال : أفض بهن بليل ، ولا تقض بهن حتى تقف بهن ، ثم أفض بهن حتى تأتي الجرة العظمى فيرمين الجرة ، فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن أو يقصرن من أطفالهن ثم يمضين الى مكة في وجوههن ، ويطفن بالبيت ويسعين بين الصفا والمروة ، ثم يرجعن الى البيت فيطفن أسبوعاً ثم يرجعن الى منى وقد فرغن من حجهن ، وقال : إن رسول الله ﷺ أرسل معهن أسامة » وصحيح أبي بصير (٢) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بأس بأن يقدم النساء اذا زال الليل فيقفن عند المشعر الحرام ساعة ، ثم ينطلق بهن الى منى فيرمين الجرة ، ثم يصبرن ساعة ثم يقصرن وينطلقن الى مكة » الحديث . وصحيح أبي بصير (٣) عنه عليه السلام أيضاً « رخص رسول الله ﷺ للنساء والصبيان أن يفيضوا بالليل وأن يرموا الجمار بالليل وأن يصلوا القداء في منازلهم ، فمن خفن الحيض مضين الى مكة وولكن من يضحى عنهن » الى غير ذلك من النصوص الدالة على الخائف وغيره ، بل قد يظهر منها استثناء من يمضي مع النساء والخائف ، فانه عذر في الجملة كما سمعته في خبر سعيد ، بل وخبر علي بن عطية (٤) السابق المتضمن تعجيل هشام وصاحبه .

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ٧ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

نعم ينبغي المحدثون أن لا يفيضوا إلا بعد انتصاف الليل ، كما أنه لا بد لهم من الوقوف ولو قليلاً كما نص عليه في بعض الأخبار السابقة ، بل لعل النسيان من المندر أيضاً كما إشار إليه المصنف وغيره بقوله : ﴿ ولو افاض ناسياً لم يكن عليه شيء ﴾ بل لا يجد فيه خلافاً كما اعترف به غير واحد للأصل ورفع الخطأ والنسيان ، نعم لو تمكن من الرجوع لتحصيل الوقوف بعد طلوع الفجر وجب لما عرفت بل يمكن ذلك في كل ذي عذر بعد دعوى عدم انصراف الأدلة المبرورة بأن ارتفع عذره على وجه يدرك الواجب الذي هو الوقوف بعد الفجر ، فتأمل ، وهل الجمل عذر احتمله بعض الناس ، وربما كان هو مقتضى إطلاق خبر مسمع السابق ، فيكون المقابل له العالم العامد الذي يجب عليه الجبر بشاة كما هو ظاهر كلام الأصحاب ، بل لا وسبه الجمل الأول على إرادة ما قبل طلوع الشمس ، لعدم الفرق في عدم شيء عليه بين الجاهل والعالم ، مؤيداً ذلك بما يظهر من خير المقام من محذورية الجاهل في الحج ، وليكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ~~في الجبر~~ بشاة حينئذ ، والله العالم .

﴿ ويستحب للوقوف بعد أن يصلي الفجر وأن يدعو بالدعاء المرسوم أو ما يتضمن الحمد لله تعالى والثناء عليه والصلاة على النبي وآله ﴾ كما سمعته في صحيح معاوية (١) السابق ، وفي محكي المذهب « ينبغي لمن أراد الوقوف بالمشعر الحرام بعد صلاة الفجر أن يقف فيه بسفح الجبل متوجهاً إلى القبلة ، ويجوز له أن يقف راكباً ، ثم يكبر الله سبحانه ، ويدكر من آلائه وبلائه ما تمكن منه ، ويتشهد الشهادتين ، ويصلي على النبي والأئمة ، وإن ذكر الأئمة (عليهم السلام) واحداً واحداً ودعا لهم وتبرأ من عدوهم كان أفضل ، ويقول بعد ذلك : اللهم

رب الشجر إلى آخر ما في الخبر (١) - وزاد في آخره برحمتك ، وقال - : ثم تكبر  
 لله سبحة مائة مرة ، ومحمد مائة مرة ، وتسبيحه مائة مرة ، وتهلل مائة مرة ،  
 وتصل على النبي وآله ( عليهم الصلاة والسلام ) وتقول : اللهم اهدني من الضلالة  
 وأقضي من الحيلة ، واجمع لي خير الدنيا والآخرة ، وخذ بناصيتي إلى هداك ،  
 واقطني إلى رضاك ، فقد ترى مقامي بهذا الشجر الذي انخفض لك فرمته ، وفل  
 لك فأكرمته ، وجعلته علماً للناس ، فبلغني فيه مناجي ونيل رجائي ، اللهم إني  
 أسألك بحق الشجر الحرام أن تحرم شعري وبشري على النار ، وأن ترزقني حياة  
 في طاعتك ، وبسيرة في دينك ، وعملاً بفرائضك ، واتباعاً لأوامرك ، وخير  
 العالين جناً ، وأن تحفظني في قسي ووالدي وولدي وأهلي وإخواني وجيرانني  
 برحمتك ، وتجتهد في العطف والمسالمة والتضرع إلى الله سبحانه إلى حين ابتداء  
 طلوع الشمس ، ثم ذكر من الواجبات فيه ذكر الله سبحانه والصلاة على النبي  
 ﷺ ، وعن السيد والروافدي أحكامه ، وابن زهرة الاحتياط به ، ولعل الأول  
 للأمر به في الآية (٢) والثاني للأمر به في صحيح معاوية بن عمار (٣) إلا أن  
 الظاهر إرادة التعب منها ، بل يمكن إرادة الذكر قلباً الحاصل بنية الوقوف ،  
 فيكون في قوة الأمر بالسكون عند الشجر الحرام لله تعالى ، بل لو قلنا بوجوب  
 الاستيقاظ للوقوف لصلاة التلوة أو الجمع بين المغرب والمشاء كفى ذلك في الذكر  
 بناء على إرادة مطلقه ، بل والصلاة على محمد وآله أيضاً .

قال أبو بصير (٤) تصديق ﷺ : « إن صاحبي هذين جلا أن يقفا

(١) والوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الوقوف بالشجر - الحديث ١

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٣) والوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الوقوف بالشجر - الحديث ٧

الجواهر - ١٠

بالمزدلفة فقال : يرجعان مكانهما فيقفان بالمشعر ساعة ، قال : فانه لم يجزها أحد حتى كان اليوم وقد نفر الناس ، قال : فنكس رأسه ساعة ثم قال : أليس قد صليما الغداة بالمزدلفة ؟ أليس قد قنتا في صلاتهما ؟ قال : بلى ، قال : ثم حججها ، ثم قل : والمشعر من المزدلفة ، والمزدلفة من المشعر ، وانما يكفيهما اليسير من الدعاء وظاهره الجهل بالوقوف الدعائي لا مطلق الكون الحاصل مع النية في ضمن صلاة الغداة والقنوت فيها اللذين قد عرفت إمكان الاجتزاء بهما عن الذكر ، بل يمكن إرادة القائل ذلك ايضاً ، إلا أن هذا ونحوه ظاهر في كون الأمر للندب المناسب لهذا التسامح .

وكذا خبر محمد بن حكيم (١) سأله رحمته « عن الرجل الأعجمي والمرأة الضعيفة تكون مع الجمال الأعرابي فإذا أقاض بهم من عرفات مر بهم الى منى لم ينزل بهم جمعاً ، قال : أليس قد صلوا بها فقد أجزأهم ، قال : فان لم يصلوا بها قال : فذكروا الله فيها ، فان كان قد ذكروا الله فيها فقد أجزأهم » إذ يمكن إرادة نية الوقوف من الذكر فيه ، والأمر في ذلك كله سهل .

وكذا يستحب الاجتهاد في الدعاء ليلة المزدلفة وإحيائها ، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) في حديث : « ولا تتجاوز الحياض ليلة المزدلفة ، وتقول : اللهم هذه جمع ، اللهم إني أسألك أن تجمع لي فيها جوامع الخير ، اللهم لا تؤيسني من الخير الذي سألتك أن تجمعه لي في قلبي ، وأطلب اليك أن تعرفني ما عرفت اوليائك في منزلي هذا ، وأن تقيني جوامع الشر ، وإن استطعت أن تحيي تلك الليلة فافعل ، فانه قد بلغنا أن أبواب السماء لا تفتح تلك الليلة لأصوات

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

المؤمنين ، لهم دوي كدوي المحل ، يقول الله حل ثناؤه : أنا ربكم وأنتم عبادي أدبتم حق ، وحق علي أن أسجيب لكم . فيحط تلك الليلة بمن أراد أن يحط عنه ذنوبه ، ويغفر لمن أراد أن يغفر له « هذا .

وفي المسالك المراد بالوقوف في نحو عبارة المصنف الفيام للدعاء والذكر ، وأما الوقوف المتعارف بمعنى الكون فهو واجب من أول الفجر ، فلا يجوز تأخير نيته إلى أن يصلي ، وهو مبنى على وجوب الابتداء من الفجر ، وقد عرفت عدم الدليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه حتى صحيح معاوية بن عمار (١) الذي قد أمر فيه بالاصباح على طهر ، ثم الصلاة ثم الوقوف ، وإن كان يمكن إرادة الوقوف للدعاء فيه ، إلا أن إطلاق غيره كاف كما صرح به الماضل وغيره ، والله العالم .

﴿ و ﴾ يستحب أيضاً ﴿ أن يطأ الضرورة ﴾ أي من لم يحج قبل ﴿ المشعر ﴾ كما نص عليه جماعة ، بل عن المبسوط والهاية ولا يتركه مع الاختيار ، كما عن الحلبيين استحبابه مطلقاً لا في خصوص الضرورة ، بل عن أبي الصلاح منهما أنه أكد في حجة الاسلام ، وإن كنا لم نقف على ما يدل عليه ﴿ برجليه ﴾ كما في محكي المبسوط وغيره ، وعن التهذيب والمصباح ومختصره يستحب للضرورة أن يقف على المشعر أو يطأه برجله ، ولعله لما تسمعه من الصحيح (٢) إن كان الواو فيه بمعنى « أو » وعن العقيمه أنه يستحب له أن يطأ برجله أو براجلته إن كان راكباً ، وكذا عن الجامع والتهذيب ، وقد سمعت سابقاً ما حكاه في الدروس عن أبي علي وما استظهره هو ، كما أنك سمعت ما قلناه سابقاً من كون الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

اشترآكه بين المكان المخصوص بالحدود التي عرفتها الداخل فيها قرح وبين الجبل المخصوص الذي قد فسر به المشعر الحرام في محكي المبسوط والوسيلة والكشاف والمغرب والمغرب وغيرها ، بل لعله ظاهر «عند» في الآية الشريفة (١) بل وقول الصادق عليه السلام في حسن الحلبي (٢) : « وانزل بطن الوادي عن يمين الطريق قريباً من المشعر ، ويستحب للضرورة أن يقف على المشعر الحرام ويطأه برجله » وفي مرسل ابن بن عثمان (٣) « ويستحب للضرورة أن يطأ المشعر الحرام ، وأن يدخل البيت » وقال له سليمان بن مهران (٤) في حديث : « كيف صار وطء المشعر على الضرورة واجباً ؟ فقال : ليستوجب بذلك وطء بمحبة الجنة » بل لعل ذلك هو ظاهر الأصحاب ، ضرورة وجوب وطء المزدلفة بمعنى الكون بها ، وظاهر الوقوف عليه غير الوقوف به ، ولا اختصاص الوقوف بالمزدلفة بالضرورة ، وبطن الوادي من المزدلفة ، فلو كانت هي المشعر لم يكن للقرب منه معنى ، وكان الذكر فيه لا عنده ، بل لو اريد المسجد كان الأظهر الوقوف به او دخوله ، لا وطؤه او الوقوف عليه ، ويمكن حمل كلام ابي علي عليه ، بل ربما احتل في كلام من قيد برجله استحباب الوقوف بالمزدلفة راجلاً بل ﴿ حافياً ﴾ لـكن ظاهرهم متابعة حسن الحلبي (٥) .

وفي كشف اللثام وهو كما عرفت ظاهر في الجبل ، ثم المفيد خص استحبابه في كتاب أحكام النساء بالرجال ، وهو من حيث الاعتبار حسن ، لـكن الأخبار مطلقة ، قلت : والعمدة الاطلاقات ، بل لم يظهر لي حسنه من جهة الاعتبار ،

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٤

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ١ - ٢ - ٣ - ٤

بل ينبغي الاقتصار على الوطء برجله ، وإن قال في المسالك والمدارك والظاهر أن الوطء بالرجل يتحقق مع النعل والخف ، بل في الأولى « المراد بوطئه برجله أن يعلو عليه بنفسه ، فإن لم يمكن فبغيره » وفيه منع واضح ، ومن الغريب ما فيها من أن الاكتفاء بوطء البعير ينه على الاكتفاء بالخف والنعل ، مع أنه لم نجد في شيء من نصوصنا الاكتفاء بذلك ، وإنما ذكره في الفقيه كما سمعت .

﴿و﴾ على كل حال فقد ﴿قيل﴾ والقائل الشيخ في محكي المبسوط: ﴿يستحب الصعود على قرح وذكر الله عليه﴾ قال ما هذا لفظه : يستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام ولا يتركه مع الاختيار ، والمشعر الحرام جبل هناك يسمى قرح ، ويستحب الصعود عليه وذكر الله عنده ، فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه ، لأن رسول الله ﷺ فعل ذلك في رواية جابر (١) يعني ما روته العامة عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) عن جابر « أن النبي ﷺ ركب القصوا حتى أتى المشعر الحرام ، فرقى عليه واستقبل القبلة فحمد الله تعالى وهلل وكبره ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً » ورووا (٢) أيضاً « أنه أردف الفضل بن العباس ووقف على قرح ، وقال : هذا قرح وهو الموقف ، وجمع كلها موقف » ولعل ذلك ونحوه كاف في ثبوت الاستحباب المتساح فيه ، وإن كان ظاهر المصنف وغيره التوقف فيه دون الوطء ، مع أنك سمعت ما في الصحيح (٣) من استحباب الوقوف عليه والوطء .

وعلى كل حال فظاهر المصنف وغيره بل صريحه مغايرة الصعود على قرح

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨

(٢) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٢٢ وفيه « أردف أسامة بن زيد » .

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١



لوطه المشعر ، وهو ظاهر ما سمعته من عبارة المبسوط ، وعن الحلي « ويستحب له أن يطأ المشعر الحرام ، وذلك في حجة الاسلام أكد ، فإذا صعده فليكثر من حمد الله تعالى على ما من به » وهو ظاهر في اتحاد المسألتين ، وكذا الدروس ، والله العالم .

﴿ مسائل خمس ، الأولى ﴾ : لا خلاف معتد به عندنا في أن ﴿ وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ﴾ للمختار ﴿ وللمضطر إلى زوال الشمس ﴾ بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص السابقة ، نعم حكى ابن إدريس عن السيد امتداد وقت المضطر إلى الغروب ، وإنكره في المختلف اشد إنكار وإن أطلق في بعض عباراته التي لم تسق لذلك أن من فاته الوقوف بعرفة حتى ادرك المشعر يوم النحر فقد ادرك الحج ، خلافاً للعامة مستدلاً عليه بالاجماع ، لكن مراده من اليوم إلى الزوال بقرينة حكاية الاجماع ، فإن احداً من علمائنا لم يذكر ذلك ، لكن حكى هو عنه في غير المختلف ذلك ايضاً ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه للأصل والنص والاجماع ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثانية من لم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد ﴾ طلوع ﴿ الفجر عامداً بطل حجه ﴾ بلا خلاف فيه عندنا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) السابقة ﴿ ولو ترك ذلك ناسياً ﴾ او لعذر ﴿ لم يبطل حجه ان كان وقف بعرفة ﴾ الوقوف الاختياري على الأصح لما عرفت سابقاً ﴿ ولو تركهما جميعاً ﴾ اختياراً واضطراً ﴿ بطل حجه عامداً وناسياً ﴾ بلا خلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى الأصل والنصوص (٢) السابقة كما عرفت الكلام فيه سابقاً .

بل وفي باقي الصور التي منها المسألة (الثالثة) أيضاً ، وهي ﴿ من لم يقف بعرفات ﴾ أصلاً فضلاً ممن وقف الوقوف الاضطراري ﴿ وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجه ﴾ إجماعاً ونصوصاً (١) ﴿ ولو فاتته بطل ﴾ على الأصح إذا لم يكن قد ادرك اضطراريه ﴿ و ﴾ إلا ففيه البحث السابق ، نعم ﴿ لو وقف بعرفات ﴾ الوقوف الاختياري ﴿ جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال ﴾ بل وجب عليه ذلك ، بل هو كذلك لو ادرك اضطراري عرفة ايضاً ، نعم لو لم يدرك شيئاً منها لم يحزه التدارك قبل الزوال كما عرفت الكلام فيه مفصلاً ، والحمد لله ، وهو العالم .

المسألة (الرابعة من فاته الحج تحلل بعمره مفردة) بلا خلاف اجده فيه بل في المنتهى الاجماع عليه ، وهو الحجة بمد قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) والحلي (٣) : « فليجعلها عمرة » وفي صحيح حريز (٤) « ويجعلها عمرة » وغيرها من النصوص التي هي في اعلى درجات الاستفاضة إن لم تكن متواترة بمعنى القطع بما تضمنته من وجوب العمرة حينئذ ، ولذا قطع في التحرير بأنه لو اراد البقاء على إحرامه الى القابل ليحج به لم يحز ، واستظهره في محكي المنتهى والتذكرة ، وجعله الشهيد اشبه ، وبالجملة لم اجد فيه خلافاً بيننا ، نعم يحكى عن مالك جوازه ، وستسمع ما عن ابني حمزة والبراج مع عدم الاشتراط ، وحينئذ فلا محل له إلا الاتيان بها ، فلو بقي على إحرامه ورجع الى بلاده وعاد قبل التحلل لم يحتج الى إحرام مستأنف من الميقات وإن بعد العهد ، فيجب عليه إكمال العمرة أولاً ثم يأتي بما يريد من النسك ، حتى لو كان فرضه التمتع وجب

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢٠ -

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ -

عليه الخروج الى احد المواقيت للعمرة ، فان تعذر فن ادنى الحل كما في حكم من لم يتعمد مجاوزة الميقات ، ولو صد عن الرجوع من بلاده لاتمام العمرة كان له حكم المصدود عن إكمالها من النحل بالذبح والتقصير في بلاده كما مستعرف إن شاء الله . وكيف كان فهل عليه نية الاعتار بمعنى قلب إحرامه السابق اليه بالنية ؟ قال في الدروس : وهل ينقلب إحرامه او يقبله بالنية كما قطع به الفاضل في جملة من كتبه ، بل اسند الخلاف في ذلك الى بعض العامة للأصل وان الأعمال بالنيات والصاحح المزبورة ، او لا بل تكون عمرة قهراً فينقلب ( فينتقل خل ) إحرامه السابق لها ثم يأتي بياقي افعالها لقول ابي الحسن عليه السلام في أخبار محمد بن سنان (١) وابن فضيل (٢) وعلي بن الفضل الواسطي (٣) « فهي عمرة مفردة ولا حج له » وفي صحيح ضريس (٤) « سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر فقال : يقيم على إحرامه ويقطع البلية حين يدخل مكة يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق رأسه » وفي الفقيه « ويذبح شاته وينصرف الى اهله ان شاء ، وقال هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه ، فان لم يكن اشترط فعليه الحج من قابل » وفي صحيح معاوية (٥) « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل جاء حاجاً فعاته الحج ولم يكن طاف قال : يقيم مع الناس حراماً أيام التشريق ولا عمرة فيها . فإذا انقضت طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وأحل وعليه الحج من قابل ، ويحرم من حيث احرم » الى غير ذلك من النصوص التي لا تعرض فيها لاعتبار النية في صيرورتها عمرة ، وانما هي مطلقة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الوقوف بالمشرع - الحديث ٤ - ٣

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشرع

بل ظاهرة في الاجتزاء بايجاد الأفعال المزبورة وإن لم يشو القلب المزبور ، بل لا يفيد الأمر بالجعل في الصحاح المزبورة المحتمل لارادة فعلها عمرة لا نيتها كذلك وكون الأعمال بالنيات مع انه بالنسبة الى نية القرية انما يقتضي ابتداءه بها لا اعتبارها فيما يتفق له من الأحكام ، على انه اذا كان متمتعاً فقد نوى العمرة إلا انه فاته الحج ، فانصفت عمرته بالافراد قهراً نحو صلاة الجماعة التي مات الامام مثلاً في أثنائها ، على ان الاحرام السابق لا تؤثر فيه النية اللاحقة ، فليس هو حينئذ إلا حكماً شرعياً ، ولعله لذا مال اليه بعض ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط في نية المدول ، إلا انها على كل حال واجبة من حيث القوات ، فلا تجزي عن عمرة الاسلام كما صرح به في الدروس وغيرها ، بل هو ظاهر غيرهم ايضاً ، بل يمكن دعوى ظهور النصوص فيه ايضاً .

وكيف كان فان فاته الحج تحلل بالعمرة ﴿ ثم يقضيه ﴾ اي الحج وجوباً ﴿ ان كان واجباً ﴾ قد استقر وجوبه او استمر ﴿ على الصفة التي وجب تتمها او قرناً او إفراداً ﴾ وإلا فندباً للأصل والأمر به في المعتبرة المستفيضة (١) والاجماع على الظاهر ، لكن في تهذيب الشيخ ان من اشترط في حال الاحرام يسقط عنه القضاء ، وإن لم يشترط وجب مستدلاً عليه بصحيح ضريس (٢) السابق ويشكل بعد الاعراض عن الصحيح المزبور ومنافاته لما هو المعلوم من غيره نصاً وفترى بأنه إن كان مستحباً لم يجب القضاء وان لم يشترط ، وكذا إن لم يستقر ولا استمر وجوبه ، وإن كان واجباً وجوباً مستقراً او مستمراً وجب وإن اشترط. فالوجه حملة على شدة استحباب القضاء اذا لم يشترط وكان مندوباً او غير مستقر

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢٠ -

الوجوب ولا مستمره ، أو على ما تقدم عن ابني حمزة والبراج من جعل فائدة الاشتراط جواز النحل ، فيكون المراد حينئذ أن عليه البقاء على إحراجه إلى أن يأتي بالحج من قابل إن لم يشترط ، وإلا جاز له التحلل ، وإن كان فيه أنه مناف لظاهر النصوص المزبورة الآمرة بمجمله عمرة ، ثم المراد بوجوب قضائه على الصفة المزبورة بناء على عدم جواز العدول اختياراً وإلا فله ذلك ، ولعله لذا حكي عن الشيخ جواز القضاء تمتعاً لمن فاته القران أو الافراد بناء على تجويز العدول إليه اختياراً ، لكونه أفضل كما تقدم الكلام فيه .

﴿ الخامسة من فاته الحج سقطت عنه أفعاله ﴾ بلا خلاف ممتد به أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) التي تقدم شطر منها ، خلافاً لبعض العامة فأوجب عليه بقية الأفعال ، بل وبعض أصعباً فأوجب عليه الهدي قياساً على المحصر ، وهو مع كونه الفارق ممنوع ولصحيح ضريس (٢) عن ابني جعفر عليهما السلام السابق على ما في الفقيه ، إلا أن إضافة الشاة إليه تشعر بأنه كانت معه شاة عينها للهدي بنذر ونحوه ، مع احتماله الذب أيضاً ، وخبر داود الرقي (٣) قال : « كنت مع ابني عبدالله عليهما السلام إذ دخل عليه رجل فقال : إن قوماً قدموا يوم النحر وقد فاتهم الحج فقال : نسأل الله العافية ، قال ؟ أرى عليهم أن يهريق كل واحد منهم دم شاة ويحلق وعليهم الحج من قابل إن انصرفوا إلى بلادهم ، ولو أقاموا حتى تمضي أيام التشريق بمكة ثم خرجوا إلى

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الوقوف بالمحصر - الحديث ٢٠

والباب ٢٣ منها الحديث ٣ و ٥ و ٢٧ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الوقوف بالمحصر -

الحديث ٢ - ٥ .

بعض مواقيت أهل مكة فأحرموا واعتَمروا فليس عليهم الحج من قابل « الذي هو بعد الاغضاء عن سنده وندرة القائل به يحتمل على البقية ، فان وجوب الهدي على فائت الحج محكي عن الشافعي وأكثر العامة ، كما أن ما فيه من وجوب الحج من قابل محكي عن ابن عباس وابن الزبير ومروان وأصحاب الرأي إن كان الحج مندوباً ، وفي كشف اللثام « فليحمل على أنهم كانوا مصدودين أو محصورين فان عليهم حينئذ هدي التحلل ، ومعنى قوله <sup>بالحج</sup> « وعليهم الحج » الى آخره أنهم ان استطاعوا أن يرجعوا الى بلادهم ثم يعودوا كان عليهم الحج من قابل ، وإلا لم يكن عليهم إلا عمرة ، فليعتَمروا ثم يرجعوا الى بلادهم ، أو على أنهم لم يجب عليهم الحج كما فعله الشيخ ، ويمكن أن يكونوا قد أحرموا بعمرة أولاً يكونوا أحرموا بعمرة ولا حج لما علموا أنهم لا يدركون الموقف فكان يستحب لهم ذبح شاة والخلق تشيئها بالحاج ، فان كانوا أحرموا بحج فبعد الانتقال الى العمرة واللاتيان بمناسكها ، وان كانوا أحرموا بعمرة فبعد اللاتيان بمناسكها وإلا فملوا ذلك ابتداء ، ثم إن وافقوا الحاج فأقاموا ولم ينصرفوا الى بلادهم ثم أتوا بعمرة من أحد مواقيت أهل مكة فلا ينأ كد عليهم الرجوع في القابل واللاتيان فيه بحج ، فهذه العمرة تكفيهم ، وهي عمرة ثانية إن كانوا قد قدموا محرمين وإلا فلا ، وإن لم يقيموا أيام التشريق وعجلوا الانصراف الى بلادهم تأكد عليهم في القابل بحج » وإن كان هو كما ترى نحو المحكي عن الشيخ من حمله على خصوص من اشترطه ، وما عن الفاضل من أن وجوب العود عليهم مع فرض كون الحج مندوباً لللاتيان بأفعال العمرة التي تركوها ، أو غير ذلك من المحامل البعيدة التي هي خير من الطرح الذي لا بأس بالتزامه مع فرض تعذرها أجمع بعد منافاته لغيره والاعراض عنه ، فإنه لم نعرف القائل به بخصوصه بالنسبة الى وجوب الهدي ، نعم في الدروس أوجب علي بن بابويه وابنه علي المتمتع بالعمرة يفوته

الموقفان العمرة ودم شاة ، ولا شيء على المفرد سوى العمرة ، ولا ريب في ضعفه ، وإن كان نحو أحوط .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ يستحب له ﴾ أي من فاته الحج ﴿ الإقامة بمنى إلى انقضاء أيام التشريق ثم يأتي بأفعال العمرة التي يتحلل بها ﴾ لما سمعته من صحيح معاوية السابق المحمول على ذلك بلا خلاف أجده فيه هنا ، وإن كان لهم كلام في فوروية عمرة الاسلام المتعقبة للحج تسمعه في محله إن شاء الله كما أنك تسمع الكلام إن شاء الله في اعتبار طواف النساء في عمرة الاسلام المفردة ، أما هذه العمرة فلم أجد في شيء من النصوص بل ولا الفتاوى التصريح بذكر طواف النساء فيها ، بل ظاهر النصوص المتبعة لتفصيل أفعالها هنا خلافه ، ولعله الأقوى ، ولكن الأحوط الاتيان به ، والله العالم .

### ﴿ خاتمة ﴾

﴿ إذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى ﴾ لرمي الجمار ﴿ منه ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل عن ظاهر التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، لقول الصادق عليه السلام في حسن معاوية بن عمار (١) وربمي (٢) « خذ حصى الجمار من جمع ، وإن أخذته من رحلك بمنى أجزأك » وسأله عليه السلام أيضاً (٣) زرارة « عن الحصى التي يرمى بها الجمار قال : تؤخذ من جمع ، وتؤخذ بعد ذلك من منى » ومنه يستفاد استحباب أخذها من منى بعد المشعر وإن لم أجد من نص عليه ﴿ وهو سبعمون حصاة ﴾ كما ستعرف تفصيلها ، ولكن لو زاد على ذلك حذراً من سقوط بعضها ونحوه فلا بأس ﴿ ولو أخذه من غيره جاز ﴾ بلا خلاف ، بل في كشف

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الثام اتفاقاً للأصل والخبرين السابقين وغيرهما ، فما عن بعض القيود من عدم جواز الأخذ من وادي محسر في غير محله ، وأغرب منه ما عن المنتهى من أنه لو رمي بحصاة محسر كره له ذلك ، وهل يكون مجزياً أم لا ؟ فيه تردد ، أقرب به الاجزاء عملاً بالعموم ﴿ لكن من الحرم ﴾ فلا يجوز من غيره ، لقول الصادق عليه السلام في حسن زادة (١) : « حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك وإن أخذته من غير الحرم لم يجزك » ، وقال : لا ترم الجمار إلا بالحصى نعم ﴿ عدا المساجد ﴾ التي فيه كما في القواعد ومحكي الجامع ﴿ و ﴾ لكن ﴿ قيل ﴾ والقائل الأكثر على ما حكى ﴿ عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف ﴾ فتح حنان (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلا من المسجد الحرام ومسجد الخيف » بل ليس في التهذيب « المسجد الحرام » قيل ولذا اقتصر عليه الشيخ في مصباحه ، ولعله لبعد الالتقاط من المسجد الحرام ، لكن يمكن إرادة المثال في الخبر لغيرهما ، وإنما خصا لأنها الفرد المتعارف ، بل يمكن حمل كلام الأصحاب المعلوم تبعية التعبير فيه له على ذلك أيضاً ، بل قيل إن إخراج الحصى من المساجد منهي عنه ، وهو يقتضي الفساد ، وإن كان فيه أولاً أن الذي تقدم سابقاً في أحكامها كراهة الإخراج ، وثانياً أن حرمة الإخراج لا تقتضي حرمة الرمي إلا على مسألة الضد إذا قلنا بوجوب المبادرة إلى العود المنافي له ، كما أن وجوب عودها إليها أو إلى غيرها من المساجد لا ينافيه الرمي المقتضي لالتباسها بغيرها بعد إمكان (٣) تعليمها بما لا نشتب به . فالعمدة حينئذ ما عرفت :

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب الوقوف بالمسحر -



﴿ ويجب فيه شروط ثلاثة ﴾ :

الأول - ﴿ أن تكون مما يسمى حجراً ﴾ عند علماءنا في محكي التذكرة والمنتهى والانتصار ، بل في الأخير صريح الاجماع ، ولكن الموجود في النصوص والفتاوى الحصى والحصىات ، بل وقد سمعت ما في حسن زرارة (١) من النهي عن رمي الجمار إلا بالحصى ، ومن هنا قال في المدارك : « الاجود تعين الرمي بما يسمى حصاة ، فلا يجزي الرمي بالحجر الكبير الذي لا يسمى حصاة ، خلافا للدروس وكذا الصغير جداً بحيث لا يقع عليه اسم الحصاة » وسبقه الى ذلك جده ، قال : « احتراز باشتراط تسميتها حجراً عن نحو الجواهر والكحل والزرنيخ والمقيق ، فانها لا تجزي خلافا للخلاف ، ويدخل فيه الحجر الكبير الذي لا يسمى حصاة عرفاً ، ومن اختار جواز الرمي به الشهيد في الدروس ، ويشكل بأن الأوامر الواردة إنما دلت على الحصاة ، ولعل المصنف أراد بيان جنس الحصى لا الاجزاء بمطلق الجنس ، ومثله القول في الصغيرة جداً بحيث لا يقع عليها اسم الحصاة ، فانها لا تجزي أيضاً وإن كانت من جنس الحجر » قلت : خصوصاً بعد أن ذكر سابقاً استحباب التقاط الحصى وكونه سبعين حصاة وغير ذلك ، وكذا الشهيد في الدروس ، بل قال بعد ذكر أوصاف الحصى : وجوز في الخلاف الرمي بالبرام والجواهر ، وفيه بعد إن كان من الحرم ، وأبعد إن كان من غيره ، نعم قال بعد ذلك : المسألة السادسة لورى بحصى نجس أجزاء نص عليه في المبسوط ومنعه ابن حمزة لما رواه (٢) من غسله قلنا لا لنجاسة أو

(١) في النسخة المخطوطة المبيضة « لولا إمكان » ولكن في المسودة « بعد

امكان » وهو الصحيح .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

تحمل على النذب ، ولو رمى بخاتم فضة من حجارة الحرم أجزاء ، ولو رمى بصخرة عظيمة فالأقرب الأجزاء ، ولو رمى بحجر ممسته النار أجزاء ما لم يستحل وأمله لعدم خروجها بالعظم الذي يصدق منه الرمي عن كونها حصاة ، فلا خلاف حينئذ ، كما أن الظاهر اتحاد المراد من الحجر والحصى ، فتتفق العبارات ، نعم عن الخلاف أنه جوز الرمي بالحجر وما كان من جنسه من البرام والجواهر وأنواع الحجارة ، مع أنه قيل وظاهره دخول الجميع في الحصى ، فلا خلاف ، وإن كان فيه منم الظهور ومنع الدخول ، مضافاً إلى بُعد حرمة البرام والجواهر التي عرفت وتعرف اعتبارها ، ومن الغريب دعواه الإجماع على ما ذكره ، مع أن الإجماع على الظاهر بخلافه .

وكيف كان فلا يجوز عندنا بغير الحجر كالمدر والآجر والسكحل والزرنيخ وغير ذلك من الذهب والفضة كما نص عليه الشيخ ، خلافاً للمحكي عن أبي حنيفة من الجواز بالحجر وبما كان من نفس الأرض كالطين والمدر والسكحل والزرنيخ ، ولا يجوز بالذهب والفضة ، وعن أهل الظاهر من الجواز بكل شيء حتى لو رمى بالحزق والعصافير الميتة أجزأه ، والله العالم .

﴿و﴾ الثاني أن يكون ﴿من الحرم﴾ كما هو المشهور ، بل لا أجد فيه خلافاً محققاً إلا ما سمعته من الخلاف ، وما في كشف اللثام عن ابن حمزة في أفعال الرمي وأن يرمي بالحجر أو يكون من حصى الحرم مع أن الموجود عندي في نسخة الوسيلة وأن يرمي بالحجر وإن يكون من حصى الحرم دون حصى المسجدين ، ثم قال : « والتروك مبيعة : الرمي بالمكسورة ، وبغير الحصى وبحصى الجمار ، وبحصى غير الحرم ، وبالنجسة ، وبحصى المسجد الحرام ، والمسجد بمنى ، وهو مسجد الخيف » وعلى كل حال فقد سمعت حسن زارة

أو صحيحه (١) مضافاً الى التأسى والسيرة ومرسل حريز (٢) المنجبر بما سمعت عن الصادق عليه السلام أيضاً « لا تأخذه من موضعين من خارج الحرم ومن حصى الجمار » والله العالم .

و الثالث أن تكون ﴿ أبتكاراً ﴾ أي لم يرم بها الجمار رمياً صحيحاً بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف والغنية والجواهر الاجماع عليه ، المرسل (٣) المزبور المنجبر بما سمعت كخبر عبد الأعلى (٤) عنه عليه السلام أيضاً « ولا تأخذ من حصى الجمار » مؤيداً ذلك بالتأسى والسيرة ، قيل وبما عن ابن عباس من ان ما قبل من ذلك يرفع ، وحيفئذ فيكون الباقي غير مقبول ، فلا يرمى ، وفي مرسل الصدوق (٥) عن الصادق عليه السلام : « من رمى الجمار يحط عنه بكل حصاة كبيرة موقفة ، وإذا رماها المؤمن انقفا الملك ، وإذا رماها الكافر قال الشيطان : باستك ما رميت » وغير ذلك ، من غير فرق بين رمي الراي وغيره لاطلاق الادلة : فما عن المزي من جواز الرمي برمي الغير واضح الفساد . واما اشتراط طهارتها فقد سمعت ما حكاه في الدروس عن ابن حمزة ، وما أرسله من الرواية إلا أن ظاهر الأكثر وصريح محكي المبسوط والسرائر وغيرها عدم اعتبارها . بل لم أقف على ما أرسله إلا ما تسمعه من خبر الدعائم (٦) نعم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ١ - ٣ .

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١ - ٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٩

(٦) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ وفيه عن جعفر بن محمد عليها السلام انه

استحب الغسل لرمي الجمار .

في كشف اللثام وأرسل عن الصادق عليه السلام في بعض الكتب « اغسلها ، فأب لم تغسلها وكانت تقيّة لم يضرك » والظاهر أن مراده ما تسمعه من خبر الدعائم ، وعن كتاب الفقه المنسوب (١) إلى الرضا عليه السلام « اغسلها غسلاً فظيفاً » وهو مع عدم ثبوت نسبه عندنا لا دلالة فيه على كون ذلك من النجاسة ، نعم لا بأس باستحباب ذلك منها كما ذكره في الدروس كالقواعد ومحكي المبسوط والسرائر بل عن التذكرة كراهية النجسة واستحباب غسلها مطلقاً ، ولا بأس به ، والله العالم

❦ ويستحب أن تكون برشا رخوة بقدر الأكلة كحلية منقطة ملتقطة ❦ كما صرح بذلك كله غير واحد ، إلا أن الذي عثرت على ما يدل عليه حسن هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « في حصي الجمار قال : كره الصم منها وقال : خذ البرش » وفي خبر البرنطي (٣) عن الرضا عليه السلام « حصي الجمار يكون مثل الأكلة ، ولا تأخذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء ، وخذها كحلية منقطة تحذفن خذفاً ، وتضعها على الإبهام وتدفعها بظفر السبابة » وفي كشف اللثام : أنه رواه في قرب الاسناد صحيحاً ، وعن الفقه المنسوب (٤) إلى الرضا عليه السلام « وتكون منقطة كحلية مثل رأس الأكلة » وفي دعائم الاسلام (٥) عن جعفر

(١) فقه الرضا عليه السلام ص ٢٨

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٤ وذيله في الباب ٧ من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١.

(٤) المستدرک - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

(٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

بن محمد (عليهما السلام) انه قال : تلتقط حصى الجمار التقاطاً ، كل حصاة منها بقدر الأثمة ، ويستحب أن تكون زرقاً أو كحلية منقطة ، ويكره أن تكسر من الحجارة كما يفعله كثير من الناس ، واغسلها ، فإن لم تغسلها وكانت نقية لم يضر ، والكل لا تجمع ذلك حتى الرخوة ، فإن كراهة الصم التي هي بمعنى الصلبة لا تقتضي استحباب الرخوة ، وليس في شيء منها أيضاً جمع البرش مع التنقيط ، ولعله لأن المشهور في معنى البرش أن يكون في الشيء نقط تخالف لونه ، وعن ابن فارس قصره على ما فيه نقط بيض ، ومن هنا تكلف بعض الأصحاب فحمل البرش في مثل كلام المصنف على اختلاف ألوان الحصى بعضها لبعض ، والثاني على الحصاة نفسها ، وهو كما ترى ، ولعله لذا اقتصر الصدوق (رحمه الله) فيما حكى عنه على الثاني ، والشيخ في المحكي عن جملة من كتبه على الأول ـ لكن عن النهاية أن البرش لون مختلط حمرة وبياضاً أو غيرهما ، وعن المحيط أنه لون مختلط بحمرة ، وعن تهذيب اللغة عن الليث أن الأبرش الذي فيه ألوان وخط ، وحينئذ يكون أعم من المنقطة ، وعن الكافي والغنية أن الأفضل البرش ثم البيض والحمرة ، ولم نجد ما يدل عليه ، بل خبر البرزطي (١) بخلافه .

وأما الالتقاط الذي لا نعلم فيه خلافاً عندنا كما عن المنتهى الاعتراف به فقد يدل عليه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٢) « التلقط الحصى ولا تكسر منهن شيئاً » كقوله عليه السلام في مرسل الدعائم الذي سمعته ، وللسيرة ولما روي من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتقاطها ، وقال : « بمثلها فارموا » هذا ، وعن الصدوق في النقيه والهداية كونها بقدر الأثمة أو مثل حصى الخذف ، وفي كشف الثام

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٣ - ٢

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٢٧ وسنن النسائي ج ٥ ص ٢٦٩ .

قيل وهو دون الأئمة كالباقلاء نحو المحكي عن بعض العامة فقدره بذلك ، وعن بعض آخر أنه كقدر النواة ، وعن الشافعي يكون أصغر من الأئمة طولا وعرضاً ، وقول الصادق (١) والرضا عليهما السلام (٢) حجة على الجميع ، وأما الكحلية فقد عرفت ما يدل عليه من النصوص ، لكن في الدعائم التخيير بينها وبين الزرق ولم أجد من أفتى به ، فالأولى الكحلية ، والأمر سهل بعد كون ذلك مستحباً وإلا فيجوز للجميع إلا في رواية عن أحمد أنه لا يجوز الأكبر ولا ريب في فساده .

﴿ ويكره أن تكون صلبة ﴾ للحسن المزبور (٣) ﴿ أو مكسرة ﴾ قيل للنهي عن الكسر في خبر أبي بصير (٤) السابق ، وفيه أنه إنما يدل على كراهة الكسر الذي حكي عن الفنية الاجماع عليه لا الرمي بالمكسرة ، اللهم إلا أن يفهم أن النهي عن ذلك لذلك ، والله العالم .

﴿ ويستحب لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ﴾ كما هو المشهور ، بل عن المنتهى لا نعلم فيه خلافاً لموثق إسحاق بن عمار (٥) السابق ، ونحوه خبر معاوية بن حكيم (٦) فقا عن الصدوقين والمفيد والسيد وسار والخلعي - من عدم الجواز ، بل عن الأولين وجوب شاة على من قدمها على طلوع الشمس لقوله عليه السلام في صحيح معاوية (٧) « ثم أفض حين يشرق لك نبيز ، وترى

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ٣٨١ .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ - ١ - ٣

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ - ٣

والثاني عن معاوية بن حكيم .

(٧) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١

الابل مواضع اخفافها » بناء على إرادة طلوع الشمس من الاشراف فيه بقرينة تمام الخبر قال أبو عبدالله عليه السلام (١) « كان أهل الجاهلية يقولون أشرق نير - يعنون الشمس كما تسفر - وإنما أفاض رسول الله ﷺ خلاف أهل الجاهلية » الحديث - واضح الضعف ، خصوصاً بعد ما سمعت سابقاً عن المنتهى والتذكرة من الاجماع على عدم ائمه لو دفع قبل الاسفار بعد طلوع الفجر او قبل طلوع الشمس . ﴿ ولكن لا يجوز وادي محسر إلا بعد طلوعها ﴾ للهي عنه فيما سمعته من حسن هشام بن الحكم (٢) عن أبي عبدالله عليه السلام إلا ان المناسق من ذلك عدم قطعه والخروج منه ، ولكن الأصحاب فهموا منه عدم الدخول فيه حرمة أو كراهة على البحث السابق .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الامام ﴾ فينبغي له ان ﴿ يتأخر حتى تطلع ﴾ الشمس كما صرح به غير واحد ، لقول الصادق عليه السلام في خبر جميل (٣) السابق « ينبغي للامام ان يقف بجمع حتى تطلع الشمس ، وسائر الناس ان شاءوا عجّلوا وإن شاءوا أخرّوا » بل عن الشيخ وابن حمزة والقاضي وظاهرا بني زهرة وسعيد الوجوب المنافي للاصل وظاهر الخبر المزبور وغيره ، فلا ريب في ضعفه ، كضعف المحكي عن ابن اذريس من استحياب ذلك ايضاً لغير الامام المنافي لما عرفت ، والله العالم . ﴿ و ﴾ يستحب ﴿ السعي ﴾ بمعنى الهرولة أي الاسراع في المشي للمشي ، وتحريك الدابة للراكب ﴿ بوادي محسر وهو يقول : اللهم سلم عهدي واقبل توبتي وأجب دعوتي واخلفني في من تركت بعدي ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص (٤) التي منها قول الصادق عليه السلام في صحيح

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الوقوف بالمحسر -

الحديث ٥ - ٢ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١٤ و ١٣ - من ابواب الوقوف بالمحسر

معاوية (١) « إذا مررت بوادي محسر وهو واد عظيم بين جمع ومنى ، وهو الى منى اقرب فاسع فيه حتى تتجاوزته ، فان رسول الله ﷺ حرك ناقته فيه وقال : اللهم سلم عهدي « الى آخر الدعاء ، وفي صحيح محمد بن اسماعيل (٢) عن ابي الحسن (عليه السلام) « الحركة في وادي محسر مائة خطوة « وفي خبر محمد بن عذافر (٣) « مائة ذراع » .

﴿ ولو ترك السعي فيه رجع فسمى استنجاباً ﴾ الحسن حفص البخري (٤) وغيره عن الصادق (عليه السلام) « انه قال لبعض ولده هل سميت في وادي محسر ؟ فقال له : لا فأمره ان يرجع حتى يسمى « وفي مرسل الحجال (٥) « مر رجل بوادي محسر فأمره ابو عبدالله (عليه السلام) بعد الانصراف الى مكة ان يرجع فيسمى « والظاهر عدم الفرق بين الترك عمداً جهلاً وغيره ونسياناً . والله العالم .

## ﴿ القول في نزول منى ﴾

﴿ وما بها من المناسك ﴾ وهي المكان المعروف ، وسميت بذلك لما يعنى بها من الدعاء ، ولما عن ابن عباس « ان جبرئيل (عليه السلام) لما اراد ان يفارق آدم (عليه السلام) قال : له تمن . قال : اتنى الجنة فسميت بذلك لامنيتها

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر -

الحديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٥

محمد بن عذافر عن صمر بن زريد .

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ١ - ٢



آدم « وفي خبر ابن سنان (١) المروي عن العليل عن الرضا ( عليه السلام ) « لما سئل عن ذلك قال : لأن جبرئيل ( عليه السلام ) قال هناك لابراهيم ( عليه السلام ) : تمنّ على ربك ما شئت ، فتمنى ان يجعل الله مكان ولده اسماعيل كبشاً يأمره بذبحه فداء له ، فاعطاه الله مناه . »

وكيف كان ﴿ فاذا هبط الى منى ﴾ في المتن ﴿ استحب له الدعاء بالمرسوم ﴾ لكن لم اقف على دعاء مأثور في ذلك كما اعترف به في المدارك ﴿ ومناسكه بها يوم النحر ثلاثة : رمي جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق أما الأول ﴾ فقد صرح به ابنا إدريس وسعيد ومن تأخر عنهما ، بل عن المنتهى والتذكرة لا نعلم فيه خلافاً ، بل في السرائر لا خلاف فيه بين اصحابنا ؛ ولا اظن احداً من المسلمين يخالف فيه ، وقد يشبهه علي بعض اصحابنا ويعتقد انه مسنون غير واجب لما يجده من كلام بعض المصنفين وعبارة موهمة اوردها في كتابه ، ويقلد المسطور بغير فكر ولا نظر ، وهذا غاية الخطأ وضد الصواب ، فان شبخنا قال في الجمل : والرمي مسنون فظن من يقف على هذه العبارة انه مندوب ، وإنما اراد الشيخ بقوله : مسنون ان فرضه علم من السنة ، لأن القرآن لا يدل على ذلك ، وكأنه اشار بذلك الى ابن حمزة في الوسيلة حيث قال : والرمي واجب عند ابي يعلى ( رحمه الله ) مندوب اليه عند الشيخ ابي جعفر ( رحمه الله ) وفي كشف اللثام الذي نص عليه ابو يعلى في المراسم وجوب رمي الجمار ، وقال الحلبي : فان اخل برمي الجمار او بشيء منه ابتداء او قضاء اثم بذلك ، ووجب عليه تلافي ما فاته وحجه ماضٍ ، وهذان الكلامان يحتملان العموم لرمي جرة العقبة يوم النحر

(١) علل الشرائع - الباب - ١٧٢ - من ج ٢ - الحديث ٢ - ج ٢ ص ٩٢٠

وعنده « قلت : الموجود فيما حضرني من نسخة المراسم بعد ان ذكر ان الرمي من الواجبات قال في التفصيل : « فاذا بلغ وادي محسر فليهرول حتى يجوزه ، يأخذ حصى الجمار من المزدلفة او من طريقه او من رحله بمنى ، ثم يتوضأ إن أمكنه ، ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة ، فليقم بها من قبل وجهها ، ولا يقيم من أعلاها ، وليكن بينه وبينها قدر عشرة اذرع او خمسة عشر ذراعاً ، وليقل وفي يده الحصى : اللهم هذه حصياتي فاحصهن لي ، وارفعهن في صملي ثم ليرم خذفاً الى آخره ثم ذكر الذبح بعد ذلك وغيره من الأفعال ، وهو كالصریح في وجوبها ، ونحو ذلك في المقنعة وان قال بعد ذلك : « باب تفصيل فرائض الحج ، وفروض الحج الاحرام والتلبية والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة وشهادة الموقفين ، وبعد ذلك سنن بعضها أو كد من بعض » إلا انه يمكن ان يريد ما سمعته من ابن ادريس كما ان الشيخ وإن أهمل الرمي في المبسوط في تعداد فرائض الحج لمكن قال فيه : « وعليه بمنى يوم النحر ثلاثة مناسك أولها رمي الجمرة الكبرى » ونحوه عن النهاية ، وبالجملة لا خلاف محقق كما سمعته من ابن ادريس ، وعلى تقديره فلا ريب في ضعفه ، لقول الصادق ( عليه السلام ) في حسن معاوية (١) « خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها » وأحدها ( عليها السلام ) في خبر علي بن حمزة (٢) « أي امرأة او رجل خائف افاض من المشعر ليلاً فلا بأس فليرم الجمرة ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه » الحديث ، وصحيح سعيد الاعرج (٣) « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) :

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب رمي جمرة العقبة - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب رمي جمرة العقبة - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

جعلت فداك معنا نساء فأفيض بهن بليل قال : نعم - الى ان قال - ثم افض بهن حتى تأتي الجرة العظمى فيرمين الجرة « الحديث ، وغيره من النصوص السابقة في مسألة جواز الافاضة بليل من المشعر للنساء وللخائف وغيره المتضمنة للرمي على وجه يظهر منها وجوبه ولو بمعونة ما سمعته من الشهرة او عدم الخلاف والاجماع المحكي ، بل والنصوص الآتية ايضاً ، مضافاً الى النسي ، ففي الدعائم (١) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « لما أقبل رسول الله ﷺ من المزدلفة مر على جرة العقبة يوم النحر فرماها بسبع حصيات ، ثم أتى قبا ، وكذلك السنة » وقد قال ﷺ (٢) « خذوا عني مناسككم » .

وعلى كل حال ﴿ فالواجب فيه ﴾ شرعاً او شرطاً ﴿ النية ﴾ التي عرفت مكرراً اعتبارها في كل مأمور به ، وكيفيةها وإن قال في المسالك هنا : « يعتبر اشتغالها على تعيين الفعل ووجهه وكونه في حج الاسلام او غيره والقربة والمقارنة لأولى الرمي والاستدامة حكماً ، والاولى التعرض للاداء ، فانه مما يقع على وجهين : الاداء والقضاء ، وعلى هذا لو تداركه بعد فواته نوى القضاء ، وهل يجب التعرض للمعد ؟ يحتمله لان الرمي في الجملة يقع باعداد مختلفة كما في ناسي الاكمال ، ووجه العدم انه لا يقع على وجهين إلا إذا اجتمعا ، ولا ريب انه اولى كالاداء » ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه في النية ، وانه لا يجب فيها غير القربة والتعيين مع الاشتراك ، بل يكفي في نحو المقام إيقاعه بقصد الجزئية للحج الذي نواه سابقاً مع القربة من غير حاجة الى امر آخر ، والله العالم .

(١) المستدرک - الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٢

وفيه « منى » بدل « قبا »

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

﴿و﴾ من الواجب أيضاً ﴿العدد وهو سبع﴾ حصيات بلا خلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى إجماع المسلمين ، وقال أبو بصير (١) لابي عبدالله (عليه السلام) : « ذهب أرمي فإذا في يدي ست حصيات فقال : خذ واحدة من تحت رجلك » وقال هو (عليه السلام) أيضاً في صحيح معاوية (٢) « في رجل أخذ إحدى وعشرين حصاة فرمى بها فزاد واحدة ، فلم يدر من إتيهن نقصت ، قال : فليرجع فليرم كل واحدة بحصاة ، قال : وقال : في رجل رمى الأولى بأربع والأخيرتين بسبع قال : يعود فيرمي الأولى بثلاث وقد فرغ » الحديث ، لكن ليس هو في عدد جرة العقبة يوم النحر ، كخبر عبد الأعلى (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « قلت له رجل رمى الجرة بست حصيات ووقعت واحدة في الحصى قال : يعيدها إن شاء من ساعته وإن شاء من الغد إذا أراد الرمي ولا يأخذ من حصى الجمار » بل يمكن كون الواحدة من الست فلا يكون دالاً على السبع ، نعم في المحكي (٤) عن فقه الرضا (عليه السلام) « وأرم جرة العقبة في يوم النحر بسبع حصيات » والله العالم .

﴿و﴾ وإفائها بما يسمى رمياً ﴿بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال لما سمعته من الأمر به المتوقف صدق امتثاله على تحقق مسماه ، فلا يجزي الوضع ونحوه مما لا يسمى رمياً قطعاً ، بل إجماعاً بقسميه خلافاً للعامة ، بل لا يجزي

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب العود إلى منى - الحديث ٢ - ٣

(٢) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧ - من أبواب العود إلى منى -

الحديث ١ وذيله في الباب ٦ منها الحديث ١

(٤) المستدرك - الباب - ١ - من أبواب رمي جرة العقبة - الحديث ٤

الجواهر - ١٣

المشكوك فيه أيضاً فضلاً عن المقطوع به .

﴿ وإصابة الجمرة بها ﴾ او محلها ﴿ بفعله ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل ولا إشكال ، فلا يكفي الوقوع دونها ونحوه مما لا يسمى إصابة ، قال الصادق ( عليه السلام ) في صحيح معاوية (١) : « فإن رميت بحصاة فوقعت في محل فاعد مكانها » ولا إذا كانت بغير فعله كما لو أصابت ثوب انسان فنفضه حتى أصابت عنق بغير فحركه فأصابت ، بل يجب مع ذلك كون الإصابة بها ﴿ فلو وقعت ﴾ على حصاة فارتفعت الثانية الى الجمرة لم تجزه وإن كانت الإصابة عن فعله ، لخروجه عن مسمى رميته .

نعم لو وقعت ﴿ على شيء فأنحدرت على الجمرة ﴾ او مرت على سمنها حتى أصابت الجمرة ﴿ جاز و ﴾ كذا إن أصابت شيئاً صلباً فوقعت باصابتها على الجمرة للصدق بعد ان كانت الإصابة على كل حال بفعله ، قال الصادق ( عليه السلام ) في صحيح معاوية (٢) : « وان أصابت انساناً او جلاً ثم وقعت على الجمار أجزأك » خلافاً للمحكي عن بعض الشافعية فلم يجتز بها إن وقعت على اعلى الجمرة لان رجوعها لم يكن بفعله ولا في جهة الرمي ، وفي كشف اللثام وهو إن تم شمل ما اذا وقعت على ارض مرتفع عن الجنبتين او وراء الجمرة ثم انحدرت اليها والمصنف في التذكرة والتحرير والمنتهى قاطع بالحكم إلا في الوقوع اعلى من الجمرة ففيه مقرب والشيخ قاطع به في المبسوط ، قلت : هو في محله ، ضرورة الصدق عرفاً ، وعدم الاعتذار بإصابة السهم الغرض بعد ازدلافه في المسابقة بمنوع مع انه احتمل الفرق بان القصد هنا الإصابة بالرمي وقد حصلت ، وفي المسابقة القصد الى إبانة الحذق ، فاذا ازدلف السهم فقد عدل عن السنن ، فلم تدل الإصابة

على حذفه ، فلهذا لم نعتبره هناك  
نعم قد عرفت سابقاً انها ﴿ لو قصرت فتتمها حركة غيره من حيوان  
او انسان لم يحز ﴾ لعدم صدق الاصابة بفعله .  
﴿ وكذا ﴾ لا يحزي ﴿ لو شك فلم يعلم وصلت الجمرة ام لا ﴾ لاصالة  
الشغل ، وعن الشافعي قول بالاجزاء ، لأن الظاهر الاصابة ، وهو كما ترى  
﴿ و ﴾ كذا قد عرفت سابقاً انه ﴿ لو طرحها على الجمرة من غير رمي لم يحز ﴾ .  
ويجب التفريق في الرمي بلا خلاف اجده فيه ، بل عن الخلاف والجواهر  
الاجماع عليه ، ولعله كذلك ، وهو الحجة بعد الانسياق ، خصوصاً مع ملاحظة  
الأمر بالتكبير مع كل حصاة ، والناسي والسيرة ، فما عن عطا من اجزاء الرمي بها  
دفعة واضح الفساد بعد مخالفته فعل النبي ﷺ والصحابة ، نعم لا يعتبر التلاحق  
في الاصابة ، للصدق ، فحينئذ لو رمى بحجرين مثلاً دفعة كان رمية واحدة وان  
تلاحقاً في الاصابة ، ولو اتبع احدهما الآخر في الرمي فرميتان وان اتفقا  
في الاصابة .

ثم المراد من الجمرة البناء المخصوص او موضعه إن لم يكن كما في كشف  
الثام ، وسمي بذلك ارميه بالحجار الصغار المسماة بالجمار ، او من الجمرة بمعنى  
اجتماع القبيلة لاجتماع الحصى عندها ، او من الاجمار بمعنى الاسراع ، لما روي (١)  
« ان آدم ( عليه السلام ) رمى فأجر ابليس من بين يديه » او من جمرته وزمرته  
اي نحيته ، وفي الدروس انها اسم لموضع الرمي ، وهو البناء ، او موضعه مما يجتمع  
من الحصى ، وقيل هي مجتمع الحصى لا السائل منه ، وصرح علي بن بابويه بانه الأرض  
ولا ينحى عليك ما فيه من الاجمال ، وفي المدارك بعد حكاية ذلك عنها قال :

(١) نهاية ابن الأثير ماده « جمر » .

«وينبغي القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده ، لأنه المعروف الآن من لفظ الجمرة . ولعدم تيقن الخروج من العهدة بدونه ، اما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابة موضعه » واليه يرجع ما سمعته من الدروس وكشف اللثام إلا أنه لا تقييد في الأول بالزوال ، ولعله الوجه ، لاستبعاد توقف الصديق عليه ، ويمكن كون المراد بها المحل بأحواله التي منها الارتفاع ببناء أو غيره أو الانخفاض ، لكن ستسمع ما في خبر أبي غسان (١) بناءً على إرادة الاخبار بحيطان فيه عن الجمار كما هو محتمل ، بل لعله الظاهر ، إلا أنه محتمل البناء على المعهود الغالب ، فتأمل جيداً ، والله العالم .

﴿ والمستحب فيه ﴾ امور ذكر المصنف منها ﴿ ستة ﴾ منها ﴿ الطهارة ﴾ من الأحداث على المشهور لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) « ويستحب ان ترمي الجمار على طهر » وفي خبر أبي غسان حميد بن مسعود (٣) بعد ان سأل عليه السلام عن رمي الجمار من غير طهر : « الجمار عندنا مثل الصفا والمروة حيطان إن طفت بهما على غير طهر لم يضرك ، والطهر أحب الي ، فلا تدعه وأنت قادر عليه » المنزل عليهما ما في صحيح ابن مسلم (٤) « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجمار فقال : لا ترم الجمار إلا وانت على طهر » وخبر علي بن الفضل الواسطي (٥) عن أبي الحسن عليه السلام المروي عن قرب الاسناد « ولا ترم الجمار إلا وأنت طاهر » لقصورها عن المعارضة من وجوه ، بل يمكن حمل ما عن المفيد والسيد وأبي علي من عدم الجواز على ذلك خصوصاً بعد معروفة التعبير في كلامهم بذلك عن السكراة المستفادة من النهي المزبور المستفاد منها تأكيد الدب أيضاً ، ومن الغريب ما في المسالك من المناقشة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب ٢ - من ابواب رمي جمرة

في الجمع المزبور بقصور رواية أبي غسان بالضعف عن المعارضة بعد ما عرفت من الانحياز بالشهرة وعدم انحصار الدليل فيها .

وعن بعض الأصحاب استحباب الغسل ، لكن في الصحيح (١) « سألته عليه السلام عن الغسل اذا رمى الجمار قال : ربما فعلته ، فاما السنة فلا ولكن من الحر والعرق » وفي صحيح الحلبي (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغسل اذا أراد أن يري الجمار فقال : ربما اغتسلت ، فاما من السنة فلا » اللهم إلا أن يكون المراد من نفي السنة أنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله لأمر رجحت ذلك بالنسبة اليه وإن كان هو راجحاً في نفسه ، كما يدل عليه فعل الامام عليه السلام له في بعض الأوقات ، وفي دعاء الإسلام (٣) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) « انه استحباب الغسل لري الجمار » .

❦ و❦ منها ❦ الدعاء عند إرادة الرمي ❦ بما في صحيح معاوية (٤) عن الصادق عليه السلام « خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها ، ولا ترمها من أعلاها ، وتقول والحصى في يدك : اللهم هؤلاء حصياتي فأحصن لي ، وارفعهن في عملي ثم ترمي فتقول مع كل حصاة : اللهم أكبر ، اللهم ادرأ عني الشيطان ، اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك ، اللهم اجعله حجاً مبروراً وعملاً مقبولاً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً ، وليكن فيما بينك وبين الجمرة قدر عشرة اذرع او خمسة عشر ذراعاً ، فإذا اتيت رحلك ورجعت من الرمي فقل : اللهم بك وثقت ، وعليك توكلت ، فنعم الرب ونعم المولى ونعم النصير » بل يستفاد استحباب الدعاء بما سمعت في غير الحال المزبور .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٢ - ٤

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١



﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكون بينه وبين الجرة عشرة أذرع الى خمسة عشر ذراعاً ﴾ كما في القواعد ، لحسن معاوية السابق ، وعن علي بن بابويه تقديرهما بالخطأ وهما متقاربان نعم قد يناقش في تحقق الامتثال للامر الندي بالتباعد بين المقدارين المفهوم من عبارة الكتاب ، اللهم إلا ان يدعى ان ذلك هو المفهوم من نحو العبارة المزبورة في نحو المقام ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يرميها خذفاً ﴾ باعجام الحروف على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن السيد وابن ادريس ، بل عن المختلف أنه من متفردات السيد ، ومن الغريب دعواه الاجماع على ذلك ، ومن هنا قال الفاضل في محكي المختلف إنما هو الرجحان ، وعلى كل حال فيدل عليه قول الرضا عليه السلام في خبر البزنطي (١) المروي صحيحاً عن قرب الاسناد ، قال : « حصى الجمار تكون مثل الأعملة ، ولا تأخذها سوداء ولا بيضاء ولا حمراء ، خذها كحلية منقطة ، تحذفهن خذفاً وتضعها على الابهام وتدفعها بظفر السبابة » المحمول على النذب بقرينة سوقه لذكر السنن ، ولقصوره عن معارضة إطلاق الأدلة المعتضد بالشهرة المزبورة ، وبالأصل وغير ذلك ، والخذف هو الرمي بالأصابع كما عن الصحاح والديوان وغيرهما ، بل عن ابن ادريس انه المعروف عند أهل اللسان ، واليه يرجع ما عن الخلاص من أنه الرمي بأطراف الأصابع ، بل وما عن المجمل والمفصل من انه الرمي من بين اصبعين ، وعن العين والمحيط والمقائيس والغريبين والمغرب بالاعجام ، والنهاية الأثرية من بين السبابتين ، وعن الأخيرين أو يتخذ مخذفة من خشب ترمي بها بين ابهامك والسبابة ، وفي القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة او نواة او نحوهما ، تأخذ بين سبابتك وتخذف به ،

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٠ من ابواب الوقوف بالمشعر

الحديث ٢ وذيله في الباب ٧ من أبواب رمي الجرة العقبة - الحديث ١

وعن المصباح المنير خذفت الحصاة ونحوها خذفاً من باب ضرب رميتها بظفري  
الابهام والسبابة ، والأولى العمل بما في الخبر المزبور من الوضع على الأبهام أي  
باطنه والدفع بظفر السبابة كما عن المبسوط والسرائر والنهاية والمصباح ومختصره  
والمقنعة والمراسم والكافي والغنية والمهذب والجامع والحرير والتذكرة والمنتهى  
وعن القاضي ، وقيل بل يضعها على ظفر ابهامه ويدفعها بالمسبحة ، وعن المرتضى  
ان يضعها على بطن الابهام ويدفعها بظفر الوسطى ، ولم نجد ما يشهد له .

﴿ و ﴾ منها ﴿ الدعاء مع كل حصاة ﴾ بما سمعته في حسن معاوية السابق .  
﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يكون ما شيئاً ﴾ و ﴿ ان كان ﴾ لورمى راكباً جازاً  
ايضاً ، إلا أن الأول المستحب كما في القواعد ومحكي النهاية والجمل والمعقود  
والجامع ، لما في صحيح علي بن جعفر (١) عن اخيه عن آباءه (عليهم السلام)  
« كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار ماشياً » وفي دعائم الاسلام (٢) عن جعفر  
بن محمد عليهما السلام « ان رسول الله ﷺ كان يرمي الجمار ماشياً ، ومن ركب اليها  
فلا شيء عليه » وقال عنبسة بن مصعب (٣) « رأيت ابا عبد الله (عليه السلام) .  
يمشي ويركب فحدثت نفسي ان اسأله اذا دخلت عليه فابتدأني هو بالحديث  
فقال : إن علي بن الحسين عليه السلام كان يخرج من منزله ماشياً اذا اراد رمي الجمار ،  
ومنزلي اليوم انفس من منزله فاركب حتى آتي منزله ، فاذا انتهيت الى منزله مشيت  
حتى ارمي الجمرة » وقال علي بن مهزيار (٤) « رأيت ابا جعفر عليه السلام يمشي بعد يوم  
التحر حتى يرمي الجمرة ثم ينصرف راكباً ، وكنت اراه راكباً بعد ما يحاذي

(١) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب رمي جرة العقبة  
الحديث ١ - ٢ - ٤ وفي الثالث « وكنت اراه ماشياً » .

(١) المستدرک - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

المسجد بمنى « وفي مرسل الحسن بن صالح (١) « نزل أبو جعفر عليه السلام فوق المسجد بمنى قليلاً عن دابته حتى توجه لرمي الجمرة عند مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) فقلت له جعلت فداك لم تنزل هاهنا فقال : إن هذا مضرب علي بن الحسين (عليهما السلام) ومضرب بني هاشم ، وإنما أحب أن أمشي في منازل بني هاشم .

ولا يخفى عليك دلالة النصوص المزبورة على المشي الى الجمار أيضاً . مضافاً الى الرمي راجلاً ، لكن عن المبسوط والسرائر أن الركوب أفضل ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رماها راكباً (٢) وفي المدارك لم أقف على رواية تتضمن ذلك من طريق الاصحاب لكن في كشف الثام يعنيان في حجة الوداع التي بين فيها المناسك للناس وقال (٣) : « خذوا عني مناسككم » فلولوا الاجماع على جواز المشي وكثرة المشاة إذ ذاك بين يديه عليه السلام لوجب الركوب ، وفي مرسل محمد بن الحسين (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) في رمي الجمار « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رمى الجمار راكباً على راحلته » وفي صحيح أحمد بن عيسى (٥) « انه رأى أبا جعفر الثاني عليه السلام رمى الجمار راكباً » وفي صحيح ابن نجران (٦) « انه رأى أبا الحسن الثاني عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٥

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة -

الحديث ٢ .

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢ .

(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١ عن

أحمد بن محمد بن عيسى

(٦) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٣

عن ابن أبي نجران

رمى الجمار وهو راكب حتى رماها كلها « ولعله لذا مال بعض متأخري المتأخرين الى التساوي بينهما ، وفيه أن حمل ما دل على الركوب على بيان الجواز أولى باعتبار ان الرمي راجلا أوفق بالخضوع والخشوع وكونه أحقر ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها أنه ﴿ في جرة العقبة ﴾ حال الرمي ﴿ يستقبلها ﴾ بأن يكون مقابلا لها ، وهو معنى « رميها من قبل وجهها » ﴿ و ﴾ حيثئذ فيلزمه أن ﴿ يستدبر القبلة ﴾ كما صرح به غير واحد ، بل عن المنتهى نسبتها الى أكثر أهل العلم ، بل لعله لا خلاف فيه وإن حكى في المختلف بعد نسبتها الى المشهور عن علي بن بابويه انه يقف في وسط الوادي مستقبل القبلة ، ويدعو والحصى في يده اليسرى ، ويرميها من قبل وجهها لا من أعلاها ، ونحو منه ما عن المقنعة والهداية لكن في الدروس هو موافق المشهور إلا في موقف الدعاء ، وهو كذلك لأنها إنما ذكرا استقبال المبلّة عند الدعاء ، بل قد عرفت أن الرمي من قبل وجهها بمعنى الاستقبال المتضمن لاستدبار القبلة كما عن المنتهى ، وحيثئذ فهما كغيرهما ، نعم في كشف الثام أنه روي استقبال القبلة عند الرمي في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ، وفيه أنه ان كان المراد الفقه المنسوب (١) الى الرضا عليه السلام فلفظه المحكي عنه في الحقائق « وارم جرة العقبة يوم النحر بسبع حصيات ، وتقف في وسط الوادي مستقبل القبلة يكون بينك وبين الجرة عشر خطوات او خمس عشرة خطوة وتقول وأنت مستقبل القبلة والحصى في كفك اليسرى : اللهم هذه حصياتي فأحصهن عندك ، وارفعهن في عملي ، ثم تتناول منها واحدة وترمي من قبل

(١) ذكر صدره في المستدرك في الباب - ١ - من ابواب رمي جرة العقبة

الحديث ٤ وذيله في الباب ٣ منها الحديث ١

وجها ، ولا ترهما من أعلاها ، وتكبر مع كل حصاة « وهو نحو ما سمعته من الصدوقين .

وعلى كل حال فيدل عليه ما عن الشيخ (١) من أن النبي ﷺ رماها مستقبلاً لها مستدبر الكعبة ، بل عن بعض أنه ورد الخبر باستدبار القبلة في رمي يوم النحر واستقبالها في غيره ، وهو دال على الأمرين ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في الأول في حسن معاوية (٢) « رماها من قبل وجهها ولا ترهما من أعلاها » بناء على كون المراد منه ما سمعت ، واحتمال كون المراد بالرمي من الوجه أنه لا يرميها عالياً عليها إذ ليس لها وجه خاص يتحقق به الاستقبال يدفعه ملاحظة كلامهم ، ضرورة كون المستفاد منه مسألتين الأولى استقبالها واستدبار القبلة ، والثانية الرمي من قبل وجهها لا عالياً عليها ، ولعل الصحيح المزبور يدل على الأمرين .

هذا كله في جرة العقبة ﴿و﴾ أما ﴿في غيرها﴾ ف﴿يستقبلها ويستقبل القبلة﴾ كما عن الشيخ وبني حمزة وإدريس وسعيد والقاضي ولم تقف له على رواية بالخصوص عدا ما سمعته من المرسل ، نعم هو أفضل الهيئات خصوصاً في العبادات وعند الذكر والدعاء ، ولذا خفي عن الشيخ أنه قال : جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الموقف بالموقفين ورمي الجمار إلا رمي جرة العقبة يوم النحر ، بل عن ظاهر المذهب استحباب استقبال القبلة في رميها أيضاً وإن كان فيه ما عرفت ، والظاهر عدم تنافي ما في خبر البرنطي السابق (٣)

(١) المبسوط - كتاب الحج - فصل النزول يعني

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ١

« واجملهن عن يمينك » وصحيح اسماعيل بن همام (١) « تجعل كل جرة عن يمينك » لما سمعت من الامتدبار في جرة العقبة والاستقبال في غيرها ، والله العالم .  
 ﴿ وأما الثاني وهو الذبح فيشتمل على أطراف ﴾ :

﴿ الأول في الهدى ، وهو واجب على المتمتع ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل في المنتهى إجماع المسلمين عليه ، وهو الحجة بعد الكتاب (٢) « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » والمعتبرة المستفيضة ، منها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة (٣) المتضمن صفة التمتع الى أن قال : « وعليه الهدى ، فقلت : وما الهدى ؟ قال : أفضله بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأخسه شاة » ومنها قول الصادق عليه السلام في خبر سعيد الأعرج (٤) « من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة ، وإن تمتع في غير أشهر الحج ثم تجاوز مكة حتى يحضر الحج فليس عليه دم ، إنما هي حجة مفردة » وخبر اسحاق بن عبدالله (٥) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعمر المقيم عليه مجرد الحج أو يتمتع مرة أخرى ؟ فقال : يتمتع أحب الي ، وليكن إحرامه من مسيرة ليلة أو ليلتين ، فإذا اقتصر على صمرته في رجب لم يكن متمتعاً ، وإن لم يكن متمتعاً لا يجب عليه الهدى » الى غير ذلك من النصوص الدالة

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب رمي جرة العقبة - الحديث ٥

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ١ مع الاختلاف والصحيح ما في الوسائل .

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٢٠ إلا أنه

لم يذكر ذيل الحديث وذكر تمامه في التهذيب ج ٥ ص ٢٠٠ الرقم ٦٦٤

منطوقاً ومفهوماً على الوجوب على المتمتع .

بل ﴿ و ﴾ على انه ﴿ لا يحجب على غيره سواء كان مفترضاً أو متنفلاً ﴾ بلا خلاف أجده إلا ما يحكي عن سلاب من عدد سياق الهدى للعقرن في أقسام الواجب ويمكن أن يريد ما عن الغنية والكافي من وجوبه بعد الاشعار أو التقليد ، أو يريد الدخول في حقيقته ، فإذا وجب القران بذر أو شبهه وجب للمسيك ، فلا خلاف حينئذ ، وصحيح العيص بن القاسم (١) عن الصادق عليه السلام « في رجل اعتمر في رجب فقال : إن أقام بمكة حتى يخرج منها حاجاً فقد وجب عليه الهدى وإن خرج من مكة حتى يحرم من غيرها فليس عليه هدي » محمول على ضرب من الدب ، أو على من بقي في مكة ثم تمتع بالعمرة إلى الحج ، أو على النقية من أبي حنيفة وأتباعه ، وعلى ما قيل من أن هذا الهدى جبران إن كان عليه أن يحرم من خارج وجوباً أو استحباباً فأحرم من مكة ، فإن خرج حتى يحرم من موضعه فليس عليه هدي ، بل ربما كان ما في الدروس من أن فيه دققة إشارة إليه ، قال فيها : « وفي صحيح العيص يحجب على من اعتمر في رجب وأقام بمكة وخرج منها حاجاً لا على من خرج فأحرم من غيرها وفيه دققة » بل في الحدائق نسبة ذلك إلى غير هذه الرواية من الأخبار إلا أني لم أتحققها .

﴿ و ﴾ على كل حال ف ﴿ لو تمتع المسكي وجب عليه الهدى ﴾ أيضاً على المشهور شهرة عظيمة ، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن الشيخ في المبسوط جزماً والخلاف احتمالاً بناء على رجوع اسم الإشارة في قوله تعالى (٢) : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » إلى الهدى لا إلى التمتع ، لأنه كقوله :

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) سورة البقرة - الآية ١٩٢

« من دخل داري فله درهم ، ذلك لمن لم يكن عاصياً » في الرجوع الى الجزاء دون القسط ، وتوافقه عليه ايضاً سابقاً في المكي ومن في حكمه إذا عدل الى التمتع ، وفي الدروس احتمال وجوبه على المكي إن كان لغير حج الاسلام ، ولعله لا اختصاص الآية به ، وفيه بعد التسليم عدم المحصار الدليل فيها .

وعلى كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور ، إذ هو - مع أنه اجتهاد ، ويمكن منعه عليه في نفسه باعتبار أولوية الرجوع الى الأبعد في الإشارة بذلك - مدفوع بتعيين النصوص كصحيح زرارة (١) المشتمل على سؤاله لأبي جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « ذلك لمن » الى آخره فقال : يعني « أهل مكة ليس عليهم متعة » وقول الصادق عليه السلام في خبر سعيد الاعرج (٢) : « ليس لأهل شرف ولا لأهل سر ولا لأهل مكة متعة ، يقول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » فعموم الأدلة وإطلاقها حينئذ كتاباً وسنة بحاله مؤيداً بالاحتياط .

ولو كان المتمتع مملوكاً باذن مولاه كان مولاه بالخيار بين أن يهدي عنه أو يأمره بالصوم ، بلا خلاف محقق معتمد به أجده فيه عندنا ، بل في ظاهر المنتهى والتذكرة الاجماع عليه ، بل في صريح المدارك ذلك لصحيح جميل (٣) « سأل رجل أبا عبد الله عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع قال : فمره فليصم ، وإن شئت فأذبح عنه » وصحيح سعيد بن أبي خلف (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام قلت : أمرت مملوكي أن يتمتع قال : إن شئت فأذبح عنه ، وإن شئت فمره

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب أقسام الحج الحديث ٣ - ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

والثاني عن سعد بن أبي خلف



فليصم » والى ذلك يرجع ما في صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « مثله عن المتنع كم يجزيه ؟ قال : شاة ، وسأله عن المتنع المملوك قال : عليه مثل ما على الحر ، إما ضحية وإما صوم » بعد جملة على إرادة المائلة في كنية ما يجب عليه وإن اختلفت الكيفية .

وعلى كل حال فلا يتعين الذبح عنه على المولى ، للأصل والاجماع المحكي عن التذكرة المعتضد بنفي علم الخلاف فيه إلا في قول الشافعي عن المنتهى ، وبخبر الحسن المطار (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل أسر مملوكه يتمتع بالعمرة الى الحج أعليه أن يذبح عنه ؟ فقال : لا إن الله عز وجل يقول : عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء (٣) » وهو نص في خلاف المحكي عن الشافعي من تعيين الذبح على المولى ، لآذنه له في التمتع الموجب لذلك ، لأن الآذن في الشيء إذن في لازمه ، والفرض اعتبار العبد ، إذ هو مع أنه اجتهد يمكن دفعه بأن مقتضى ذلك تعيين الصوم عليه ، كما هو المحكي عن بعض العامة لا الذبح عنه ، واحتال صيرورته مؤسراً بتعليك المولى إياه ذلك واضح الفساد بعد أن عرفت أن العبد لا يملك مطلقاً عندنا ، نعم قد سمعت النص والاجماع على مشروعية الذبح عنه ، وبذلك كله يظهر لك أنه ينبغي حمل خبر علي بن أبي حمزة (٤) سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن غلام أخرجته مهي فأمسته فتمتع ثم أهل بالحج يوم التروية ولم أذبح عنه فله أن يصوم بعد النفر ، فقال : ذهب الأيام التي قال الله تعالى ألا كنت أمسته

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الذبح - الحديث ١

وذيله في الباب ٢ منها الحديث ٥

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٤

(٣) سورة النحل - الآية ٧٧

أن يفرد الحج ، قلت : طلبت الخير فقال : كما طلبت الخير فأذهب فأذبح عنه شاة سميئة ، وكان ذلك يوم النحر الأخير « على ضرب من الندب كما عن نهاية الشيخ وغيرها ، وإن حكى عنه العمل بمضمونه في كتابي الأخبار ، ولو امتنع المولى عن الذبح وجب على المملوك الصوم ، ولا ولاية المولى على منعه منه ، فإنه لاطاعة المخلوق في معصية الخالق ، والله العالم .

﴿ ولو أدرك المملوك ﴾ المنتعم ﴿ أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة ومع التندر الصوم ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في محكي المنتهى بل ولا إشكال ، لأنه بالدراك المزبور يكون حججه حج اسلام ، فيساوي غيره من الأحرار في وجوب الهدى عليه مع القدرة ، ومع التندر فالصوم ، بل في القواعد فإن اعتق قبل الصوم تعين عليه الهدى أي مع التمكن ، وظاهره ذلك وإن كان بعد إتمام الحج ، وأمله لارتفاع المانع وبحقق الشرط ، ودعوى اختصاص الآية بحج الاسلام قد عرفت ما فيها .

﴿ والنية شرط في الذبح ﴾ كما في غيره من الأفعال ، فيجب مقارنتها لأول جزء منه واستدامتها الى آخره ، واسكن التحقيق أنها الداعي ، وأنه لا يجب فيها أزيد من نية القربة والتعيين مع فرض الحاجة اليه ، وإن كان الأحوط مع ذلك ذكر الوجه وغيره مما سمعته سابقاً ، كما أنك سمعت أيضاً الاجتزاء بالابتيان بعنوان الجزئية للحج الذي سبق تعيينه عند إحرامه ، والله العالم .

﴿ ويجوز أن يتولاها عنه الدايح ﴾ النائب عنه في الذبح ونيته بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل عن بعض الاجماع عليه ، بل في كشف اللثام الاتفاق على توليه لها مع غيبة المنوب عنه ، لانه الفاعل ، فعلية نيته ، فلا يجزي حينئذ نية المنوب عنه وحدها ، لان النية إنما تعتبر من المباشر ، بل لا معنى لها إن نوى الذبح أو النحر ، فالجواز بمعناه الأعم ، أو التعبير به لأن

النياحة جائزة ، نعم إن جعلت يده مع يده نويًا كما في الدروس لأنها مباشرة ، وفي الدروس ونجب النية في الذبح ، وتجزي الاستنابة في ذبحه ، ويستحب جعل يده مع يده فينويان ، ومباشرته أفضل إن أحسن ، ويستحب للنائب ذكر المنوب لفظاً ونجب نيته ، قلت : قد سمعت ما في خبر أبي بصير (١) المتضمن للرخصة للنساء والصبيان في الأفاضة من المشعر بالليل ، وإن يرموا الجمار فيها ، وإن يصلوا الغداة في منازلهم ، فإن خفن الحيض وكان من يضحى عنهن ، وخبر علي بن أبي حمزة (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « أي امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر ليلاً فلا بأس . فليرم الجمرة ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه » الحديث وخبر أبي بصير (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام « رخص رسول الله ﷺ للنساء والضعفاء أن يفيضوا من جمع بليل ، وإن يرموا الجمر بليل ، فإذا أراد أن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهم » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على جواز التوكيل الظاهر في الذبح ونيته ، بل الظاهر مشروعيته في حال الحضور أيضاً كالتوكيل في الزكاة والخمس ، فينوي النائب حينئذ ، نعم قد يقال لو كان التوكيل في الفعل نفسه خاصة نوى الأصل حينئذ ، ولا يقدر كونه غير مباشر بمجرد مشروعية التوكيل في الفعل الذي صار به بمنزلة فعله ، فينوي القرية فيه ، ولعل المراد بالجواز في المتن والقواعد الإشارة إلى ذلك ، والاولى مع حضوره جمع النيتين منها ، وهو سهل بعد كون النية الداعي .

ولو غلط الوكيل في تسمية الموكل لم يقدح تقديم نيته على الغلط اللساني وهو المراد من خبر علي بن جعفر (٤) عن أخيه عليه السلام المروي في التهذيب وغيره

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر -

الحديث ٣ - ٤ - ٦ .

(٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١

« سألته عن التضحية يخطىء الذي يذبحها فيسمي غير صاحبها أيجزي عن صاحب التضحية ؟ فقال : نعم ، إنما له ما نوي » فإن الاسم لا مدخلة له ، ولذا لو نساها اجزه أيضاً ، كما في خبر عبدالله بن جعفر الحميري (١) المروي عن الاحتجاج عن صاحب الزمان ( روجي له الفداء ) « كتب اليه يسأله عن رجل اشترى هدياً لرجل غائب ، وسأله ان ينحر عنه هدياً بمنى فلما اراد نحر الهدي نسي اسم الرجل ونحر الهدي ثم ذكر بعد ذلك أيجزي عن الرجل ام لا ؟ الجواب لا بأس بذلك ، وقد اجزه عن صاحبه » والله العالم .

﴿ ويجب ذبحه بمنى ﴾ عند علمائنا في محكي المنتهى والتذكرة وعندنا في كشف اللثام ، وهذا الحكم مقطوع في كلام الاصحاب في المدارك ، وقال الصادق عليه السلام في خبر ابراهيم الكرخي (٢) « في رجل قدم هديه مكة في العشر ، فقال : إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى ، وإن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء وإن كان قد اشعره او قلده فلا ينحره إلا يوم الاضحى » وقال أيضاً في خبر عبدالاعلى (٣) . « لا هدي إلا من الابل ، ولا ذبح إلا بمنى » بل ربما استشعر من قول النبي (٤) « منى كلها منحر » تخصيصها بالحكم من حيث تخصيصها بالذكر ، بل ربما استدلل بقول الصادق عليه السلام أيضاً في صحيح منصور (٥) « في

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ وهو خبر

محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٦

(٤) المستدرک - الباب - ٣٥ - من ابواب كفارات الصيد - الحديث ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

الرجل يفضل هديه فيجده رجل آخر فينحره : إن كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه بناء على اولوية عدم الاجزاء مع الاختيار من حال الاضطرار ، لكن فيه انه مبني على اجزاء التبرع ، وإلا كان مطرحاً .

وكيف كان فما عن العامة - من جوازه في اي مكان من الحرم ، بل جوازه في الحل إذا فرق لجه في الحرم - واضح الفساد ، وما في صحيح عمار (١) عن الصادق (عليه السلام) « في رجل نسي ان يذبح بمنى حتى زار البيت فاشترى بمكة فذبح قال : لا بأس قد اجزه عنه » مع - انه صريح في الذبح بغير منى ، وإن اشكله الشهيد بأنه في غير محل الذبح - محمول على غير الهدي الواجب ، كحسن معاوية بن عمار (٢) « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) إن اهل مكة انكروا عليك انك ذبحت هديك في منزلك بمكة فقال : إن مكة كلها منحر » والله العالم .

﴿ ولا يجزي واحد في ﴾ الهدي ﴿ الواجب إلا عن واحد ﴾ ولو حال الضرورة عند المشهور ، بل عن ضحايا الخلاف الاجماع عليه للاصل المستفاد من تعدد الخطاب الموافق لقوله تعالى (٣) : « فمن لم يجد فصيام » الى آخره ، ضرورة صدق عدم وجدان الهدي مع الاضطرار ، فإن التمكن من جزء منه ليس يمكناً منه بعد أن كان المنساق منه الحيوان التام ، والأمر بما استيسر إنما هو

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

لإرادة بيان النعم الثلاثة لا اجزاء الحيوان الواحد ، وصحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النفر تجزئهم البقرة قال : أما في الهدي فلا ، وأما في الأضحية فنعم » وصحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا تجوز البدنة والبقرة إلا عن واحد بمنى » وخبر الحلبي (٣) عن الصادق عليه السلام « تجزي البقرة والبدنة في الأمصار عن سبعة ، ولا تجزي بمنى إلا عن واحد » بناء على إرادة الكناية بذلك عن الهدي الواجب والمندوب أي الأضحية ، لا الحج المندوب تمتعاً ، لأن الهدي فيه واجب أيضاً بعد وجوبه بالتلبس به .

﴿ و ﴾ لكن مع ذلك ﴿ قيل يجزي مع الضرورة عن خمسة وعن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد ﴾ إلا أنا لم نعرف القائل بذلك ، نعم في محكي المبسوط « ولا يجوز في الهدي الواجب إلا واحد عن واحد مع الاختيار سواء كان بدأً أو بقرراً ، ويجوز عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعين . وكلما قلوا كان أفضل ، وإن اشتركوا عند الضرورة أجزأت عنهم ، سواء كانوا متفقين في النسك أو مختلفين ولا يجوز أن يريد بعضهم اللحم ، وإذا أرادوا ذبحه أسندوه إلى واحد منهم ينوب عن الجماعة ، ويسلم مشاعاً اللحم إلى المساكين » ونحو منه النهاية ، وكذا الاقتصاد والجل والعقود ، ولم يقتصر فيهما على البدنة والبقرة ، ولا اشترط أن لا يريد بعضهم اللحم أي اجتماعهم على التقرب بالهدي ، وفي كشف اللثام وهو خيرة القاضي والمختلف والمنتهى ومحتمل التذكرة ، والموجود في المختلف أن الأقرب الاجزاء عند الضرورة عن الكثير دون الاختيار « وفي المقنعة « وتجزي البقرة عن خمسة إذا كانوا أهل بيت » ولا يجوز في الهدي الواجب

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبائح

الحديث ٣ - ١ - ٤

البقرة والبدنة مع التمكن إلا عن واحد ، وإنما تجوز عن خمسة وسبعة وسبعين عند الضرورة وعدم التمكن ، وإن كان كلما قل المشترك كون فيه والحال ما وصفناه كان أفضل » وعن الهداية « وتجزي البقرة عن خمسة نفر إذا كانوا من أهل بيت وروي أنها تجزي عن سبعة ، والجوزر تجزي عن عشرة متفرقين ، والكبش تجزي عن الرجل وعن أهل بيته ، وإذا عزت الأضاحي أجزأت شاة عن سبعين » وفي المراسم « تجزي بقرة عن خمسة نفر » واطلق فلم يقيد بالضرورة ولا بالاجتماع على خوان واحد ، نعم عن بعض نسخها زيادة « والابل تجزي عن سبعة وعن سبعين قرأ » وفي المحكي من حج الخلاف « يجوز اشتراك سبعة في بدنة واحدة أو بقرة واحدة إذا كانوا متقربين وكانوا أهل خوان واحد سواء كانوا متممين أو قارنين أو مفردين ، أو بعضهم مفرداً وبعضهم قارناً أو متمماً أو بعضهم مفترضين أو متطوعين ، ولا يجوز أن يريد بعضهم اللحم ، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لم يعتبر أهل خوان واحد ، وقال الشافعي : مثل ذلك إلا أنه أجاز أن يكون بعضهم يريد اللحم ، وقال مالك : لا يجوز الاشتراك إلا في موضع واحد ، وهو إذا كانوا متطوعين ، وقد روى ذلك أصحابنا أيضاً ، وهو الأحوط ، وعلى الأول خبر جابر (١) قال : « كما انتمتع على عهد رسول الله ﷺ ونشترك السبعة في البقرة أو البدنة » وما رواه أصحابنا أكثر من أنه يخصي ، وعلى الثاني ما رواه أصحابنا ، وطريقة الاحتياط تقتضيه .

والجميع كما ترى ليس في شيء منها ما يوافق القول المزبور مع اختلافها باختلاف النصوص ، ففي خبر معاوية بن عمار (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « تجزي

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٤

(٢) المسائل - الباب - ١٨ - من أبواب الذبح - الحديث ٥

البقرة عن خمسة بمعنى ان كانوا اهل خوان واحد « وخبر ابي بصير (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « البدنة والبقرة تجزي عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد ومن غيرهم » وخبر اسماعيل بن ابي زياد (٢) عن ابي عبدالله عن ابيه عن علي عليه السلام « البقرة الجذعة تجزي عن ثلاثة من اهل بيت واحد ، والمسنة تجزي عن سبعة نفر متفرقين ، والجزور تجزي عن عشرة متفرقين » وفي خبر حمران (٣) قال : « عزت البدن سنة بمعنى حتى بلغت البدنة مائة دينار ، فسئل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : اشتركوا فيها ، قال : قلت : وكم ؟ قال : ما خف فهو افضل ، فقال : قلت : عن كم تجزي ؟ فقال عن سبعين » وفي خبر الحسين بن خالد (٤) المروي عن العلل والعيون سئل الرضا عليه السلام « عن كم تجزي البدنة ؟ فقال : عن نفس واحدة ، قال : فالبقرة قال : تجزي عن خمسة قال : لأن البدنة لم يكن فيها من العلة ما كان في البقرة ، ان الذين امسروا قوم موسى بعبادة العجل كانوا خمسة ، وكانوا اهل بيت يأكلون علي خوان واحد وهم الذين ذبحوا البقرة . »

إلا انها اجمع كما ترى لا تصريح في شيء منها بالهدي الواجب ، فيمكن حملها على الأضحية المندوبة كخبر سودة (٥) قال : « كنا جماعة بمنى فعزت الأضاحي بمنى فنظرنا فاذا ابو عبدالله عليه السلام واقف على قطيع يساوم بغنم ،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الذبيح - الحديث

٦ - ٧ - ١١ - ١٨

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب ١٩ من ابواب الذبيح - الحديث ١ واسقط قطعة منه وذكر ذيله في الباب ١٨ منها الحديث ١٢ وذكر تمامه في الاستبصار ج ٢ ص ٢٦٧ الرقم ٩٤٧



ويعاكسه مكاساً شديداً فوقتنا ننظر فلما فرغ اقبل علينا وقال : أظنكم قد اجمعتم من مكاسي فقلنا نعم ، فقال : إن المغبون لا محمود ولا مأجور ألكم حاجة ؟ قلنا نعم اصالحك الله ان الأضاحي قد عزت علينا ، قال : فاجتمعوا فاشتروا جزورا فأنحروها فيما بينكم ، قلنا فلا تبلغ نفقتنا ذلك ، قال : فاجتمعوا فاشتروا شاة واذبحوها فيما بينكم ، قلنا : يحزي عن سبعة قال : نعم وعن سبعين « وخبره الآخر مع علي بن اسباط (١) عنه عليه السلام ايضاً قالا : « قلنا له : جعلنا فداك عزت الأضاحي علينا بمكة فيحزي اثنين ان يشتركا في شاة فقال : نعم وعن سبعين » وخبر علي بن الريان بن الصلت (٢) عن أبي الحسن الثالث عليه السلام قال : « كتبت اليه اسأله عن الجاموس عن كم يحزي في الضحية فجاء الجواب ان كان ذكراً فعن واحد ، وان كان اثنى فعن سبعة » وخبر يونس بن يعقوب (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البقرة يضحى بها فقال : يحزي عن سبعة » نعم في خبر زيد بن جهم (٤) « قلت لابي عبدالله عليه السلام متمتع لم يجد هدياً فقال : اما كان معه درهم يأتي به قومه فيقول : اشر كوني بهذا الدرهم » وصحيح ابن الحجاج (٥) « سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن قوم غلت عليهم الأضاحي وهم متمتعون وهم متوافقون ليسوا باهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم ، ومضربهم واحد ، ألهم ان يذبحوا بقرة ؟ فقال : لا أحب ذلك إلا من ضرورة » والأول - مع وهن منده بجهالة حفص وزيد ، ولا جابر له - يمكن حمله على ضرب من الندب بدفع شيء للشركة مع من يضحى وإن كان تكليفه الصوم ، والثاني لا تصرح فيه بالهدي ، فيمكن الاشتراك في الأضحية المندوبة وإن كانوا متمتعين ، خصوصاً

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الذبح

المحدث ٩ - ٨ - ١٩ - ١٣ - ١٠ والاول عن أبي الحسن الرضا عليه السلام

بعد ظهوره في جواز ذلك اختياراً مع عدم القائل به أو ندرته ، فالتحقيق حينئذ عدم الاجزاء في الهدي الواجب مطلقاً .

﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ الاول اشبه و ﴾ ان كان الأحوط مع الضرورة الاشتراك مع الصوم ، نعم ﴿ يجوز ذلك في المندوب ﴾ أي الأضحية والمبعوث من الآفاق والمنبرع بسيافه مع عدم تعيينه بالاشعار والتقليد ، لا سمحته من المصوص السابقة ، بل عن المنتهى الاجماع على اجزاء الهدي في التطوع عن سبعة نفر سواء كان من الابل او البقر او الغنم ، بل في التذكرة « اما في التطوع فيجزى الواحد عن سبعة وعن سبعين حال الاختيار سواء كان من الابل أو البقر او الغنم إجماعاً » بل الظاهر إرادة المثال من السبعين في النصوص في الشاة فضلاً عن غيرها من غير فرق في ذلك بين كونهم أهل خوان واحد أو لا ، وبين كونهم من اهل بيت واحد أو لا ، ففي مرسل ابن سنان (١) « كان رسول الله ﷺ يذبح يوم الأضحية كبشين أحدهما عن نفسه والآخر عمن لم يجد من أمته » وما في بعض النصوص من التقييد ببعض ذلك محمول على ضرب من الندب ، والله العالم

﴿ ولا يجب بيع ثياب التجميل في الهدي ، بل يقتصر على الصوم ﴾ مع عدم وجدانه غيرها بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك وغيرها انه مقطوع به في كلام الأصحاب ، فحوى استثنائها في دين المخلوق الذي هو أهم في نظر الشارع من دين الخلق ، ولصدق عدم الوجدان عليه الذي هو عنوان الصوم ، وانتفاء صدق الاستيسار الذي هو عنوان وجوب الذبح ، ومرسل علي بن اسباط (٢) المنعبر بما عرفت عن الرضا عليه السلام سئل « عن رجل يتمتع بالعمرة الى الحج

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الذبح الحديث ٢

وفي عيبه ثياب أله ان يبيع من ثيابه شيئاً ويشترى بدنة ؟ قال : لا ، هذا يتزين به المؤمن ، يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً « بل وصحيح البنظي (١) » سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج اليه فتسوي تلك الفضول مائة درهم ، هل يكون ممن يجب عليه ؟ فقال له بد من كراء وثققة ، فقال : له كراء وما يحتاج اليه بعد هذا الفضل من الكسوة ، فقال : وأي شيء كسوة بمائة درهم ، هذا ممن قال الله : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم « وإن كان يحتمل غير ذلك ، لكن ما عرفته أولاً كافي ، بل الظاهر استثناء كل ما يستثنى في الدين ، ولو باعها واشترى ففي الدروس أجزاء ، ونوقش بأنه غير آت بالمأمور به وليس هو كمن وهب فقبل ونحوه ممن يصدق عليه أنه تيسر له الهدي بعد قبوله ، بخلاف الفرض خصوصاً بعد ظهور المارسل في عدم كون ذلك له ، اللهم إلا أن يكون المراد منه عدم الوجوب لا النهي ، ولعل الاجزاء لا يخلو من قوة ، ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه ولو بالجمع ، والله العالم .

﴿ ولو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه ﴾ ناوياً به صاحبه ﴿ لم يجز عنه ﴾ كما في النافع بل في المسالك انه المشهور وان كان لم نجده لغير المصنف في الكتابين ، بل في كشف اللثام قصر الحكاية على الثاني منها ، بل هو في الكتاب في هدي القران صرح بما عليه المشهور كما ستسمع ، فينحصر الخلاف حينئذ في النافع وإن كان ما حضرنا من نسخته هنا وما شرحه ثاني الشهيدين وسبغه نحو ما في النافع ، وعلى كل حال فلا دليل له إلا الأصل المقطوع بما في صحيح منصور بن حازم (٢) « في رجل

(١) الوسائل - الباب - ٥٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

ضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال : إن كان نحره في منى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه « ومن هنا كان المشهور على ما في كشف اللثام الاجزاء عنه ان ذبحه بمنى ، بل ظاهر الصحيح المزبور إطلاق الاجزاء عن صاحبه مع الذبح بمنى ، إلا انه لا قائل به على الظاهر ، ولعله لانسباق ذلك منه ، مضافاً الى ما نسمعه من صحيح ابن مسلم (١) فحينئذ إن لم ينوه عن صاحبه لم يجز عن احد منهما كما عن المنتهى والتحرير النصريح به ، قال : واما عن الذابيح فلانه منهى عنه ، واما عن صاحبه فلمدم النية « وفي الرياض « هو حسن لولا إطلاق النص بالاجزاء عن صاحبه « ولكن ظاهرهم الاطلاق على المنع هنا ، ولعلمهم حملوا إطلاق النص على الاصل في فعل المسلم من الضحاة ، فلا يتصور فيه الذبح بغير النية عن صاحبه « قلت : لا يخفى عليك في هذا الأصل هنا سيما بعد عموم جواز الالتقاط ، ولذا قال في كشف اللثام : « لا يجزي عنه وان نواه عن نفسه إلا ان يجده في الحل فيتملكه بشرائطه ، وحينئذ فهو صاحبه « قلت : بل لو وجدته في الحرم بناءً على جواز أخذ الضالة ، نعم لو قلنا بخروج الهدي عن حكم الضالة ولو للنص المزبور اتجه عدم الاجزاء حينئذ عنه للنهي ، ولكن فيه نظر لاطلاق الأدلة بل عمومها ، فلاحظ وتأمل . وكيف كان فقد سمعت ما عن المشهور المبني على عدم تملك الواجد ، لسكن عن الفاضل في المنتهى انه ينبغي لواجد الهدي الضال ان يعرفه ثلاثة ايام ، فان عرفه صاحبه وإلا ذبحه عنه ، لصحيح محمد بن مسلم (٢) عن احدها (عليها السلام) « اذا وجد الرجل هدياً ضالاً فليعرفه يوم النحر واليوم الثاني واليوم الثالث ثم يذبحه عن صاحبه عشية يوم الثالث « الحديث ، ولكن ظاهر

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

الصحيح المزبور وجوب التعريف كما هو المحكي عن ظاهر الشيخ في النهاية ، بل في كشف الثام الظاهر الوجوب للامر بلا معارض ، وللتحرز عن النية بلا ضرورة ولا استثناء خصوصاً عن غير معين ، وعن إطلاق الذبح ١٤ في الذمة إطلاقاً محتملاً للوجوب والندب ، وللهدي وغيره ، وللمتعم وغيره ، وحج الاسلام وغيره ، ولذا لم يجتز به المحقق في النافع ، قلت : أما عدم اجتزاء المصنف فهو كالاتجاه في مقابل النص نحو ما سمعته من التعليل ، فالعمدة ظاهر الأمر الذي لا ريب في قصوره عن معارضة الصحيح الأول مع فرض إرادة اعتبار ذلك في الاجزاء ، وإلا كانت واجباً تمهداً لمعارضاً بالأصل وغيره ، بل ظاهر الفاضل الذي ذكره الندب ، كما أن ظاهر الشيخ التعبير بما في الخبر ، فالأقوى الندب ، وخصوصاً بعد الذبح ، وإن قال في المدارك : « ولو قلنا بجواز الذبح قبل التعريف لم يبعد وجوبه بعده ليعلم المالك فيترك الذبح ثانياً » إلا انه كما ترى ، خصوصاً مع القول بالاجزاء عن صاحبها بمجرد الضياع كما في مرسل محمد بن عيسى (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « في رجل اشترى شاة لمتعة فسرق منه او هلك فقال : إن كان اوثقها في رحل فضاعت فقد اجزأت عنه » وخبر علي (٢) عن عبد صالح عليه السلام قال : « اذا اشتريت أضحيتك وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى محل » ويقرب من ذلك ما في صحيح معاوية (٣) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى أضحية فماتت أو سرق قبل ان يذبحها قال : لا بأس ، وان ابدلها فهو أفضل ، وان لم يشتر فليس عليه شيء » ومرسل ابراهيم بن

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ عن احمد بن

محمد بن عيسى في كتابه عن غير واحد من اصحابنا .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ - ١

عبدالله (١) قال : « اشترى لي ابي شاة غنى فسرقت فقال لي ابي انت ابا عبدالله  
 ﷺ فاسأله عن ذلك فأتى به فاحبرته فقال ما ضحيتي بمنى شاة أفضل من شاتك »  
 وان كانا هما في غير الضال ، مع احتمال إرادة ما يشمله من الهلاك في الاول  
 نحو خبر ابي بصير (٢) « سألت أبا عبدالله ﷺ عن رجل اشترى كبشاً فهلك  
 منه قال : يشتري مكانه آخر ، قلت : فانت اشترى مكانه آخر ثم وجد الأول  
 قال : إن كانا جميعين فأتين فليذبح الأول وليبيع الأخير وان شاء ذبحه ، وان كان  
 قد ذبح الأخير ذبح الأول معه » المحمول على التذبح ، للحصول الاجزاء بذبح الأخير  
 نعم لو فرض تعين ذبحه بنذر ونحوه وجب حينئذ ، ومنه الاشعار الذي قد صرح  
 بالوجوب معه في محكي التذكرة والمنهى والتحرير ، بل عن المختلف انه حكاه عن  
 الشيخ ايضاً ، واسكن هو قرب الاستحباب الامتنال ، وهو مناف لصحيح  
 الحلبي (٣) « سألت الصادق ﷺ عن الرجل يشتري البدنة ثم تضل قبل أن يشمرها  
 ويقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحرو ويجد هديه ، فقال ﷺ : ان لم يكن قد  
 اشمرها فهو من ماله ، ان شاء نحرها وان شاء باعها ، وان كان اشمرها نحرها »  
 هذا ، وفي المدارك « انه متى جاز ذبحه فالظاهر وجوب الصدقة به والاهداء  
 ويسقط وجوب الاكل قطعاً ، لتعلقه بالمالك » ونحوه في المسالك ، وقد يناقش  
 في وجوب الاولين ايضاً بظهور دليلها في المالك واطلاق الامر هنا بالذبح  
 الظاهر في الاجزاء ، ولو ان الواجد معامل معاملة المالك لوجب الاكل عليه ايضاً ،  
 ولكن مع ذلك والاحتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ١

﴿ ولا يجوز إخراج شيء مما ذبحه ﴾ في منى من الهدي الواجب ﴿ عن منى ﴾ بل يخرج ﴿ من رحله مثلاً ﴾ الى مصرفه بها ﴿ وفقاً للمشهور على ما في الذخيرة ﴾ بل في المدارك هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ، واستدل عليه في التهذيب بصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن اللحم أخرج به من الحرم ؟ فقال : لا يخرج منه شيء إلا السنام بعد ثلاثة أيام » وصحيح معاوية (٢) قال ابو عبدالله عليه السلام : « لا نخرج شيئاً من لحم الهدي » وخبر علي بن ابي حمزة (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا يتزود الحاج من أضحيته ، وله ان يأكل بمنى أيامها » قال : وهذه مسألة شهاب كتب اليه فيها « ولكن لا يخفى عليك عدم دلالة الأول على المطلوب بل والثاني مع فرض كون المراد به ما في الأول من عدم الخروج من الحرم ، وكذا الثالث ، ضرورة النهي فيه عن التزود لا الصدقة بها مثلاً في خارج منى ، ولعله لذا كان المحكي عن الفقيه والمقنع والجامع والمنتهى والتذكرة والتحرير التعبير بما يوافق الصحيح الأول ، ومنه يعلم ما في النسبة المزبورة ، نعم عن الصدوق وابن سميع استثناء السنام كما في الخبر ، بل عن الأخير زيادة الجلد لما تسمعه إن شاء الله من النصوص (٤) بل عن المنتهى تخصيص الحكم هنا باللحم ، لكن في المسالك لا فرق في ذلك بين اللحم والجلد وغيرهما من الأطراف والأمعاء ، بل تجب الصدقة بجميع ذلك ، لفعل النبي (صلى الله عليه وآله) (٥) وناقشه في المدارك بأنه لا يقتضي الوجوب ، وفيه ان ذلك مقتضى دليل التأسي بناء على شموله لغير معلوم الوجه من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الذبح الحديث

١ - ٢ - ٣

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٠ - ٣

الفعل ، مضافاً الى قوله ( صلى الله عليه وآله ) (١) : « خذوا غني مناسككم »  
 ثم قال في المدارك : نعم يمكن الاستدلال عليه بصحيح معاوية (٢) « سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن الاهاب فقال : تصدق به او تجعله مصلي تنفع به في البيت ،  
 ولا تعطى الجزارين ، وقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعطى جلالها وجلودها  
 وقلائدها الجزارين ، وأمر أن يتصدق بها » وصحيح علي بن جعفر (٣) عن  
 أخيه عليه السلام « سألت عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جراباً ؟  
 قال : لا يصلح ان يجعلها جراباً إلا ان يتصدق بشئها » لكن فيه انه لا دلالة  
 في شيء منها على عدم جواز الإخراج من منى كما هو واضح ، بل الأخير منها  
 في الأضاحي التي يمكن القول بجواز إخراج لحومها اختياراً وان كره كما عن  
 الفاضلين وغيرهما التصريح به ، كالحكي عن صريح آخرين من الجواز معها في جلود  
 الهدى ايضاً ، ولعله للصحيح او الموثق (٤) « عن الهدى أ يخرج شيء منه عن  
 الحرم ؟ فقال : بالجلد والسنام والشيء ينفع به ، قلت : إنه بلغنا عن إبيك انه  
 قال : لا يخرج من الهدى المضمون شيئاً ، قال : بل يخرج بالشيء ينفع به »  
 وزاد فيه احمد « ولا يخرج شيء من اللحم من الحرم » نحو ما سمعته في صحيح  
 ابن مسلم السابق .

وبذلك كله ظهر لك أن المتجه العمل بما في صحيح ابن مسلم ، وان كان  
 الاحتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً بعد إطلاق النهي عن الخروج في صحيح  
 معاوية الذي لا تعارض بينه وبين صحيح ابن مسلم في ذلك ، وخصوصاً بعدما

(١) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبج - الحديث



سمعت من النسبة الى الاصحاب في المدارك والى الشهرة في غيرها ، نعم ينبغي القطع بالجواز اذا لم يكن مصرف له إلا في خارجها كما صرح به في المسالك مستثناً له من إطلاق المنع ونحوه ، كما انه ينبغي القطع بالجواز اذا كان قد اشتراه مثلاً من المسكين ، لانساق دليل المنع الى غيره ، فيبقى الاصل حينئذ بلا معارض كما جزم به في التهذيب جامعاً به بين ما سمعته من النصوص وبين صحيح ابن مسلم او حسنه (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « سألت عن إخراج لحوم الأضاحي من منى فقال : كنا نقول : لا يخرج شيء لحاجة الناس اليه ، فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس باخراجه » وان كان فيه أنه غير مناف لما ذكرنا ، بل هو مؤيد له على أنه في الأضاحي دون الهدي الواجب الذي هو محل البحث ، والله العالم .

﴿ ويجب ذبحه ﴾ أي الهدي ﴿ يوم النحر ﴾ بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به بعضهم ، بل في المدارك أنه قول علمائنا واكثر العامة للتأسي ، لكن المسلم منه كونه بمعنى عدم جواز تقديعه على يوم النحر الذي يمكن تحصيل الاجماع عليه كما ادعاه بعضهم ، أما عدم جواز تأخير عنه فهو وإن كان مقتضى العبارة لكن ستعرف القائل بالجواز صريحاً وظاهراً ، بل قد يشكل الدليل عليه ، فانهم لم يذكروا له إلا التأسي الذي يمكن الاشكال فيه - بعد تسليم وجوبه في غير معلوم الوجه - بأنه لم يعلم كون ذبحه في ذلك اليوم نسكاً ، ضرورة احتياج الذبح الى وقت ، وان كان هو خلاف ظاهر الحال .

وأن يكون ﴿ مقدماً على الحلق ﴾ بناء على وجوب الترتيب الذي ستسمع الكلام فيه عند تعرض المصنف ( رحمه الله ) له ﴿ و ﴾ لكن ﴿ لو أخره ﴾ عنه ﴿ أتم ﴾ بناء على الوجوب ﴿ وأجزأ ، و كذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة

جاز ﴿ اي أجزأ بلا خلاف أجده فيه ، بل في كشف اللثام قطع به الاصحاب من غير فرق بين الجاهل والعالم والعامد والناسي ، ولا بين المختار والمضطر ؛ بل عن النهاية والغنية والسرائر الجواز ، بل عن الثاني الاجماع عليه ، لكن يمكن إرادة الجميع الاجزاء منه كما في المتن ، نعم عن المصباح ومختصره « ان الهدي الواجب يجوز ذبحه ونحره طول ذي الحجة ، ويوم النحر افضل » بل عن ظاهر المذهب ما يؤهم جواز تأخير ذبحه عن ذي الحجة : ولعله لا يريد به ، لامكان تحصيل الاجماع كما ادعاه بعض على خلافه ، وعن المبسوط التصريح بأنه بعد ايام التشريق قضاء ، وعن ابن إدريس انه أداء .

وعلى كل حال فدليل الاجزاء بعد إطلاق الآية (١) حسن حريز (٢) عن الصادق عليه السلام « فيمن يجد الثمن ولا يجد النعم قال : يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه ، وهو يجزي عنه ؛ فان مضى ذو الحجة آخر ذلك الى قابل من ذي الحجة » إلا انه لا يشمل تمام المدعي ، كصحيح معاوية بن عمار (٣) عنه عليه السلام ايضاً « في رجل نسي ان يذبح بمنى حتى زار البيت فاشتري بمكة ثم ذبح قال : لا بأس قد أجزأ عنه » كما انه لا دلالة في صحيح علي بن جعفر (٤) سأل اخاه عليه السلام « عن الاضحى كم هو بمنى ؟ قال : اربعة ايام » ونحوه موثق عمار (٥) على كونه قضاء بعد ايام التشريق ، لجواز كون الغرض عدم الصوم ، كما في صحيح ابن حازم او موثقه (٦) عن الصادق عليه السلام « النحر بمنى

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبيح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبيح - الحديث ٥

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الذبيح - الحديث ١-٢-٥

ثلاثة ايام ، فمن اراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الايام ، والنحر بالامصار يوم فمن اراد ان يصوم صام من الغد » بل في موثق ابي بصير (١) سأل احدها (عليها السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ان يهدي حتى اذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبح او يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الذبح قد مضت » وان كان احتدل فيه إرادة يوم النفر من مكة وقد كان بعد ذي الحجة ، بل عن الشيخ حمله على من صام ثلاثة ايام فمضي ايامه بمعنى مضي زمان اسقطه عنه للصوم فيه ، والكلام في امر القضاء والاداء بعد عدم وجوب نيتهما عندنا سهل .

انما الكلام في اصل الوجوب يوم النحر الذي قد عرفت عدم ذكر دليل له إلا التأمي الذي قد سمعت الاشكال فيه ، نعم قد يستفاد وجوبه من بعض النصوص (٢) التي مررت في الرخصة للنساء والخائف ونحوه المشتمل على الامر لهن بالتوكيل في الذبح عنهن إن خفن الحيض ، وفي آخر (٣) « فان لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن » ولكن ما سمعته من الامر (٤) لواجد الهدي بالذبح في عشية اليوم الثالث بل وغيره يقضي بأن ايام النحر في منى الاربعة ، فيمكن القول بوجوب فعله فيها ، بل يمكن إرادة مايشملها من يوم النحر المراد به الجنس وحينئذ فان اخر عنهن مختاراً اثم ، وان كان هو يحجز في جميع ذي الحجة ايضاً كالمعدور ، والله العالم والهادي .

الطرف ﴿ الثاني في صفاته ، والواجبات ﴾ منها ﴿ ثلاثة ﴾ :

﴿ الاول الجنس ، ويجب ان يكون من النعم : الابل والبقر والغنم ﴾

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢٠ -

(٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى ما يحكى عن المفسرين في قوله تعالى (١) : « ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » من أنها الثلاثة المزبورة ، والى صحيح زرارة (٢) عن ابي جعفر عليه السلام « في المتمتع قال : وعليه الهدي ، قلت : وما الهدي ؟ فقال : أفضله بدنة ، وأوسطه بقرة ، وأخسه شاة » وغيره من النصوص ، وكونه الممهور والمأثور من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة (عليهم السلام) والصحابة والتابعين ، بل هو كالضروري بين المسلمين ، قيل : ولذا كان إذا نذر أن يهدي عبده او جاريته او دابته لزمه بيعه وصرف ثمنه في مصالح البيت بعد تعذر إرادة الهدي منه حقيقة ، لأن الفرض اختصاصه بغير ذلك ، وفيه أنه لا يدل على حنسه في الثلاثة ، وكيف كان فأقله واحد من المزبورات ، ولا حد لأكثره ، فقد نحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) ستاً وستين بدنة وعلي عليه السلام تمام المائة .

﴿ الثاني السن ، فلا يجزي من الابل إلا الثني ، وهو الذي له خمس ودخل في السادسة ، و ﴿ كذا ﴾ من البقر والمعز ﴾ وهو ﴿ ما له سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع ﴾ بلا خلاف أجده فيه في الحكم ، والتفسير للأول الذي هو المعروف عند اهل اللغة ايضاً بل على الحكم في الثلاثة الاجماع صريحاً في كلام بعض وظاهراً في كلام آخر ، مضافاً الى صحيح العيص (٤) عن ابي عبدالله عن امير المؤمنين (عليهما السلام) « انه كان يقول : يجزي الثني من الابل ، والثنية

(١) سورة الحج - الآية ٣٥

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الذبيح - الحديث ٥ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الذبيح - الحديث ١

الجواهر - ١٧

من البقر ، والثنية من المعز ، والجذعة من الضأن « بناء على ظهوره في أن ذلك أقل المجزي ، وإلى قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسنان (١) : « يجزي من الضأن الجذع ، ولا يجزي من المعز إلا الثني » وفي حسن معاوية بن عمار (٢) « يجزي في المتعة الجذع من الضأن ، ولا يجزي جذع من المعز » وفي خبر أبي بصير (٣) « يصلح الجذع من الضأن ، وأما الماعز فلا يصلح » وسأله عليه السلام حماد بن عثمان (٤) « عن أدنى ما يجزي من أسنان الغنم في الهدي فقال : الجذع من الضأن ، قلت : فالمعز قال : لا يجوز الجذع من المعز ، قلت : ولم ؟ قال : لأن الجذع من الضأن يلقح ، والجذع من المعز لا يلقح » وفي خبر سلمة بن أبي حفص (٥) عنه عليه السلام أيضاً « كان علي عليه السلام - إلى أن قال - : وكان يقول : يجزي من البدن الثني ، ومن المعز الثني ، ومن الضأن الجذع » وفي دعائم الاسلام (٦) عن جعفر بن محمد (عليها السلام) أنه قال : « الذي يجزي في الهدي والضحايا من الأبل الثني ، ومن البقر المسن ، ومن المعز الثني ، ويجزي من الضأن الجذع ، ولا يجزي الجذع من غير الضأن ، وذلك لأن الجذع من الضأن يلقح ، ولا يلقح الجذع من غيره » .

وأما تفسير الثني في البقر والغنم بما عرفت فهو المشهور في كلام الأصحاب كما اعترف به غير واحد ، بل في كشف اللثام نسبته إلى قطعهم ، قال : وروي (٧)

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبح -

الحديث ٢ - ٦ - ٨ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب الذبح - الحديث ٩ عن سلمة

أبي حفص وهو الصحيح كما في الكافي ج ٤ ص ٤٩٠

(٦) و (٧) المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب الذبح - الحديث ١ - ٢

في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ، إلا أن المعروف في اللغة هو ما دخل في الثالثة فإن فيها تسقط ثنيتها على ما قيل ، بل عن زكاة المبسوط وأما المسنة يعني من البقر فقالوا ايضاً هي التي تم لها سنتان ، وهو الثني في اللغة ، فينبغي أن يعمل عليه ، وروي (١) عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : المسنة هي الثنية فصاعداً ، وفي كشف اللثام وكذا في زكاة السراير والمهذب والمنتهى والتحرير أنها الداخلة في الثانية وانها الثنية ، وقد سمعت ما في خبر الدعائم من التعبير بالمسن .

وعلى كل حال فلا ريب في أنه احوط بناء على أن المراد الثني فما فوقه ، كما عن المبسوط والاقتصاد والمصباح ومختصره والجل والعقود والسراير في الابل وعن المهذب في البقر ، قال الحلبي (٢) في الحسن : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الابل والبقر أيها افضل أن يضحي بها ؟ قال : ذوات الأرحام ، وسألته عن أسنانها فقال : أما البقر فلا يضرك بأي أسنانها ضحيت ، وأما الابل فلا يصلح إلا الثني فما فوق » واشتماله على ما لا يقول به أحد من أجزاء أي اسنان البقر غير قادح في المطلوب ، مع احتمال عدم قول البقر لما قبل الثني منها ، وإنما يقال له المعجل ، سكن قال الصادق عليه السلام في خبر محمد بن حمران (٣) « أسنان البقر تبنيهما ودمنها في الذبح سواء » ولعله في غير الفرض .

وأما الجذع من الضأن فلا خلاف اجدته في إجزائه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، وهو على ما عن العين والمحيط والديوان والفريبين قبل الثني بسنة ، وعن الصبحاح والمجمل والمغرب المعجم وفقه اللغة للثعالبى وأدب الكاتب والمفصل والسامي والخلاص أنه الداخلة في السنة الثانية ، وفي كشف

(١) المبسوط - كتاب الزكاة - فصل زكاة البقر

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الذبح - الحديث ٥ - ٧

الثام والمعنى واحد ، وكأنه المراد بما في المقائيس من أنه ما أتى له سنتان ، وفيه أن الظاهر منه تمام السنتين لا الدخول في الثانية ، كما أنه عليه يتحدد حينئذ مع الثاني من المعز بناء على أنه الداخل في الثالثة نحو اتحاده معه على الأول بناء على أنه الداخل في الثانية ، مع أن الظاهر من النص والفتوى بل صريحهما الفرق ، وأن الجذع من الضأن اصغر في السن من الثاني .

بل عن كتب الصدوق والشيخين وسائر وابني حمزة وسعيد والفاضل نحو قول المصنف : ﴿ لسنته ﴾ وفي كشف الثام ومعناه ما في الثنية والمهذب والاشارة أنه الذي لم يدخل في الثانية ، وفي السرائر والدروس وزكاة التحرير انه الذي له سبعة اشهر ، وفي النذكرة والتحرير والمنتهى هنا انه الذي له ستة اشهر ، ولم نجد ما يشهد لشيء من ذلك ، فإن كان عرف يرجع اليه وإلا كان الاحوط مراعاة تمام السنة ، وعن ابن الاعرابي « الاجذاع وقت وليس بسن ، والجذع من الفهم لسنة ، ومن الخيل لسنتين ، ومن الابل لأربع سنين - قال - : والضأن يجذع لسنة ، وربما جذعت الضأن قبل تمام السنة للخصب ، فتسمن فيسرع إجذاعها ، فهي جذعة لسنة ، وثنية لتمام سنتين » وعن ابراهيم الحاربي « انه كان يقول في الجذع من الضأن إذا كان ابن شابين اجذع لسنة اشهر الى سبعة اشهر ، وإذا كان ابن هرمين اجذع لثمانية اشهر الى عشرة اشهر » وعن ابي حاتم عن الاصمعي « الجذع من المعز لسنة ، ومن الضأن لثمانية اشهر او تسعة » الى غير ذلك من كلماتهم التي لا شاهد لشيء منها ، فالتحقيق ما عرفت ، والله العالم .

﴿ الثالث ان يكون تاماً ، فلا تجزي العوراء ولا العرجاء البين عرجها ﴾ ولا المريضة البين مرضها ولا الكبيرة التي لا تنق بلا خلاف اجده فيه ، بل في المدارك الاجماع عليه في الاولين ، وفي صحيح علي بن جعفر (١) سأل اخاه عليه السلام

« عن الرجل يشتري الأضحية عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل يجزي عنه ؟ قال : نعم إلا أن يكون هدياً واجباً ، فإنه لا يجوز أن يكون ناقصاً » بل في المنتهى « قد وقع الاتفاق من العلماء على اعتبار هذه الصفات الأربع في المنع ، وروى البراء بن عازب (١) قال : « قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فقال : أربع لا تجوز في الأضحية : العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والمرجاء البين عرجها ، والكبيرة التي لا تنقى » - ثم قال - ومعنى البين عورها التي انخفضت عينها وذهبت ، فإن ذلك ينقصها ، لأن شحمة العين عضو يستطاب أكله ، والمرجاء البين عرجها التي عرجها متفاحش يمنعها السير مع النعم ومشاركتهم في العلف والرعي فتزول ، والتي لا تخ لها لهازها ، لأن النقي بالنون المكسورة والقاف الساكنة المخ ، والمريضة قيل هي الجرباء ، لأن الجرب يفسد اللحم ، والأقرب اعتبار كل مرض يؤثر في هزالها وفي فساد لحمها - ثم قال - : فرع العوراء لو لم تنخسف عينها وكان على عينها بياض ظاهر فالوجه المنع من الأجزاء ، لعموم الخبر ، والانخساف ليس معتبراً آخر (٢) كما وقع الاتفاق على الصفات الأربع المتقدمة ، فكذا وقع على ما فيه نقص أكثر من هذه العيوب بطريق التنبيه ، كالعُمى لا يجزي ، لأن العمى أكثر من العور ، ولا يعتبر مع العمى انخساف العين إجماعاً ، لأنه يخل بالسعي مع النعم والمشاركة في العلف أكثر من إهلاك العرج » ونحوه عن التذكرة إلا فيما جملة الوجه فيه فإنه ذكره احتمالاً ، وكذا عن التحرير ، وظاهر ما فيها التردد ، ولعله

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٤٢ وفيه « الكبيرة التي لا تنقى »

(٢) أي فرع ( منه رحمه الله )



من إطلاق الصحيح السابق ، ومن التقييد بالبَّين في النبوي المتقدم ، وخبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن آباءه (عليهم السلام) « قال رسول الله ﷺ لا يضحى بالمرجاء بين عرجها ، ولا بالموراء بين عورها ، ولا بالمجفأ ولا بالخرقاء ولا بالجذعاء ولا بالمضباء » وإن كان في خبر آخر له (٢) إبدال الموراء بالجرباء ، نعم لا دليل على اعتبار الانحساف في البين عورها كما سمعته من المنتهى في أول كلامه الذي ينافية ما جعله الأقرب في آخره ، اللهم إلا أن يريد بالأول الفرد المتيقن من البين ، بل لا يبعد الاكتفاء بمطلق العور في عدم الاجزاء لإطلاق الصحيح السابق المعتضد بإطلاق المصنف وغيره من الأصحاب كما اعترف به في المدارك وإن حكي عن الغنية التقييد به ، إلا أن غيره أطلق إطلاقاً كالصريح في عدم اعتباره بقرينة ذكرهم له في المرج دونه ، نعم لا بأس بالتقييد به في المرج وإن أطلق المصنف في النافع ، بل عن بعض المتأخرين التصريح بذلك ، لإطلاق الصحيح المزبور ، إلا أنه يمكن تقييده بالنبويين المزبورين المنجبرين بكلام الأصحاب هنا ، وبإصالة عدم الاجزاء ، نعم ينبغي الرجوع فيه إلى العرف لا خصوص ما سمعته من المنتهى ، والله العالم .

﴿ ولا ﴾ يحزى ايضاً ﴿ التي انكسر قرنُها الداخل ﴾ وهو الأبيض الذي في وسط الخارج ، أما الخارج فلا عبرة به ﴿ ولا المقطوعة الاذن ﴾ بخلاف أجده في ذلك ، لما سمعته من الصحيح (٣) وغيره ، وفي صحيح جميل (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال في المقطوع القرن والمكسور القرن إذا كان القرن

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الذبح - الحديث

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

الداخل صحيحاً فلا بأس وإن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً « ونحوه الصحيح (١) الآخر أيضاً « في الأضحية بكسر قريها ، إذا كان القرن الداخل صحيحاً فهو يحزى » وفي المنهى « قال علماءنا ، إن كانت القرن الداخل صحيحاً فلا بأس بالأضحية به وإن كان ما ظهر منه مقطوعاً ، وبه قال علي عليه السلام (٢) وعمار - علي أن ذلك لا يؤثر في اللحم فاجزأ كالجاء ، والنسبوي المروي (٣) من طرق الإمامة « أنه نهى أن يضحي بأضحية الإذن والقرن » مع أنه غير ثابت ، محمول على المكسور من داخل ، نعم الظاهر تحقق النقص بذهاب بعض القرن الداخل « لكن عن ابن بابويه أنه قال : سمعت شيخنا محمد بن حسن الصفار يقول : « إذا ذهب من القرن الداخل ثلثه وبقي ثلثاه فلا بأس أن يضحي به » وأعله يريد المندوب لا الواجب وإن حكاه عنه في الدروس في الهدى لكن الموحود عن العقيه ما سمعت ، وفي نهج البلاغة (٤) عن أمير المؤمنين عليه السلام « فإذا سلمت الأذن والعين سلمت الأضحية ولو كانت عضباء تجزأ رجلها إلى المنسك وأرسل في العقيه (٥) عنه عليه السلام « وإن كانت عضباء القرن أو تجزأ رجلها إلى المنسك فلا يحزى » فإن صح الأول فمع اختصاصه بالأضحية التي أصلها الذنب يحتمل عروض ذلك بعد السوق ، كما في نحو صحيح معاوية (٦) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل أهدي هدياً وهو سمين فأصابه مرض وانفقت عينها فأنكسر

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب الذبح - الحديث ٦

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٤٥ الرقم ٨٥٧

(٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الذبح - الحديث ٨

(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١

فبلغ المنحر وهو حي قال : يذبحه وقد أجزأ عنه « وهو أيضاً مخنص بالهدى المندوب للاخبار كصحيحه (١) ايضاً سألته عليه السلام عن رجل أهدي هدياً فانكسرت فقال عليه السلام ان كانت مضمونة فعليه مكانها ، والمضمون ما كان نذراً او جزاء او عيناً ، وله أن يأكل منها ، وإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء « كل ذلك لما سمعته من اعتبار التام في الهدى الواجب نصاً وفتوى على وجه لا يصلح لمعارضة ما عرفت من وجوه ، فالواجب حمله على ما سمعت .

كما ان الظاهر عدم الفرق بين قطع بعض الأذن او جميعها ، لاطلاق الأدلة السابقة ، بإ في المنتهى « العضباء وهي التي ذهب نصف اذنها أو قرنها لا تجزي . الى أن قال - : وكذا لا يجزي عندنا قطع ثلث اذنها « وظاهره المفروغية من ذلك عندنا ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص المتقدمة .

نعم لا بأس بمشقوقة الاذن ومثقوبتها على وجه لا ينقص منها شيء بلا خلاف أجده ، لاطلاق الأدلة ، وخصوص مرسل ابن ابي نصر (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) سئل « عن الأضاحي إذا كانت مشقوقة الاذن او مثقوبة بسمه فقال : ما لم يكن منها مقطوعاً فلا بأس « وفي حسن الحلبي (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الضحية تكون مشقوقة الاذن فقال : ان كان شقها وسما فلا بأس ، وان كان شقاً فلا يصلح « ولعل المراد من الشق فيه بقرينة الصحيح السابق المشتمل على قطع شيء منها ، فلا تنافي ، وفي مرسل سلمة ابي حفص (٤) عن ابي جعفر عليه السلام « كان علي عليه السلام يكره التشريم في الاذن والحرم ، ولا يرى

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الذبح - الحديث

١ - ٢ - ٣ والثالث عن سلمة ابي حفص عن ابي عبد الله عن ابيه (عليهما السلام)

به بأساً اذا كان ثقب في موضع المواسم « لكن في خبر شريح بن هاني (١) عن امير المؤمنين عليه السلام « أمرنا رسول الله ﷺ في الأضاحي ان نستشرف العين والاذن ، ونهانا عن الخرقاء والشرماء والمقابلة والمدابرة » وقد سمعت سابقاً ما في خبر السكوني (٢) عن النبي ﷺ من النهي عن الخرقاء ، وعن الصدوق في معاني الاخبار « الخرقاء أن يكون في الاذن ثقب مسندير ، والشرماء والمشقوقة الاذن باثنين (٣) حتى ينفذ الى الطرف ، والمقابلة ان يقطع من مقدم أذنها شيء ثم يترك ذلك معلقاً لا يبين كأنه زنعه ، ويقال لمثل ذلك من الابل المزنم ، ويسمى ذلك المعلق الرغل ، والمدابرة ان يفعل مثل ذلك بعوخر اذن الشاة » وفي كشف الثام « هو موافق لكتب اللغة ، قلت : ولكن المتجه الحل على الكراهة جمعاً ، هذا .

وفي المدارك قد قطع الاصحاب باجزاء الجاه ، وهي التي لم يخلق لها قرن والصمماء ، وهي العاقدة الاذن خلفه ، للاصل ، ولان فقد هذه الاعضاء لا يوجب نقصاً في قيمة الشاة ولا في لحمها ، واستقرب العلامة في المنهى اجزاء البتراء ايضاً ، وهي مقطوعة الذنب ، ولا بأس به ، وعنه ايضاً فيه وفي التحرير القطع باجزاء الجاه ، وعن الخلاف والجامع والدروس كراهتها ، قيل وذلك لاستحباب الاقرن لحو قول أحدهما (عليهما السلام) لمحمد بن مسلم (٤) في الصحيح : « في الاضحية أقرن محل » قلت : ان كان اجماع على اجزاء المزبورات فذاك ، وإلا فقد يمنع

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٥

(٣) هكذا في النسخة المخطوطة المبيضة وظاهر المسودة « بابتة »

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

لانه مناف لاطلاق عدم جواز كون الهدي ناقصاً في الصحيح المزبور الشامل للجهاء والبتراء والصمعاء ولو خلقة ، ضرورة كون المراد النقص بالنسبة الى غالب النوع لا خصوص الشخص ، وعدم النقصان في القيمة واللحم لا يمنع صدق النقص الذي ينقطع به الأصل المزبور ، مع أنه قد يمنع عدم النقص في القيمة ، ولعله لذا نسب أجزاء البتراء في الدروس الى قول مشعراً بتعريضه ، بل ينبغي القطع بفساده في البتراء اذا كان المراد ما يشمل مقطوعة الذنب ، ضرورة صدق النقص عليه ، ولعله لذا قطع به في الروضة مدرجاً له إدراج غيره ، قال في شرح اعتبار التامية : « فلا يجوز الأور ولو بيباض على عينه ، والأعرج والأجرب ومكسور القرن الداخل ، ومقطوع شيء من الاذن والخصي والأبتر وساقط الأسنان اكبر وغيره ، والمريض » وعن المنتهى والتذكرة والتحرير « أن الأقرب أجزاء الصمعاء » ومقتضاه احتمال عدم الأجزاء لما عرفت كما صرح به في كشف اللثام ، قال : وكرهها الشهيد ، ولعله لقول امير المؤمنين عليه السلام المروي عنه في الفقيه ونهج البلاغة (١) في خطبة له : « من تمام الأضحية استشراف اذنها وسلامة عينها » فان الاستشراف هو الطول إلا انه في الأضحية دون الهدي الواجب ، وبالجملّة الظاهر اتحاد حكم البتراء مع الصمعاء والجهاء إن اريد البتر خلقة ، وإن اريد بها مقطوعة الذنب كما هو ظاهر عبارة المنتهى السابقة فالتعجه عدم إجزائها ، بل قد يقال بعدم أجزائها ولو خلقة وإن قلنا بأجزاء الجماء والصمعاء باعتبار غلبة تعارف الصفتين المزبورتين بخلافها ، فتعد البتراء ناقصة دون الجماء والصمعاء ومع ذلك كله فلا احتياط لا ينبغي تركه في الجميع .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا ﴾ يجوزي مسلول الخصية المسمى بـ ﴿ الخصى من

الفحول ﴾ كما صرح به غير واحد ، بل هو المشهور ، بل عن ظاهر التذكرة

والمنتهى الاجماع عليه لنقصانه ، وخصوص صحيح ابن مسلم (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) «أيضحي بالخصي؟ فقال: لا» وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) سأل الكاظم عليه السلام «عن الرجل يشتري الهدي فلما ذبحه اذا هو خهي محبوب ولم يكن يعلم أن الخصي المحبوب لا يجوز في الهدي هل يحزبه أم بعيد؟ قال: لا يحزبه إلا أن يكون لا قوة له عليه» .  
بل لعل مشاغل البيضاين كالخصي كما عن الفاضل في المنتهى والتذكرة والتحرير للنقمان .

نعم قد يقال برجوعية الموجوء بالنسبة الى غيره ، وهو مرضوض عروق الخصيتين حتى تفسد ، لحسن معاوية (٣) «اشتر فحلا مميناً للمتعة» فان لم تجد فوجوء ، فان لم تجد فمن فحولة المعز ، فان لم تجد فنعجة ، فان لم تجد فما استيسر من الهدي» بل عن السرائر انه غير محز وإن كان قبل ذلك باسطر قال فيها إنه لا بأس به ، وانه أفضل من الشاة ، كما عن النهاية والمبسوط أي النعجة كما قال الصادق عليه السلام لابي بصير (٤) «المرضوض أحب إلي من النعجة وان كان خصباً فالنعجة» وقال أحدهما (عليهما السلام) لابن مسلم (٥) في الصحيح : «الفحل من الضأن خير من الموجوء ، والموجوء خير من النعجة ، والنعجة خير من المعز» وذلك مؤيد لما قلناه من المرجوعية ، بل عن الحسن الكراهة في الخصي المحبوب الذي قد عرفت الحال فيه ، ويمكن حمل كلامه على الأضحية المدبوبة ، كقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٦) : «الكبش السمين خير

(١) و (٢) و (٣) و (٦) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٣ - ٧ - ٥

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ١

من الخصي ومن الانثى » وعن النهاية والمبسوط والمهذب والوسيلة اجزاؤه في الهدى إذا تعذر غيره ، وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين ومتأخريهم ، ولعله لإطلاق الآية (١) وما سمعته من النصوص ، وخصوص صحيح عبدالرحمان (٢) المتقدم ، وفي المدارك اختاره حاكياً له عن الدروس مستدلاً عليه بحسن معاوية السابق المشتمل على الموجوء الذي هو غير الخصي .

فالأولى الاستدلال عليه بصحيح عبدالرحمان السابق ، ونجبر أبي بصير (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام « قلت فالخصي يضحى به قال : لا إلا أن لا يكون غيره » إلا أن الأول منهما قد اشترط عدم قوة المكلف على غيره ، والثاني عدم وجود غيره ، وهما مختلفان ، ولا يبعد حمل خبر أبي بصير على الأضحية المندوبة ، خصوصاً بعد قصوره عن المقاومة من وجوه ، منها إطلاق الأصحاب عدم إجزائه كما اعترف في الحدائق حتى قال : لم أقف على من قيد إلا على الشيخ في النهاية وتبعه الشهيد في الدروس وبعض من تأخر عنه ، وبذلك يظهر ضعف القول المزبور ، وأولى منه بذلك ما عن الغنية والاصباح والجامع من تقييد النهي عنه وعن كل ناقص بالاختيار ، لعموم الآية المخصص بما سمعته من إطلاق عدم إجزاء الناقص نصاً وفتوى الذي يمكن أن لا يكون من الهدى شرعاً ، فنتجه حينئذ الانتقال الى البدل ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين البدل وبينه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا ﴾ يجزي ﴿ المهزولة ﴾ بلاخلاف أجده فيه ، للاصل

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) (٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٨

وصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سئل عن الأضحية فقال :  
أقرن فحل سمين عظيم الأنف والأذن - إلى أن قال - إن اشترى أضحية وهو  
ينوي أنها سمينة فخرجت مهزولة لم تجز عنه ، وقال : إن رسول الله ﷺ كان  
يضحي بكبش أقرن عظيم سمين فحل يأكل في سواد ، وينظر في سواد ، فإذا  
لم يجدوا من ذلك شيئاً قاله أولى بالمذرة » وصحيح الميمون بن القاسم (٢) عن  
أبي عبد الله عليه السلام « في الهرم الذي وقعت ثنياه انه لا بأس به في الأضاحي ، وإن  
اشتريت مهزولا فوجدته سميناً اجزأك ، وإن اشتريته مهزولا فوجدته مهزولا فلا  
يجزي » وحسن الحلبي (٣) عنه عليه السلام أيضاً « إذا اشترى الرجل البدن مهزولة  
فوجدتها سمينة فقد أجزأت عنه ، فإن اشتراها مهزولة فوجدتها مهزولة فإنه  
لا يجزي عنه » بناء على أن المراد بالأضحية في هذه النصوص الهدى ولو بقرينة  
ذكر الاجزاء وعدمه ، وخبر منصور (٤) عنه عليه السلام أيضاً « وإن اشترى الرجل  
هدياً وهو يرى أنه سمين أجزأ عنه وإن لم يجده سميناً ، وإن اشترى هدياً  
وهو يرى أنه مهزول فوجدته سميناً أجزأ عنه ، وإن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول  
لم يجز عنه » وخبر السكوني (٥) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال رسول الله  
ﷺ : « صدقة رغيف خير من نسك مهزول » .

﴿ و ﴾ المراد بالمهزول ﴿ هي التي ليس على كليتها شعير ﴾ كما في القواعد

(١) ذكر صدره وذيله في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب الذبح -  
الحديث ٢ ووسطه في الباب ١٦ منها الحديث ١ واسقط عنه ما يضر بالمعنى في  
الجواهر فراجع

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح - الحديث



والنافع ومحكي المبسوط والنهاية والمهذب والسرائر والجامع ، لخبر الفضل (١) قال : « حجبت بأهلي سنة فعزت الأصاحي فانطلقت فاشتريت شاتين بغلاء ، فلما القيت إهابهما ندمت ندامة شديدة لما رأيت بهما من الهزال ، فأتيته فأخبرته بذلك ، فقال : إن كان على كليتهما شيء من الشحم فقد أجزأت » وهو وإن كان غير نقي السند ومضمراً - ومن هنا أعرض عنه بعض متأخري المتأخرين ، واحال الأمر الى العرف - إلا أنه موافق للاعتبار ، كما في كشف اللثام وصل به من عرفت ، فلا بأس بالعمل به .

﴿ و ﴾ كيف كان فقد ظهر لك من النصوص السابقة أنه ﴿ لو اشتراها على أنها مهزولة فبات كذلك لم تجزه ﴾ بلا خلاف أجده فيه بل ﴿ و ﴾ لا إشكال ، نعم ﴿ لو خرجت سمينة أجزأت ﴾ في المشهور للنصوص السابقة ، خلافاً للهماني فلم يجتز به للنهي عنه المنافي لنية التقرب به حال الذبح ، وهو كالأجهاد في مقابلة النص المعبر المقتضي صحة التقرب به وإن كان مشكوك الحال أو مظنون الهزال رجاء لاحتمال العدم :

﴿ وكذا ﴾ تجزي ﴿ لو اشتراها على أنها سمينة فخرجت مهزولة ﴾ بعد الذبح ، لما سمعته من النص (٢) السابق المعترض بالعمل ، وبقول أمير المؤمنين عليه السلام في مرسل الصدوق (٣) : « اذا اشترى الرجل البدنة عجباً فلا تجزي عنه ، فان اشتراها سمينة فوجدها عجباً أجزأت عنه ، وفي هدي التمتع مثل ذلك » وبإفتاء المسر والخرج وصدق الامثال ، نعم لو ظهر الهزال قبل الذبح لم يجز ،

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الذبح الحديث ١ و ٢

لاطلاق عدم الاجزاء (١) في الخبر السابق السالم عن المعارض بعد انسياق ما بعد الذبح من الوجدان نصاً وفتوى فيها وفي المسألة السابقة المنظومة معها في مسلك واحد ، فما عن بعضهم من القول بالاجزاء ضعيف .

ولو اشتراها على انها تامة فبانت ناقصة لم تجز <sup>١</sup> كما عن الأكثر سواء كان بعد الذبح أو قبله ، نقد الثمن أو لم ينقده ، لاطلاق عدم الاجتزاء بالنقص الذي هو محسوس ، فهو مفرط فيه على كل حال ، اكن في التهذيب ان كان نقد الثمن ثم ظهر الدقسان أجزاً ، ولعله لقول الصادق <sup>عليه السلام</sup> في صحيح صمران الحلبي (٢) : « من اشترى هدياً ولم يعلم به عيباً حتى ينقد ثمنه ثم علم به فقد تم » وحمل حسن معاوية (٣) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « في رجل اشترى هدياً وكان به عيب عور أو غيره فقال : إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه وإن لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره » على من نقد الثمن بعد ظهور العيب ، ونفى عنه البأس في المدارك ، واحتمل في محكي الاستبصار أن يكون هذا في الهدي الواجب ، وذاك في المندوب ، والاجزاء اذا لم يقدر على استرجاع الثمن ، ولا يخفى عليك ما في الجمع بعد إعراض الأكثر حتى الشيخ في غير الكتاب المزبور .

نعم في الدروس اجزاء الخصي اذا تعذر غيره أو ظهر خصياً بعد ما لم يكن يعلم ، وقد عرفت البحث في الأول ، واما الثاني فلا اعرف به قولاً ولا سنداً كما اعترف به في كشف اللثام ، ولو اشتراها على انها ناقصة فبانت تامة قبل الذبح أجزاً لصدق الامتثال ، ولو كان بعد الذبح ففي الاجزاء وعده إشكال

(١) ليس في المقام ما يدل على ذلك إلا صحيحة محمد بن مسلم على ما نقلها في ص ١٤٨ إلا انه ( قدس سره ) سهى في نقل متنها كما أشرنا اليه .

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ١

ينشأ من فحوى ما ورد في المهزول ، ومن عدم النية حال الذبح مع حرمة القياس ولعله الأقوى ، والله العالم .

﴿ والمستحب أن تكون سميئة ﴾ بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الاعتبار ﴿ تنظر في سواد وتبرك في سواد وتمشي في مثله ﴾ كما في القواعد والنافع ، بل ومحكي الجامع ، لكن فيه وصف فحل من النعم بذلك ، كما عن الاقتصاد والسرائر والمصباح ومختصره وصف الكبش به ، بل عن الاول اشتراطه به ، وعن المبسوط « وينبغي إن كان من النعم أن يكون فحلاً أقرن ينظر في سواد ويمشي في سواد » ونحوه النهاية لكن في الأضحية ، ولعله لصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « ان رسول الله ﷺ كان يضحى بكبش أقرن عظيم فحل يأكل في سواد ، وينظر في سواد » وصحيحه أيضاً أو حسنه (٢) « سألت أبا جعفر (عليه السلام) أين أراد إبراهيم (عليه السلام) أن يذبح ابنه ؟ قال : على الجمرة الوسطى ، وسألت عن كبش إبراهيم (عليه السلام) ما كان لونه وأين نزل ؟ فقال : املح وكان أقرن ونزل به من السماء على الجبل الايمن من مسجد منى ، وكان يمشي في سواد ويأكل في سواد وينظر ويبرع ويبول في سواد » وصحيح ابن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) « كان رسول الله ﷺ يضحى بكبش أقرن فحل ينظر في سواد ويمشي في سواد » وحسن الحلبي (٤) قال : « حدثني من سمعه (عليه السلام) يقول : ضح بكبش اسود أقرن فحل ، فإن لم تجد اسود فأقرن فحل يأكل في سواد ويشرب في سواد وينظر في سواد » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث

ولكن الجميع كما ترى لم يذكر فيها البروك في السرد ، ولعله لذا قال في كشف الرموز : لم أظهر بنص فيه ، ولكن عن المبسوط والذكرة والمنتهى انه عليه السلام امر بكبش اقرن يعطاً في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد ، فأتى به فضحى به « وكأنه لذا كان المحكي عن ابن حمزة ذكر البروك فيه في الأضحية ، بل لعل ما قيل في معناه من انه يرتع في مرتع كثير النبات شديد الاخضرار به ينضم البروك فيه ، كما أن ما سمعته من صحيح ابن مسلم (١) عن ابي جعفر (عليه السلام) يلوح منه هذا المعنى ، بل لعل التفسير الثاني له بان المراد سواد هذه المواضع منه - أي القوائم والعين والبطن والمبرم الذي يصعب اسفاده من مثل هذا اللفظ ، وإن كان قد يؤيده مرسل الحلبي (٢) السابق - يستلزم البروك فيه ايضاً ، فان المشي في السواد بهذا المعنى كذلك ، لأنه على الأرجل والصدر والبطن .

بل وكذا الثالث الذي اشار اليه المصنف بقوله : ﴿اي يكون لها ظل تمشي فيه﴾ بمعنى ان لها ظلاً عظيماً باعتبار عظم جسمها وسمنها لا مطلق الظل اللازم لكل جسم كثيف ﴿وقيل ان تكون هذه المواضع منها سوداً﴾ وهو الذي اشرنا اليه سابقاً ، وعن الراوندي ان المعاني الثلاثة مرويّة عن اهل البيت (عليهم السلام) ولكن لا يخفى عليك ان المراد به على الاول والاخير الكناية عن السمن بخلاف الثاني الذي على تقديره يكون وصفاً مستقلاً برأسه ، ولعل الاولى الجمع بين الجميع ، فان امر الاستحباب مما يتسامح فيه ، وان كان قد سمعت ان لون

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبيح - الحديث

كباش إبراهيم ( عليه السلام ) كان املح ، بل في المرسل (١) « ان النبي ﷺ ضحى بالاملح » اندي عن ابي عبيدة ان المراد به ما فيه سواد وبياض ، والبياض أغلب ، بل عن ابن الأعرابي أنه الابيض النقي البياض ، إلا ان ذلك كله كما ترى مناف للعرف ، ولما سمعت عن الأمر بكونه أسود ، فالأولى مراعاة السواد مع امكانه ، وإلا فالاملح عرفاً ، كل ذلك للتساح الذي منه أيضاً يقوى عدم الاختصاص بالكباش ولا بالأضحية ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا يستحب ﴿ أن يكون ﴾ الهدي ﴿ مما عرف به ﴾ كما في القواعد والنافع وغيرها ومحكي السرائر والجامع ، بل عن التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، بل الظاهر كراهة غيره ، لقول الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير (٢) « لا يضحي إلا بما قد عرف به » وصحيح ابن ابي نصر (٣) قال : « سئل عن الخصي يضحي به قال : إن كنتم تريدون اللحم فدونكم ، وقال لا يضحي إلا بما قد عرف به » المحمولين على ذلك جمعا بينهما وبين خبر سميد بن يسار (٤) « سألت أبا عبدالله عليه السلام ممن اشترى شاة لم يعرف بها قال : لا بأس بها عرف بها ام لم يعرف » المتضد بما سمعت من الاجماع المحكي وغيره ، بل لعل المراد من الوجوب في المحكي عن الشيخين وابي زهرة والبراج والكيدري تأكيد الاستحباب ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، واحتمال إرادة عدم تعريفه نفسه بها من خبر سميد ليس باولى من حمل الهي على الكراهة

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ وهو خبر

الحسن بن صمارة عن ابي جعفر عليه السلام .

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الذبح - الحديث

في خبر أبي بصير ونحوه بل هو أولى من وجوه ، والمراد عن التعريف به احضاره في عشية عرفة بعمرات كما صرح به الفاضل وغيره وإن أطلق غيره ، إلا أنه هو المنساق منه ، نعم الظاهر الاكتفاء باخبار البائس كما أشار إليه في الصحيح عن سميد (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنا نشترى النعم بمعنى ولسنا ندرى عرف بها أم لا فقال : إنهم لا يكذبون عليك ، ضح بها » وربما كان ذلك مناسباً للاستحباب ، كما أنه ربما يؤدي الى قبول اخباره في سنه وان كان لا يخلو من اشكال ، والله العالم .

﴿ وأفضل الهدي من البدن والبقر الاناث ، ومن الضأن والمز الذكر ان ﴾ كما صرح به غير واحد ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٢) : « أفضل البدن ذوات الأرحام من الابل والبقر ، وقد تجزى الذكورة من البدن والضحايا من الغنم الفحولة » وفي صحيح عبد الله بن مسنان (٣) « تجوز ذكورة الابل والبقر في البلدان إذا لم تجدوا الاناث والانات أفضل » وسأله عليه السلام الحلبي (٤) ايضاً في الحسن او الصحيح « عن الابل والبقر أيهما أفضل أن يضحي بهما قال : ذوات الأرحام » وفي خبر أبي بصير (٥) سأله عليه السلام « عن الأضاحي فقال : أفضل الأضاحي في الحج الابل والبقر ، وقال : ذوات الأرحام ، ولا يضحي بشور ولا جمل » وفي المنتهى لا نعلم خلافاً في جواز العكس في البابين إلا ما روي عن ابن مهران قال : « ما رأيت أحداً فاعلاً ذلك أنحر اتى احب الي » وهو ظاهر في الموافقة ، وفي صحيح ابن مسلم (٦) « الذكور والانات من الابل والبقر

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٢ - ٥ - ٤ - ٣

تجزي » نعم عن النهاية « لا يجوز التضحية بشور ولا جمل بنى ، ولا بأس بها في البلاد » ولكن يحتمل إرادته التأكد - خصوصاً مع قوله قبل ذلك بيسير : « وأفضل الهدي والأضاحي من البدن والبقر ذوات الارحام ، ومن الغنم الفحولة » كالمحكي عن الاقتصاد « أن من شرط الهدي إن كان من البدن أو البقر أن يكون اتى ، وإن كان من الغنم أن يكون فحلاً من الضأن ، فإن لم يجد الضأن جاز التيس من المعزى » وعن المذهب إن كان من الابل وجب أن يكون ثنياً من الأنثى ، وإن كان من البقر فيكون ثنياً من الاناث - وإلا كان محجوجاً بما عرفت من النص وغيره ، والله العالم .

﴿ و ﴾ يستحب ﴿ ان ينحر الابل قائمة ﴾ بلا خلاف ولا إشكال بمد قوله تعالى (١) « فاذكروا اسم الله عليها صواف ، فاذا وجبت جنوبها » أي سقطت ، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٢) في قول الله عز وجل : « فاذكروا » الى آخره : « ذلك حين تصف للنحر تربط يديها ما بين الخف الى الركبة » وقال ابو الصباح الكناني (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام كيف تنحر البدنة ؟ قال تنحرها وهي قائمة من قبل اليمين » وقال ابو خديجة (٤) « رأيت ابا عبدالله عليه السلام وهو ينحر بدنة معقولة يدها اليسرى ثم يقوم على جانب يده اليمنى ويقول بسم الله والله اكبر ، اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبله مني ، ثم يطعم في لبتها ثم يخرج السكين بيده ، فاذا وجبت قطع موضع الذبح بيده » إذ لا خلاف في عدم إرادة الوجوب من الأمر بذلك كما اعترف به في محكي المنتهى والتذكرة ، وفي خبر علي بن جعفر (٥) المروي عن قرب الاسناد ، « سأل أخاه عليه السلام

(١) سورة الحج - الآية ٣٧

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الذبح

المحدث ١ - ٢ - ٣ - ٥

عن البدن كيف ينحرها فأمة أو باركة قال : يعقلها ، وإن شاء فأمة ، وإن شاء باركة .

ومما سمعت في صحيح ابن سنان يستفاد استحباب ما ذكره المصنف وغيره من كونها فأمة ﴿١﴾ قد ربطت بين الخف والركبة ﴿٢﴾ كما أنه يستفاد من خبر الكناي ﴿٣﴾ و ﴿٤﴾ أبي خديجة استحباب ان ﴿٥﴾ يطمئنها من الجانب الايمن ﴿٦﴾ إلا أنك قد سمعت ما في الأخير من عقل اليسرى ، وعن العامة روايته (١) بل قيل اختاره الحلبيان ، ولكن اطلق المصنف وغيره كاطلاق ما سمعته من النصوص ، ولا يبعد شدة التدب في عقل اليسرى ، كما أنك قد سمعت إطلاق النص والفتوى سابقاً هنا الربط بالكيفية المزبورة لمطلق البدن لكن في خبر حمران (٢) « وأما البعير فقد اخفاه الى إباطه ، واطلق رجله » وهو الذي يأتي في كتاب الصيد والنباحه ويمكن افتراق الهدي عن غيره ، كما أنه يمكن جواز التخيير بين الكيفيتين ، والأمر سهل بعد كون الحكم نديباً ، والله العالم .

﴿٧﴾ يستحب ﴿٨﴾ ان يدعو الله تعالى عند الذبح ﴿٩﴾ بالمأثور عن الصادق ( عليه السلام ) في صحيح معاوية (٣) وحسن صفوان وابن أبي عمير (٤) « إذا اشترت هديك فاستقبل به القبلة وانحره او اذبحه ، وقل : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض خيفاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك امرت وأنا من المسلمين ، اللهم

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٣٧

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الذبائح - الحديث ٢ من كتاب الصيد والنباحه

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١



منك ولك ، بسم الله وبالله ، اللهم تقبل مني ، ثم تمر السكين ولا تنخمها حتى تموت « او بما سمعت في خير ابي خديجة (١) »  
 ﴿ و ﴾ يستحب ايضاً أن ﴿ يترك يده مع يد الذابح ﴾ اذا استنابه ،  
 لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (٢) « كان علي بن الحسين (عليهما السلام) يجعل السكين في يد الصبي ، ثم يقبض الرجل على يد الصبي فيذبح »  
 وليس بواجب شرعاً ولا شرطاً ، وعن الوسيلة والجامع انه يكفي الحضور عند الذبح ، ولعله لما عن المحاسن من قول النبي ﷺ في خبر بشر بن زيد (٣)  
 لفاطمة عليها السلام : « اشهدي ذبح ذبيحتك ، فان اول قطرة منها يغفر الله لك بها كل ذنب عليك وكل خطيئة عليك قال : وهذا للمسلمين عامة » ﴿ و ﴾ ان كان الظاهر عدم اعتباره ايضاً ، نعم ﴿ افضل منه ﴾ اي وضع اليد ﴿ ان يتولى الذبح ﴾ أو النحر ﴿ بنفسه اذا احسن ﴾ للتأسي ، ولقول الصادق عليه السلام (٤) :  
 « فان كانت امرأة فلتذبح لنفسها » والله العالم .

﴿ ويستحب ﴾ ايضاً ﴿ ان يقسمه اثلاثاً يأكل ثلثه ، ويتصدق بثلثه ، ويهدي ثلثه ﴾ كما هو ظاهر جماعة وصريح اخرى ، بل في كشف اللثام نسبته الى الأكثر ، بل عن التبيان « عندنا يطعم ثلثه ، ويعطي ثلثه القانع والمعتد ويهدي الثلث » ونحوه المجمع عنهم (عليهم السلام) والظاهر ان محل البحث هنا في هدي التمتع ، لانه سيأتي حكم هدي القران والأضحية ، لكن لم يحضرنا ما يدل على التثليث فيه بخصوصه ، وإعنا الموجود في القران والأضاحي ، كخبر المقرئ في

(١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الذبح - الحديث

او موثقه (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) مسقت في العمرة بدنة فابن اجرها ؟ قال : بئكة ، قلت : فاي شيء اعطي منها ، قال : كل ثلثاً واحداً ثلثاً وتصدق بثلت » وصحيفة سيف التمار (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ان سعيد بن عبد الملك قدم حاجاً فلقني ابي فقال : اني سقت هدياً فكيف اصنع به ؟ فقال له ابي اطعم منه اهلك ثلثاً ، واطعم القانع والمعتز ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً فقلت : المساكين هم السؤل فقال : نعم ، وقال : القانع الذي يقنع بما ارسلت اليه من المضة فما فوقها ، والمعتز بذمعي له اكثر من ذلك ، وهو اغنى من القانع ، يعتربك ولا يسالك » بناء على إرادة الاهداء من اطعام القانع والمعتز وإن كان بعيداً ، بل هو مقتضى حيثئذ لا اعتبار الفقر في ثلث الاهداء ، مع ان ظاهر الاطلاق والمقابلة خلافه كما صرح به بعضهم ، بل حكى عن الاصحاب .

وعلى كل حال فقد استفاد منه دلالة مجموع الآيتين اي قوله تعالى (٣) : « فكلوا منها واطعموا البائس الفقير » وقوله (٤) : « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز » على التثنية ايضاً وان كان فيه من التكلف ما لا يخفى ، وقد يدل عليه خبر ابي الصباح القريب من الصحيح (٥) في الأضاحي ، قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن لحوم الأضاحي فقال : كانت علي بن الحسين وابو جعفر (عليهم السلام) يتصدقان بثلت على جيرانهما ، وثلت على السؤل ، وثلت يمسكونه لاهل البيت » بناء على إرادة الاهداء من التصديق على الجيران ، ولعل الاولى في الآيتين مع فرض إرادة التثنية منها جعل قسم الاهداء في قوله

(١) و(٢) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبيح - الحديث

١٨ - ٣ - ١٣

(٣) و(٤) سورة الحج - الآية ٢٩ - ٣٧

تعالى : « كلوا منها » على معنى إرادة أكل الناسك ومن يهدي إليه من أصدقائه وجيرانه ، إذ من المعلوم عدم إرادة أكل الناسك الثلث بتمامه ، ضرورة تعذره غالباً ، مضافاً الى ما سمعته في خبر أبي الصباح وصحيح سيف (١) والى حسن معاوية (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أمر رسول الله ﷺ حين نحر أن يؤخذ من كل بدنة جذوة من لحمها ثم تطرح في برمة ثم تطبخ ، وأكل رسول الله ﷺ وعلي عليه السلام منها وحسيا من مرقها » وخبره (٣) الآخر عنه ، أيضاً « حج رسول الله ﷺ وساق مائة فنحر منها ستاً وستين ، ونحر علي عليه السلام أربعاً وثلاثين بدنة ، وأمر رسول الله ﷺ أن يؤخذ من كل بدنة منها جذوة من لحم ثم يطرح في برمة ثم يطبخ فاكل رسول الله ﷺ وعلي عليه السلام منها وحسيا من مرقها » الحديث . وما رواه الشيخ عن صفوان وابن أبي عمير وجميل بن دراج وحماد بن عيسى وجماعة (٤) عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام « قالوا : إن رسول الله ﷺ أمر أن يؤخذ من كل بدنة بضعة ، فأمر بها رسول الله ﷺ فطبخت وأكل هو وعلي عليه السلام وحسوا المرق ، وقد كان النبي ﷺ أشركه في هديه » .

وعلى كل حال فما عن السرائر - من انه يأكل ولو قليلاً ، ويتصدق على الفقاع والمعتز ولو قليلاً ، ولم يذكر الاهداء بل خصه بالأضحية اقتصاراً على منطوق الآيتين لاغفالهما الاهداء حينئذ ، واتحاد مضمونها إلا في المتصدق عليه - واضح الضعف بعد ما سمعته من النص الذي لا ينافيه إطلاق الآيتين

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٣

الممكن إرادة القانع والمعتز من البائس الفقير في إحداها على أن يكون قسم  
الاهداء داخلا في الاكل كما عرفت ولو بملاحظة النصوص ، بل ربما احتتمل إرادة  
التثليث من آية القانع والمعتز على معنى جعل الاهداء لأحدهما ، والصدقة على  
الآخر ، وإن كان هو كما ترى .

وعلى كل حال فلا ريب في استحباب التثليث المزبور في هدي النعم ، فإن  
النصوص وإن لم تنص عليه بخصوصه إلا أنه مع إمكان شمول خبر الأضاحي له  
قد يقال بأن المراد منها بيان الكيفية التي لا تفاوت فيها بين الواجب والندب ، كما  
انه لا ريب في عدم اعتبار الفقر في ثلث الاهداء ، بل إن لم يكن الاجماع لا يعتبر  
فيه الايمان ، خصوصاً مع الندرة في تلك الامكنة والأزمنة ، فيلزم إما سقوط  
وجوب الهدي او التكليف بالمحال ، وليس هو كالزكاة التي يمكن فيها الانتظار ،  
على انه قد ورد ما يدل (١) عدم كرامة إعطاء المشرك ، وعلى جواز اعطاء  
الحرورية (٢) وان لكل كبد حراء اجر (٣) ولكن مع ذلك لا ريب في أن  
الأنحوط مراعاته مع الامكان ، كما أن الاولى منع المعلوم نصبه ، بل يعطى  
المستضعف او مجبول الحال .

وكيف كان فالمراد من الاستحباب المزبور جواز عدمه على معنى فعل  
التفاوت ، ولكن في الدروس نسبة استحباب أصل الصرف في الثلاثة الى

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب زكاة الفلات من كتاب الزكاة

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبيح - الحديث ٨

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الصدقة - الحديث ٢ و ٥ من

كتاب الزكاة

الأصحاب إمد أن اختار هو الوجوب ، وتبعه ثاني الشهيد والسكراني ، ومقتضاه جواز الاقتصار على مصرف واحد منها ولو أكله أجمع ، بل قد يستفاد من نحو عبارة المتن - المقابل فيها القول بوجوب الأكل للقول باستحباب التثليث - أن أصل الصرف مستحب .

وكيف كان فقد سمعت ما قاله ابن إدريس الذي أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ وقيل : يجب الأكل منه ﴾ بل اختاره هو فقال : ﴿ وهو الاظهر ﴾ وتبعه عليه بعض من تأخر عنه كالفاضل وغيره للامر به في الكتاب والسنة ، لكن فيه - مع عدم اختصاصه بهدي التمتع - أنه في مقام توهم الحظر ، خصوصاً إمد أن كان المحكي عن الجاهلية تحريم ذلك على أنفسهم ، قال في الكشف : « الأمر بالاكل منها امر إباحة ، لأن أهل الجاهلية ما كانوا يأكلون من نساكهم ، ويجوز أن يكون ندباً ، لما فيه من موااة الفقراء ومساواتهم من استعمال النواضع ، ومن ثم استحباب الفقهاء أن يأكل الموسع من اضحيته مقدار الثلث » الى آخره . مضافاً الى انه هدي لله تعالى ، ووصوله اليه . بأكل الفقراء له ، بل قد يقال بجواز الاقتصار على الصدقة التي هي الأصل في ذلك وإن اطلق الامر بالاطعام في الآيتين إلا أنها هي المسافة منه بملاحظة المتعلق ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط .

نعم ظاهر اقتصار المصنف على حكاية القول بوجوب الاكل المفروغية من عدم وجوب غيره ، ولعله للأصل إمد صرف الأمر بذلك في الكتاب والنصوص الى إرادة بيان كيفية الصرف لو اراده لا وجوبه ، إلا أنك قد سمعت ما في الدروس وبعض من تأخر عنها ، ولا ريب في انه الأحوط ايضاً .

وأما القسمة أثلاثاً فلم اعرف قولاً بوجوبها ، وفي دعائم الاسلام (١) عن

(١) المستدرک - الباب - ٣٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

جعفر بن محمد ( عليه السلام ) « ينبغي لمن اهدى هدياً تطوعاً او ضحى أن يأكل من هديه وأضحيته ثم يتصدق ، وليس في ذلك توقيف ، يأكل ما أحب ، ويعطى ويهدي ويتصدق ، قال الله عز وجل وقرأ الآيتين » .

ثم على الوجوب لا يضمن مع الاخلال بالاكل كما صرح به غير واحد من غير تردد ، لعدم تعلق حق لغيره به ، بل قطع في التذكرة ايضاً بعدمه لو اخل بالاهداء بأن تصدق بالجميع ، وقربه في محكي المنتهى وجعله الوجه في التحرير ، ولعله لتحقيق الاطعام الذي ليس في الآيتين غيره مع الاكل ، ولكون التصديق إهداء ، نعم لو اخل به بالاكل ضمن قطعاً ، كما أنه كذلك لو اخل بثلاث الصدقة بل قد يحتمل الضمان لو اخل بالاهداء ولو للصدقة ، الأمر به ، وهو مبين لها ؟ ولذا حرمت عليه الصدقة دون الهدية .

ولو باع او اتلف فلا اشكال في الضمان ، ولكن هل هو الثلث او الثلثان او الجميع ؟ وجوه ، ظاهر التحرير الاخير منها ، وفيه منع ، والنتيجة ضمان شيء للهدية وللصدقة لما عرفت من عدم وجوب التثليث ، هذا ، وقد سمعت ما في صحيح سيف (١) من تفسير القانع والمعر وفي صحيح معاوية او حسنه (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله عز وجل (٣) « فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعر » قال : القانع الذي يقنع بما اعطيته ، والمعر الذي يعتربك ، والسائل الذي يسألك في يديه ، والبائس الفقير « ونحوه خبره الآخر (٤) وفي خبر عبدالرحمان او موثق (٥) عنه عليه السلام ايضاً في قوله تعالى :

(١) و (٢) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ٣ - ١٤ - ١ - ١٢

(٣) سورة الحج - الآية ٣٧

« فإذا » الى آخره « اذا وقعت على الارض فكلوا منها واطعموا القانع والمعتز ، قال : القانع الذي يقنع بما اعطيته ولا يستخط ولا يكاح ولا يلوي شذقه ، والمعتز المار بك لتطعمه » وفي المحكي عن مجمع البيان ان في رواية الحلبي (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « القانع الذي يسأل فيرضى بما اوتي ، والمعتز الذي يعتري رحلك ممن يسأل » وفي الدروس القانع السائل ، والمعتز غير السائل كما عن الحسن وسعيد بن جبير ، بل قيل : هو الموجود في تفسير علي بن ابراهيم ، وعن ابن عباس ومجاهد وقتادة أنه القانع الراضي بما عنده وبما يعطى من غير سؤال ، والمعتز المعرض بالسؤال ، وعلى كل حال فالعمل (على ما خ ل) بما ورد عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام) من كون الجميع لبيان أفراد الفقراء ، فلا تعارض بين الآيتين كما هو واضح .

﴿ ويكره التضحية بالجاموس ﴾ كما في القواعد وغيرها من دون نقل خلاف ، ﴿ و ﴾ في كشف اللثام أي الذكر منه ، وهو مع تقييد لاطلاقهم لم نعرف ما يدل عليه ولا على المطلق كما اعترف به في المدارك ، اللهم إلا أن يكون فحوي كراهية التضحية ﴿ بالثور ﴾ لما في مضمرة ابي بصير (٢) من قوله ﴿ لا ﴾ : « ولا تضحي بثور ولا جمل » وفيه منع واضح ، وفي كشف اللثام أي في منى لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٣) : « تجوز ذكورة الابل والبقر في البلدان » وهو غير صالح للتقييد ، ولذا اطلق من عرفت ، واجزاء الجاموس مع انه من البقر لخبر علي بن الريان بن الصلت (٤) « كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله

(١) مجمع البيان ج ٧ ص ٨٦ سورة الحج - الآية ٣٧

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١

عن الجاموس عن كم يجزي في الضحية ؟ فجاء في الجواب إن كان ذكراً فمن واحد ، وإن كان أنثى فمن سبعة ﴿و﴾ كذا قطع المصنف وغيره بكراهة التضحية ﴿بالمجوه﴾ أي مرضوض الخصيتين حتى تفسدا ، بل في المدارك نسبته إلى قطع الأصحاب مستدلين عليها بما سمعته من النصوص (١) التي تدل على أن الفعل من الضأن خير منه ، ومقتضاها الحرمة لا الكراهة ، اللهم إلا أن يراد بها هذه المرجوحية ، خصوصاً مع كونها كراهة عبادة ، وعلى كل حال فقد سمعت النص والفتوى في التضحية ، وأما الهدي فيمكن إرادة ما يشملها منها ولو بقرينة كون البحث فيه ، أو استفاد كراهته من فحواها بناء على أن التوسعة فيها أشد منها فيه كما سمعته في الناقص ، وينبغي ذكر الجمل مع الثلاثة لما سمعته من المصنف (٢) .

الطرف ﴿الثالث﴾ من أطراف الذبيح ﴿في البدل﴾ ولكن ينبغي أن يعلم أن ﴿من فقد الهدي ووجد منه قيل﴾ والقائل المشهور ، بل عن ظاهر الفنية الإجماع عليه ، بل قد يشهد له التبع لانهصار المخالف في ابن إدريس بناء على أصله والمصنف : ﴿يخلفه عند من يشتره طول ذي الحجة﴾ فإن لم يوجد فيه في العام المقبل في ذي الحجة ﴿وقيل﴾ والقائل ابن إدريس ﴿يقتل فرضه إلى الصوم ، وهو الأشبه﴾ عند المصنف بأصول المذهب والقواعد باعتبار صدق قوله تعالى (٣) : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة﴾ ودعوى

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الذبيح

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الذبيح - الحديث ٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢



ان تيسر الهدي ووجدانه يمان العين والتمن - وإلا لم يجب الشراء مع الوجود يوم النحر وإمكانه إن خصص الوجود به عنده ، وإلا فهو اعم منه عنده أو عند غيره في أي جزء كان من اجزاء الزمان الذي يحزى فيه - واضحة المنع ، فانه إذا لم يجده بنفسه ما دام هناك يصدق عليه « فمن لم يجد » ودعوى ان وجدان النائب كوجدانه لأنه مما يقبل النيابة أوضح منعاً من الأولى وإن قبل النيابة .

نعم قد يقال يجب الخروج عن ذلك كله بالحسن (١) كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام « في متمتع يجد الثمن ولا يجد الغنم قال : يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يحزى عنه ، فإذا مضى ذوا الحجة أخر ذلك الى قابل ذي الحجة » المؤيد بخبر النضر بن قرواش (٢) المنجبر بما سمعته من الشهرة ، وبان الراوي عنه احمد بن محمد بن ابي نصر وهو من أصحاب الاجماع بناء على انه لا يضر مع ذلك ضعف من بعده ، قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يصبه وهو مؤسر حسن الحال وهو يضعف عن الصيام فما ينبغي له أن يصنع فقال : يدفع عن النسك الى من يذبحه بمكة ان كان يريد المضي الى اهله ، وليذبح عنه في ذي الحجة ، فقلت : فانه دفعه الى من يذبحه عنه فلم يصب في ذي الحجة نسكا واصابه بعد ذلك قال : لا يذبح عنه إلا في ذي الحجة » بناء على عدم بناء الجواب على ما في السؤال من الضعف عن الصيام ولو بضميمة ما عرفت ، فينتج حينئذ مذهب المشهور ، ضرورة كون ما سمعته حينئذ كالاكتفاء في مقابلة النص ، وكان ما وقع من الحلبي بناء على اصله من عدم العمل باخبار الآحاد ، لكن فيه منع واضح هنا باعتبار الاعتقاد بعمل رؤساء الأصحاب الذين هم الأساس في حفظ الشريعة كالشيخين

والصدوقين والمرضى وغيرهم ، وكفى بذلك قربنة على صحة مضمونه ، ولا يمارضه خبر أبي بصير (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النحر وجد ثمن شاة أذبح أو يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فإن أيام الذبح قد مضت » بعد قصوره من وجوه ، مع أنه فيمن قدر على الذبح بمعنى ، وهو غير ما نحن فيه ، بل المصنف وابن إدريس لا يوجبان عليه الصوم ، ومن هنا حملة الشيخ على من صام ثلاثة قبل الوجدان كما في خبر حماد بن عثمان (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن متمتع صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب مدياً يوم خرج من منى قال اجزأه صيامه » وإن كان بعيداً ، بل هو مناف لخبره الآخر (٣) الذي فيه « فلم يجد ما يهدي ولم يصم الثلاثة أيام » وربما حملة غيره على ما مر في وجوب كون الذبح يوم النحر ، وعلى كل حال فمن ذلك كله بان لك ضعف القول المزبور .

واضعف منه ما عن أبي علي من التخيير بين الصوم والتصدق بالثمن بدلا عن الهدي ، ووضعه عند من يشتريه فيذبحه إلى آخر ذي الحجة جمعا بين ما تقدم ونحو خبر عبدالله بن عمر (٤) قال : « كنا بمكة فاصابنا غلاء في الأضاحي ، فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم يوجد بقليل ولا كثير ، فرفع هشام المسكاري رقعة إلى أبي الحسن عليه السلام فأخبره بما اشترينا وأنا لم نجد بعد فوقع عليه السلام إليه انظروا إلى الثمن الأول والثاني والثالث فاجمعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثه »

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

وهو - مع عدم الشاهد ، وعدم المكافأة ، والمخالفة لكتاب الله - قيل انه ظاهر في المندوب .

ثم إن الذي صرح به غير واحد اعتبار كون المخلف عنده الثمن ثقة ، وقد سمعت خلو النصوص عن ذلك ، ولا يبعد الاجتزاء بالمطمئن به وان لم يكن ثقة ، فانه يصدق عليه انه جعله عند من يذبحه عنه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ اذا فقدها ﴾ اي الهدى وعنه بما يصدق عليه عدم الوجدان عرفاً ، وفي المسالك « يتحقق المعجز عن الثمن بان لا يقدر على تحصيله ولو بتكسب لا اتي بحاله ، ويبع ما زاد على المستثنى في الدين » ولا يخفى عليك ما في الأول ، نعم المعتبر القدرة في موضعه لا في بلده إلا اذا تمكن من بيع ما في بلده بما لا يتضرر به او من الاستدانة عليه ، فانه لا يبعد الوجوب بل اطلق في المسالك البيع بدون ثمن المثل ، وعلى كل حال فاذا صدق العنوان المزبور ﴿ صام عشرة ايام : ثلاثة في ﴾ سفر ﴿ الحج ﴾ قبل الرجوع الى اهله وشهره ، وهو هنا ذو الحجة عندنا ، ويجب ان تكون ﴿ متواليات ﴾ بلا خلاف ، بل عن المنتهى وغيره الاجماع عليه ، مضافاً الى النصوص ، منها قول الصادق عليه السلام في خبر اسحاق (١) : « لا يصوم الثلاثة الأيام متفرقة » ونحوه الصحيح (٢) المروي في قرب الاسناد ﴿ يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ﴾ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الكتاب العزيز (٣) والمعتبرة المستفيضة او المتواترة ، منها خبر رفاع بن

(١) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

موسى (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجحد الهدى قال : يصوم قبل التروية بيوم ، ويوم التروية ويوم عرفة ، قلت : فانه قدم يوم التروية قال : يصوم ثلاثة ايام بعد التشريق ، قلت : لم يقم عليه جماله قال : يصوم يوم الحصة وبعده يومين ، قال : قلت : وما الحصة قال يوم نقره ، قلت يصوم وهو مسافر قال : نعم ، أليس هو في يوم عرفة مسافراً ، إنا أهل بيت نقول ذلك لقول الله عز وجل نصيام ثلاثة ايام في الحج ، يقول في ذي الحجة « وصحيح معاوية بن عمار (٢) عنه عليه السلام أيضاً « سألت عن متمتع لم يجحد هدياً قال : يصوم ثلاثة ايام في الحج يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : قلت : وإن فاتته ذلك قال : يتسحر ليلة الحصة ويصوم ذلك اليوم ويومين بعده ، قلت : فان لم يقم عليه جماله يصومها في الطريق قال : إن شاء صامها في الطريق ، وإن شاء اذا رجع الى اهله « الى غير ذلك من النصوص

واعل المراد بقوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » بيان ان كمالها كمال الأضحية ، قال عبد الله بن سليمان الصيرفي (٣) قال ابو عبد الله عليه السلام اسفياں الثوري : « ما تقول في قول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الآية اي تسمى يعني بالكاملة ؟ قال سبعة وثلاثة ، قال : ويختل ذا على ذي حجى ان سبعة وثلاثة عشرة ، قال : فأني شيء هو اصلحك الله قال : الكمال كمالها كمال الأضحية سواء أتيت بها او أتيت بالأضحية ، تمامها كمال الأضحية « او لرفع احتمال ارادة معنى « او » من الواو او غير ذلك ، هذا .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث

١ - ٤ - ٩

ولا يشكل الحكم المزبور بانه لا معنى للبدل قبل تحقق الخطاب بالبدل خصوصاً بعد ظهور الآية في عدم الوجدان عند الأمر بالذبح ، كما دل عليه خبر احمد بن عبدالله الكرخي (١) قال : « قلت للرضا عليه السلام المتمتع يقدم وليس معه هدي أيصوم ما لم يجب عليه قال : يصير الى يوم النحر ، فان لم يصب فهو ممن لم يجد » وعن علي بن ابراهيم في تفسيره ان من لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام بمكة يعني بعد النحر ولم يذكر صومها في غير ذلك ، إلا أن ذلك كله اجتهاد في مقابلة النصوص والفتاوى والاجماع بقسميه ، بل إن اراد علي بن ابراهيم عدم جواز صومها إلا على الوجه المزبور فهو ، ولعله لذا حمل الخبر المزبور على الجواز أو على من وجد الثمن ، على ان الخطاب بالذبح يتحقق بالاحرام بالحج الذي هو أحد أفعاله .

﴿ و ﴾ كيف كان ذ ﴿ لو لم يتفق ﴾ صوم اليوم قبل يوم التروية ﴿ اقتصر على ﴾ يوم ﴿ التروية ﴾ و ﴿ يوم ﴾ عرفة ثم صام الثالث بعد النحر ﴿ كما هو المشهور بل عن ابن ادریس وغيره الاجماع عليه ، وهو الحجة في اغتفار الفصل بالعيد وأيام التشريق في التوالي ، مضافاً الى خبر عبد الرحمان بن الحجاج (٢) المنجبر بما عرفت عن الصادق عليه السلام فيمن صام يوم التروية ويوم عرفة قال : يحزبه أن يصوم يوماً آخر » وخبر يحيى الأزرق أو موثق (٣) عن أبي الحسن عليه السلام « سأله عن رجل قدم يوم التروية متمتعاً وليس له هدي فصام يوم التروية ويوم عرفة قال : يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق » ورواه الصدوق عنه في الحسن انه سأل أبا ابراهيم عليه السلام ، بل ظاهرها حتى الاخير تناول حال الاختيار كما اعترف

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

به بعضهم ، فإن القدوم يوم التروية لا ينافي صوم يوم قبله قبل القدوم ، بل عن ابن حمزة النصريح بذلك ، بل في كشف اللثام نسبتته الى ظاهر الباقيين إلا القاضي والحليين فاشتروا الضرورة ، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان الأقوى الأول ، وعن بعض المتأخرين اشتراط الجهل بكون الثالث العيد ، وإطلاق النص والفتوى على خلافه كما اعترف به الكركي وثاني الشهيدين ، بل عن ابن حمزة جواز صوم السابع والثامن ثم يوماً بعد النفر لمن خاف أن يضعفه صوم يوم عرفة عن الدعاء ، ونفى عنه البأس في المختلف محتجاً له بأن التشاغل بالدعاء فيه مطلوب للشارع ، فجاز الافطار له ، وفيه ما لا يخفى وإن أيده بعض الناس بالنهي عن صوم عرفة مطلقاً كقول الصادقين (عليهما السلام) في خبر زرارة (١) « لا تصم في يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ولا في المدينة ولا في وطنك ولا في مصر من الامصار » أو إن اضعف عن الدعاء كقول أبي جعفر عليه السلام في خبر ابن مسلم (٢) إذ سأله عن صومها : « من قوي عليه فحسن إن لم يتمكن من الدعاء ، فإنه يوم دعاء ومسألة فصمه ، وإن خشيت أن يضعفك عن الدعاء فلا تصمه » إلا أن ذلك كله لا يدل على اغتفار الفصل به في التوالي الذي قد عرفت اعتباره في النص ومعقد الاجماع .

بل يظهر من جملة من النصوص عدم اغتفار الفصل بالعيد الذي قد عرفت النص والفتوى ومعقد الاجماع عليه ، منها صحيح معاوية (٣) السابق ، ومنها

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الصوم المندوب - الحديث ٦ من كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الصوم المندوب - الحديث ٤ من كتاب الصوم

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

صحيح العيص بن القاسم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام سأله « عن متمتع يدخل في يوم التروية وليس معه هدي قال : فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصة فيصبح صائماً ، وهو يوم النفر ، ويصوم يومين بعده » وصحيح حماد ابن عيسى (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال علي عليه السلام صيام ثلاثة أيام في الحج قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، فمن فاته ذلك فليستسحر ليلة الحصة يعني ليلة النفر ويصبح صائماً ويصوم يومين بعده وسبعة إذا رجع » وخبر علي بن الفضل الواسطي (٣) قال : « سمعته قال : إذا صام المتمتع يومين لا يتابع صوم اليوم الثالث فقد فاته صيام ثلاثة أيام في الحج ، فليصم بمكة ثلاثة أيام متتابعات ، فإن لم يقدر ولم يقم عليه الجمال فليصمها في الطريق ، فإذا قدم على أهله صام عشرة أيام متتابعات » .

إلا أنها قاصرة عن معارضة ما عرفت من وجوه ، خصوصاً بعد إمكان تقييد جملة منها بما سمعت ، وحمل آخر على بيان الجواز وغيره ، هذا ، وفي كشف اللثام « والظاهر وجوب المبادرة الى الثالث بعد زوال المذروان وان اطلقت الاخبار والفتاوى التي عثرت عليها إلا فتوى ابن سعيّد فإنه قال : صام يوم الحصة وهو رابع النحر » قلت : مع أنه من أيام التشريق التي يستسمع الكلام فيها ، بل والكلام في ابتداء الثلاثة منه ، ولا ريب ان الأحوط المبادرة بها بعد أيام التشريق وإن كان الوجوب لا يخلو من نظر بعد إطلاق النص والفتوى ، بل قد سمعت ما في النص من كون المراد من قوله « في الحج » شهر ذي الحجة ، مضافاً

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

الى ما تسمعه مما يدل على جواز صومها طول ذي الحجة من النس (١) والاجماع وغيرهما ، والله العالم .

﴿ ولو فاتته يوم التروية أخره الى ﴾ ما ﴿ بعد النفر ﴾ بمعنى أنه لم يقتصر الفصل بالعید حيثئذ كما هو المشهور ، بل لا أجدر فيه خلافاً ، لا إطلاق ما دل على وجوب التتابع ، وإطلاق ما دل على صومها متتابعة اذا فاتت صومها على الوجه المزبور ، ولكن عن الاقتصاد أن من أفطر الثاني بعد صوم الأول لمرض أو حيض أو عذر بني ، وكذا الوسيلة إلا إذا كان العذر سفراً ، أو لعلها استندت الى صوم التعليل في خبر سليمان بن خالد (٢) سأل الصادق عليه السلام « ممن كان عليه شهران متتابعان فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض فأذا برىء أيبني على صومه ام يعيد صومه كله ؟ فقال عليه السلام : بل يبني على ما كان صام ، ثم قال : هذا مما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء » واستثناء السفر لأنه ليس هنا عذراً ، وفيه - مع انه في غير ما نحن فيه ضرورة العلم بالعید - يمكن الفرق بين المقامين خصوصاً بعد النصوص الدالة هنا على وجوب صومها بعد ذلك إذا فاتت الثلاثة .

وعلى كل حال فالشهور عدم جواز استئنافها أيام التشريق ، بل عن الخلاف الاجماع عليه ، لموم النهي عن صومها بمضى ، كمرسل الصدوق (٣) « ان النبي ﷺ بعث بديل بن ورقاء الخزاعي على حمل اوراق وامره أن يتخلل القساطيط ينادي في الناس ايام متى أن لا يصوموا فانها ايام أكل وشرب وبعمال أي ملاعبة الرجل مع أهله ، وخصوص صحيح ابن مسنان (٤) « سألت ابا عبدالله

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبيح - الحديث ١٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ١٢

من كتاب الصوم

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبيح - الحديث ٨ - ١



عن رجل تمتع فلم يحج هدياً قال : فليصم ثلاثة أيام ليس منها أيام التشريق ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها ، وسبعة اذا رجع الى أهله ، وذكر حديث بديل بن ورقاء « وصحيح سليمان بن خالد (١) » سألت ابا عبدالله ع عن رجل تمتع ولم يحج هدياً قال : يصوم ثلاثة أيام ، قلت له أفيتها أيام التشريق ؟ قال : لا ، ولكن يقيم بمكة حتى يصومها وسبعة اذا رجع الى أهله ، فان لم يقيم عليه أصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام اذا رجع الى أهله ، ثم ذكر حديث بديل بن ورقاء « ورواه في كشف اللثام عن ابن مسكان ، والتدبر فيما رواه في التهذيب هنا (٢) وفي شرح من فاته صوم هذه الثلاثة الأيام بمكة لعائق يموقه (٣) يقتضي ما ذكرنا من كون الخبر عن سليمان ، فلاحظ وتأمل ، وخبر عبدالرحمان بن الحجاج (٤) قال : « كنت قائماً أصلي وابو الحسن ع قاعد قدامي وأنا لا أعلم فجاءه عباد البصري قال : فسلم فجلس فقال : له يا أبا الحسن ما تقول في رجل تمتع ولم يكن له هدي ؟ قال : يصوم الأيام التي قال الله عز وجل ، قال : فجمعت اصغى اليها فقال له عباد : وأي أيام هي ؟ قال : قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، قال : فان فاته ذلك قال : يصوم صبيحة الحصة ويومين بعد ذلك ، قال : أفلا تقول كما قال عبدالله بن الحسن ؟ قال : فاي شيء قال قال : يصوم أيام التشريق ، قال : إن جعفر اكان يقول : إن رسول الله ﷺ امر بدبلا أن ينادي ان هذه أيام اكل وشرب ، فلا يصومن أحد ، قال

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٤

(٢) التهذيب ج ٥ ص ٢٢٩ الرقم ٧٧٥

(٣) التهذيب ج ٥ ص ٢٣٣ الرقم ٧٨٩ وهو ما رواه في الوسائل في الباب

- ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

يا ابا الحسن : إن الله تعالى قال : فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ، قال كان جعفر عليه السلام يقول : ذو الحجة كله من اشهر الحج .

فما عن ابي علي - من اباحة صومها فيها لقول امير المؤمنين عليه السلام في خبر اسحاق (١) « من فاته صيام الثلاثة الايام التي في الحج فليصمها ايام التشريق فان ذلك جائز له » ونحوه منه خبر القداح (٢) - واضح الضعف بعد مذوذ الخبرين ومنهفها وموافقة قول من العامة ، وقصورها عن معارضة ما عرفت من وجوه ، بل احتمال تعاقب ايام التشريق فيها بالقول وإن كان بعيداً غاية البعد ، نعم ارسل في التقية (٣) ان في رواية عنهم « يتسمر ليلة الحصة ، وهي ليلة النفر ويصبح صائماً » بل عن النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر انه يصوم الحصة وهو يوم النفر ، وهو المحكي عن ابي علي وابن بابويه ، بل قد سمعت انصوص الدالة عليه كصحیح العيص (٤) وصحيح حماد (٥) وصحيح رفاعه (٦) بل وصحيح معاوية (٧) وإن كان ليس فيه قوله « وهو يوم النفر » .

ومن هنا قال في المدارك في شرح عبارة المتن : « بل الأظهر جواز صوم يوم النفر ، وهو الثالث عشر » ويسمى يوم الحصة كما اختاره الشيخ في النهاية واسا بابويه وابن ادریس للاخبار الكثيرة الدالة عليه ، وإن كان الأفضل تأخير الصوم الى ما بعد ايام التشريق ، كما تدل عليه صحيحة رفاعه (٨) عن الصادق عليه السلام

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من ابواب الذبيح - الحديث ٥ - ٦

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبيح - الحديث ١٢ - ٣

(٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الذبيح - الحديث ٣

(٦) و(٧) و(٨) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبيح - الحديث

حيث قال فيها : « قلت فان قدم يوم التروية قال : يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق قلت لم يقم عليه جماله قال : يصوم يوم الحصة وبعده يومين » وقد ظهر من هذه الروايات أن يوم الحصة هو الثالث من أيام التشريق ، ونقل عن الشيخ في المبسوط انه جعل ليلة التحصيب ليلة الرابع ، والظاهر أن مراده ليلة الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر ، لصراحة الأخبار في أن يوم التحصيب هو يوم النفر ، وربما ظهر من كلام أهل اللغة انه يوم الرابع عشر ، ولا عبرة به .

قلت : الأصل في ذلك الفاضل في المختلف فانه بعد أن ذكر ما يدل على حرمة صوم أيام التشريق وذكر صوم يوم الحصة - قال : « ولا ريب أن يوم الحصة هو يوم الثالث من أيام التشريق إلا أن يقال أن الشيخ ذكر في المبسوط أن ليلة الرابع ليلة التحصيب ، فيصح ذلك ، إلا أن هذا التأويل بعيد ، أما أولاً فلأن التحصيب إنما يكون لمن نحر في الأخير ، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة ، وأما ثانياً فلانه قال : فليصم يوم الحصة ، وهو يوم النفر ، والنفر نهران : أول ، وهو الثاني عشر ، وثاني ، وهو الثالث عشر ، ويحمل قول الشيخ في المبسوط بانه أراد الرابع من يوم النحر لا الرابع عشر » قلت : كما سمعته من الجامع ، لكن في محكي الخلاف أن الأصحاب قالوا : يصبح ليلة الحصة صائماً ، وهي بعد انقضاء أيام التشريق ، وفي خبر إبراهيم بن أبي يحيى المروي (١) عن تفسير العياشي عن أبي عبدالله عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال : « يصوم المتمتع قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، فان فاته ذلك ولم يكن عنده دم صام اذا انقضت أيام التشريق يتسحر ليلة الحصة ثم يصبح صائماً .

وفي كشف اللثام « وما في صحيح حماد والعميس من التفسير يجوز ان يكون من الراوي - ثم قال - وما في المبسوط - من ان يوم الحصة يوم النفر ، وكذا النهاية والمهذب والسرائر ، ان خبر رفاة نص فيه - لا يقتضي ان يكون ليلة الحصة قله ، وإنما بوجه القياس على نحو ليلة الخميس ، والشيخ ثقة فيما يقوله ، ولا حاجة الى تأويل كلامه بما في المختلف ايضاً بان مراده بالربع الرابع من يوم النحر ، مع ان كلام الخلاف نص في خلافه ، ثم الاحتياط يقتضي التأخير ، إذ لا خلاف في الاجزاء معه ثم احتمل سابقاً في خبر عبدالرحمان تبعاً للمختلف ان المراد من صبيحة الحصة بمعنى اليوم الذي بعدها ، كما انه احتمل في صحيح رفاة الاقتصار على حال الضرورة ، قلت : كل ذلك مضافاً الى ما سمعته من الخبر وما حكاه في المدارك عن بعض اهل اللغة إلا ان الانصاف مع ذلك عدم إمكان إنكار ظهور البصوص في إرادة صوم يوم النفر الذي هو اليوم الثالث عشر او الثاني عشر ، ولعله لكون المحرم صوم ايام التشريق لمن أقام بمنى لا مطلقاً كما عن الأكثر على ما في محكي المستبر ، وفي الروضة لا يحرم صومها على من ليس بمنى إجماعاً ، وفي صحيح معاوية (١) سأل الصادق عليه السلام « عن الصيام فيها فقال : اما بالأمصار فلا بأس ، واما بمنى فلا » ومن هنا يظهر لك النظر فيما عن النهاية والمبسوط من انه لو كان بمكة لا يصومها لعموم الهي عنه ، اللهم إلا أن يكون المراد (٢) بكونه في منى من مكة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الصوم المحرم والمكروه - الحديث ١

من كتاب الصوم .

(٢) هكذا في النسخة الاصلية وحق العبارة هكذا « اللهم إلا ان يكون المراد كونه في منى من مكة » فكأن عبارة المبسوط هكذا « انه لو كان بمنى لا يصومها »

هذا ، وقد تقدم في كتاب الصوم بعض الكلام في ذلك فلاحظ ، وكيف كان فلاحياط لا ينبغي تركه . والله العالم .

﴿ ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة بعد النبلس بالمتعة ﴾ كما في القواعد والنافع خبر زرارة أو موثق (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « من لم يجد الهدي وأحب أن يصوم الثلاثة الأيام في أول العشر فلا بأس » المعتضد باطلاق الآية المفسر في صحيح روضة (٢) بشهر الحليج كله ، واليه أشار ابن سعيد في المحكي عنه من النص على أنه رخص في ذلك لغير عذر ، كالمحكي عن القاضي من أنه قد رويت رخصة في تقديم صوم هذه الثلاثة من أول العشر ، وكذلك في تأخيرها إلى بعد أيام التشريق لمن ظن أن صوم يوم التروية ويوم عرفة يضعفه عن القيام بالتماسك ، وكذا عن النهاية والتهذيب والمبسوط والمهذب في ذكر الرخصة في صومها أول العشر ، لكن عن الآخرين « أن التأخير إلى السابع أحوط » وفي التهذيب « أن العمل على ما ذكرناه أولى » بل عن التبيين والسرائر « الإجماع على وجوب كون الصوم في الثلاثة المتصلة بالنحر » كما عن الخلاف « نفي الخلاف عن وجوبه اختياراً » وإن احتمل إرادة نفي الخلاف عن تقديمها على الإحرام بالحليج ، بل عن ظاهر اختصاص الرخصة بالمضطر .

﴿ وعلى كل حال فلا ريب في أن الأحوط عدم التقديم وإن كان القول بالجواز لا يخلو من قوة ، خصوصاً بعد دعوى الشهرة عليه في محكي التنقيح لما عرفت ، نعم لا خلاف في أنه ﴾ يجوز صومها طول ﴿ باقي ذي الحجة ﴾ بل في المدارك أنه قول علمائنا وأكثر العامة لاطلاق الآية المفسرة في صحيح روضة السابق بذي الحجة ، وخصوص قول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة (٢) : « من

لم يجد ثمن الهدى فاحب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك «  
بل يمكن تحصيل الاجماع منا فضلاً عن محكيه على الجواز المزبور بمعنى الاجزاء  
وإن قلنا بوجوب المبادرة كما سمعته سابقاً من كشف اللثام ، وقال في المقام :  
« وظاهر الاكثر ومنهم المصنف في سائر كتبه وجوب المبادرة بعد التشريق ،  
فإن قلت فليصم بعد ذلك الى آخر الشهر ، وهو أحوط ، لاختصاص أكثر  
الأخبار بذلك ، ومن ذهب الى كونه قضاء بعد التشريق لم يجز عنده التأخير  
اليه اختياراً قطعاً ، وهو مذهب الشيخ في المبسوط على ما في المختلف ، والحق  
انه أداه كما في الخلاف والسرائر والجامع والمختلف والمنتهى والتذكرة والتحرير  
وفيا عندنا من نسخ المبسوط ، إذ لا دليل على خروج الوقت ، بل العدم ظاهر  
ما مر ، غاية الأمر وجوب المبادرة « قلت : قد سمعت سابقاً ما اعترف به من  
إطلاق الأخبار والفتاوى وأنه لم يعثر على ما يقتضي وجوب المبادرة إلا ما حكاها  
من عبارة الجامع ، فما أدري ما الذي دعاه هنا الى نسبة ذلك الى ظاهر الاكثر  
الذي يشهد بالتبع بخلافه ، خصوصاً مع ملاحظة تصریحهم بجواز ذلك طول  
ذي الحجة ، إذ لا داعي الى حمله على إرادة الاجزاء لا الجواز بمعنى عدم الانتم  
والقول بالقضاء المزبور ليس لأحد من أصحابنا ، نعم في المدارك أنه حكى في  
التذكرة عن بعض العامة قولاً بخروج وقتها بمضي يوم عرفة ، ولا ريب في بطلانه  
كما لا ريب في بطلان توقيتها بخصوص الأيام التي بعد التشريق ، أو خصوص  
يوم الحصة منها ، والتحقيق ما عرفت من عدم وجوب المبادرة للأصل ، وظاهر  
النصوص والفتاوى ومعاقد الاجاعات فضلاً عن التوقيت ، وإن كانت هي  
أحوط ؛ والله العالم .

﴿ ولو صام يومين وأفطر الثالث ﴾ لا لعذر ﴿ لم يجزه واستأنف ﴾ لا

عرفته من وجوب التتابع فيها نصاً (١) وفتوى وإجماعاً بقسميه ، وفي العذر ما سمعته من الكيدري وابن حمزة ، مع أن ظاهر الأصحاب هنا خلافه ﴿ إلا أن يكون ذلك هو العيد فيأتي بالثلاث بعد النفر ﴾ لما سمعته من النص (٢) والفتوى ومعقد الاجماع ، فوسوسة سيد المدارك فيه لبعض النصوص (٣) المعرض عنها أو المحمولة على ما عرفت في غير محلها كما تقدم ذلك كله ، بل وغیره مما سمعته من ابن حمزة الذي نفى عنه البأس في المختلف ، فلاحظ وتأمل .

﴿ ولا يصح صوم هذه الثلاثة إلا في ذي الحجة بعد التلبس بالتمتع ﴾ بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، نعم عن احمد في رواية جواز تقديمها على احرام العمرة ، وهو خطأ واضح ، ضرورة كونه تقديماً للواجب على وقته وسببه بلا دليل ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، نعم يتحقق التلبس بالتمتع بدخوله في إحرام العمرة التي صارت جزء من حج التمتع كما صرح به غير واحد ، بل قد عرفت النص (٤) والاجماع على رجحان صومها في السابع مع استحباب أن يكون الاحرام بالحج في الثامن ، ولكن مع ذلك اشترط الشهيد التلبس بالحج ، ونحوه المصنف في النافع وثاني الشهيدين ، لكونه تقديماً للواجب على وقته ، والمسبب على سببه ، وهو كالاتجاه في مقابلة ما عرفت ، ثم قال في الدروس : وجوز بمضهم صومها في إحرام العمرة ، وهو بناء على وجوبه بها يعني الحج أو الهدي أو الصوم ، قال : « وفي الخلاف لا يجب الهدي قبل إحرام

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ و ٤ و ٥

والباب ٥٣ منها

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح

الحج بلا خلاف ، ويجوز الصوم قبل إحرام الحج ، وفيه إشكال « وفيه أنه لا حاجة الى البناء المزبور بعد ظهور الدليل في ذلك وإن لم نقل بالوجوب ، ولعل ذلك هو الوجه في كلام الشيخ (رحمه الله) ضرورة عدم المانع من مشروعية الصوم قبل الخطاب بالذبح للدليل كما أوضحناه سابقاً ، وقلنا إن خبر الكرخي (١) عن الرضا عليه السلام محمول على إرادة بيان الجواز أو غير ذلك ، على أنه يمكن القول بوجوب الذبح بإحرام العمرة على معنى صيرورته مخاطباً بأفعال الحج على حسب ترتبها ويكفي ذلك في مشروعية الصوم بدلا عنه ، كما هو واضح .

﴿ ولو خرج ذو الحجة ولم يصمها ﴾ أي الثلاثة ﴿ تعين الهدي ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل في ظاهر المدارك وصريح المحكي عن الخلاف الاجماع عليه بل عن بعض أنه نقله جماعة ، وهو الحجة بعد صحيح حازم (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « من لم يصم في ذي الحجة حتى يهل المحرم فعليه شاة » ، وليس له صوم ، ويذبح بمعنى « اسكن في كشف اللثام » أنه كما يحتمل الهدي يحتمل الكفارة ، بل هي أظهر « وكذا النهاية والمهذب » وفيه أنه دال باطلاقه أو صومهما ، خصوصاً بعد ملاحظة استدلال الأصحاب به على الهدي « ولعله لذا قال في محكي للبسوط وجب عليه دم شاة واستقر في ذمته الدم وليس له صوم » ونحوه الجامع بل هو محكي عن صريح المنتهى ، بل لعل عبارة المصنف وما شابهها لا دلالة فيها على نفي الكفارة بعد أن كانت مساقاة لبيان ذلك ، ومن الغريب ما في الرياض ، فإنه بعد أن اعترف بدلالة الصحيح (٣) على الهدي والكفارة قال : « إن عدم

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١ وهو صحيح

منصور بن حازم

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١



ج ١٩ (في وجوب الهدي على من لم يصم الثلاثة في ذي الحجة) — ١٨٨ —

الوجوب اقوى للاصل « بعد أن نسبه الى ظاهر المصنف والأكثر ، وذكر الاستدلال بالنبوي الذي تسمعه ، ثم قال : « وسند الخبر لم يثبت » وكأنه غفل عما اعترف به من دلالة الصحيح ، فلاحظ وتأمل .

وعلى كل حال فيؤيده مضافا الى ذلك بالنسبة الى الكفارة النبوي (١) « من ترك نسكا فعليه دم » وبالنسبة الى الهدي صحيح عمران الحلبي (٢) قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يصوم الثلاثة الايام التي على المتمتع اذا لم يجد الهدي حتى يقدم اهله قال : يبعث بدم » بل هو صريح كظاهر الأول في عدم الفرق بين كون الترك لعذر أو لا ، كل ذلك مضافا الى ما تقدم من النصوص (٣) الدالة على ان وقتها ذوالحجة ، وانه المراد من قوله تعالى : « الحج » هذا .

وامكن في محكي النهاية والمبسوط بعد ما سمعته « ان من لم يصم الثلاثة بمكة ولا بالطريق ورجع الى بلده وكان متمكناً من الهدي بعث به ، فانه افضل من الصوم » وظاهره التخيير بين الهدي والصوم ، بل في الدروس حكاية ذلك عنه على الجزم ، وفيه أنه إن كان قد خرج ذو الحجة تعين الهدي ، ضرورة فوات وقت الصوم ، بل وكذا إن لم يخرج ، لأن من وجد الهدي قبل شروعه في الصوم يجب عليه الهدي ، اللهم إلا أن يكون المراد الوجدان في منى ، فيتعين عليه الصوم حينئذ لا التخيير ، إلا أن يكون هو مقتضى الجمع بين ذلك وبين إطلاق صحيح الحلبي المزبور ، لكن ندرة القول

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٥٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح

به تمنع من ذلك ، فان عبارة الشيخ المزبورة غير صريحة فيه ، ولذا قال في المختلف انها مشعرة به ، ولعله لاحتمال تعليله بانه افضل بيان حكمة التعمين لا التخيير .

نعم قد يقال إن الصحيح المزبور معارض بالنصوص المستفيضة الدالة على أن من فاته صومها بمكة لعائق أو نسيان صامها في الطريق إن شاء ، وإن شاء إذا رجع إلى أهله ، منها حسن معاوية (١) وخبر علي بن الفضل الواسطي (٢) المتقدمان ، ومنها صحيح معاوية (٣) أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : من كان متمتعاً ولم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فان فاته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكة ، وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله ، وإن كان له مقام بمكة فإراد أن يصوم السبعة يترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام » قال في القاموس : « الصدر الرجوع كالصدر ، والاسم بالتحريك ، ومنه طوف الصدر - ثم قال - : والصدر محركة اليوم الرابع من أيام النحر » ومنها صحيح معاوية (٤) الآخر ، قال : « حدثني عبد صالح رضي الله عنه سأله عن المنتم لمكة له أضحية وفاته الصوم حتى يخرج وليس له مقام قال : يصوم ثلاثة أيام في الطريق إن شاء ، وإن شاء صام عشرة في أهله » ومنها صحيح سليمان بن خالد (٥) « سألت أبا عبد الله عن رجل تمتع ولم يجد هدياً قال :

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٣) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٤٧ من أبواب الذبح - الحديث ٤

وذيله في الباب ٥٠ منها الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح - الحديث ٢

(٥) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٧

ج ١٩ ( في عدم وجوب الهدي على من صام الثلاثة ثم وجد ) - ١٨٣ -

يصوم ثلاثة أيام بمكة وسبعة إذا رجع الى اهله ، فان لم يقم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله » ومنها صحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما ( عليهما السلام ) « الصوم الثلاثة الايام إن صامها فأخرها يوم عرفة ، وإن لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله ، ولا يصومها في السفر » ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين خروج ذي الحجة وعدمه ، ومن هنا احتل في الذخيرة الجمع بينها بان حكم السقوط يختص بالناسي ، كما في صحيحة حمران (٢) ويحمل عليه حسنة منصور بن حازم (٣) قال وحينئذ يجمع بين صحيحة ابن مسلم وما يعارضها بالترخيص ، وجمع بينهما في التهذيب بحملها على من استمر به عدم التمكن من الهدي حتى وصل الى بلده ، فان الصوم يحز به والحال هذه ، وإن تمكن من الهدي قبل الصوم بعث به ، قلت : لعل الأولى الجمع بحمل هذه النصوص على عدم خروج ذي الحجة وان استبعد في الذخيرة ، لاعتضاده بعد الشبهة والاجماع المنقولة بظاهر الكتاب والسنة والاجماع الموقفة لها بذي الحجة ، فتسقط حينئذ بخروجه ، وتقييد ذلك كله بحال التمكن والاختيار في البقاء في مكة ليس بأولى من تقييد الصحاح بها بحملها على بقاء ذي الحجة ، بل هذا أولى من وجوه ، والله العالم .

﴿ ولو صامها ﴾ أي الثلاثة ﴿ ثم وجد الهدي ﴾ في ذي الحجة ﴿ ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدي وكان له المضي على الصوم ﴾ كما في النافع والفوائد ومحكي النهاية والمبسوط والجامع ، بل في المدارك نسبتها الى اكثر

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١٠

(٢) وهي صحيحة عمران الحلبي المتقدمة في ص ١٨١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ١

الأصحاب ، بل عن الخلاف الاجماع على ذلك ، للاصل وخبر حماد بن عثمان (١) سؤال الصادق عليه السلام « عن متمتع صام ثلاثة ايام في الحج ثم أصاب هدياً يوم خرج من منى قال : اجزأه صيامه » وخبر ابي بصير (٢) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أيذبح او يصوم ؟ قال : بل يصوم ، فان ايام الذبح قد مضت » بعد حمله على انه قد صام الثلاثة ، وان المراد من قوله « او يصوم » إكماله بصوم السبعة ، كما ان المراد من مضي ايام الذبح مضي ايام تعينه ، فما عن القاضي من وجوب الهدي لصديق الوجدان واضح الضعف لما عرفت ، ولكن قد يستدل له بخبر عقبة (٣) سؤال الصادق عليه السلام « عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هدياً فلما ان صام ثلاثة ايام في الحج ابصر ايشتري هدياً فينحره او يدع ذلك ويصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله قال يشتري هدياً فينحره ، ويكون صيامه الذي صامه نافلة » إلا انه لمكان الشهرة المزبورة - بل الاجماع المحكي على عدم الوجوب ان لم يكن المحصل ، والنصوص المزبورة المجبورة بالعمل - حمل على إرادة الندب كما أشار اليه المصنف بقوله :

﴿ ولو رجع الى الهدي كان افضل ﴾ مؤيداً بأنه الأصل وبدلالة النصوص على فضله على الصوم على الاطلاق ، بل عن ابن ادريس والفاضل والمقداد الاكتفاء في الحكم المزبور بالتلبس بالصوم مستدلاً عليه في محكي المنتهى باطلاق الآية وجوب الصوم على من لم يجد الهدي الذي مقتضاه عدم الاجتزاء به وإن لم يدخل في الصوم ، إلا أنه خرج ذلك بالوافق ، فيبقى ما عداه ، ولكن فيه

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

أن مقتضى الآية صوم من لم يجد ، وهذا واجد ، لأن ذاك الحجة كله وقت ، بل مقتضاه وجوب الهدي وإن صام العشرة فضلاً عن الثلاثة كما سمعته من القاضي بل مال اليه بعض متأخري المتأخرين ، لضعف خبر حماد (١) بعبد الله بن بحر كما في الكافي أو بعبد الله بن يحيى كما في التهذيب لا اشتراكه ، مع أن الظاهر كونه تصحيحاً ، وضعف خبر أبي بصير (٢) ايضاً وإن روي بعدة طرق ، وإن كان قد يدفع ذلك بعد التسليم في الأخير بالانحياز بما عرفت مؤيداً بالوافق ، على أن الأصل في الثلاثة صومها في السابع وتاليه كما عرفت ، وهو يعطي الاجزاء وإن وجد يوم النحر ، فالتحقيق حينئذ اعتبار مضي الثلاثة في الحكم المزبور ، وأولى منه الزيادة عليها كما أوماً اليه المصنف بلو الوصلية ، نعم في عبارة القواعد تقييد ذلك بما قبل السبعة ، وهو يعطي عدم جواز الرجوع الى الهدي بعدها ، لكن فيه منع واضح ، ضرورة جوازه ما دام ذو الحجة ، ولذا قال الشهيد لو صام ثم وجد الهدي في وقته استحب الذبح ، بل لعله أحوط ، وأوضح منه منعاً لو أراد عدم أجزاء الصوم ، ضرورة كونه بالتلبس بالسبعة زاد على الثلاثة كما هو واضح .

﴿و﴾ كيف كان في صوم السبعة بعد وصوله الى بلده ﴿بلا خلاف أجده فيه بيننا بل الاجماع بقسميه عليه ، وهو الحجة بعد ظاهر الآية الذي مقتضاه العود الى الوطن ، وصحيح معاوية (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال رسول الله ﷺ : « من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

أهله « وصحيح سليمان بن خالد (١) » سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هدياً قال يصوم ثلاثة أيام بمكة ، وسبعة إذا رجع الى أهله ، فإن لم يقم عليه أصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام إذا رجع الى أهله « وغيرهما ، خلافاً لبعض العامة فقال : يصوم السبعة إذا فرغ من أعمال الحج ، ولآخر منهم أيضاً فقال : يصومها إذا خرج من مكة سائراً في الطريق ، وثالث فقال : بعد أيام التشريق ، والجميع مخالف للتنزيل الذي مقتضاه أيضاً صومها بعد الرجوع متى شاء ، وعن اسحاق بن عمار (٢) انه سأل أبا الحسن عليه السلام « انه قدم الكوفة ولم يصم السبعة الايام حتى فرغ في حاجة الى بغداد فقال عليه السلام : صمها ببغداد ، فقلت افرقها قال : نعم « والله العالم .

﴿ولا يشترط فيها الموالاة على الأصح﴾ وفقاً للمشهور ، بل عن المنتهى والتذكرة لا نعرف فيه خلافاً للاصل بعد إطلاق الدليل ، وخبر اسحاق بن عمار المتقدم آنفاً المنجبر بما عرفت المعتضد بالعموم في حسن عبد الله بن سنان (٣) عن ابي عبد الله عليه السلام « كل صوم يفرق إلا ثلاثة أيام في كفارة اليمين » خلافاً لما عن ابن ابي عقيل وأبي الصلاح من وجوبها فيها كالثلاثة لخبر علي بن جعفر (٤) عن اخيه موسى عليه السلام « سألت عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أفضومها متوالية أو تفرق بينها ؟ قال : تصوم الثلاثة الأيام لا تفرق بينها ، والسبعة لا تفرق بينها « وهو - مع الطعن في منده بمحمد بن احمد العلوي الذي هو غير

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٥٥ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ١

معروف الحال وان وصف الفضل الروايات الواقعة في طريقها بالصحة ، فهو كالهادة منه بذلك - قاصر عن معارضة ما سمعت ، وكخبير الحسين بن زيد (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « السبعة الأيام والثلاثة الايام في الحج لا تفرق انما هي بمنزلة الثلاثة الايام في اليمين » فالوجه حملها على ضرب من السكراهة ، كما عساه يشهر بها التفريق في الجواب في الاول .

ثم إن الظاهر اعتبار التفريق بين الثلاثة والسبعة بلا خلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى نسبته الى علمائنا ، لظاهر الآيه ، وخبر علي بن جعفر (٢) عن اخيه عليه السلام « لا يجمع بين الثلاثة والسبعة » لكن الظاهر اختصاص ذلك بما اذا صام في مكة ، اما لو وصل الى اهله ولم يكن قد صام الثلاثة لم يجب عليه التفريق ، كما نص عليه الفاضل في محكي المنتهى ، بل هو ظاهر الأمر بصوم العشرة فيما سمعته من النصوص (٣) والله العالم .

﴿ فأن اقام بمكة انتظر ﴾ مقدار ﴿ مدة وصوله الى اهله ما لم يزد على شهر ﴾ ثم صام السبعة كما انه يصومها إذا مضى الشهر كما في النافع والقواعد ومحكي النهاية والمقنع والسرائر والجامع ، بل في الذخيرة لا اعلم فيه خلافاً ، والاصل فيه قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار (٤) « قال رسول الله

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب بقية الصوم الواجب - الحديث ٢

من كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٥٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الذبح - الحديث ٧ و ١٢ والباب

٤٧ منها الحديث ٢ والباب ٥١ منها - الحديث ٢ .

(٤) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٤٧ من ابواب الذبح - الحديث ٤

وذيله في الباب ٥٠ منها الحديث ٢

عن أبي بصير (٢) المضمير « رجل تمتع فلم يجد ما يهدي فصام الثلاثة أيام بحكمة ، وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله ، وإن كان له مقام بحكمة وأراد أن يصوم السبعة يترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام » الذي يقيد به إطلاق ما رواه الصدوق في محكي المنع عن معاوية (١) أنه سأل الصادق عليه السلام « عن السبعة الأيام إذا أراد المقام فقال : يصومها إذا مضت أيام التشريق » بل وصحيح أبي بصير (٢) المضمير « رجل تمتع فلم يجد ما يهدي فصام الثلاثة أيام بها قضى نسكه بدا له أن يقيم بحكمة سنة قال : ينتظر منهل أهل بلده ، فإذا ظن أنهم دخلوا بلدهم فليضم السبعة الأيام » وصحيح ابن أبي نصر (٣) « في المقيم إذا صام الثلاثة الأيام ثم يجاور ينظر مقدم أهله ، فإذا ظن أنهم قد دخلوا فليضم السبعة الأيام » والمراد من الظن فيهما هو تقدير المدة الزبورية ، ضرورة عدم حصول العلم بدخولهم بعضها لأمكان المانع ، والمدار عليها لا على دخولهم ، فما عن القاضي والحليين - من الانتظار إلى الوصول من غير اعتبار الشهر ، بل عن ابن زهرة منهم الإجماع عليه ، بل عن المفيد روايته (٤) عن الصادق عليه السلام - واضح الضعف وإن استدلل لهم بإطلاق الصحيحين المزبورين المحمول على ما عرفت ، بل يمكن حمل كلامهم على إرادة أحد الفردين لا قصر الحكم عليه ، كالحكي عن الشيخ من أنه عكس في الاقتصاد ، فذكر الانتظار شهراً فحسب ، فيرتفع الخلاف حينئذ من البين كما سمعته من الذخيرة .

(١) المستدرک - الباب - ٤٥ - من ابواب الذبح - الحديث ٣

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥٠ - من ابواب الذبح - الحديث



ثم إن ظاهر النص والفتوى قصر الحكم على المقيم بمكة ، لكن في كشف  
الثام صممه الحلبيان لمن صد عن وطنه ، وابن أبي مجد للمقيم باحد الحرمين ،  
والفاضل في التحرير لمن أقام بمكة أو الطريق واطلق في التذكرة لمن أقام إلا أنه  
استدل بصحيح معاوية الذي سمعته ، ولا يخفى عليك ما في الجميع ، ضرورة  
كون الوجه الاقتصار في الشهر على المنصوص ، الامر في الآية بالتأخير الى  
الرجوع الظاهر منه الحقيقة لا الحكم ايضاً وإن ذكره بعض المتأخرين ، لكنه  
محل للنظر كما اعترف به في الذخيرة والمدارك ، هذا ، وقد ذكر غير واحد من  
التأخرين على ما في الذخيرة أن مبدأ الشهر بانقضاء ايام التشريق ، ولم يستوضحه  
قال : بل يحتمل الاحتساب من يوم يدخل مكة او يوم يعزم على الإقامة ، وفي  
كشف الثام « والأظهر من آخرها الذي هو يوم النفر ، ويحتمل من دخول  
مكة او قصد إقامتها » قلت : قد يشهد للاول ما سمعته من خبر المقتنع مؤيداً  
بما سمعته سابقاً من ان جواز صوم يوم الآخر منها باعتبار كونه يوم النفر هو  
الخروج من منى ، وحرمة صومها إنما هي فيها لا مطلقاً ، ولعل الأمر هنا  
كذلك ايضاً ، فان خرج من منى في اليوم الأخير احتسب الشهر منه ، وإلا فن  
بعده ، ولكن مع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه ، والله العالم ،

﴿ ولو مات من وجب عليه الصوم ولم يصم ﴾ بعد التمكن منه ﴿ وجب  
أن يصوم عنه وليه الثلاثة دون السبعة ﴾ كما عن الشيخ وجمع للاصل وحسن  
الحلي (١) عن الصادق عليه السلام « عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج ولم يكن له  
هدي فصام ثلاثة ايام في ذي الحجة ثم مات بعد ان رجع الى اهله قبل ان يصوم  
السبعة الأيام أعلى وليه ان يقضي عنه ؟ قال : ما أرى عليه قضاء » وفيه ان

الأصل مقطوع بما تسمعه ، والحسن محتمل للموت قبل التمكن من الصوم الذي لا خلاف معتد به في عدم وجوب الصوم عنه معه بل عن المنتهى انه مذهب علمائنا واكثر الجمهور ، كما عن الصيمري ان عليه إطباق الفتاوى ، وبه حينئذ يقيد الاطلاق ، فما عن بعض من الوجوب واضح الضعف ، على ان الحسن المزبور ظاهر في نفي القضاء مطلقاً كما في الرياض حاكياً له عن الصدوق ، قال : لأن العبارة بعموم اللفظ لا خصوص المحل ، وإن كان هو كما ترى ، نعم هو محتمل لما عرفت ، خصوصاً بعد قوة المعارض .

﴿ و ﴾ من هنا ﴿ قيل ﴾ والقائل ابن ادریس واكثر المتأخرين : ﴿ بوجوب قضاء الجميع ﴾ مع فرض عدم صومها بعد التمكن ﴿ وهو الأشبه ﴾ باصول المذهب وقواعده التي منها عمول ما دل (١) على وجوب قضاء ما فات الميت من الصيام ، بل عن المختلف الاجماع على ذلك ، وخصوص صحيح معاوية (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام « من مات ولم يكن له هدي لمتعة فليصم عنه وليه » ومن الغريب ما في الرياض من المناقشة بان هذا ظاهر ، والأول نص ، ويحمل على الاستحباب بعد رجحانه عليه بالشهرة والاجماع المحكي وغير ذلك ، واغرب منه المناقشة ايضاً بان الشهرة ليست بتلك الشهرة الموجبة لصرف الأدلة عن ظواهرها ، وبعدم وضوح تناول العموم لمثل المقام ، وبجمع الاجماع في محل النزاع ، إلا ان ذلك كله كما ترى ، والتحقيق ما عرفت . ثم لا فرق في ذلك بعد وجوبها عليه بين وصوله الى بلده وعدمه ، للعموم المزبور ، فما عساه يظهر من محكي الفقيه - من انه اذا مات قبل ان يرجع الى

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب احكام شهر رمضان من

كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من ابواب الذبيح - الحديث ١

اهله ويصوم السبعة فليس على وليه القضاء من اعتبار الوصول - في غير محله اللهم إلا ان يريد بذلك الكناية عن التمكن منها ، كما ان ما يحكي عن الصدوق من استحباب اصل القضاء للولي كذلك ايضاً بعد ما عرفت ، والله العالم

❖ ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد ❖ ولم يكن على بدنها نص بخصوصه كفداء النعامة على ما متعرف إن شاء الله ❖ كان عليه سبع شياه ❖ كما في القواعد والنافع وغيرها ومحكي السرائر والنهاية والمبسوط ، بل في الاخيرين فان لم يجدها صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله ، لخبر داود الرقي (١) عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء قال : إذا لم يجد بدنة فسبع شياه ، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله « مؤيداً بما عن ابن عباس (٢) » انه أتى النبي ﷺ رجل فقال علي بدنة وانا موسر لها ولا اجدها فاشترىها فأمره النبي ﷺ ان يبتاع سبع شياه فيذبحهن « بل وبما تسمعه إن شاء الله في الايمان وتوابها من ان من وجب عليه بدنة في نذر ولم يجد لزمه بقرة ، فان لم يجد فسبع شياه ، لكن لاقتصار الخبر المزبور على الفداء اقتصر عليه ابن سميد فيما حكي عنه ، وعن الصدوق في المقنع والفقيه الاقتصار على الكفارة التي هي اعم من الفداء ، ولا يبعد اتحاد المراد منها هنا كما انه لا يبعد العمل بالخبر المزبور بعد الاعتضاد بالعمل وغيره مما سمعت ، نعم ينبغي الاقتصار عليه بعد حرمة القياس عندنا ، فلا تجزي السبع المزبورة عن البقرة وان اجزأت عن الاعظم ، كما ان البدنة لا تجزي من السبع حيث تجب وإن وجبت هي بدلاً عنها ، وما عن التذكرة والمنتهى من اجزاء البدنة عن البقرة لأنها اكثر لحماً

(١) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٧٤

واوفر لا يخفى عليك ما فيه ، وبتحقق المعجز عن السبع بالمعجز عن البعض فيقتل الى الصوم حينئذ ، كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ ولو تعين الهدي فمات من وجب عليه اخرج من اصل تركته ﴾ كما في غيره من الحقوق المالية التي هي كالديون ، ومن هنا لو قصرت التركة وزعت على الجميع بالخصص ، فان لم تف الحصص بالهدي وجب الجزء لقاعدة الميسور « وما لا يدرك » (١) « واذا أمرتكم » (٢) ولو لم يمكن في المدارك الأصح عوده ميراثاً ، بل يحتمل قوياً ذلك مع امكان شراء الجزء ايضاً ، وفي المسألة قول ضعيف بوجوب الصدقة به ، وفيه انه اولى من عوده ميراثاً او مساو ، ولذا قال في المسالك في الصدقة به او عوده ميراثاً وجهان ، نعم قد يقال إن الأقوى منها صرفه في الدين ، إذ لا معنى لجملة ميراثاً مع وجود الدين ، والله العالم .

الطرف ﴿ الرابع في هدي القران ﴾ الذي لا خلاف أجده في انه ﴿ لا يخرج ﴾ أي ﴿ هدي القران عن ملك سائقه ﴾ بشرائه وإعداده وسوقه لاجل ذلك قبل عقد الاحرام به ، بل في المسالك الاجماع عليه ، مضافاً الى الأصل وخبر الحلبي (٣) الآتي وغيره ﴿ و ﴾ حينئذ ﴿ له ابداله ﴾ وركوبه ونتاجه ﴿ والتصرف فيه ﴾ بالملف وغيره ، لقاعدة تسلط الناس على اموالهم ﴿ وإن اشعره او قلده ﴾ مع ذلك بدون عقد نية الاحرام ﴿ و ﴾ لا تأكيدها به ﴿ لكن ﴾ كان ذلك من قبل الاحرام اعداداً له وعزماً انه يهديه لحججه او عمرته نعم ﴿ متى ساقه ﴾ بمعنى انه اشعره او قلده عاقداً به الاحرام او مؤكداً به

(١) روي حديث « الميسور لا يسقط بالميسور » و « ما لا يدرك كله

لا يترك كله » في غوالي اللثالي عن امير المؤمنين عليه السلام .

(٢) تفسير الصافي - سورة المائدة - الآية ١٠١ وسنن البيهقي ج ٤ ص ٣٢٦

التلبية العاقدة ﴿ فلا بد من نحره ﴾ أو ذمحه ، ولا يجوز له إبداله ولا التصرف فيه بما يمنع من نحره ، لتعيينه حينئذ كذلك كما صرح به جماعة ، بل لا أجد فيه خلافا لقوله تعالى (١) : « لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد » ولتظافر الأخبار بأن السياق يمنع من المدلول إلى التمتع ، وخبر الحلبي أو صحيحه (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنة ثم تفضل قبل أن يشمرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر ويحج هديه قال : إن لم يكن أشمرها فهي ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان أشمرها نحرها » والمناقشة بأن أقصى ما يدل عليه وجوب نحر الهدى الذي ضل بعد الأشعار ثم وجد في منى ، لا وجوب النحر بالأشعار مطلقاً كما ترى لا تستأهل أن يستطر، ضرورة ظهوره أو صراحته في أن المدار على الأشعار وعدمه ، نعم لا دلالة فيه على اعتبار العقد بالأشعار أو التأكيد ، بل مقتضاه كالأية الاكتفاء بحصوله بقصد الهدى ، فإن لم يكن إجماع لم يبعد القول به ، اللهم إلا أن يقال إن المراد بهدي القران هو ما يقترن به نية الإحرام سواء عقده به أو بالتلبية وأكده به ، وفيه منع ، ولكن مع ذلك هو باقٍ على ملكه وإن وجب عليه نحره للأصل وغيره ، فله ركوبه وشرب لبنه وغير ذلك مما لا ينافي وجوب نحره المدلول عليه بما عرفت ، كما تسمع ما يدل عليه من النصوص (٣) بل الظاهر أن نناجه له أيضاً وإن قلنا بوجوب نحره عليه معه الدليل كما ستعرف .

وكيف كان فعبارة المصنف هنا لا تخلو من تنافر كما اعترف به الكركي

(١) سورة المائد - الآية ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح

وثاني الشهيدين وان تبعه عليها الفاضل في القواعد ، بل في المسالك في أكثر كتبه وإن كنا لم نتحققه ، وذلك لأن وجوب النحر الذي ذكره أخيراً ينافي جواز التصرف فيه والابتنال الذي ذكره أولاً ، وما في المدارك - من دفعه بأنه إنما يتجه لو اتحد متعلق الحكمين ، والعبارة كالصرحة بخلافه ، فإن موضع جواز التصرف فيه ما بعد الاشعار وقبل السياق ، وموضع الوجوب المقتضي لعدم جواز التصرف ما بعد السياق - يدفعه ما في حاشية الكركي من أنه لا يراد بالسياق امر زائد على الاشعار أو التقليد ، فإن السياق بمجرد لا يوجب ذلك اتفاقاً ، ومقتضى النص وكلام الأصحاب عدم الاحتياج الى ضمه الى الاشعار والتقليد في ذلك ، فالتنازع حينئذ بحاله ، ولعله لذا خلت عن ذلك عبارة الأولين على ما في المسالك ، ودفعه فيها بتنزيل الأول على إرادة عدم خروجه عن ملكه بمجرد الاعداد للسوق والشراء لذلك ونحوه وإن نودي عليه كونه هدي سياق ، وتسميته حينئذ سائماً مجاز باعتبار ما يؤول اليه أو حقيقة لغوية ، وحينئذ فله إبداله والتصرف فيه ، وقوله : « وإن أشعره أو قلده » وصلي لقوله « لا يخرج عن ملكه » لا لقوله : « وله إبداله » الى آخره ، بل هو معترض بينهما ، والتقدير انه لا يخرج عن ملكه وإن أشعره أو قلده وتعين ذبحه ، والموجب لتعبيره كذلك محاولة الجمع بين الحكمين المختلفين أعني جواز التصرف فيه قبل الاشعار وعدم الخروج عن ملكه بعده ، فاتفق تعقيد العبارة ، ولو قدم قوله : « وإن أشعره » على قوله « وله إبداله » اصح من هذه الجهة ، ولكن لا يتم بعده قوله « وله إبداله » لايهامه حينئذ أن له ذلك بعد الاشعار ، بخلاف ما لو قدم جواز الابدال ، وغاية الأمر أن يتساويا في الاجمال ، وقوله « لكن متى ساقه » أي عينه للسياق بالاشعار أو التقليد المذكورين « فلا بد من نحره » أي تعين لذلك وإن لم يخرج عن ملكه ، والعبارة في قوة قوله : « ولكن متى فعل ذلك

أي بان أشعره او قلده تعين نحره ولم يحز له ابداله ولا التصرف فيه ، وهو يزيل احتمال كون قوله « وإن أشعره » وصلياً لجواز ابداله حذراً من التدافع ، إذ لا معنى لسياقه شرعاً إلا عقد الاحرام به بالاشعار أو التقليد ، وهذا ايجاد ما تنزل عليه العبارة على ما فيها من التعقيد ، قلت : هو كذلك ، ضرورة عدم القرينة على ما ذكره ، كما هو واضح .

ونزلها السكركي في حاشيته على ما أشرنا اليه في مزج العبارة من كون المراد بقوله « وان اشعره » الى آخره الاشعار على غير الوجه المعتبر ، وهو الذي يعقد به الاحرام ، فانه الذي يتعين به عليه ذبحه ولا يجوز ابداله ، ولكن متى ساقه أي اشعره او قلده عاقداً به الاحرام وجب عليه ذلك ، ولا ريب في كونه مصححاً للعبارة وإن كان هو خلاف الظاهر ، وفي كشف اللثام هو الوجه عندي لانه في التحرير مع حكمه بما في الكتاب قال : تعين الهدى يحصل بقوله هذا او باشعاره او تقليده مع نية الهدى ، ولا يحصل بالشراء مع النية ، ولا بالنية المجردة ، وقال : لو ضل فاشترى مكانه غيره ثم وجد الأول فصاحبه بالخيار إن شاء ذبح الأول ، وإن شاء ذبح الأخير ، فان ذبح الأول جاز له بيع الأخير وإن ذبح الأخير ذبح الأول إن كان قد أشعره ، وإلا جاز له بيعه ، ونحوه في المنتهى والتذكرة ، وحكي في المسالك عن بعض الفضلاء تنزيلاً غريباً حاصله الالتزام بانه لا يتعين للذبح أو النحر بالسياق ، وهو الاشعار او التقليد المعقد للاحرام ، ولكن يجب إما ذبحه او ذبح بدل منه ، وهذا معنى قول المصنف وسائر الاصحاب انه لا (١) يتعين به ذبحه او نحره ، وفيه أنه مع بعده

(١) شطب على لفظة « لا » في النسخة الأصلية المبيضة ولكنها موجودة

في النسخة الأصلية المسودة وهو الصحيح كما يظهر بادنى تأمل .

لا دليل على حكمه ، بل ظاهر الأدلة من النص والفتوى بخلافه ، ضرورة كونها كالصريح في تعيين ذبح خصوص المساق لا بدله كما هو واضح ، وعلى كل حال فإن أراد المصنف ومن تبعه ما ذكرناه وإن قصرت عبارته فذلك ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت .

هذا كله إذا لم يعينه بالنذر ، وإلا تعين وإن لم يشمره أو يقلده ، ولم يحز له إبداله قطعاً كما صرح به في المسالك وغيرها ، وهو كذلك مع فرض تعلق النذر بعينه ، ولو تلفت بغير تفريط لم يجب عليه عوضه بخلاف ما إذا تعلق بكلي ثم عينه في فرد ، فإن الظاهر وجوب عوضه من غير فرق بين أن يقتصر على نية أن هذا ما وجب عليه وبين أن يقول مع ذلك إن هذا ما علي من النذر ، إذ لا دليل على برائته إلا بالذبح في المنحر ، فالأصل حيثئذ بحاله ، وبه صرح الفاضل في المنتهى إلا أنه فرق بين القول وغيره بتعين الواجب عليه في الأول وان لم تبره ذمته بذلك ، وعدمه في الثاني الذي له التصرف فيه بإبدال وغيره ، بخلاف الأول الذي يصير بقوله كالعين المرهونة في الدين ، إلا أنه كما ترى لا دليل على ذلك في المقام ، بل في كل واجب مطلق كدم المتعة وجزاء الصيد ، فإنه مع تعيينه له في فرد لا يتعين ، سواء قرنه مع ذلك بالقول أولاً ، كما أن ما في المنتهى من الخروج عن الملك في نذر العين بعينها لا يخلو من نظر كما أوضحناه في كتاب النذور .

وكيف كان فلا خلاف في وجوب نحر هدي القران أو ذبحه ﴿ بمضى ﴾ إن كان ﴿ قد ساقه ﴾ لأحرام الحج ، وإن كان للعمرة فيفناء الكعبة ﴿ بل في المدارك الإجماع عليه ، مضافاً إلى التأسّي وقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الأعلى (١)



« لا هدي إلا من الابل ، ولا ذبيح إلا بعني » وفي موثق العرقوفي (١) « سأله عليه السلام سقت في العمرة بدنة فأين أنحرها ؟ قال : بمكة » والمراد بفناء الكعبة سعة امامها وقيل ما امتد من جوانبها دوراً وهو حريمها خارج المملوك عنها .

وعلى كل حال فافضل مواضع الذبيح فيها عند الاصحاب على ما في المدارك أن يكون ﴿ بالحزورة ﴾ بالحاء المهملة التي هي على وزن قسورة تل خارج المسجد بين الصفا والمروة ، وربما قيل الحزورة بفتح الزاء وتشديد الواو ، وفي الصحيح (٢) « من ساق هدياً وهو معتمر نحر هديه في المنحر ، وهو بين الصفا والمروة ، وهي الحزورة » وظاهره الوجوب ، بل ربما حكى عن ظاهر بعض ، ولكن ما سمعته من المدارك مؤيداً بتصريح غير واحد من الأصحاب يقتضي إرادة الذب منه ، وإن كان الجمع بالاطلاق والتقييد أولى لولا ذلك ، كما أن التسامح يقتضي استحباب فناء الكعبة من مكة ايضاً ، وإن اطلق في الموثق المزبور ، والله العالم .

﴿ ولو هلك ﴾ هدي القران بدون تفريط وكان قد ساقه تطوعاً ﴿ لم يجب إقامة بدله ﴾ بلا خلاف أجده فيه مما عدا الحلبي ، بل ولا اشكال ﴿ لانه ليس بمضمون ﴾ للاصل والمعتبرة المستفيضة ، منها صحيحة ابن مسلم (٣) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الهدي الذي يقلد او يشعر ثم يعطب فقال : ان كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاء أو نذراً فعليه بدله » وصحيح معاوية ابن همار (٤) سأل أبا عبدالله عليه السلام « عن الهدي اذا عطب قبل ان يبلغ المنحر أيجزي عن صاحبه ؟ فقال : ان كان تطوعاً فلينحره وليأكل منه وقد أجزأ عنه بلغ المنحر او لم يبلغ ، فليس عليه فداء ، وإن كان مضموناً فليس عليه أن

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الذبيح - الحديث ٣ - ٤

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الذبيح - الحديث ١ - ٣

يأكل منه بلغ المنحر او لم يبلغ ، وعليه مكانه » فما من الحلبي - من وجوب  
البدل مع التمكن اظاهر بعض النصوص التي تأتي إن شاء الله المحمول على ذلك -  
واضح الضعف .

﴿ ولو كان ﴾ أي هدي الفران ﴿ مضموناً ﴾ بأن كان واجباً اصالة  
لا بالسياق وجوباً مطلقاً لا مخصوصاً بفرد ﴿ كالكفارات ﴾ والمنذور مطلقاً  
﴿ وجب اقامته بدله ﴾ كما صرح به غير واحد : لان وجوبه غير مختص بفرد ،  
فلا تبرز الذمة الا بالذبح في المحل وصرفه فيما يصرف فيه ، ولما سمعته من النصوص  
التي منها ومن عبارة المصنف - بل في المدارك وغيره من الاصحاب - يستفاد  
تأدي وظيفة السياق بالمستحق كالكفارة والذبح ، ولا بأس به بعد ظهور النص  
والفتوى ، بل قيل ان عبارات الاصحاب كالصريحة في ذلك ، بل هو صريح  
الشهيد في الدروس ، قال : « ولو كان ساق مضموناً كالكفارة ضمنه ، ويتأدى  
السياق المستحب بها والمنذور » ونحوه عن العلامة في التذكرة .

وعلى كل حال فلا ينافي الحكم المذكور مرسل حريز (١) عن ابي عبدالله  
عليه السلام « كل شيء اذا دخل الحرم فعطب فلا يدل على صاحبه تطوعاً أو غيره »  
وان كان خاصاً الا انه قاصر عن المعارضة من وجوه ، ولذا جملة غير واحد على  
العجز عن البدل او على ارادة غير الموت من العطب كالكسر ونحوه بما يمنع من  
الوصول الذي ستعرف حكمه ان شاء الله او على المنذور المعين ، او غير ذلك ،  
وان كان هو كما ترى ، الا انه خير من الطرح ، ولعل لفظ المضمون في  
النصوص (٢) كاف في الدلالة على ما ذكره من اختصاص وجوب الابدال بالكلي  
في الذمة ، ضرورة ان سياق ذلك منه لا ما يشمل المنذور بخصوصه ، كما هو  
واضح ، والله العالم .

﴿ولو عجز هدي السياق﴾ بعد اشعاره او تقليده ﴿عن الوصول﴾ الى المحل ﴿جاز﴾ بل وجب ولو تخيراً على ما ستعرف ان شاء الله ﴿ان ينحر او يذبح﴾ في ذلك المكان ويصرف في مصرفه ، وان لم يمكن لعدم وجود المستحق يذبح او ينحر ﴿ويلعلم بما يدل على انه هدي﴾ بكتابة او بتلطيح لعلها بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ، للمعتبرة المستفيضة ، كصحيح حفص (١) « قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على ان يتصدق به عليه ولا يعلم انه هدي قال : ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مر به انه صدقة » وصحيح الحلبي (٢) عنه عليه السلام ايضاً « أى رجل ساق بدنة فأنكسرت قبل ان تبلغ محلها او عرض لها موت او هلاك فلينحرها ان قدر على ذلك ثم ليلطخ لعلها التي قلدت بها بدم حتى يعلم من مر بها قد ذكيت فيأكل من لحمها ان اراد ، وان كان الهدي الذي كسر او هلك مضموناً فان عليه ان يبتاع مكان الذي انكسر او هلك ، والمضمون هو الشيء الواجب عليك في نذر او غيره ، وان لم يكن مضموناً وانما هو شيء تطوع به فليس عليه ان يبتاع مكانه الا ان يشاء ان يتطوع » وخبر علي بن ابي حمزة (٣) « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ساق بدنة فأنكسرت قبل ان تبلغ محلها او عرض لها موت او هلاك قال : يذكيها ان قدر على ذلك ويلطخ لعلها التي قلدت بها حتى يعلم من مر بها انها قد ذكيت ، فيأكل من لحمها ان اراد » ومرسل حريز (٤) عنه عليه السلام ايضاً « كل من ساق هدياً تطوعاً فعطب هديه فلا شيء عليه ، ينحره ويأخذ تقليد النعل فيغمسها في الدم فيضرب به صفحة سنامه ، ولا بدل عليه ، وما كان من جزاء صيد او نذر

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الذبح

فمطب فعل مثل ذلك وعليه البدل « الحديث ، وخبر عمر بن حفص الكلبي (١) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل ساق الهدي فمطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلمه انه هدي قال : ينحره ويكتب كتاباً ويضعه عليه ليعلم من مر به انه صدقة »

ومنها - مضافا الى عمل الأصحاب على وجه لا يظهر فيه خلاف - يستفاد جواز العمل على الامارة المزبورة في قطع اصالة عدم التذكية ، ولا يجب الاقامة عنده الى ان يوجد المستحق وان امكن ، كما انه يستفاد من صحيح الحلبي (٢) وخبر علي بن ابي حمزة (٣) منها وجوب الابدال مع ذلك لو كان مضموناً ، وربما اشكل بان مقتضى وجوب الابدال باعتبار الذر المطلق او غير رجوع المبدل الى ملك صاحبه يفعل به ما يشاء ، لا وجوب النحر والدلالة عليه بانه هدي كما سمعت ، وبه جزم في الحقائق ، وهو كالاتجاه في مقابلة النص ، اذ يمكن جريان حكم الهدي عليه باشعاره أو تقليده وإن لم يصل الى المحل ووجب بدله .

﴿ و ﴾ لكن قول المصنف والفاضل والشيخ في محكي الميسوط والنهاية انه ﴿ لو أصابه ﴾ أى هدي السياق الذي تعين ذبحه بالاشعار ﴿ كسر جاز بيعه والأفضل ان يتصدق بشمته أو يقيم بدله ﴾ مناف لذلك ، ضرورة كون مقتضاه الرجوع الى ماسكه وإن كان قد تعين ذبحه بالاشعار ، ومن هنا انكر الكركي

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الذبح - الحديث ٦ - ٤ والأول عن عمرو بن حفص الكلبي وهو ايضاً سهو فانه لم يذكر اسمه في التراجم والموجود في التهذيب ج ٥ ص ٢١٨ الرقم ٧٣٦ عمر بن حفص الكلبي (٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٨ الرقم ١٤٧٨

جواز البيع إلا أنه وجهه في المسالك بان الواجب كان ذبحه بحمله ، فإذا تمذر سقط ، فيجوز بيعه وتستحب الصدقة بثمنه كما تستحب الصدقة ببعض لحمه ، ثم قال : وهذا الحكم ذكره المصنف والعلامة وجماعة ، وينبغي تقييده بما إذا لم يكن مضموناً كالكفارات والمذخور ، فإنه يجب حينئذ إقامة بدله ، وهذا النوع يمكن جعله فرداً من أفراد هدى السياق كما مر ، فلا بد من استثنائه ، إلا أن يحمل على الغالب الظاهر من كون هدى السياق هو المتبرع به ، وقد دل على الحكمين معاً صحيحة محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن الهدى الذي يقد أو يشمر ثم يعطى قال : إن كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاءً أو نذراً فعليه بدله » وفي حسنة الحلبي (٢) أطلق بيعه والصدقة بثمنه وإهداء هدى آخر ، وحملت على الاستحباب مع أنها مقطوعة ، فلا حجة فيها واستشكل المحقق الشيخ علي في حاشية الكتاب الحكم المذكور بأن هدى السياق صار متعيناً محرمه ، فكيف يجوز بيعه ، وجوابه أنه مع مدافعة النص الصحيح فلا يسمع أن الواجب إنما هو ذبحه في محله وقد تمذر فيسقط ، نعم ربما أشكل بما تقدم من وجوب ذبحه عند تحريمه ، وهو قريب من الكسر ، بل العجز أعم منه ، لكن النص قد ورد بالفرق ، وفيه أولاً أنا لم نجد نصاً فارقاً بين الكسر وغيره ، بل صحيحة الحلبي (٣) السابقة مصرحة بالذبح والنملي على الوجه المذكور مع الكسر كخبر علي بن أبي حمزة (٤) بل عن ظاهر أهل اللغة أنه المراد من العطب الذي وقع عنواناً في النصوص ، قال في القاموس : عطب كفرح هلك

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ - ٣

والبعير والفرس انكسر ، وإن كان الظاهر كونه للاعم من الكسر وغيره ، وثانياً أن الذي عثرنا عليه من نصوص البيع هي صحيحة محمد بن مسلم (١) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أيبيعه صاحبه ويستعين بشمنه في هدي آخر ؟ قال : يبيعه ويتصدق بشمنه ويهدي هدياً آخر » وحسنة الحلبي (٢) « سأله عن الهدي الواجب اذا أصابه كسر او عطب أيبيعه صاحبه ويستعين بشمنه في هدي آخر ؟ قال : يبيعه ويتصدق بشمنه ويهدي هدياً آخر » وموردهما كما رى في الواجب .

ومن هنا قال في المدارك : « المستفاد من الأخبار أن هدي السياق المتبرع به متى عجز عن الوصول بكسر أو غيره وجب ذبحه في مكانه على الوجه المتقدم ، وأما البيع والصدقة بالثمن مع إقامة البديل فأما ورد في الهدي الواجب ، فيجب قصر الحكم عليه إلى أن يثبت الجواز في غيره ، ومع ذلك فلا يظهر كراهة بيعه للنهي عنه في صحيح ابن مسلم (٣) » قلت : وبذلك يظهر لك الاشكال فيما ذكره المصنف والمفاضل وغيرها من الفرق بين العجز عن الوصول وبين خصوص الكسر ، بل والاشكال في الحكم باستحباب الصدقة مع ظهور الأمر في الوجوب ولا صارف ، ودعوى كون صحيحة الحلبي مقطوعة لا حجة فيها يدفعها بعد التسليم اعتضادها بالصحيح الآخر ، بل ربما يؤيد وجوبها كونها قائمة مقام الصدقة بلحمه ، نعم لا وجه للاشكال في أصل البيع بما سمعته من الكركي في مقابلة النص المعتبر ، مع أنه باق على ملكه وإن وجب نحره أو ذبحه بالأشعار على ما عرفت ، كما أنه

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الذبح - الحديث

٢ - ١ - ٢ وفي الأول « قال : لا يبيعه فإن باعه فليتصدق بشمنه » كما في التهذيب ج ٥ ص ٢١٧ الرقم ٧٣١ وقد اشار (قدس سره) إلى هذا النهي فيما يأتي قريباً

يمكن تعديده الحكم بالبيع الى غير الواجب من سياق الهدي بالفحوى ، بل قد يقال إن المراد الواجب بحره بالاشعار ، فيشمل المتبرع به حينئذ ، ولعله لذا لم يفرق من تعرض للحكم بين افراد هدي السياق ، نعم في كشف اللثام تفسير هدي السياق الذي جعل عنواناً للمسألتين أي الذبح عند المعز والبيع والصدقة بالثمن عند الكسر بما وجب إهداؤه بالسياق انضم اليه نذر معين أو لا ، بل قال في الأول : وكذا ما وجب عينه اصالته بالنذر ونحوه معللاً لجواز بيعه بخروجه بذلك عن صفة الهدي مع بقاءه على الملك وصحيح حماد (١) السابق ، لكن اعترف بعد ذلك بأن الصحيح المزبور ظاهر في الواجب مطلقاً لا بالسياق ، بل في نذر أو كفارة ، قال : ووجوب بدله ظاهر ، وعليه حمل في التذكرة والمنتهى ولكن فيه ما عرفته سابقاً من أنه لا دليل حينئذ على البيع مع الكسر واستحباب الصدقة بالثمن في محل البحث بعد فرض ظهور الصحيح المزبور فيما ذكره ، مضافاً الى عدم قرينة على تخصيص هدي السياق هنا بما ذكره ، بل لعل ظاهر النص والفتوى خلافه ، فالأولى التعميم لجميع أفراد هدي السياق في الحكمين معاً وإن وجب الابدال في المضمون كما دلت عليه النصوص السابقة .

ودعوى أنه يقتضي إعادة المبدل عنه الى الملك ولذا جاز البيع واضحة المنع كما عرفته ، بل يمكن كون البيع مع الصدقة بشئ لكونه أعود للفقراء ، خصوصاً اذا كان في مكان لا مستحق فيه ، وذبحه في المسكن وتركه تفرير باتلافه وأكل الحيوانات له ، ومن ذلك يظهر لك وجوب الصدقة بالثمن كما هو مقتضى النص باعتبار كونه عوضاً عما هو للفقير .

فالتحقيق الموافق للنصوص إن لم يكن إجماع على خلافه هو التخيير في

الماجز والمكسور ونحوهما بين ذبحه والدلالة عليه وبين بيعه والصدقة بشئنه ، ولكن مع ذلك يجب في المضمون البدل ، ومنه يعلم الاشكال فيما في المتن والقواعد وغيرها من الفرق بين الكسر وغيره بما سمعت ، ومن استحباب الصدقة بالثمن وغير ذلك مما لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، وان استدلل للاخير باصل البراءة المقطوع بما عرفت ، والمسر والخرج الواضح منعها وفي القواعد استحباب الصدقة بالثمن او شراء بدله به نحو بعض نسخ المتن ولم نجد ما يشهد له إلا دعوى احتمال إرادة معنى « او » من الواو في الصحيح بلا قرينة ، والله العالم .

﴿ ولا يتعين هدي السياق ﴾ في حج او عمرة ﴿ للصدقة إلا بالنذر ﴾ وشبهه بل سيأتي استحباب تثليثه بالأكل والصدقة والهدية ، بل استقرب الشهيد في الدروس مساواته لهدي التمتع في وجوب الأكل منه والاطعام ، ولا بأس به كما في المدارك ، لاطلاق قوله تعالى (١) : « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » المتناول لهدي التمتع وغيره ، وربما احتمل في نحو عبارة المتن إرادة ان الهدي الذي يريد سوقه لا يتعين هدياً قبل السوق والاشعار إلا اذا نذره بمئنه . لكنه كما ترى ، وكذا احتمال إرادة انه لا يتعين هدياً بالاشعار لجواز الابدال بناء على بعض الأقوال السابقة ، وربما أيد في المختلف من أنه ان ضل فاشترى بدله فذبحه ثم وجد ما ساقه لم يجب ذبحه وان اشعره او قلده ، لانه امثل وخرج عن المهددة ؛ لكن قد عرفت ما في ذلك كله وانه بالاشعار او التقليد يتعين ذبحه كما تقدم الكلام فيه ، نعم ظاهر العبارة ونحوها انه لا يجب في هدي السياق إلا الذبح والنحر ، وأنه لا يجب الأكل والاطعام لا هدية ولا صدقة ،



ولكنه مناف لظاهر الكتاب كما سيأتي ان شاء الله .

﴿ ولو سرق ﴾ هدي السياق ﴿ من غير تفريط لم يضمن ﴾ وإن كان قد عينه بالنذر مثلاً للأصل وما عرفته من عدم وجوب هدي السياق في الذمة وإن تعين الذبح بالأشعار ، ولصحيح معاوية (١) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى أضحية فماتت او سرقت قبل ان يذبحها قال : لا بأس ، وان ابدلها فهو أفضل ، وان لم يشتر فليس عليه شيء » بناء على ارادة ما يعم الهدي من الأضحية او على عدم الفرق بينهما في ذلك ، وحينئذ يتجه الاستدلال بقول الكاظم عليه السلام في خبر علي (٢) : « اذا اشتريت أضحيتك او قطعتها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدي محلّه » ومرسل ابراهيم بن عبدالله (٣) عن رجل قال : « اشترى لي ابي شاة بنى فسرقت فقال لي ابي ائت أبا عبدالله عليه السلام فأسأله عن ذلك فأتيته فأخبرته فقال لي ما ضحى بنى شاة أفضل من شاتك » نعم يضمن إن نذر مطلقاً ثم عين فيه المنذور كما سمعت ، وكذا الكفارات بل وهدي التمتع على ما عن ظاهر السرائر لوجوب الجميع في الذمة ، بل في المدارك انه قد قطع العلامة في المنتهى بأنه بمطبه او سرقة يرجع الواجب الى الذمة كالدين اذا رهن عليه رهن ، فان الحق متعلق بالذمة والرهن فتي تلف الرهن استوفي من المدين ، وقال : إنه لا يعلم في ذلك خلافاً ، لكن في كشف اللثام عن التهذيب والنهاية والمبسوط والجامع والتذكرة والمنتهى والتحرير عدم الضمان ايضاً لمرسل احمد بن محمد بن عيسى (٤)

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الذبح - الحديث

٤ - ٣ - ٢ والثالث عن احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن غير واحد من اصحابنا عن

ابي عبدالله عليه السلام والظاهر انه ليس بمرسل

عن الصادق عليه السلام « في رجل اشترى شاة لمتعة فسرقته منه او هلكته فقال : ان كان اوثقها في رحله فضاعت فقد اجزأت عنه » المختص بالمتعة ، والخبرين السابقين المحتمل اخيرها كما في كشف اللثام كونه في المندوب ، ووصف شاته بالفضل والاخبار بانه ضحي عنه وله بذلك اجر التضحية ، واولها أن له حينئذ الحاق ، على أن الجميع ضعيف ، ولا جابر كي يخرج به عما تقتضيه القواعد والنصوص السابقة ، ويمكن تنزيل المتن وما شابهه على غير ذلك .

هذا كله مع عدم التفريط ، اما معه فظاهر بعض وصريح آخر الضمان مطلقاً لتعين ذبحه ، لكن اشكاه الكركي بأنه مناف لما سبق من عدم تعين هدي السياق للصدقة إلا بالانذر ، فان مقتضاه جواز التصرف فيه كيف شاء ، فلا وجه لضمانه مع التفريط ، ولو حمل أي ما في المتن ونحوه على المضمون في الذمة لآجبه الضمان حينئذ مع التفريط وعدمه ، وفيه عدم توقف الضمان على تعين الصدقة ، بل يكفي فيه وجوب نحره او ذبحه بمعنى ، فاذا فرط فيه قبل فعل الواجب ضمنه على معنى وجوب ذبح البديل وان لم تجب الصدقة كما هو واضح ، والله العالم .

﴿ ولو ضل فذبحه الواجد ﴾ في محله ﴿ عن صاحبه اجزأ عنه ﴾ كما صرح به الشيخ وغيره ، لصحيح منصور بن حازم (١) عن ابى عبد الله عليه السلام « في الرجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال : إن كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه ، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه » الذي مقتضاه كالفتاوى عدم الفرق بين المتبرع به وبين الواجب بنذر او كفارة ، فتوقف الكركي في الواجب في غير محله ، خصوصاً مع موافقته على الاجزاء في هدي التمتع الذي هو مقتضى الصحيح المزبور ، بل والفتاوى عدا

محكي التلخيص كالكفارة والنذر ، وكذا لا يشترط معرفة صاحبه بعينه ، ولا ان يكون الضلال عن تفريط (١) لاطلاق الخبر والفتاوى ، بل صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « ان من وجد هدياً ضالاً فليعرفه ثم ليذبحه عن صاحبه » كالصريح في عدم اعتبار المعرفة ، نعم لو ذبحه عن نفسه أولاً عن أحد لم يحز عن أحد كما تقدم الكلام فيه سابقاً .

﴿ ولو ضاع فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه ولم يجب ذبح الأخير ﴾ إن لم يكن قد أشعره ، لعدم تعيينه له حينئذ بالاقامة ﴿ ولو ﴾ كان قد ذبح الأخير ﴿ الذي هو البديل ﴾ ذبح الأول ندباً ﴿ كما في محكي المختلف ، لانه امتثل فخرج عن العهدة ﴾ إلا أن يكون منذوراً ﴿ بعينه ، وفيه أن المتجه حينئذ وجوب ذبحه مع الاشعار الذي قد عرفت سابقاً بإيجابه الذبح ، ولذا قال في كشف اللثام : نص في التذكرة والتحرير والمنتهى على وجوبه مع الاشعار وفقاً لغيره ، بل هو مقتضى الأمر في صحيح الحلبي (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنة ثم تفضل قبل أن يشعرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر فيجده هديه ، قال : إن لم يكن أشعرها فهي من ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها ، وإن كان أشعرها نحرها » ودعوى إرادة النذب منه لا شاهد لها حتى خبر أبي بصير (٤) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى كبشاً فهلك منه قال : يشتري مكانه آخر ، قلت : فإن اشترى مكانه آخر ثم وجد

(١) هكذا في النسخة الأصلية ولكن التحقيق ان تكون العبارة هكذا « ولا ان لا يكون الضلال عن تفريط » .

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

الأول قال : إن كان جميعاً قائمين فليذبح الأول وليبيع الأخير ، وإن شاء ذبحه وإن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول معه « بعد ضعف سنده بمحمد بن سنان كما في المدارك ، وعدم تعرضه لهدي السياق ، بل لعل الظاهر ان المسؤول عنه فيه هدي التمتع على أنه أمر فيه أيضاً بذبح الاول مع ذبح الأخير ، فمن الغريب ما في المسالك من دعوى كون مستند المصنف والجماعة صحيح أبي بصير مشيراً به الى الخبر المزبور ، كما أن من الغريب الاستدلال له في المدارك بالصحيح الأول مع عدم ذكر خلاف في المسألة ، بل حكاه عن المصنف والعلامة في جملة من كتبه مع انك قد سمعت ما عن المنتهى والتذكرة والتحرير وغيرها .

ثم إن فيها معاً إشكال المتن وغيره بظهوره في وجوب اقامة البدل في هدي السياق المتبرع به ، ووجوب ذبحه اذا لم يجد الأول ، وهو مناف لما تقدم من عدم وجوب اقامة البدل لو هلك ، ثم أجاب عنه في المسالك إما بالتزام وجوب البدل مع الضياع وسقوطه مع السرقة والهلاك ، ولا بعد في ذلك بعد ورود النص وإما بتخصيص الضياع بما وقع منه بتفريط ، وفيه أولاً أنه لا ظهور في المتن في ذلك ضرورة اهمية اقامة البدل المذكورة في المتن من الوجوب ، لصدها مع الجواز ، كما أن وجوب الذبح بعد الاشعار لا يقتضي ذلك ايضاً ، وثانياً انه لا نص يقتضي الفرق بين الضياع وبين الهلاك والسرقة ، إذ لم نعر كما اعترف به غيرنا ايضاً إلا على الخبرين المزبورين الواضح عدم دلالتها على ذلك ، ثم قال في المدارك : انه يمكن حمل عبارة المصنف على الهدي الواجب ليم وجوب اقامة بدله ، ويكون المراد انه لو وجد الأول بعد ذبح الأخير لم يجب ذبحه ، لقيام البدل مقامه الا اذا كان مندوراً على التعيين ، فيجب ذبحه حيثئذ بعد ذبح الاخير لتعيينه بالنذر لذلك ، وفيه - مع عدم قرينة على التنزيل المزبور بل

الظاهر خلافه - منع عدم وجوب ذبحه وان كان قد ذبح الاخير مع فرض اشعاره أو تقليده كما عرفته سابقاً ، فالتحقيق عدم وجوب الابدال في المتبرع به وإن كان قد أشعره ، كما أنه يجب عليه ذبحه مع ذبح الأخير وعدمه اذا كان قد أشعره ، نعم لا يجب عليه ذبح ما لم يشعر منها ، والله العالم .

ويجوز ركوب الهدي ﴿ المتبرع به ﴾ ما لم يضر به ، وشرب لبنه ما لم يضر بولده ﴿ بلا خلاف أجده فيه ، بل في المدارك هو موضع وفاق ، وعن غيرها الاجماع مطلقاً إلا من الاسكافي في الواجب ، بل ولا اشكال بناء على ما عرفته سابقاً من عدم خروجه عن ملكه بالاشعار والتقليد وإن تعين للذبح ، مضافاً الى كونه المتيقن من نصوص المقام ، كقول الصادق عليه السلام في خبر ابي الصباح السكتاني (١) وابي بصير (٢) في قوله تعالى (٣) « لكم فيها منافع الى أجل مسمى » « ان احتاج الى ظهرها ركبتها من غير أن يعنف بها ، وان كان لها لبن حلبها حلباً لا ينهكها » وفي صحيح سليمان بن خالد (٤) « ان نتجت بدنك فاحلبها ما لم يضر بولدها ، ثم انحرها جميعاً ، قلت : أشرب من لبنها وأسقي قال : نعم ، وقال : ان امير المؤمنين عليه السلام إذا رأى انساناً يمشون قد جهدهم المشي حملهم على بدنه ، وقال : ان ضلت راحلة الرجل أو هلكت ومعه هدي فليركب على هديه » وفي صحيح حريز (٥) « كان علي عليه السلام إذا ساق البدن ومروا على المشاة حملهم على بدنه ، وإن ضلت راحلة رجل ومعه بدنة ركبتها غير مضر ولا مثقل » وفي صحيح منصور (٦) « كان علي عليه السلام يحلب البدن ويحمل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

(٣) سورة الحج - الآية ٣٤

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الذبح - الحديث

عليها غير مضر» وسأله رحمه الله يعقوب بن شبيب (١) في الصحيح «عن رجل يركب هديه ان احتاج اليه فقال : قال رسول الله ﷺ : يركبها غير مجهد ولا متعب» كما ان ابن مسلم (٢) سأل أبا جعفر رحمه الله في الصحيح «عن البدنة تلتج أجلبها قال : أجلبها غير مضر بالولد ثم أنحرهما جميعاً ، قلت : يشرب من لبنها قال : نعم ويسقي إن شاء» بل لعل إطلاقها شامل للهدي الواجب مطلقاً سواء كان مضموناً أو غير مضمون كما هو المشهور خلافاً للحكي عن أبي علي ، قال : «لا بأس بأن يشرب من لبن هديه ، ولا يختار ذلك في المضمون ، فإن فعل غرم قيمة ما شرب من لبنها لمساكين الحرم» مع انه غير صريح في المخالفة لكنه نفى عنه البأس في المختلف ، بل في المسالك بعد أن حمل عبارة المتن على المتبرع به قال «ولو كان الهدي مضموناً كالكفارات والنذور لم يحجز تناول شيء منه ولا الانتفاع به مطلقاً ، فإن فعل ضمن قيمته أو مثله للمستحق أصله ، وهو مساكين الحرم» وفي الحقائق التفصيل بما سمعته سابقاً من الفاضل ، وعن المنتهى الاجماع على الاستثناء ، فإن تم وإلا كان الجميع كما ترى اجتهداً في مقابلة اطلاق النصوص بل وفتاوى كثير كما اعترف به في الرياض المتناول لجميع الأفراد حتى الواجب المعين بالنذر ونحوه وإن قلنا بخروجه عن الملك بذلك ، إذ الاباحة الشرعية الثابتة من الاطلاق الزبور لا تنافي ذلك ، ودعوى كون المراد من الاطلاق المزبور غير المضمون لا دليل عليها ، نعم في خبر السكوني (٣) عن جعفر بن محمد (عليها السلام) «انه سئل ما بال البدنة تقلد النمل وتشعر ؟ فقال : اما النمل فيعرف أنها بدنة ، ويمرؤها صاحبها بنعله ، واما الاشعار فيحرم ظهرها

على صاحبها من حيث أشعرها ، فلا يستطيع الشيطان أن يتسمنها ، لكن لقصوره عن المعارضة من وجوه ينبغي حمله على الكراهة ، او على صورة الاضرار على انه بالنسبة الى الركوب خاصة ، وحينئذ فلاطلاق بحاله في الشمول المزبور ، كما أن الأمر بذبح ولدها معها شامل لما اذا كان موجوداً حال السياق وسبق معها او متجديداً بعد ، من غير فرق بين قصده مع الام في السوق وعدمه ، ومن هنا أطلق في محكي النهاية والمبسوط والتهذيب والسرائر والجامع ان الهدي إذا نتجت فالولد هدي .

نعم لو كان متولداً حال السوق ولم يقصد سوقه لم يجب ذبحه للاصل بعد ظهور النصوص في غيره ، فلو أضر به شرب اللبن حينئذ فلا ضمان ، لكونه ماله وأما الصوف والشعر ففي المدارك بل في الحقائق نسبته الى الأصحاب أنه ان كان موجوداً عند التعمين تبعه ولم يحز إزالته إلا أن يضره فيزيله ويتصدق به على الفقراء ، وليس له التصرف فيه ، ولو تجدد بعد التعمين كان كاللبن والولد ، وفيه أن المتجه مع عدم النص فيه بالخصوص مراعاة القواعد في المتجدد بالنسبة الى بقاء الهدي على ملك صاحبه وعدمه كالهدي المتبرع به وغيره مما كان معيناً بنذر ونحوه وقلنا بخروجه عن الملك ، فيحكم في الأول بجواز التصرف فيه بما شاء بخلاف الثاني ، على أن قوله كاللبن والولد غير واضح الوجه بعد ما عرفت من جواز شرب اللبن وسقيه ووجوب ذبح الولد .

ثم إن ظاهر قول المصنف ما لم يضر بها أو بولدها عدم الجواز مع ذلك ، لظاهر النصوص ، بل صرح غير واحد بالضمان ايضاً وإن كان لا يخلو من نظر كما ان ما عن الدروس من أن الأفضل الصدقة باللبن إذا فضل عن الولد كذلك ايضاً ، لعدم الدليل ، وإن كان الأمر سهلاً بعد ملاحظة التسامح ، والله العالم .  
(وكل هدي واجب بغير الاشعار والتقليد نحو هدي القران بل كان

﴿ كهدى ﴾ والكفارات ﴿ والفداء والنذر ونحو ذلك غير هدى التمتع ﴾ لا يجوز ان يعطى الجزار منها شيئاً ﴿ عوضاً عن ذبحه ﴾ ولا أخذ شيء من جلودها ولا اكل شيء منها ، فان أكل تصدق بثمن ما اكل ﴿ وفقاً للمشهور ، بل في محكي المنتهى والتذكرة لا يجوز الاكل من كل واجب غير هدى التمتع ، ذهب اليه علماءنا اجمع ، مضافاً الى تعلق حق الفقراء سيما في نحو النذر ، والى صحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه قال : يأكل من أضحيته ويتصدق بالفداء » وصحيح معاوية (٢) عن الصادق عليه السلام « سألت عن الاهاب فقال : تصدق به او بحمله مصلي تنفع به في البيت ولا تعطى الجزارين ، وقال : نهى رسول الله ﷺ ان يعطى جلالها وجلودها وقلائدها الجزارين ، وأمر ان يتصدق بها » وحسن حفص بن البختري (٣) « نهى رسول الله ﷺ ان يعطى الجزار من جلود الهدى وجلالها شيئاً » وخبر البصري (٤) عنه عليه السلام ايضاً « سألت عن الهدى ما يؤكل منه قال : كل هدى من نقصان الحج فلا تأكل منه ، وكل هدى من تمام الحج فكل » ومضمون ابى بصير (٥) سأل عليه السلام « عن رجل أهدي هدياً فانكسر قال : إن كان مضموناً والمضمون ما كان في عيين يعني نذراً او جزاء فعليه فداؤه ، قلت : أياكل منه ؟ قال : لا انما هو للمساكين ، فان لم يكن مضموناً فليس عليه شيء ، قلت : أياكل منه قال : يأكل منه » وخبر ابى البختري (٦) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر عن ابيه عليه السلام « ان علي بن ابى طالب عليه السلام كان يقول : لا يأكل المحرم

(١) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ١٥ - ٤ - ١٦ - ٢٧

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٥



من الفدية ولا الكفارات ولا جزاء الصيد . ويأكل مما سوى ذلك » وخبر  
السكوني (١) عن أبي جعفر عليه السلام « إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شيء  
عليه ، وإن كان واجباً فعليه قيمة ما أكل » وفي الفقيه في رواية حماد عن  
حريز (٢) « ان الهدى المضمون لا يؤكل منه اذا عطب ، فان أكل منه غرم » .  
لكن في الكافي (٣) روى أيضاً « انه يأكل منه مضموناً كان أو غير مضمون »  
بل في خبر عبد الملك القمي (٤) عن الصادق عليه السلام « يؤكل من كل هدي نذراً كان  
أو جزاء » وفي خبر جعفر بن بشير (٥) عنه عليه السلام أيضاً سأله « عن البدنة التي تكون  
جزاء الايمان والنساء ولغيره يؤكل منها قال : نعم يؤكل من كل البدن » وخبره  
الآخر (٦) عنه عليه السلام أيضاً « يؤكل من الهدى كله مضموناً كان أو غير مضمون »  
وفي خبر عمر بن يزيد (٧) عنه عليه السلام أيضاً قال : « قال الله في كتابه (٨) : « فمن  
كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فمن  
عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم اذا كان صحيحاً فالصيام  
ثلاثة أيام والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام ، والنسك شاة يذبحها  
فيأكل ويطعم ، وإنما عليه واحد من ذلك » وفي الفقيه (٩) عنهم (عليهم السلام)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح

الحديث ٥ - ٢٦ - ١٧ - ١٠ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٦ عن عبدالله

ابن يحيى الكاهلي

(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب بقية كفارات الاحرام - الحديث ٢

(٨) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٩) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٧

« إنما يجوز للرجل ان يدفع الأضحية الى من يسلمها بجلدها ، لان الله عز وجل قال فكلوا منها واطعموا » والجلد لا يؤكل ولا يطعم » وفي خبر صفوان بن يحيى (١) المروي عن العليل « انه سأل السكاظم عليه السلام الرجل يعطي الأضحية من يسلمها بجلدها قال : لا بأس به ، قال الله عز وجل : « فكلوا منها واطعموا » والجلد لا يؤكل ولا يطعم » ولعله لذلك مع الأصل كان المحكي عن ابن ادريس كراهة اعطاء الجزار الجلد جماً بين ذلك وبين النهي السابق ، وإن نوقش بان ظاهر الأضحية المستحب ، لكن يدفعه ظهور الاستدلال في العموم ان لم يكن صراحته فيه .

نعم هو قاصر عن المعارضة بالشبهة العظيمة وغيرها ، فلذا كان العمل على المشهور ، كما ان ما عن النهاية من انه يستحب ان لا يأخذ شيئاً من جلود الهدي والأضاحي بل يتصدق بها كلها ، ولا يجوز ايضاً ان يعطيه الجزار فان أراد ان يخرج منها شيئاً لحاجته الى ذلك تصدق بشعنه ، ونحوه عن المبسوط كذلك ايضاً ، وان قيل إنما حرم الثاني دون الأول للنهي عنه من غير معارض بخلاف الأول ، فانك قد سمعت ما في صحيح معاوية (٢) عن الصادق عليه السلام ولكن فيه - مع ان المعارض لكل منهما حاصل كما عرفت - عدم المكافأة ، فالأولى اجتنابه اجمع وخصوصاً بالنسبة الى الأكل الذي قد عرفت حكاية الاجماع عليه ، وان سمعت ما في النصوص السابقة المحتمل لحال الضرورة مع غرامة القيمة كما عن الشيخ ، بل قيل إنه غير نص في اكل المالك وان كان هو بعيداً ، فتخص الآية حينئذ بغير ذلك . هذا كله في إعطاء الجزار الالهاب والقلائد والجلال واللحم على وجه الاجرة ، اما اذا كان على وجه الصدقة مع كونه من اهلها فلا بأس كما صرح

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٨ - ٥

به في المذارك ومحكي الكافي والغنية والاصباح وإن لم يذكر الجلال في الأخير ،  
والقلائد ايضاً في سابقه ، وعن المقنع في هدي المتعة « ولا تمط الجزار  
جلودها ولا قلائدها ولا جلالها ولكن تصدق بها ، ولا تمط السلاخ منها »  
وقد تقدم بعض الكلام في ذلك ، والله العالم .

﴿ومن نذر ان ينحر بدنة فان عين موضعاً وجب ، وان اطلق نحرها بمكة﴾  
كما في النافع والقواعد بل ومحكي النهاية والمبسوط والسرائر وان خصت من  
مكة فناء الكعبة ، وهو مع انه احوط موافق لما تسمعه من الخبر (١) الا انه  
ليس خلافاً في اصل الحكم الذي ينبغي القطع به في الاول ، فان البدنة وان  
كانت اسماً للناقة والبقرة التي تنحر بمكة كما في القاموس ، او لما ينحر فيها او في  
منى من الابل خاصة ، او والبقر ايضاً الا ان تعيين المكان من الماذر قرينة  
على عدم ارادة ذلك كما يشهد له خبر محمد (٢) عن ابي جعفر عليه السلام « في رجل  
قال عليه بدنة ينحرها بالكوفة فقال عليه السلام : اذا سمى مكاناً فلينحر فيه » وخبر  
اسحاق الازرق الصائغ (٣) « سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل جعل لله تعالى عليه  
بدنة ينحرها بالكوفة في شكر ، فقال عليه السلام لي : عليه أن ينحرها حيث جعل الله  
تعالى عليه ، وان لم يكن سمى بلدأ فانه ينحرها قبالة الكعبة منحر البدن » ومن  
الاخير - مضافاً الى الاعتضاد بمفهوم الاول ، وبقوله تعالى (٤) « ثم محلها الى  
البيت العتيق » وبما عرفت من كون البدنة اسماً لذلك ، وبما عن الغنية « من انه  
إن نذر الهدي وعين موضعاً تعين وإلا ذبحه او نحره قبالة الكعبة للاجماع

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٩ - من ابواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من كتاب النذر والهدى - الحديث ١

(٤) سورة الحج - الآية ٣٤

والاحتياط « بل وما عن الخلاف » من أن ما يجب من الدماء بالنذر إن قيده ببلدة أو بقعة لزمه في الذي عينه بالنذر ، وإلا لم ينحر إلا بمكة قبالة الكعبة بالحزرة للاجماع « بل عن بعض أن الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب - يظهر الوجه في الحكم في الثاني وإن توقف فيه جماعة من متأخري المتأخرين مستوجبهين النحر حيث شاء الاصل والاطلاق الذين لا يخرج عنها بالخبر المزبور بعد ضعفه ولكن فيه ما لا يخفى بعد الإحاطة بما ذكرناه .

نعم لو لم يكن المنذور بدنة أو هدياً أو نحو ذلك مما هو ظاهر كون المراد مكة انجبه حينئذ التخيير بين سائر الامكنة ، وما سمعته من اجماع الخلاف يمكن تنزيله على إرادة نذر الهدي أو البدن أو نحو ذلك مما يكون ظاهراً في إرادة مكة ، بل ربما قيل بعدم صحة نذر الهدي الى غيرها أو نحره في غيرها ، وان كان فيه أن الهدي وان كان اسماً لما ينحر فيها لكن قد عرفت ان التصريح بغير المكان قرينة على إرادة غير ذلك من الهدي ، فالتحقيق حينئذ ملاحظة مصداق عنوان النذر مثلاً مع عدم القرينة فضلاً عن التصريح ، وإلا اتبعنا ، وبذلك يظهر لك عدم مخالفة المسألة للاصول بعد ما عرفت من كون الهدي اسماً للنحر والذبح في المكان المخصوص ، وكذا البدن ، أما مع اطلاق نذر الذبح والنحر فلا اشكال في الاجتزاء بأي مكان شاء مع فرض عدم انصراف للاطلاق الى فرد ، والله العالم .

﴿ ويستحب ﴾ كما في القواعد ﴿ ان يأكل من هدي السياق ﴾ غير الواجب من كفارة أو نذر للصدقة ﴿ وان يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي النمتع ﴾ الموثق عن شعيب المقرئوفي (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : سقت

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ١٨

الجواهر - ٢٧

في العمرة بدنة فإن انحراها ؟ قال بمكة ، قلت : فأني شيء اعطيت منها ؟ قال : كل ثلثاً وتصدق بثلث واحد ثلثاً « وفي صحيح سيف التمار (١) عنه عليه السلام » ان سعد ابن عبد الملك ساق هدياً في حجة فأتى أبا جعفر عليه السلام فسأله كيف نصنع به ؟ فقال أطعم أهلك ثلثاً ، واطعم القانع والمعتز ثلثاً ، واطعم المساكين ثلثاً ، فقلت : المساكين هم السؤال فقال : نعم ، وقال : القانع الذي يقنع بما أرسلت اليه من البضعة فما فوقها ، والمعتز ينبغي له أكثر من ذلك هو أغنى من القانع ، يعتريك فلم يسألك « ولم يقيد المصنف والفاضل الأكل بالثلث ، لتعذره او تسره غالباً فيكني فيه المسمى ، ولذا نطقت الاخبار (٢) بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأن يؤخذ من كل بدنة من بدنه جذوة فطبخت وأكل هو وأمير المؤمنين (عليهما السلام) وحسبوا المرق ، ولعل الأمر بالثلث في الخبر الأول محمول على إرادة أكل أهله معه أو من يقوم مقامهم ، وعن ابن ادريس التصريح بوجوب الثلاثة كما في هدي التمتع لما مر من الدليل ، وفي كشف اللثام وكلام الحلبي وابن سعيد يحتمل الأمرين ، والمصنف يحتمل أن يقول بالوجوب ، وإنما ذكر الاستحباب بناء عليه في هدي التمتع ، ولم يتبعه حينئذ بالوجوب اكتفاء بما قدم ، وان لا يقول إلا بالاستحباب بناء على أن أصل هذا الهدى الاستحباب وإن تعين بالسوق للذبح بمعنى انه ليس له بيعه ونحوه ، بل قد سمعت عن المختلف انه لم يوجب الذبح ، وقال : قد حصل الامتثال بالسوق بعد الاشعار أو التقليد ، قلت : ويأتي مثله في عبارة المصنف .

- (١) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٣ وفيه « قال ابو عبدالله عليه السلام : إن سعيد بن عبد الملك « وهو مهو فان الموجود في التهذيب ج ٥ ص ٢٢٣ الرقم ٧٥٣ » إن سعد بن عبد الملك «
- (٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢ و ١١ و ٢١

والوجوب وان كان أحوط بل هو مقتضى الآية لكن ظاهر المصنف والفاضل الذنب خصوصاً بعد قولها : ﴿ وكذا الأضحية ﴾ أي يستحب أن يأكل منها ثلثاً ويهدي ثلثاً ويتصدق بثلث ، لقول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة (١) له : « وإذا ضحيت فكلوا واطعموا واهدوا واحمدوا الله على ما رزقكم من هيمة الأنعام » ولما روي (٢) « من أن علي بن الحسين والباقر (عليهم السلام) كانا يتصدقان بثلث الأضاحي على الجيران ، وبثلث على المساكين ، وبمسكان ثلثاً لأهل البيت » ومقتضى الاستحباب المزبور جواز الترك الذي من أفراده أكل الجميع ، فلا يضمن للفقراء حينئذ شيئاً وإن استحب له غرامة الثلث بناءً على تبعية الغرامة للخطاب بالصدقة به ، لكن عن مبسوط الشيخ « ولو تصدق بالجميع كان أفضل - إلى أن قال - : فإن خالف وأكل الكل غرم ما كان يحزبه التصديق به ، وهو اليسير ، والأفضل أن يفرم الثلث » وظاهره وجوب الغرم في الجملة ، كما أن صريحه أفضلية التصديق بالجميع مع إجماع علمائنا كما في المدارك على استحباب الأكل ، بل حكى عنه فيها تصريحه بذلك ، اللهم إلا أن يريد أن الصدقة به أجمع أفضل من ذلك ، ولكن لم نعرف له شاهداً بذلك ، وعن المبسوط أن من نذر أضحية فليس له أن يأكل منها ، ولعله لعموم ما مر من النهي عن الأكل من الهدى الواجب ، وفيه إمكان منع شموله لذلك بعد عموم الأخبار بالأكل من الأضحية وانصراف النذر إلى المعهود الشرعي المندرج فيه الأضحية المنذورة ، إذ المراد وجوبها به بحكمها ، ولعله لذا كان المحكي عنه في الخلاف والفاضل في التحرير أن له الأكل مستدلين عليه بعموم « فكلوا منها » وإن كان فيه منع ؛ هذا ، وفي المدارك قد أطلق الأصحاب عدم جواز بيع لحمها من غير

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب الذبيح - الحديث ٢٣ - ١٣

تقييد بوجوبها ، واستدل عليه في المنتهى بأنها خرجت عن ملك المضحي بالذبح واستحقها المساكين ، وهو إنما يتم في الواجب دون المتبرع به ، والأصح اختصاص المنع بالأضحية الواجبة ، ولعل ذلك مراد الأصحاب ، وفيه أنه خلاف الظاهر ، ولا استبعاد في خروجها عن الملك بالذبح كما سمعته من المنتهى وإن كانت مندوبة ، أو وجوب صرفها في ذلك وإن بقيت على الملك كما هو واضح .

﴿ الخامس في الأضحية ﴾ بضم الهمزة وكسر ها وتشديد الياء على ما هو المعروف من اللغة فيها ، وإن جاء على ما عن مجمع البحرين فيها أيضاً ضحية كمعطية ، واجمع ضحايا كمطايا ، واضحاة بفتح الهمزة كأرطاة ، واجمع أضحى كأرطى ، وربما كان هو الظاهر من الاضحى في بعض النصوص (١) الآتية والمراد بها ما يذبح أو ينحر من النعم يوم عيد الأضحية وما بعده إلى ثلاثة أيام أحدها يوم العيد ، أو أربعة كذلك ، بل لعل وجه تسميتها بذلك لذبحها في الضحى غالباً ، بل سمي العيد بها .

وعلى كل حال فهي مستحبة استحباباً مؤكداً إجماعاً بقسميه ، بل يمكن دعوى ضرورة مشروعيتهما ، مضافاً إلى ما حكاه غير واحد من المفسرين أنه المراد من قوله تعالى (٢) « فصل لربك وانحر » وإن كان الموجود فيما وصل إلينا من النصوص (٣) أن المراد به رفع اليدين حذاء الوجه مستقبل القبلة في افتتاح الصلاة ، وفي آخر (٤) أنه رفع اليدين في تكبيرات الصلاة ، وفي

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح

(٢) سورة الكوثر - الآية ٢

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب تكبيرة الاحرام - الحديث

• - ١٤ من كتاب الصلاة

ثالث (١) للنحر الاعتدال في القيام على معنى أن يقيم المصلي صلبه في صلاته ، ولكن لا مانع من إرادة الجميع على ضرب من التجوز أو على نحو إرادة البطون مع الظواهر ، نعم هو فيها متوجه الى النبي ﷺ خاصة ، وقد قيل إن وجوبه عليه من خواصه ﷺ كما تسمعه في النبوي (٢) والى النصوص المستفيضة بل المتواترة حتى أن الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم (٣) قال : « الأضحية واجبة على من وجد من صغير أو كبير ، وهي سنة » والصادق عليه السلام (٤) في جواب السؤال عنها « هو واجب على كل مسلم إلا من لم يجد ، فقال له المائل ما ترى في المبال ؟ فقال : إن شئت فعلت ، وإن شئت لم تفعل ، فلما أنت فلا تدعه » وسأله عليه السلام أيضاً عبدالله بن سنان (٥) « عن الأضحية أوجب على من وجد لنفسه ولعياله ؟ فقال : اما لنفسه فلا يدعه ، واما لعياله إن شاء ترك »

ومن ذلك ظن الاسكافي وجوبها ، لكنه شاذ لما عرفت من الاجماع على الندب ، مضافاً الى النبوي (٦) « كتب علي النحر ، ولم يكتب عليكم » فلا بأس بإرادته من لفظ الوجوب على معنى كونه مندوباً مؤكداً كما في نظائر المقام ، بل لعله شائع خصوصاً بعد قوله ، في الاول « وهي سنة » وإن كان يحتمل لولا ما عرفت إرادة الوجوب المستفاد من السنة ، قيل ومع ذلك فهو صريح في الوجوب

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب القيام - الحديث ٣ من كتاب

الصلاة

(٢) و (٦) كنز العمال ج ٣ ص ١٧ الرقم ٣٦ وفيه « الاضحية على

فريضة وعليكم سنة »

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

٣ - ٥ - ١



على الصغير ، والمراد به حيث يقابل به الكبير غير البالغ ، ولا ريب في أن التكليف في حقه متوجه الى الولي مع انه نفى الوجوب عنه في الصحيح الآخر (١) وغيره ، ولكن قد يناقش بأن نفى الوجوب عن الميال اعم من نفى الوجوب عن ولي الصغير ، إذ لا ملازمة بينهما إلا على تقدير أن يكون في الميال المسؤول عنهم صغير واحد ، وليس فيه تصريح به وإن كان السؤال يعمه ، إلا أن الصحيح المتقدم الموجب بالنسبة اليه عليه السلام خاص ، فيتقدم عليه ، بل من المعلوم أن التخصيص أرجح من المجاز عند التعارض ، خصوصاً مع اقتضاء ارتكاب المجاز في الواجب بحمله على المستحب مساواة الصغير والكبير فيه ، والحال أن مجموع الاخبار في الكبير مشتركة في إفادة الوجوب فيه فلا يمكن صرفه بالاضافة الى الصغير خاصة الى الاستحباب ، نلزم استعمال اللفظ الواحد في الاستعمال الواحد في معنييه الحقيقي والمجازي ، وهو خلاف التحقيق ، فلا ظهر في الجواب ما عرفت .

بل لا يخفى على العارف بلسانهم (عليهم السلام) وبما يلحونه له من القول ظهور هذه النصوص في الندب المؤكد سيما بعد ملاحظة غيرها من النصوص نحو ما ارسله في الفقيه (٢) من انه « ضحى رسول الله ﷺ بكبشين ذبح واحداً بيده وقال : اللهم هذا عني ومن لم يضح من أهل بيتي ، وذبح الآخر فقال : اللهم هذا عني ومن لم يضح من امتي » قال (٣) : « وكان امير المؤمنين عليه السلام يضحى عن رسول الله ﷺ كل سنة بكبش ، يذبحه ويقول : بسم الله وجهت وجهي للذي فطر السماوات والارض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين الآية ،

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

اللهم منك ولك ، ويقول : اللهم هذا عن نبيك ثم يذبحه ، ويذبح كبشاً آخر عن نفسه « قال (١) : « وقال علي عليه السلام لا يضحي عمن في البطن » قال (٢) « وذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقرة » وفيه (٣) ايضاً « جاءت أم سامة الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : يحضر الأضحي وليس عندي ثمن الأضحية فاستقرض واضحي قال : استقرضي فإنه دين مقضي » .

ويغفر اصحاب الاضحية عند أول قطرة من دهما ، وعن شريح بن هانئ (٤) عن علي عليه السلام « لو علم الناس ما في الأضحية لاستدانوا وضحوها انه يغفر اصحاب الاضحية عند أول قطرة تقطر من دهما » وفي خبر السكوني (٥) المروي عن العلاء عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه « قال رسول الله ﷺ : إنما جعل هذا الأضحي لتشبع مساكنكم ، فاطعموهم من اللحم » وفي خبر أبي بصير (٦) المروي عنه ايضاً عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له : ما علة الأضحية ؟ فقال : إنه يغفر اصحابها عند أول قطرة تقطر من دهما في الارض ، وليعلم الله عز وجل من يتفيه بالغيب » قال الله عز وجل (٧) : « ان ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » ثم قال : انظر كيف قبل الله قربان هابيل ورد قربان قابيل « وعن علي بن جعفر (٨) عن اخيه موسى عليه السلام « سأله عن الأضحية فقال : ضح بكبش املح اقرن فخلاً سميناً ، فان لم تجد كبشاً سميناً

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٨ - ٩

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٥) و(٦) و(٨) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث

١٠ - ١١ - ١٢

(٧) سورة الحج - الآية ٣٨

فمن فعולה المزمز أو موجه من الضأن أو المزمز ، فإن لم تجد فتمجج من الضأن  
سمينة ، قال : وكان علي عليه السلام يقول : ضح بئني فصاعداً ، واشتره سليم  
الاذنين والعينين فاستقبل القبلة حين تريد أن تذبحه ، وقل وجهت وجهي  
- الآية - اللهم تقبل مني ، بسم الله الذي لا إله إلا هو والله أكبر ، وصلى الله  
على محمد وأهل بيته ، ثم كل واطعم « وفي الفقيه (١) » قال رسول الله صلى الله عليه وآله :  
استغفروا ضحاياكم فإنها مطاياكم على الصراط « بل عن العلل روايته مسنداً عن  
أبي الحسن موسى عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) إلى غير ذلك من النصوص  
المستفاد منها جملة من المندوبات أيضاً ككونه سليم العين والاذن والفراهة وكونه  
ثنيا والدعاء بما سمعت ، بل ويستفاد منها أيضاً جواز فعلها عن الميت والحی تبرعاً  
متحدداً ومتعددأ ذكراً وإثناً ، بل قيل يستفاد من خبر علي بن جعفر (٣) منها  
جواز تأخير الذبح عن التسمية بمقدار قراءة الدعاء المذكور ومحوه .

﴿ و ﴾ كيف كان في وقتها بمنى أربعة أيام أو لها يوم النحر ، وفي  
الأضحية أو غيرها ﴿ ثلاثة ﴾ أيام بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه  
عليه ، مضافاً إلى صحيح علي بن جعفر (٤) عن أخيه موسى عليه السلام « سألت عن  
الأضحية كم هو بمنى ؟ فقال : أربعة أيام ، وسألت عن الأضحية في غير منى  
فقال : ثلاثة ، فقلت : ما تقول في مسافر قدم بعد الأضحية بيومين أله أن  
يضحي في اليوم الثالث ؟ قال : نعم » والظاهر ولو بقرينة ما قبله إرادة اليوم  
الثالث من يوم النحر لا الثالث بعده كما استظهره في كشف الثام ، فيكون

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح - الحديث ١٢

(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح - الحديث ١

دالا على النحر في الرابع في غير منى ، فاحتاج الى حملته على القضاء المحتاج الى الدليل ، بل عن المنتهى التصريح بفوات وقتها بفوات الأيام ، فان ذبحها لم تكن أضحية ، واذا فرق لهما على المساكين استحق الثواب على التفريق دون الذبح نعم قال قبل ذلك في خصوص الواجبة بالنذر وشبهه : « لم يسقط وجوب قضائها إذا قاتت الايام معللا له بان لهما تختص بالمساكين ، فلا يخرجون عن الاستحباب بفوات الوقت » ولكن لا يخفى عليك ما فيه خصوصا بعد ما اعترف به سابقا من عدم كونها أضحية في غير الأيام المزبورة فلا يكون مورداً للوفاء بالنذر ، وعلى كل حال فلاولى إرادة ما ذكرناه من الخبر المزبور ، وموافق الساباطي (١) « سألته رحمه الله عن الأضحية بمنى فقال : أربعة ايام ، وعن الأضحية في سائر البلدان فقال ثلاثة ايام » الى غير ذلك .

نعم في ظاهر بعض النصوص ما يخالف ذلك ، كقول ابي جعفر رحمه الله في حسن ابن مسلم (٢) « الأضحية يومان بعد يوم النحر ويوم واحد في الأمصار » وخبر كليب الاسدي (٣) « سألت ابا عبد الله رحمه الله عن النحر فقال : بمنى فثلاثة ايام ، وأما في البلدان فيوم واحد » المحمول على ضرب من النذب ، او على ما عن الشيخ ان المراد ان ايام النحر التي لا يجوز الصوم فيها بمنى ثلاثة ايام ، وفي سائر البلدان يوم واحد مستدلا عليه بقول الصادق رحمه الله في خبر منصور (٤) : « النحر بمنى ثلاثة أيام ، فمن اراد الصوم لم يصم حتى يمضي ثلاثة ايام ، والنحر بالامصار يوم ، فمن اراد الصوم صام من غد » وإن كان قد يناقش بعدم جواز

و(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الذبح

الحديث ٢ - ٧ - ٦ - ٥

صوم اليوم الثالث من أيام التشريق في منى كما عرفت ، اللهم إلا أن يكون المراد أنه قد يجوز صومه بدلا عن الهدي إذا كان هو يوم الحصة أي يوم النفر وأما الخبر (١) « الأضحية ثلاثة أيام وأفضلها أولها » فاقصاه الإطلاق المحمول على التفصيل في غيره ، على أنه كما قيل موافق لمذهب مالك والثوري وأبي حنيفة فيمكن حمله على التقية ، بل يمكن نحوه في الخبرين السابقين .

ثم إن الظاهر عدم اعتبار وقت مخصوص من يوم العيد في ذبحها ، لاطلاق ما دل على مشروعيتهما فيه ، لكن عن المبسوط « وقت الذبح يدخل بدخول يوم الأضحية إذا ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلاة العيد والخطبتان بعدها » وعن المنتهى « وقت الأضحية إذا طلعت الشمس ومضى مقدار صلاة العيد سواء صلى الإمام أو لم يصل » وفي الدروس « ووقتها بعد طلوع الشمس إلى مضي قدر صلاة العيد والخطبة » إلا أن الظاهر إرادة الجميع ضرباً من الندب لمؤثق سماعة (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام « قلت له متى نذبح ؟ قال : إذا انصرف الإمام ، قلت : فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فأصلي بهم جماعة فقال : إذا استتمت الشمس » المحمول على ذلك جماعاً بينه وبين إطلاق الأيام في غيره نصاً وفتوى ، وربما ظن من لا يعرف لسان النصوص والفتاوى فاعتبر الوقت المخصوص من اليوم المخصوص في مشروعيتهما ، وهو غلط واضح ، والله العالم .

ولا بأس بادخار لحما بها بعد الثلاثة وإن قيل إنه كان محرماً ففسخ ، ففي خبر جابر بن عبد الله الأنصاري (٣) « أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نأكل

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة العيد - الحديث ٣ من

كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الذبح - الحديث ٢

لحم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ، ثم أذن لنا أن نأكل ونقعد ونهدي إلى أهلنا »  
 وخبر حنان بن سدير عن الباقر عليه السلام وأبي الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال :  
 « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ، ثم أذن فيها فقال  
 كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك وادخروا » وصحيح ابن مسلم (٢) أو خبره  
 المروي عن العلاء عن أبي جعفر عليه السلام « كان النبي ﷺ نهى أن تحبس لحوم  
 الأضاحي فوق ثلاثة أيام من أجل الحاجة ، فلما اليوم فلا بأس به » وصحيح  
 جميل بن دراج (٣) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن حبس لحوم الأضاحي فوق  
 الثلاثة أيام بمضى فقال : لا بأس بذلك اليوم ، ان رسول الله ﷺ إنما نهى  
 عن ذلك أولاً لأن الناس كانوا يؤمئذ مجهودين ، فلما اليوم فلا بأس » ومرسل  
 الصدوق (٤) قال أبو عبدالله عليه السلام : « كنا ننهي عن خروج لحوم الأضاحي  
 بعد ثلاثة أيام لقلة اللحم وكثرة الناس ، فلما اليوم فقد كثر وقل الناس فلا بأس  
 باخراجه » وخبر زيد بن علي (٥) عن أبيه عن جده عن علي (عليهم السلام)  
 قال : « قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن ثلاثة : عن زيارة القبور ألا فزوروها  
 ونهيتكم عن خروج لحوم الأضاحي من بعد ثلاث أيام فكلوا وادخروا ونهيتكم  
 عن التبيذ ألا فانبذوا ، وكل مسكر حرام ، يعني الذي ينفذ بالفداء ويشرب  
 بالعشي وينفذ بالعشي ويشرب بالفداء ، وإذا غلي فهو حرام » وصحيح ابن  
 مسلم (٦) عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن إخراج لحوم الأضاحي من منى

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الذبح

الحديث ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧

(٦) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الذبح - الحديث ٥

فقال : لا يخرج منها شيء لحاجة الناس إليه ، فلما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه .

﴿ و ﴾ ربما يشكل بملاحظة جملة من هذه النصوص ما في المتن والنافع والقواعد ، ومحكي الاستبصار من أنه ﴿ يكره أن يخرج به من منى ﴾ بل عن النهاية والمبسوط والتهذيب أنه لا يجوز وإن استدل له بخبر علي بن أبي حمزة (١) عن أحدهما (عليهما السلام) « لا يتزود الحاج من لحم أضحيته ، وله أن يأكل منها بمنى أيامها ، وقال : وهذه مسألة شهاب كتب إليه فيها » وخبره الآخر (٢) عن أبي إبراهيم عليه السلام الذي رواه عن أحمد بن محمد « لا يتزود الحاج من أضحيته ، وله أن يأكل منها أيامها إلا السنام فإنه دواء ، وقال أحمد : ولا بأس أن يشتري الحاج من لحم منى ويتزوده » بعد حمل النهي على الكراهة دون التحريم الذي يقصر الخبران المزبوران عن إثباته ، لضعفها ومعارضتهما بما سمعت مما هو أقوى سنداً وأكثر عدداً ، مضافاً إلى الأصل ، وما قيل من أنه كان يجوز الذبح بغيرها ، بل لعل الشيخ وإن عبر بعدم الجواز في التهذيب يريد منه الكراهة بقرينة تصريحه بها في الاستبصار ، مع أنه قال قبل ذلك : « ولا بأس بأكل لحوم الأضاحي بعد الثلاثة أيام وادخارها ، مستدلاً عليه بجملة من النصوص السابقة ، ولا ريب أن الادخار بعد ثلاثة لا يكون غالباً إلا بعد الخروج من منى ؛ لانه بعد الثلاث لا يبقى فيها أحد ، فلولا أن المراد بلا يجوز الكراهة لحصل التنافي بين كلاميه ، إلا أن يحمل جواز الادخار على غير منى ، أو على ما لا يجامع الخروج به من منى ، وعلى كل حال فلا ريب في عدم الحرمة ، إنما الكلام في إثبات الكراهة بالخبرين المزبورين المحتملين إرادة النهي عنه قبل

ذلك لا في مثل هذه الأيام كما سمعته في النصوص السابقة ، إذ هو أولى من حمل تلك على ارادة بيان الجواز لا رفع الكراهة ، او على ارادة إخراج ما يضحيه غيره دون أضحيته ، ولكن الانصاف مع التدبر يقتضي الجمع بينها بالاول وان تفاوتت الكراهة شدة وضعفاً .

بقي الكلام فيما اشكل على بعض الناس من منافاة هذه النصوص لما اتفقوا عليه ظاهراً من استحباب التثليث في الأضحية المقتضي لعدم بقاء شيء في يده إلا التثليث الذي هو في يده له يتصرف فيه كيف شاء ، مع أنه لا يزيد غالباً على مصرفه في ثلاثة أيام متى حتى ينهي عن إخراجه ثم يؤمر به ويلب بوجوه المستحق وعدمه ، إذ لا يتعلق به حق المستحق بعد إخراج حق المستحقين اللهم إلا أن يحمل استحباب التثليث على صدر الاسلام من حيث قلة اللحوم وكثرة الناس ، وأنه بعد ذلك سقط هذا الحكم لعدم من يتصدق به عليه ومن يجدي له بسبب كثرة اللحم وقلة الناس ، فلا بأس بإخراج اللحم وادخاره وعدم صرفه في ذلك المصرف الموظف ، إلا أن هذا لا يلائم كلام الأصحاب لاتفاقهم على استحباب هذا الحكم في جميع الأعصار ، وهو كما ترى من غرائب الكلام ضرورة عدم التنافي بين الاستحباب المزبور وكراهة الادخار والاخراج اذا لم يأت بالمستحب ، أو في ثلاثة خاصة كما هو واضح .

﴿ وكيف كان ﴾ لا بأس بإخراج ما يضحيه غيره ﴿ إذا كان قد أهدى إليه أو تصدق به عليه أو اشتراه ولو من أضحيته ﴾ ، للأصل بعد اختصاص الخبرين السابقين بأضحيته من حيث تضحيتها لها ، بما سمعته في الثاني منها من قول احمد ، بل عن الشيخ حمل صحيح ابن مسلم (١) المشتعل على الاذن في الاخراج اليوم



على ذلك مستشهداً له بما سمعته من قول أحمد ، وإن كان هو بعيداً ، مع أن الشاهد مقطوع أيضاً ، فالعمدة حينئذ ما عرفت . والله العالم .

﴿ ويجزي الهدى الواجب عن الأضحية ﴾ المندوبة كما صرح به غير واحد ، لقول ابن جعفر رحمته في صحيح ابن مسلم (١) : « يجزيه في الأضحية هديه » والصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) « يجزي الهدى عن الأضحية » ﴿ و ﴾ ربما كان في لفظ الاجزاء اشارة او ظهور فيما ذكره غير واحد من أن ﴿ الجمع بينهما أفضل ﴾ مضافاً الى ما قيل من أن فيه فعل المعروف ونفع المساكين ، ثم ان ظاهر الصحيحين إجزاء مطلق الهدى عنها كما عن النهاية والوسيلة والتحرير والمنتهى والتذكرة خلافاً للقواعد والدروس فقيدها كالتن بالواجب ، بل في النافع وعن التلخيص والتبصرة التقييد بهدي التمتع ، ولعله لدعوى الانصراف ، ولكن فيها منع واضح ، كنع احتمال إرادة النص على الاخفى من التقييد كما في كشف اللثام ، والله العالم .

﴿ ومن لم يجد الأضحية تصدق بضمنها ﴾ فان اختلف أئمانها جمع الأعلى والالوسط والادون وتصدق بثلت الجميع ﴾ بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، فخر عبدالله بن عمر (٣) قال : « كنا بالمدينة فاصابنا غلاء في الأضاحي فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم يوجد بقليل ولا كثير ، فوقع هشام السكري الى ابي الحسن عليه السلام فآخبره بما اشترينا وانا لم نجد بعد فوقع عليه السلام اليه انظر الى الثمن الاول والثاني والثالث فاجمعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثه » والظاهر كما

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الذبح - الحديث ٢

(٢) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧ الرقم ١٤٧٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الذبح - الحديث ١

صرح به غير واحد أن المراد التصديق بقيمة منسوبة الى ما كان من القيم ، فمن الاثنين النصف ، ومن الثلاث الثلث ، ومن الاربع الربع ، وهكذا ، وان اقتصار الاصحاب على الثلث تبعاً للرواية التي يمكن أن تكون هي المستند للاصحاب فيما ذكروه في اختلاف قيم المعيب والصحيح ، والله العالم .

﴿ ويستحب ان يكون التضحية بما يشتره ﴾ مثلاً ﴿ و ﴾ المراد انه ﴿ يكره ﴾ التضحية ﴿ بما يريه ﴾ طبر محمد بن الفضيل (١) عن ابي الحسن عليه السلام : « جعلت فداك كان عندي كبش سمين لاضحي به ، فلما اخذته واضجمته نظر الي فرحمته ورققت له ثم اني ذبحته ، فقال لي : ما كنت احب لك ان تفعل لا تربين شيئاً من هذا ثم تذبحه » بل في مرسل الفقيه (٢) عن ابي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) « لا تضحي بشيء من الدواجن » وهو يقتضي كراهية الاعم من الاول ، إذ الدواجن جمع داجن ، وهي الشاة التي تألف البيوت كما عن الجوهري ، وعن القاموس دجن بالمكان دجوناً أقام ، والحمام والشاة وغيرهما الفت وهي دجن ، وتسمى الدواجن رواجن ايضاً ، قال في محكي القاموس : « رجن بالمكان رجونا اقام ، والابل وغيرها الفت ، ودابته حبسها في المنزل على العلف » والله العالم .

﴿ ويكره ان يأخذ شيئاً من جلود الاضاحي ﴾ لصحيح علي بن جعفر (٣) عن اخيه موسى (عليه السلام) « سألت عن جلود الاضاحي هل يصلح لمن ضحى بها ان يجعلها جراباً ؟ قال : لا يصلح ان يجعلها جراباً إلا ان يتصدق بسمها » الظاهر فيها وفي إرادة المثال من جعلها جراباً ، فلا حرمة حينئذ في

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦١ - من ابواب الذبح - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

أخذها والتصرف فيها ببيع وغيره ، للاضل وبعض النصوص السابقة ، وخصوص  
 خبر معاوية بن صمار (١) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) السابق المسؤول فيه عن  
 الاهداب ، وخبره الآخر (٢) عنه ( عليه السلام ) ايضاً « ينتفع بجلد الأضحية  
 ويشترى به المتاع ، وإن تصدق به فهو أفضل » مؤيداً بما تسمعه من جواز إعطائها  
 الجزارين اجرة ، لكن عن المبسوط « لا يجوز بيع جلدها سواء كانت واجبة  
 أو تطوعاً كما لا يجوز بيع لحمها ، فإن خالف تصدق بشئنه » وعن الخلاف « انه  
 لا يجوز بيع جلدها سواء كانت تطوعاً أو نذراً إلا اذا تصدق بشئنه على  
 المساكين ، وقال ابو حنيفة او يبيعها بآلة البيت على ان يعيرها كالفدر والفاس  
 والمنخل والميزان ، وقال الشافعي لا يجوز بيعها بحال ، وقال عطاء : يجوز بيعها  
 على كل حال ، وقال الاوزاعي : يجوز بيعها بآلة البيت الى ابن قال : دليلنا  
 إجماع الفرقة واخبارهم ، والجلد اذا كان للمساكين فلا فرق بين ان يعطيهم اياه  
 وثمنه » ومقتضى الاول بل والثاني الحرمة وإن صح البيع ، وإلا فلا وجه  
 لتصديق بالثمن ، إلا انه كما ترى لا دليل عليه سوى دعوى الاجماع المزبور  
 الذي لم اجد ما يشهد له ، بل المنافي متحقق ، والاخبار المرسلة التي قد سمعت  
 ما يناهيا ، فالاصح الجواز .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ ان يعطيها الجزار ﴾ اجرة لانهي عنه في صحيح  
 معاوية بن صمار (٣) وغيره المحمول على الكراهة هنا ، لما سمعته من المرسل (٤)  
 وخبر صفوان (٥) المتقدمين في جلود الهدى ﴿ والافضل ﴾ من ذلك كله ﴿ ان

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الذبح

يتصدق بها ﴿ لا سمعته من خبر معاوية ولو على الجزارين اذا كانوا من اهلها ، والله العالم .

﴿ الثالث ﴾ من مناسك منى يوم النحر ﴿ في الحلق او التقصير ﴾ والمعروف بين الاصحاب وجوب النسك المزبور ، بل عن المنتهى انه ذهب اليه علماؤنا اجمع إلا في قول شاذ للشيخ في التبيان إنه مندوب مع ان المحكي عن الشيخين انها انما جعلاه مسنونا كالرمي ، وعن ابن ادريس انه فهم منه في الرمي الواجب بغير نص الكتاب ، ولكنه حكى عن النهاية ان الحلق والتقصير مندوب غير واجب ، وعن مجمع البيان النذب ايضاً ، بل ربما كان ظاهره اتفاق الاصحاب عليه ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه للناسي وما تسمعه من النصوص (١) الموجبة للحلق على الملبد او الصلابة الخيرة لغيرها بينهما ، والآمرة (٢) بها إذا نسي حتى نقر او أتى مكة ، وبالكفارة (٣) إذا طاف قبلها ، والممالة (٤) للاحلال عليها ، ولا خلاف محقق اجده في وجوب فعل احدهما بمعنى قبل المضي للطواف ، بل في كشف اللثام قطع به جماعة من الاصحاب ويظهر من آخرين ، وما عن الغنية والاصباح من انه ينبغي ان يكون بمعنى يراد منه الوجوب ، وإلا كان محجوجاً بما تسمعه ان شاء الله فيما لو بنى على تركه حتى خرج منها ، وقول الصادق (عليه السلام) اسميد الاعرج (٥) : « فان لم يكن عليهن ذبح فليأخذ عن شعورهن

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير

(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير

(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث ٢

ويقصرن من اظفارهن ثم يمضين الى مكة « بل المشهور كما في المدارك ان وقته يوم النحر بعد ذبح الهدي أو حلوله في رحله على القولين ، وعن أبي الصلاح جواز تأخيره الى آخر ايام التشريق ، ولكن لا يزور البيت قبله ، بل عن الفاضل في المنتهى والتذكيرة انه استحسنته ، لأن الله تعالى بين أوله بقوله (١) : « حتى يبلغ الهدي محله » ولم يبين آخره ، فمتى أتى به أجزء كالطواف للزيارة والسعي ، ولكن لا ريب في أن الأحوط إيقاعه يوم النحر للاتفاق على كونه وقتاً لذلك ، والشك فيما عداه .

وكيف كان ﴿ فاذا فرغ من الذبح فهو مخير ان شاء حلق وان شاء قصر والخلق أفضل ﴾ الفردين الواجبين ، فينوي فيه الوجوب أيضاً ، وعلى كل حال فلا خلاف أجده في شيء من ذلك في الحاج والمعتمر مفردة غير الملبد والصرورة ومقصود الشعر ، بل عن التذكيرة الاجماع عليه كما عن المنتهى نفي علم الخلاف فيه ، مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٢) الذي رواه ابن ادريس عن نوادر البزنطي « من لبس شعره أو عقصه فليس عليه أن يقصر وعليه الخلق ، ومن لم يلبس تخير إن شاء قصر وان شاء حلق ، والخلق أفضل » كقوله ( عليه السلام ) لسالم أبي الفضل (٣) إذا عتمر فسأله فقال : « احلق فان رسول الله ﷺ ترحم على المحلقين ثلاث مرات ، وعلى المقصرين مرة واحدة » وقوله ( عليه السلام ) أيضاً في صحيح الحلبي (٤) « استغفر رسول الله ﷺ للمحلقين ثلاث مرات » وفي حسن حريز (٥) قال : « رسول الله ﷺ يوم الحديبية : اللهم اغفر للمحلقين ،

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الخلق والتقصير

الحديث ١٥ - ١٣ - ٧ - ٦

قيل : وللمقصرين يا رسول الله ﷺ قال : وللمقصرين .  
 ﴿و﴾ في النافع والقواعد ومحكي الجمل والعقود والسرائر والفنية بل في  
 المدارك أنه المشهور أنه ﴿يتأكد في حق﴾ من لم يحج المسمى بـ ﴿الضرورة  
 ومن لبد شعره﴾ بعمل أو صمغ لثلا يقل أو يتسخ (أو يتوسخ خ ل)  
 ﴿وقيل﴾ والقائل الشيخ في محكي النهاية والمبسوط وابن حمزة في محكي الوسيلة  
 ﴿لا يجزئها إلا الحلق﴾ وكذا عن المقتنع والتهذيب والجامع مع زيادة المعقوص  
 وعن المقتنة والاقتصاد والمصباح ومختصره والكافي في الضرورة ، وعن ابن  
 أبي عقيل في الملبد والمعقوص ولم يذكر الضرورة ، ومال إليه في المدارك .  
 ﴿و﴾ على كل حال في ﴿الاول أظهر﴾ عند المصنف للأصل وإطلاق  
 قوله تعالى (١) «محلقي رؤوسكم ومقصرين» بعد العلم بعدم إرادة الجمع  
 والتفصيل الموجب للاجمال ، فتمين التخيير على الإطلاق كظاهر حسن حريز (٢)  
 السابق المشتمل على دعاء النبي ﷺ لهما ، إلا أنها معاً خصوصاً الأخير كما ترى  
 ضرورة وجوب تقييدها بقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي السابق ،  
 وصحيح هشام بن سالم (٣) «إذا عقص الرجل رأسه أو لبدته في الحج أو العمرة  
 فقد وجب عليه الحلق» وفي خبر أبي سعد (٤) «يجب الحلق على ثلاثة نفر  
 رجل لبد ، ورجل حج بدءاً ولم يحج قبلها ، ورجل عقص رأسه» وفي خبر  
 أبي بصير (٥) «على الضرورة أن يحلق رأسه ولا يقصر ، إنما التقصير لمن قد

### (١) سورة الفتح - الآية ٢٧

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٦ - ٢ - ٣ - ٥ - والثالث عن أبي سعيد إلا أن الموجود في التهذيب

ج ٥ ص ٤٨٥ الرقم ١٧٣٩ عن أبي سعد

حج حجة الاسلام « وفي صحيح معاوية وحسنه (١) » ينبغي للصلاة ان يحلق وان كان قد حج فان شاء قصر وإن شاء حلق ، فاذا لبّد شعره او عقصه فان عليه الحلق وليس له التقصير « وفي صحيحه (٢) ايضاً » اذا أحرمت فمقصّت شعر رأسك أو لبّدته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير ، وان أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج ، وليس في المتعة إلا التقصير « وفي خبر بكير بن خالد (٣) » ليس للصلاة ان يقصر « وسأله ( عليه السلام ) عمار (٤) » عن رجل برأسه قروح لا يقدر على الحلق فقال : إن كان قد حج قبلها فليجز شعره ، وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق « وسأله ( عليه السلام ) ايضاً سليمان بن مهران (٥) » كيف صار الحلق على الصلوة واجباً دون من قد حج قال : ليصير بذلك موسماً بسمّة الآمين ، ألا تسمع قول الله عز وجل (٦) لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين مخلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون « ولا داعي الى حملها على التأكد ، وقوله ( عليه السلام ) : « ينبغي » في الصحيح والحسن مع انه في الصلوة خاصة لا صراحة فيه بعدم الوجوب ، بل ولا ظهور على وجه يصلح لصرف غيره عنه ، بل لعل إرادة ما لا ينافي الوجوب منه ولو بقرينة غيره أولى ، بل لعل الظاهر إرادة الوجوب منه هنا بقرينة قوله « وان

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٨-١

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١٠

عن بكر بن خالد وهو الصحيح كما في التهذيب ج ٥ ص ٢٤٣ الرقم ٨٢٠

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

كان قد حج فان شاء الى آخره ، فان مفهومه في المسئلة عن الذي لم يحج ، وهو الضرورة ، وهو نص في الوجوب ، لان الاستعجاب لا يجتمع في المشية اللهم إلا أن يقال إن الشهرة ترجح على غيرها من القرائن ، خصوصاً بعد شم رائحة اللذنب مما سمعته في خبر ابن مهران ، واشتهار إرادة التأكد من نحو ذلك ، والله للعالم .

﴿ وليس على الذمماء حلق ﴾ لا تعيناً ولا تحييراً بلا خلاف أجده ، بل عن التحرير والمنتهى الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد قول النبي ﷺ في وصيته (١) لملي (عليه السلام) : « ليس على النساء جمعة - الى أن قال - : ولا استلام الحجر ولا الحلق » وللصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (٢) : « ليس على الذمماء حلق ويميزهن التقصير » بل يحرم عليهن ذلك بلا خلاف أجده فيه ايضاً ، بل عن المختلف الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المرتضوي (٣) « نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها » أي في الاحلال لا مطلقاً ، فان الظاهر عدم حرمة عليها في غير المصائب المقتضي للجزع ، للاصل السالم عن معارضة دليل معتبر اللهم إلا أن يكون هناك شهرة بين الاصحاب تصلح جابراً لنحو المرسل المزبور بناء على إرادة الاطلاق ، فيكون كحلق اللحية للرجال .

﴿ و ﴾ على كل حال فلا اشكال في عدم جوازه نسكاً ، وحيثئذ في ﴿ يتعين في حقهن التقصير ﴾ بلا خلاف أجده فيه ايضاً ، لقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر علي بن حمزة (٤) « وتقصر المرأة ويحلق الرجل ، وان شاء قصران كان

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

٣ - ٤

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٥٨ الرقم ١٦٠١

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢



قد حج قبل ذلك « ولما سمعته من امر الصادق ( عليه السلام ) بالأخذ من شعورهن والتقصير من أظفارهن في صحيح سميد الأعرج (١) السابق ، كقوله رحمها الله في مرسل ابن أبي عمير (٢) « تقصر المرأة لمرتها مقدار الأملة » وله قال المصنف : ﴿ ويجزيهن منه ولو مثل الأملة ﴾ كما في القواعد والنافع وحكي التهذيب والنهاية والمبسوط والوسيلة والجامع ، لكن الأولى الجمع بينه وبين التقصير من الأظفار أيضاً ، لما سمعته في صحيح الأعرج ، كما أن الأولى مراعاة القدر المزبور الذي يظهر من المصنف أنه أقل المجزي وإن كان المحكي عن المختلف وغيره أنه كناية عن المسمى ، بل قيل هو ظاهر المنتهى والتذكرة ، للاصل مع عدم ثبوت الزيادة ، وإطلاق الأخذ من الشعر في صحيح الأعرج ؛ وترك الاستفصال في حسن الحلبي (٣) عن الصادق ( عليه السلام ) قال له رحمها الله : « أنى لما قضيت نسكي للمعة أتيت أهلي ولم أقصر قال : عليك بدنة » قال قلت : أنى لما أردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنمت ، فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بإسنائها ، فقال رحمها الله كانت أفقه منك ، عليك بدنة وليس عليها شيء » نعم ما عن ظاهر أبي علي من أنها لا يجزيها في التقصير ما دون القبضة لا نعرف له مأخذاً ، وعن الشهيد حملة على الندب ، بل قد يظهر من القواعد والنافع وغيرها تحقيق التقصير بذلك للرجل أيضاً ، قيل : للاصل ولقول الصادق ( عليه السلام ) في خبر عمر بن يزيد (٤) « ثم أتت منزلك تقصر من شعرك ، وحل لك كل شيء » وإطلاق التقصير في حسن الحلبي (٥) السابق ، إلا أنها مما كما ترى لا تقدير فيها بالأملة

(١) و(٥) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

٣ - ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التقصير - الحديث ٣ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب التقصير - الحديث ٣

التي لا يتوقف صدق التقصير من الشعر عليها عرفاً كما هو واضح .  
وكيف كان في القواعد في أجزاء الحلق للمرأة لو فعلته عن التقصير نظر ،  
وفي كشف اللثام « من التباين شرعاً ، ولذا وجبت الكفارة على من حلق في  
عمره النمتع ، وهو ظاهر الآية (١) والتخير بينهما وإيجاب أحدهما وتحريم الآخر  
ومن أن أول جزء من الحلق بل كله تقصير ، ولذا لم يرد فيمن حلق في عمره  
المتع وجوب تقصير عليه بعده ، بل قال وهو الوجه أن لم ينو الحلق أولاً بل  
التقصير أو أخذ الشعر » وفيه منع تحقق التقصير بول جزء من الحلق ، وعدم  
ورود التقصير فيمن حلق في عمره التمتع للاتكال على وجوبه عليه ، على أنه بعد  
أن عرفت حرمة الحلق عليهن كيف يتصور أجزاءه عن الواجب ، إذ أقصاه بعد  
التسليم كونه فرداً من التقصير منهياً عنه ، فلا يجزي عن الواجب ، فتأمل جيداً .  
والخشي المشكل تقصر إذا لم تكن أحد الثلاثة ، بل وإن كانت على القول  
بالتخير أيضاً ، أما على القول بالوجوب فيتعين عليها فعلها مقدمة بناء على أن  
حرمة الحلق على النساء تشريعية كما هو الظاهر ، فتسقط للاحتياط وإلا كان  
المتجه التخير ، والله العالم .

﴿ ويجب تقديم ﴾ الحلق أو ﴿ التقصير على زيارة البيت لطواف الحج  
والسمي ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، وفي كشف اللثام « كأنه لا خلاف فيه »  
وفي المدارك « لا ريب في وجوب تقديمهما على زيارة البيت للناسي والأخبار  
الكثيرة » ولعل مراده ما تسمعه من النصوص (٢) الآمرة بإعادته للناسي أو مطلقاً  
وبالشاة للعالم ، لكن في الرياض - بعد الاعتراف بنفي خلاف ظاهر فيه في جملة

(١) سورة الفتح - الآية ٢٧

(٢) الوسائل - الباب - ٥ و ٢ - من أبواب الحلق والتقصير

من المبائر - قال : « فان تم إجماعاً وإلا فظاهر الصحيح المتقدم وغيره - المتضمنين للفظي « لا حرج » و « ينبغي » كالصحيح الآتي المتضمن أيضاً للفظ « لا ينبغي » - خلافه ، ولا ينافيه إيجاب الدم في الآخر لا مكان الحمل على الاستحباب لكن لا خروج عما عليه الاصحاب » ومراده بالصحيح الأول صحيح جميل (١) عن الصادق ( عليه السلام ) « ان رسول الله ﷺ أتاه اناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله حلقت قبل ان اذبح ، وقال بعضهم حلقت قبل ان ارمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي لهم ان يقدموه إلا اخروه ، ولا شيئاً كان لهم ان يؤخروه إلا قدموه ، فقال لا حرج » والظاهر كما في كشف اللثام انما ينبغي الائم عن الجاهل والناسي او احدهما ، واما الآخر فهو صحيح جميل (٢) ايضاً وحسنه سأل الصادق ( عليه السلام ) « عن الرجل يزور البيت قبل ان يحاق فقال : لا ينبغي إلا ان يكون ناسياً ، ثم قال : ان رسول الله ﷺ أتاه اناس يوم النحر » الى آخر ما سمعته آتقاً ، ونحوه صحيح محمد بن حمران (٣) عنه ( عليه السلام )

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٢) لم يرد صاحب الرياض ( قدس سره ) بقوله : « كالصحيح الآتي » إلا صحيحة محمد بن مسلم الآتية في الجواهر ص ٢٤٠ حيث انها ذات علي وجوب الشاة على العالم مع اشتغالها على لفظة « لا ينبغي » كما انه ذكرها في الرياض بعد أسطر ، فما ذكره صاحب الجواهر ( قدس سره ) « واما الآخر فهو صحيح جميل ايضاً وحسنه » غير صحيح ، إذ لم يذكر فيه لزوم الدم ابداً ، على انه ليس بجميل في المقام إلا رواية واحدة نقلت بطريقتين ، ذكر في صدرها عن الرجل يزور البيت ... الى آخره » وفي ذيلها « ان رسول الله ﷺ أتاه اناس ... الخ » .

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

ايضاً ، لكن يمكن ارادة النهى منه ولو بقرينة شهرة الاصحاب وما تسمعه من النصوص .

﴿ و ﴾ على كل حال فـ ﴿ لو قدم ذلك على التقصير عامدا جبره بشاة ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل نسبه بعض الى قطع الأصحاب وان اغفل في بعض الكتب كمحكي المقتنة والمراسل والغنية والكافي ، ونسبه في الدروس الى الشيخ واتباعه بل عن ابن حمزة فان زار البيت قبل الحلق اعاد الطواف بعده ، وان تركه عمداً لزمه دم شاة ، فيحتمل ترك الاعادة او ارادة ترك الحلق حتى زار إلا ان الجميع ليس خلافاً محققاً ، وفي صحيح ابن مسلم (١) عن ابي جعفر ( عليه السلام ) « في رجل زار البيت قبل ان يحلق فقال : ان كان زار البيت وهو عالم ان ذلك لا ينبغي فان عليه دم شاة » وهو ظاهر في الوجوب المقتضي لوجوب الترتيب عليه ، بل هو مشعر بارادة عدم الجواز من قول « لا ينبغي » في غيره من النصوص ، فما سمعته من الرياض من امكان ارادة ندب الدم فيه في غير محله ، نعم هو خال عن ذكر الاعادة التي مقتضى الأصل تقيها ايضاً ، بل في الدروس نسبة ذلك الى ظاهرهم ، بل عن الصيمري التصريح به ، ولكن فيه انه معارض بما حكاه ثاني الشهيدين من الاجماع على وجوب الاعادة الذي يشهد له اوليته من الناسي ؛ وترك الاستفصال في صحيح ابن يقطين (٢) « سألت ابا الحسن ( عليه السلام ) عن المرأة رمت العفة وذبحت ولم تقصر حتى زارت البيت وطافت وسعت من الليل ما حالها وما حال الرجل اذا فعل ذلك ، قال : لا بأس به يقصر

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

ويطوف للحج ثم يطوف للزيارة ثم قد أحل من كل شيء « وما قيل من أن الطواف المأتي به قبل التقصير منه فيكون فاسداً ، فلا يتحقق به الامتثال وإن كان لا يخلو من نظر لأهمية ذلك من الشرطية ، اللهم إلا أن يدعى ظهورها من الأمر بها في نحو المبادات المركبة ، وحينئذ يتجه الاستدلال به على المطلوب الذي لا ظهور في الصحيح المزبور بما ينافيه ، إذ خلوّه عن ذكر الإعادة أعم من عدم وجوبها ، لكن في الرياض بعد ذكر الصحيح الدال عليها بالاطلاق قال : « وتزيل هذا على ما يؤول إلى الأول بحمله على غير العامد وإبقاء الأول على ظاهره من عدم وجوب الإعادة ليس بأولى من العكس وإبقاء هذا على صومه ومحمل الأول على خلاف ظاهره ، وبالجملّة التمارض بينهما كشمارض العموم والخصوص من وجه يمكن صرف كل منهما إلى الآخر ، وحيث لا مرجح ينبغي الرجوع إلى مقتضى الأصل ، وهو وجوب الإعادة كما مر » ولا يخفى عليك ما في ذلك .

هذا كله في العالم العامد ﴿ ولو كان نسبياً لم يكن عليه شيء ﴾ من دم ونحوه بلا خلاف أجده فيه للأصل وغيره ﴿ و ﴾ لكن ﴿ عليه إعادة الطواف على الأظهر ﴾ بل لا أجده فيه خلافاً كما اعترف به في المدارك وغيرها ، لا إطلاق صحيح ابن يقطين (١) السابق الذي لا ينافيه صحيح جميل (٢) السابق وغيره الذي استثنى فيه الناسي بعد عدم إشعار فيه بعدم الإعادة بل ولا في الحرج في صحيحه (٣) الآخر المراد منه عدم بطلان الحج كنفى البأس في صحيح ابن يقطين .

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الذبح - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح - الحديث ٤ إلا أن ذلك

ليس صحيحاً آخر لجليل وإنما هو ذيل لصحيحته كما تقدم الإشارة إليه في ص ٢٣٩

وأما الجاهل فلا دم عليه للأصل المعتضد بمفهوم صحيح ابن مسلم (١) نعم عليه الاعادة وفقاً لثاني القهيدين وغيره ، لأولوبته من النامي ، وإطلاق صحيح ابن يقطين الذي لا ينافيه نفي الحرج في صحيح جميل (٢) بعد ما عرفت المراد منه ، فإعن الشهيد من الميل الى المدم لا يخلو من نظر ، هذا .  
والظاهر كما في كشف اللثام أن كل من وجبت عليه الاعادة فإن تعدد تركها بطل الحج إلا مع المذر فيستتيب وإن كان تعددا لتقديم .  
كما ان الظاهر وجوب اعادة السعي حيث تجب إعادة الطواف كما عن العلامة في التذكرة التصريح به تحصيلاً للترتيب الظاهر من الأدلة وجوبه ، وربما كان ظاهر المتن عدمه ، ولعله لصحيح ابن يقطين السابق الذي لا ظهور له في ذلك .  
ولو قدم الطواف على الذبح أو على الرمي ففي إلحافه بتقدمه على التقصير وجهان ، أجودهما ذلك كما في المسالك والمدارك .

﴿ ويجب أن يحلق ﴾ أو يقصر ﴿ معنى ، فلو أخل ﴾ علماً أو جاهلاً أو ناسياً ﴿ رجع فحلق ﴾ أو قصر ﴿ بها ﴾ وجوبا بلا خلاف أجده في شيء من ذلك ، بل في المدارك هذا الحكم مقطوع به بين الأصحاب ، بل عن ظاهر التذكرة والمنتهى أنه موضع وفاق ، بل عن المفاتيح ذلك أيضاً ، وعن غيرها نفي الخلاف فيه أيضاً ، وفي صحيح الحلبي (٣) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى قال : يرجع الى منى حتى يلقي شعره بها حلقاً أو تقصيراً » وخبر أبي بصير (٤) « سأله عليه السلام عن رجل جهل أن

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١-٤

يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى قال : فليرجع الى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر « ولا ينافي ذلك خبر مسمع (١) » سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نفر قال : يحلق في الطريق وأين كان « بعد إمكان إرادة حال عدم التمكن من الرجوع فيه خصوصاً بعد قصور الخبر المزبور عن معارضة ما سمعت من وجوه ، نعم قد يظهر من خبر أبي بصير (٢) عن الصادق عليه السلام « في رجل زار البيت ولم يحلق رأسه قال : يحلق بمكة ويحمل شعره لمنى ، وليس عليه شيء » عدم وجوب العود للحلق إذا قدم عليه الطواف إلا أن إطلاق الاصحاب أيضاً على خلافه .

وكيف كان ؟ فان لم يتمكن من الرجوع وإن كان قد تعمد ذلك حلق أو قصر مكانه وجوباً بلا خلاف ولا إشكال ، وقد سمعت حمل خبر مسمع عليه « وبئث بشعره ليدفن بها » ندبا كما في النافع ومحكي التهذيب والاستبصار بل في المدارك نسبتته الى قطع الأكثر ، لا وجوباً كما عن الكافي وظاهر المتن ، للاصل وقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٣) « ما يعجبني أن يلقي شعره إلا بمنى » وفي صحيح معاوية (٤) « كان علي بن الحسين عليه السلام يدفن شعره في فسطاطه بمنى ويقول : كانوا يستحبون ذلك ، قال : وكان أبو عبدالله عليه السلام يكره أن يخرج الشعر من منى ، ويقول : من أخرجه فعليه أن يرده » وفي خبر أبي البختري (٥) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الحسن والحسين (عليهم السلام) « كانا يأمران أن يدفن شعورهما بمنى » ولا ينافي ذلك قول الصادق

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الحلق والتقصير

ففي صحيح ليث المرادي (١): « ليس له أن يلقي شعره إلا بئى » وأسنده  
(عليها السلام) في خبر علي بن أبي حمزة (٢): في حديث « وليحصل الشعر إذا  
خلق بمكة إلى منى » بعد عدم دلالتها على الدفن كثيرها من النصوص ، بل  
لعل ما عن الكافي محمول على تأكيد التنب كظاهر المتن .

إنما الكلام في وجوب البعث الذي استوجهه الفاضل في محكي المختلف أن  
كل خروجه من منى صمداً دون النسيان ، لأنه كان يجب عليه الخلق بئى  
وإلقاء الشعر بها ، ولا يسقط أحد الواجبين إذا سقط الآخر ، بخلاف ما إذا  
نسي ، فإنه لا يجب عليه شيء منها ، مضافاً إلى خبر أبي بصير (٣) الظاهر في  
المأمور ، بل عن النهاية وظاهر المتن وجوبه مطلقاً ، ولعله للأمر به في حسن  
حفص بن البختري (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يخلق رأسه بمكة قل :  
يرد الشعر إلى منى » وخبر أبي بصير (٥) السابق المحمول على التنب أيضاً بقرينة  
خبر أبي بصير (٦) الأخير الظاهر في ذلك ؛ ولكن مع ذلك لا ريب في أن  
الأحوط بعثه ، خصوصاً إذا كان قد أخرجه منها (و) أحوط منه دفنه فيها ، نعم  
لو لم يتمكن من بعثه سقط الوجوب (و) لم يكن عليه شيء (و) إجماعاً كما  
في المدارك للأصل وغيره .

ومن ليس على رأسه شعر (و) خلقه أو غيرها سقط عنه الخلق إجماعاً  
بقسميه ، ولكن يمر موسى عليه إجماعاً في محكي التذكرة ، ومن أهل العلم في  
محكي المفتى ، بل مقتضى قول المصنف (و) أجزاء أمرار موسى عليه عدم  
تعيين التقصير عليه ، بل في المدارك « قيل بالوجوب مطلقاً ، أو على من خلق في

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب

الخلق والتقصير - الحديث ٤ - ٢ - ٧ - ١ - ٦



إحرام العمرة ، والاستحباب للاقراع « بل في المسالك » بالتفصيل رواية والعمل بها أولى « وإن كنا لم نعتز عليها ولا رواها غيره كما اعترف به في المدارك ، نعم في خبر زرارة (١) « أن رجلاً من أهل خراسان قدم حاجاً وكان اقراع الرأس لا يحسن أن يلبي فاستفتي له أبو عبد الله قاسم أن يلبي عنه ويمر موسى على رأسه ، فإن ذلك يجزي عنه » بل عن أبي حنيفة أنه أوجب ، لأنه كان واجباً عنده الخلق فإذا سقط لعمرك لم يسقط ، بل عن الفاضل أن كلام الصادق عليه السلام يعطيه ، فإن الأجزاء إنما يستعمل في الواجب ، بل في كشف الإثم إن لم يكن له ما يقصر منه أو كان ضرورة أو ملبداً أو معقوصاً وقلناً بتعين الخلق عليهم أنجه وجوب الإصرار ، وتبمه في الرياض مؤيداً له بالخبر المتقدم بدعوى ظهوره في الضرورة ، وفيه أن المنجبه حينئذ السقوط للأصل بعد أن كان الواجب من الإصرار ما يتحقق في ضمنه الخلق لا مطلقاً فلا تأتي قاعدة الميسور ، وما لا يدرك ، وبعد قصور الخبر المزبور من إثبات الوجوب .

ومن هنا كان المحكي عن الأكثر منا ومن غيرنا الاستحباب ، بل عن الشيخ في الخلاف الإجماع عليه ، وحينئذ فيتمين عليه التقصير من حيثته أو غيرها الذي هو أحد الفردين ، ومع العدم بتجيه السقوط ، نعم لو قلنا بوجوبه عملاً بالخبر المزبور أنجه الاجتزاء به عنه ، اظهر لفظه فيه ، وإن كان يحتمل إرادة الأجزاء عن الخلق الحقيقي لا عن مطلق الفرض ، فضلاً عن قاعدة الإصرار ، ولعدم توجه الجمع بين الخلق والتقصير فكذا ما يقوم مقامه ، ولكن مع ذلك كله لا يبغي ترك الاحتياط بالجمع بين الإصرار والتقصير خصوصاً بعد ما سمعته من

امر الصادق عليه السلام في اقرع خراسان مؤيداً بخبر ابي بصير (١) عنه عليه السلام ايضاً  
سأله « عن المتمتع اراد ان يقصر فحلق رأسه فقال : عليه دم يهرقه ، فإذا  
كان يوم النحر امر موسى على رأسه حين يريد ان يحلق » وخبر عمار الساباطي (٢)  
عنه عليه السلام ايضاً في حديث سأله « عن رجل حلق قبل ان يذبح قال : يذبح ويعيد  
الموسى ، لان الله تعالى (٣) يقول : ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله »  
كما انه لا ينبغي تركه اذا لم يكن عنده شعر يقصره ، لاستبعاد حله بلا  
حلق ولا تقصير ولا إمرار الموسى ، مضافاً الى ما سمعته من النصوص ، هذا .

وفي المنتهى يستحب لمن حلق ان يبدأ بالناصية من القرن الأيمن ويحلق  
الى العظمين النائيين بلا خلاف « وفي الدروس » ويستحب استقبال القبلة والبدء  
بالأيمن من ناصيته ، وتسمية المحلوق والدعاء مثل قوله : اللهم اعطني بكل شعرة  
نوراً يوم القيامة ، والاستيعاب الى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين «  
والأصل في ذلك صحيح معاوية بن عمار (٤) عن ابي جعفر عليه السلام قال : « امر  
الحلاق ان يضع الموسى على قرنه الأيمن ، ثم امره ان يحلق ، ويسمي هو ،  
وقال اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيامة » وخبر غياث بن ابراهيم (٥) عن  
جعفر عن آباءه (عليهم السلام) « السنة في الحلق ان يبلغ العظمين » وفي الفقه  
المنسوب (٦) الى مولانا الرضا عليه السلام « واذا اردت ان تحلق رأسك فاستقبل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١ - ٢

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

(٦) المستدرک - الباب - ٩ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

القبلة وابدأ بالناسية ، واحلق الى المظمين المائين بحذاء الاذنين ، وقل : اللهم اعطني بكل شجرة نوراً يوم القيامة .

ولعلها جما بين الجميع بارادة البدأة بالناسية من القرن الأيمن وان كان في دخول القرن في الناسية التي هي من قصاص الشعر مما يلي الجبهة نوع خفاء بل منع ، على ان البدأة بالناسية ليس إلا في الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وهو غير ثابت عندنا ، وعلى تقديره فالتنجه الجمع بالتخير بينهما لا بذلك ، وأما استقبال القبلة فليس إلا فيه ، نعم يخطر في بالي ان فيه رواية عن بعض موالي علي بن الحسين (عليهما السلام) لما اراد ان يحلق رأس ابي حنيفة ، لم تحضرني الآن في اي كتاب .

وكيف كان في كشف الاثام بعد ذكر خبر غياث « المراد بهما - كما في الفقيه والمقنع والهداية والجامع والدروس - اللذان عند منتهى الصديقين قبالة وتد الاذنين ، وفي الوسيلة العظيم خلفه ، وفي الاقتصاد والجل والعقود والمهذب الى الاذنين ، وفي المصباح ومختصره العظيم المحاذين للاذنين ، وهاتان المبارتان تحتلان الامرين ، وعلى كل حال فالغاية بهما للاستيعاب كما في الدروس والمصباح ومختصره لا لمدمه ، ولكن المعنى الاول يفيد طولا : والثاني دوراً » انتهى والامر سهل .

﴿ و ﴾ كيف كان في ترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر الرمي ثم الذبح ثم الحلق ﴿ كما في السامع والقواعد بل ومحكي النهاية والمبسوط والاستبصار وظاهر المقنع في الاخيرتين ، بل نسبه غير واحد الى اكثر المتأخرين ، لقوله تعالى (١) : « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله » وللتأسي مع قوله عليه السلام (٢)

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٢

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

« خذوا عني مناسككم » وقول الصادق عليه السلام في خبر عمر بن يزيد (١) « إذا ذبحت اضحيته فأحلق رأسك واغتسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك » وفي خبر جميل (٢) « تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق » وفي صحيح معاوية بن عمار أو حسنه (٣) « إذا رميت الجمره فأشتر هديك » وفي خبر أبي بصير (٤) « إذا اشتريت اضحيته وقطعتها في جانب رحلك فقد بلغ الهدي محله ، فإن أحببت أن تحلق فأحلق » وإن كان هو دالا على قيام ربطها في رحله مقام الذبح ، ونحوه اخبار (٥) وفي موقوف عمار (٦) عنه عليه السلام أيضاً « سألته - إلى أن قال - : وعن رجل حلق قبل أن يذبح قال يذبح ويعيد الموصى به لأن الله تعالى يقول : ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله » وخبر سعيد السمان (٧) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن رسول الله ﷺ عجل النساء ليلاً من المزدلفة إلى منى فأمر من كان عليها منهن هدي أن ترمي ولا تبرح حتى تذبح ، ومن لم يكن عليها منهن هدي أن تمضي إلى مكة حتى تزور » وصحيح أبي بصير (٨) عنه عليه السلام أيضاً قال : « سمعته يقول : لا بأس أن تقدم النساء إذا زال الليل فتفيض عند المشعر الحرام ساعة ثم ينطلق بهن إلى منى فيرمين الجمره ثم يصبرن ساعة ثم ليقرن وينطلقن إلى مكة إلا أن

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح

الحديث ٣ - ١ - ٧ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٧ بطريقتين آخرين

(٧) و(٨) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشعر - الحديث

٧ - ٥

الجواهر - ٣٩

يكن يردن أن يذبح عنهن ، فأنهن يوكلن من يذبح عنهن » وصحيح سعيد  
الاعرج (١) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك معنا نساء فأفيض بهن بلبل  
قال نعم - الى أن قال - : افض بهن حتى تأتي الجمرة العظمى فيرمين الجمرة ، فإن  
لم يكن عليهن ذبح فلبأخذن من شعورهن وليقصرن من أظفارهن » وخبر موسى  
ابن القاسم (٢) عن علي بن الحسين قال : « لا يحلق رأسه ولا يزور البيت حتى يضحى  
فيحلق رأسه ويزور متى شاء » وصحيح عبد الله بن سنان (٣) سأل الصادق عليه السلام  
« عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى قال : لا بأس وليس عليه شيء ولا يعودن »  
بناء على إرادة الحرمة من النهي عن العود وعدم الاعادة من نفي البأس كما ستعرف  
أن شاء الله .

وعلى كل حال فلا إشكال في ظهور مجموع ما ذكرناه من الآيات والرواية  
في وجوب الترتيب في الثلاثة ، خلافاً للمحكي عن الخلاف والمرائر والنكاي من  
عدم الوجوب ، وعن الأولين استحباه كما عن المختلف ومال إليه بعض متأخري  
المتأخرين ، للاصل وصحيح جميل (٤) السابق المشتمل على نفي الحرج الذي  
قد عرفت احتمال إرادة الاجزاء منه وحال الجهل والنسيان والضرورة ونفي النداء  
ونحوه ، بل مال إليه في الرياض مرجحاً لاحتمال حمل الأوامر المزبورة على اللبس  
على احتمال غيره . بالاصل وخبر احمد بن محمد بن أبي نصر (٥) « قلت لأبي جعفر  
الثاني عليه السلام : جعلت فداك ان رجلاً من أصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق  
قبل أن يذبح قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان يوم النحر أتاه طوائف من  
المسلمين فقالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ذبحنا من قبل أن نرمي وحلقنا من قبل أن

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب الوقوف بالمشر - الحديث ٢

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح

الحديث ٩ - ١٠ - ٤ - ٦

نذبح فلم يبق شيء مما ينبغي لهم ان يقدموه إلا أخروه ، ولا شيء مما ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه فقال : لا حرج « بل وغيره من الاخبار ، ومصير أكثر العامة كما في المنتهى الى الوجوب ، قال : فيترجح بها الاستحباب وإن تساوى الجمعان ، والناسي إنما يجب لو لم يظهر الاستحباب من الخارج ، مضافاً الى أولوية حمل صحيح النهي عن العود على الكراهة مما عرفت ، لظهور نفي البأس في جواز الترك ، ولذا استدلل به الفاضل في المختلف على النذب ، إلا أن الجميع كما ترى ، خصوصاً مع تصريح الآية بالبعض مع عدم القول بالفصل ، وخصوصاً مع الشهرة وغير ذلك .

بقي الكلام في وجوب فعلها اجمع يوم النحر كما هو ظاهر المتن ، وقد عرفت انه لا إشكال بل ولا خلاف في وجوب الرمي يوم النحر إلا للنساء والخائف ونحوه ممن تقدم سابقاً ، وأما الذبح فلا إشكال ولا خلاف في عدم جواز تقديمه عليه ، بل لعل الاجماع بقسميه عليه ، وأما وجوبه فيه فقد صرح به غير واحد وعرفت بعض الكلام فيه وكذا وجوب الحلق فيه ايضاً ، وإن كان لو لم يفعل شيئاً منها فيه يجزئه ايضاً ، والله العالم .

وكيف كان ﴿ فلو قدم بعضاً على بعض ﴾ علماً عامداً ﴿ أتم ﴾ قطعاً ﴿ ولا اعادة ﴾ بلا خلاف محقق أجده فيه ، بل في المدارك ان الاصحاب قاطعون به ، وأسندوه في المنتهى الى علماءنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ، وحيثئذ يكون الوجوب المزبور تعديداً لا شرطياً ، ولعله المراد من صحيح ابن سنان (١) السابق المشتمل على نفي البأس والنهي عن العود لمثل ذلك ، بل ونصوص نفي الحرج (٢) وإن

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب الذبح - الحديث ٤ و٦ والباب ٢

من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

لم يكن قد صرح فيها بالعمد ، والأمر بإسرار موسى بعد الذبح لمن قدم الحلق محمول على ضرب من الندب ، فما في المدارك - من اشكال ذلك بانها محمولة عند القائل بوجوب الترتيب على الجهل والذسيان وإلا لم يجب الترتيب - في غير محله ، وإن صدر من بعضهم ذلك ، ووجوب الترتيب أعم من شرطيته ، كما إن ما فيها وفي غيرها من إشكال الحكم المزبور بانه مناف لقاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه المقتضية وجوب الاعادة كذلك ايضاً ، ضرورة عدم الشرطية على التقدير المزبور جمعاً بين الأدلة ، بل لعل المراد من قوله فَلْيُحْلَقُوا « لا حرج » الاشارة الى قوله تعالى (١) « وما جعل عليكم في الدين من حرج » الذي منه التكليف بالاعادة ، فحينئذ يكون الترتيب واجباً مستقلاً لا شرطاً ، فالفاعل ممثل في أصل الفعل وإن عصى في عكس الترتيب ، وعلى كل حال فما عن ابي علي - من أن كل سائق هدياً واجباً أو غيره يحرم عليه الحلق قبل ذبحه ، ولو حلق وجب دم آخر - محجوج بما عرفت إن أراد عدم الاجزاء اذا خولف الترتيب ، وقد يحتمل الكفارة ، فلا خلاف حينئذ ، والله العالم .

❦ مسائل ثلاث : الأولى مواطن التحلل ثلاثة ❦ بلا خلاف أجده فيه ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ❦ الأول ❦ المتمتع ❦ عقيب الحلق او التقصير يحل من كل شيء إلا الطيب والنساء ❦ كما عن النهاية والتهذيب والمبسوط والوسيلة والسرائر والمصباح ومختصره والجامع وغيرها ، بل في المدارك نسبته الى الأكثر وفي غيرها الى المشهور ، بل عن المنتهى نسبته الى علمائنا ، اقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن صمار (٢) : « اذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل

(١) سورة الحج - الآية ٧٧

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

شيء أحرم منه إلا النساء والطيب ، فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء ، فإذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد « أي الحرمي لا الإحرام كما هو واضح ، وصحيح العلاء (١) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أني حلقت رأسي وذبحت وأنا متمتع أطلي رأسي بالحناء قال : نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب ، قلت : وألبس القميص وأتقنع قال نعم ، قلت قبل أن اطوف بالبيت قال : نعم « وصحيحه الآخر (٢) » قلت لأبي عبد الله عليه السلام تمتعت يوم ذبحت وحلقت فاطبخ رأسي بالحناء قال : نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب ، قلت فلبس القميص قال : نعم إذا شئت ، قلت فاعطي رأسي قال : نعم « وخبر عمر بن يزيد (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام : « اعلم انك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب » وخبر منصور ابن حازم (٤) وخبر جميل (٥) المروي عن مستطرفات السرائر من نوادر البزنطي عن جميل سأله عليه السلام « المتمتع ما يحل له إذا حلق رأسه ، قال : كل شيء إلا النساء والطيب : قال فالفرد قال : كل شيء إلا النساء » وخبر محمد بن حمران (٦) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحاج يوم النحر ما يحل له ؟ قال : كل شيء إلا النساء ، وعن المتمتع ما يحل له يوم النحر ؟ قال كل شيء إلا النساء والطيب .

ولا ينافي ذلك ما في صحيح سعيد بن يسار (٧) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع إذا حلق رأسه قبل أن يزور فيطليه بالحناء ، قال : نعم الحناء

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٧) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق

والتقصير - الحديث ٥ - ٣ - ٤ - ٢ - ٧

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث



والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء ردها علي مرتين أو ثلاثاً » قال : « وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها فقال : نعم الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء » كذا عن الكافي ورواه الشيخ عنه ايضاً ولم يذكر فيه « قبل ان يزور » ومن هنا جملة على أنه عليه السلام اراد ان الحاج متى حلق وطاف طواف الحاج وسمى فقد حل له هذه الأشياء وإن لم يذكرها في اللفظ ، لعلمه بان المخاطب عالم بذلك ، أو تمويلاً على غيره من الأخبار ، وهو مع بعده مناف لما سمعته عن النسخة الصحيحة عن الكافي ، ولذا أجاب عنه في الدروس بانه متروك ، وكذا لا ينافيه صحيح معاوية بن عمار (١) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سئل ابن عباس هل كان رسول الله ﷺ يتطيب قبل أن يزور البيت قال : رأيت رسول الله ﷺ يضمده رأسه بالمسك قبل أن يزور البيت » لان رسول الله ﷺ لم يكن متمتماً بل وكذا خبر أبي ايوب الخزاز (٢) « رأيت أبا الحسن ( عليه السلام ) بعد ما ذبح وحلق ثم ضمده رأسه بمسك ثم زار البيت وعليه قميص وكان مقنماً » حتى على ما عن بعض النسخ من انه كان متمتماً من التمتع لا التقنع بناء على ان ذلك كان زهما منه لا انه كذلك ، وخبر عبدالرحمان او صحيحه (٣) قال : « ولد لأبي الحسن ( عليه السلام ) مولود بمنى فارسل اليه يوم النحر بخميس فيه زعفران وكنا قد حلقنا قال عبدالرحمان فاكلت انا ، والكاهلي ومرام ايا أن يأكل ، وقالوا لم نزر البيت فسمع ابو الحسن كلامنا ، فقال لمصارف وكان هو الرسول الذي جاءنا به في اي شيء كانوا يتكلمون ؟ قال أكل عبدالرحمان وأبي الآخرا »

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

٢ - ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ، ١٠

وقالا لم نزر البيت فقال : اصاب عبدالرحمان ثم قال : ما تذكر حين اتينا به في مثل هذا اليوم فاكلت انا منه ، وابي عبدالله اخي اربا كل منه ، فلما جاء ابي حشره علي فقال : يا ابت ان موسى اكل خبيصاً فيه زعفران ولم يزر بعد ، فقال ابي هو افقه منك ، أليس قد حلقتم رؤوسكم ؟ لاحتمال كونهم غير متمتعين كما سمعت النصريح بذلك في خبر محمد بن جرمان وغيره ، بل ولا خبر اسحاق بن عمار (١) ايضاً « سألت ابا ابراهيم (عليه السلام) عن المتمتع اذا حاق رأسه ما يحل له ؟ قال : كل شيء إلا النساء » - كونه قابلاً للتخصيص بما عرفت

كل ذلك مع ان المحكي عن الشافعي واحمد وابي حنيفة حل كل شيء له إلا النساء ، كما عن ابن الزبير وعلقمة وسالم وطاووس والنخعي وابي ثور ، فيمكن أن تكون النصوص المزبورة خرجت مخرج التقية ، فما في المدارك - من احتمال جواز الطيب له على كراهة ، وحينئذ يكون محللين - واضح الفساد ، وإن حكى عن ظاهر ابن ابي عقيل العمل بما في هذه النصوص من حل الطيب للمتمتع ايضاً ، لكنه مع كونه شاذاً محجوج بما عرفت .

وعلى كل حال فما عن ابن بابويه وولده من النحل بالرمي إلا من الطيب والنساء لم نعرف له مأخذاً إلا خبر الحسين بن علوان (٢) عن امير المؤمنين (عليه السلام) المروي عن قرب الاسناد « واذا رميت جرة العقبة فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء » وما يحكى عن الفقه المنسوب (٣) الى الرضا (عليه السلام) « واعلم انك اذا رميت جرة العقبة حل لك كل شيء إلا الطيب

(١) و(٢) الوسائل .. الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث

(٣) المستدرک - الباب - ١١ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٤

والنساء ، وإذا طفت طواف الحج حل لك كل شيء إلا النساء ، فإذا طفت طواف النساء حل لك كل شيء إلا الصيد ، فإنه حرام على المحل في الحرم ، وعلى المحرم في الحل والحرم » وهو - مع ان الثاني منهما غير ثابت عندنا ، ولم يذكر في الأول الطيب وامكان تقييدها بغيرها مما اعتبر فيه الذبح والحقاق - مخالف للمعروف بين العامة والخاصة من كون التحلل الاول بعد الحاق كما عرفت ولما سمعته من النصوص ايضاً .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الصيد ﴾ فقد ذكره المصنف هنا وفي النافع بل هو موقف النسبة الى علمائنا في محكي المنتهى لكن في القواعد على إشكال ، ولعله من إطلاق الأخبار والاصحاب انه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب ، ومن الأصل وظاهر قوله تعالى (١) : « لا تقتلوا الصيد وانتم حرم » الذي يكنى في تحققة حرمة الطيب والنساء وانه في الحرم ، قيل ولذا ذكر علي بن بابويه والفاضل انه لا يحل بعد طواف النساء ايضاً لكونه في الحرم ، بل سمعت التصريح به في صحيح معاوية (٢) السابق ، ولعله لذا ضرب على الاشكال في بعض ما حكى من نسخ القواعد ، ولكن فيه انه لا ينافي التحلل منه من جهة الاحرام ، وتظهر الفائدة في اكل لحم الصيد كما عن الخلاف النص على حله ، وفي مضاعفة الكفارة ، وإذا خرج الى الحل قبل الطواف ، والمنيقن من الآية غير الفرض ، بل لعله الظاهر ، فاهلتهجه حيثئذ العمل بالنصوص المزبورة وان بقي الحرمة من حيث الحرم ، لكن في الدروس عن العلامة عدم التحلل من الصيد إلا بطواف النساء مذهب علمائنا ، وان كننا لم نتحققه ، إلا انه لا ينبغي ترك الاحتياط

(١) سورة المائدة - الآية ٩٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

ثم ان الظاهر اعتبار فعل المناسك الثلاثة في منى في حصول هذا التحلل كما عن ابي علي والشيخ التصريح به ، بل والمصنف في النافع والفاضل في المختلف بل يمكن أن يكون هو المراد ممن اطلق ، بل وخبري عمر بن يزيد (١) وجميل (٢) السابقين هملا للحلق على الواقع على أصله ، ويؤيده الأصل والاحتياط ، مضافا الى صحيح معاوية السابق (٣) المستفاد من الجمع بينه وبين خبر الري (٤) بعد تقييد اطلاق كل بالآخر اعتبار الثلاثة ايضاً ، نعم لا يعتبر ترتيبها لما عرفت من الاجزاء وان أم ، وعن المقنع والتحرير والتذكرة والمنتهى انه بعد الري والحلق وفي كشف اللثام « ولعل المراد ما سبقه ، ولم يذكر الذبح لاحتمال الصوم بدله واكتفاء بالأول والآخر » قلت : وان كان محجوجاً بما عرفت .

هذا كله في المتمتع ، أما غيره فيحمله بالحلق او التقصير الطيب ايضاً كما في القواعد ومحكي الأحمدى والتهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والجامع ، لما سمعته من خبر محمد بن حمران (٥) ومن المحكي عن ابن عباس في صحيح معاوية (٦) عن الصادق (عليه السلام) وخبر جميل (٧) المروي عن نواذر البزنطي ، بل هو مقتضى الجمع بين صحيح منصور (٨) « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل رمى وحلق أياً كل شيئاً فيه صفرة ؟ قال : لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم قد حل كل شيء إلا النساء » وبين

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٤ - ١ - ٢

(٢) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير

الحديث ٤ - ١ - ٢ - ٤

(٨) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٢

الجواهر - ٣٢

صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (١) السابق المشتمل على قضية الخبيص ، ولا يخفى عليك ان مقتضى هذه الادلة عدم الفرق بين تقديمه الطواف والسمي وعدمه ، فما في الدروس من اشتراط حل الطيب له بذلك في غير محله ، وإن ذكر بعض الناس له وجهاً غير وجيه ، بل كالاتجاه في مقابلة النصوص ، كما أن اطلاق المصنف هنا والنافع ومحيي الخلاف بقاء حرمة النساء والطيب كذلك ايضاً بعد ما سمعت من الأدلة ، بل عن الجمع في التصريح بالتسوية بين المتمتع وغيره في ذلك ، ولا ريب في ضعفه ، والله العالم .

التحلل ﴿ الثاني ﴾ للمتمتع ﴿ إذا طاف طواف الزيارة ﴾ للحج ﴿ حل له الطيب ﴾ كما في النافع والقواعد وغيرهما ومحيي الانتصار والاستبصار والنهاية والمبسوط والمصباح ومختصره والوسيلة والسرائر ، بل لا أجد فيه خلافاً ، لصحيح معاوية (٢) السابق ومنصور بن حازم (٣) « اذا كنت متمتعاً فلا تقرب شيئاً فيه صفة حتى تطوف البيت » وفيما كتبه رحمته الى المفضل بن عمر (٤) فيما رواه سعد بن عبد الله في المحكي من بصائر الدرجات عن القاسم بن الربيع ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب ومحمد بن سنان جميعاً عن مباح المدائني « فاذا أردت المتعة في الحج - الى ان قال - : ثم أحرمت بين الركن والمقام للحج فلا تزال محرماً حتى تقف بالمواقف ثم ترمي وتذبح وتغتسل ثم تزور البيت ، فاذا أنت فعلت ذلك فقد أحللت » بل في كشف الثام انه لا يتوقف على صلاة الطواف لا طلاق النص والفتوى ،

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب ترك الاحرام - الحديث ١٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٢٩

وإن كان لا يخلو من نظر ، لانساق اندراج صلاته فيه ، خصوصاً بعد أن كان المشهور كما اعترف به هو فيه توقف حل الطيب على السعي كما عن الخلاف والمختلف ، بل هو الأقوى ، للأصل وما سمعته في صحيحي معاوية ومنصور السابقين وصحيح معاوية (١) الآتي ، وبها يقيد إطلاق الخبرين المزبورين إن لم نقل بتناول زيارة البيت فيها له ، نعم إن قدم القارن والمفرد الطواف والسعي على الوقوف أو مناسك مني والمتنع للضرورة فالظاهر عدم التحلل إلا بالحلقة ، للأصل وخبر المفضل ، وانصراف الخبر الأول والفتاوى إلى المؤخر ، مضافاً إلى إمكان كون المحلل هو المركب من الطواف والسعي وما قبلها من الأفعال بمعنى كون السعي جزء الملة ، فما عن بعض من التحلل لا يخفى عليك ما فيه وإن استوجهه في المسالك ، لكن قد سمعت فيما تقدم أنه مع تقديم الطواف والسعي لابد من تجديد التلبية ثلاثاً يحصل التحلل وبصير الحج عمرة ، وحينئذ فلا وجه لدعوى التحلل بما وقع من الطواف والسعي مع فرض تجديد التلبية لتجدد الاحرام ، كما أنه لا وجه لبقاء حكم الاحرام مع فرض عدم تجديد التلبية وصيرورته حللاً وانقلاب حجه عمرة ، وبذلك يظهر لك إشكال في أصل تصور المسألة ، فتأمل جيداً .

**التحلل** (الثالث إذا طاف طواف النساء حل له النساء) \* بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى ما سمعته من النصوص (٢) فما عن الحسن من عدم وجوبه لذلك واضح الفساد ، نعم في كشف اللثام صلى له أم لا ، لإطلاق النصوص والفتاوى إلا فتوى الهداية والاقتصاد ، وإن كان فيه ما عرفت ، مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « ثم أخرج

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب زيارة البيت - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الحلل والتقصير

الى الصفا فأصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم اتت المروة فأصعد عليها وطف بينهما سبعة اشواط ، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة ، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع الى البيت وطف به اسبوعاً آخر ، ثم تصلي ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم قد أحلت من كل شيء ، وفرغت من حجك كله وكل شيء أحرمت منه « واحتمل كون ذلك لتوقف الفراغ عليها لا حل النساء لا داعي له ، ثم الكلام فيما اذا قدمه على الوقوف او مناسك منى ما تقدم .

والظاهر اعتبار هذا الطواف في حج النساء بالنسبة الى حل الرجال لمن كان علي بن بابويه التصريح به في الرسالة ، مضافاً الى تصريح غير واحد به من المتأخرين ومتأخريهم ، للاصل وإطلاق قوله (١) : « فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الحج » والرفث هو الجماع بالنص الصحيح (٢) كما عرفته سابقاً ، والاجماع والاختلاف على حرمة الرجال عليها بالاحرام ، وقاعدة الاشتراك إلا فيما استثنى ، وللصحيح (٣) « المرأة المتمتعة اذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم ما بينها وبين التروية فان طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ، وإن لم تطهر الى يوم التروية اغتسلت واحتشمت ثم سعت بين الصفا والمروة ثم خرجت الى منى ، فاذا قضت المناسك وزارت البيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها ثم طافت طوافاً للحج ثم خرجت فسمعت ، فاذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحل منه المحرم إلا فراش زوجها ، فاذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها » ونحوه خبر آخر (٤) إلا

(١) سورة البقرة - الآية ١٩٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب تروك الاحرام - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

انه ليس فيه « فإذا طافت طوافاً آخر » الى آخره ، وصحيح الحسين بن علي بن يقطين (١) سألت أبا الحسن عليه السلام « عن الخصبان والمرأة الكبيرة أعليهم طواف النساء ؟ قال : نعم عليهم الطواف كله » وخبر اسحاق بن عمار (٢) عن الصادق عليه السلام « لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا الى منازلهم ، ولا ينبغي ان يمسا نساءهم يعني لا تحمل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت اسبوعاً آخر بعد ما يسمى بين الصفا والمروة ، وذلك على النساء والرجال واجب » إن كان آخر الكلام من كلامه عليه السلام ، بل هو المحكي عن الفقه المنسوب (٣) الى الرضا عليه السلام ، فها في القواعد ومحكي المختلف - من التوقف فيه لعدم الدليل ، بل استوجه في المسالك نظرا الى أن الأخبار الدالة على حل جميع ما عدا الطيب والنساء بالخلق وما عدا النساء بالطواف متناول للمرأة ، ومن جملة ذلك حل الرجال - واضح الفساد بعد ما عرفت ، كوضوح منع التناول المزبور .

وكيف كان فقد ظهر لك مما حررناه أن الحاج لو طاف الطوافين وسمى قبل الوقوفين في موضع الجواز فتحلله واحد عقيب الحلق بمنى ، ولو قدم طواف الحج والسمي خاصة كان له تحللان ، أحدهما عقيب الحلق مما عدا النساء ، والآخر بعد طواف النساء هن ، ولو قلنا انه يتحلل من الطيب بطواف الحج ومن النساء بطوافهن وإن تقدم على الوقوفين كانت المحللات ثلاثة مطلقاً ، هذا . وقد صرح بعضهم بحرمة النساء على المميز بعد بلوغه لو تركه ، ليكون الاحرام سبباً لحرمتهم ، والاحكام الوضعية لا تخص المكلف ، حتى ان الشهيد حكم بمنعه من الاستمتاع قبل البلوغ ، بل عن المنتهى والتذكرة الاجماع على وجوبه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١



على الصبيان ، وفي كشف اللثام بمعنى ان على الولي أمر المميز به ، والطواف بغير المميز ، فان لم يفعلوه حرم من عليهم اذا بلغوا حتى يفعلوه أو يستنوبوا فيه استصحاباً إلا على عدم توقف حاكم عليه ، ولكن في موضع من القواعد الاشكال في ذلك ، ولعله لتمريضية عبادة الصبي كما هو المختار ، اللهم إلا أن يدعى خروج الحج منها كما هو الظاهر .

وعلى كل حال لا إشكال في الحل اذا لم يتركه ، إذ كما أن إحرامه يصلح سبباً للحرمه الشرعية او مطلقاً فكذا طوافه يصلح سبباً للحل ، وما عن بعض - من انه كطهارته من الحدث في أنه إن لم تكن شرعية لم يرفع الحدث - وهم لان الحدث لا ينقسم الى شرعي وغيره ليتفاوت بحسبها في النية وعدمها .

وأما غير المميز فلا اشكال في عدم شرعية احرامه ولو تمريناً مع فرض وقوعه منه ، فلا نحرّم النساء عليه اذا لم يطف به الولي ، نعم قطع الشهيد بكونه كالمميز إن أحرم به الولي ، واحتمله في كشف اللثام هنا قوياً ، وقد سمعت ما اسلفناه منه في غير المقام في تفسير اجماعي المنتهى والتذكرة ، فان تم كان هو الحجة ، مضافاً الى دعوى ظهور النصوص فيه .

ويجب على الخنثى لأنهم إما رجال او نساء ، وعلى الخصبان اجماعاً حكياً عن المنتهى والتذكرة ، مضافاً الى الأصل وما سمعته من صحيح ابن يقطين (١) على انهم من شأنهم الاستمتاع بالنساء مع حرمة عليهم بالاحرام ، فيستصحب مع عدم تعليل وجوبه به .

ولذا يجب قضاءؤه عن الميت ، قال الشهيد : وليس طواف النساء بمخصوصاً بمن يشتهي النساء اجماعاً ، فيجب على الخصي والمرأة والهم وعلى من لا اربة له

فيهن ، والمراد بالخصي ما يعم المحبوب بل المقصود من عبارات الاصحاب والسؤال في الخبر (١) هو الذي لا يتمكن من الوطء .

وتحرم النساء بالاحرام على العبد المأذون فيه وإن لم يكن متزوجاً ، ولا يدفعه حرمتهم عليه قبله بدون الاذن ، لجواز توارد الاسباب الشرعية ، ويتفرع على ذلك أن المولى اذا أذن له في التزويج وهو يعلم أن عليه طواف النساء فقد أذن له المضي الى قضائه ، وكذا قيل اذا كان متزوجاً وقد أذن في احرامه ، فانه أذن له في الرجوع لطواف النساء اذا تركه ، وفيه منع ، إذ يمكن أن لا يريد تحليل النساء له ، وعلى كل حال فليس المولى تحليله مما أحرم منه ، خلافاً للحكي عن ابي حنيفة ، هذا .

وفي الفوائد وشرحها للاصبهاني وإنما يحرم بتركه الوطء وما في حكمة من التقبيل والنظر والعس بشهوة دون العقد ، وإن كان حرم بالاحرام ، لاطلاق الأخبار والفتاوى باحلاله بما قبله من كل ما احرم منه إلا النساء ، والمفهوم منه الاستمتاع بهن لا العقد عليهن ، وفيه نظر او منع ، ولعله لذا قطع الشهيد بحرمته ايضاً للاصل ، بل في كشف اللثام احتماله قويا ايضاً ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كيف كان فلا خلاف ولا إشكال في انه ﴿ يكره لبس المخيط ﴾ للمتمتع ﴿ حتى يفرغ من طواف الزيارة ﴾ خبر إدريس القمي (٢) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن مولى لنا تمتع ولما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت فقال : بشما صنع ، فقلت أعليه شيء ؟ قال : لا ، قلت فأنى رأيت ابن ابي سماك يسمى بين الصفا والمروة وعليه خفان وقباء ومنطقة ، فقال بشما صنع

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ٣

قلت أعليه شيء ؟ قال : لا « المحمول عليها جميعاً بينها وبين ما سمعت من النص والمتوى من الاحلال بالخلق من كل شيء عدا النساء والطيب ، بل ظاهر الخبر المزبور ذلك حتى يتم السعي .

كما ان مقتضى صحيح ابن مسلم (١) وغيره كراهية تغطية الرأس كذلك قال : « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالمسعر ورعى الجرة وذبح وحلق أيغطي رأسه ؟ فقال : لا حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فقليل له فان كان فعل فقال : ما أرى عليه شيئاً » وفي صحيح منصور بن حازم (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات وبالمسعر وذبح وحلق فقال : لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فان ابي عليه السلام كان يكره وينهى عنه ، فقلنا : فان كان فعل قال : ما أرى عليه شيئاً » .

نعم ظاهر هذه النصوص اختصاص ذلك بالتمتع ، بل في خبر سعيد الأعرج (٣) عن ابي عبدالله عليه السلام « سألت عن رجل رعى الجمار وذبح وحلق رأسه ألبس قميصاً وقلنسوة قبل أن يزور البيت ؟ قال : ان كان متمتعاً فلا ، وان كان مفرداً للحج فنعم » وخبر اسماعيل بن عبدالحق (٤) المروي عن قرب الاسناد « قلت لابي عبدالله عليه السلام ألبس قلنسوة اذا ذبحت وحلقت قال : أما المتمتع فلا ، وأما من افرد الحج فنعم » إلا أن المصنف وغيره أطلق ، ولعله يحمل ذلك على خفتها بالنسبة اليه ، إلا انه متوقف على مقتضى الكراهة على الاطلاق ولم يحضرنى ، فيتجه حينئذ نفيها فيه ، والامر سهل .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الخلق والتقصير

﴿ وكذا يكره الطيب ﴾ لمن طاف طواف الزيارة ﴿ حتى يفرغ من طواف النساء ﴾ لمسيحة محمد بن اسماعيل (١) « كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم المتمتع ان يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء ؟ قال : لا » المحمول عليها جميعاً ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثانية اذا قضى ﴾ الحاج ﴿ مناسكه يوم النحر فالأفضل المضي الى مكة للطواف والسعي ليومه ﴾ لاستحباب المسارعة والامساك الى الخيرات ولوثق اسحاق (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن زيارة البيت تؤخر الى اليوم الثالث قال : تمجيلها أحب الي ، وليس به بأس ان اخرته » وخبر عبد الله بن منان (٣) عنه (عليه السلام) ايضاً « لا بأس أن يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر ، إنما يستحب تمجيل ذلك مخافة الأحداث والمعارض » وصحيح معاوية بن عمار (٤) عنه عليه السلام ايضاً « في زيارة البيت يوم النحر ، قال : ذره ، فان اشتغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد ، ولا تؤخر أن تزور من يومك ، فانه يكره للمتمتع أن يؤخره ، وموسع المفرد أن يؤخره » .

ومنه يعلم الوجه في قول المصنف وغيره : ﴿ فان اخره فمن غده ، ويتأكد ذلك في حق المتمتع ﴾ مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (٥) « ينبغي للمتمتع ان يزور البيت يوم النحر او من ليلته ، ولا يؤخر ذلك » وصحيح معاوية بن عمار (٦) عنه (عليه السلام) ايضاً « سألته عن المتمتع

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الحلق والتقصير - الحديث ١

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت

الحديث ١٠ - ٩ - ١ - ٢ - ٨

متى يزور البيت ؟ قال : يوم النحر أو من الغد ، ولا يؤخر ، والمفرد والقارن ليسا بسواء ، موسع عليها « وصحيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام » سألته عن المتمتع متى يزور البيت : قال : يوم النحر « وصحيح منصور بن حازم (٢) » سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا يبيت المتمتع يوم النحر بمنى حتي يزور البيت « بل عن النهاية والمبسوط والوسيلة والجامع لا يؤخر عنه إلا لعذر ، وإن كان يحتمل أن يريدوا التأكيد .

نعم في المتن والنافع والقواعد ﴿فإن أخرائهم﴾ كالمحكي عن المفيد والمرضى من عدم جواز تأخير المتمتع ذلك عن اليوم الثاني ؛ بل عن النذكرة والمنتهى نسبتته الى علمائنا ، ولعله لما سمعته من النهي في النصوص السابقة ، ولكن الاقوى حملة على الكراهة لا الحرمة ، وفاقا للمحكي عن السرائر والمختلف وغيرهما ، بل في المدارك نسبتته الى سائر المتأخرين ، بل هو خيرة المصنف سابقاً ، للاصل وقوله تعالى (٣) « الحج أشهر معلومات » وذو الحجة منها ، فيجوز إيجاد افعال الحج فيه إلا ما خرج بالدليل ، ولما تقدم من إطلاق نفي البأس عن تأخيره الى يوم النفر في صحيح ابن سنان (٤) السابق وغيره والتعبير بقول « ينبغي » ونحوه مما هو مستعمل في لسان الكراهة والندب ، مضافا الى صحيح الحلبي (٥) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « سأله عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح فقال : لا بأس ، أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق ولكن

(١) و(٢) الوسائل - الباب ١ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٥ - ٦

(٣) سورة البقرة - الآية ١٩٣

(٤) و(٥) الوسائل - الباب ١ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٩ - ٢

لا يقرب النساء والطيب» وصحيح هشام بن سالم عنه (١) (عليه السلام) أيضاً «لا بأس  
ان أخرت زيارة البيت الى ان تذهب أيام التشريق ، إلا انك لا تقرب النساء  
ولا الطيب » وظاهرهما بقرينة النهي عن الطيب المتمتع ، وصحيح الحلبي (٢)  
المروي في المحكي من مستطرفات السرائر عن نواذر البزنطي ، سأل الصادق ( عليه  
السلام ) « عن رجل أخر الزيارة الى يوم النفر قال : لا بأس » ودعوى الجمع  
بينهما بالحل على القارن والمفرد دون المتمتع مع انها لا تتم فيما كان ظاهره المتمتع  
ليس بأولى من حمل النهي على الكراهة ، بل هذا أولى من وجوه ، خصوصاً  
بعد ما سمعت التصريح بها في صحيح معاوية (٣) السابق

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ يحجزه طوافه وسعيه ﴾ على القولين اذا أوقعه في  
ذي الحجة كما صرح به غير واحد ، لظهور بعض ما سمعته من الأدلة في ذلك ؛  
لكن عن الفنية والكافي أن وقته يوم النحر الى آخر أيام التشريق ، ولعله لصحيح  
ابن سنان السابق ، وعن الوسيلة لم يؤخر الى غد لغیر عذروالى بعد غد لعذر ،  
وهو يعطي عدم الاجزاء إن أخر عن ثاني النحر ، ولا ريب في ضعفه لما عرفت .  
﴿ و ﴾ كيف كان ذ ﴿ يجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك ﴾ اختياراً ﴿ طول  
ذي الحجة ﴾ كما في النافع والقواعد وغيرها ، ومحكي النهاية والمبسوط والخلاف  
وبمعناه ما عن الاقتصاد والمصباح ومختصره والتهذيب من التأخير عن أيام التشريق  
للأصل ، وكون ذي الحجة من أشهر الحج ، وما سمعته من إطلاق جواز  
التأخير من مفهوم صحيح الحلبي وصحيح معاوية المشتمل على كراهة التأخير  
للمتمتع ، والتوسعة للمفرد ، بل وصحيحه الآخر (٤) المذكور فيه نفي التسوية

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت

بين المفرد والقارن بعنوان الاعتراض او ان المراد ليسا سواء مع المتمتع ، وعلى كل حال فهو ظاهر في انه موسم عليهما التأخير عن الغد كالحج عن المقنعة والفقير والجل والعقود وجل العلم والعمل والوسيلة والمراسم والجامع ، لكن عن صريح الكافي وظاهر الغنية والاصباح أن وقته لها أيضاً الى آخر أيام التشريق ، وفيه ما عرفت ، نعم الظاهر جواز ذلك لها ﴿ على كراهة ﴾ كما صرح به الفاضل ، قال : لما سمعته من قول الصادق ( عليه السلام ) من تعليل استحباب التقديم بخوف الحوادث والمعارض ، وفي كشف اللثام « وهو يعطي ان المراد أفضلية التقديم كما في التحرير والمخيص ، وهو الوجه ؟ وفيه أنه يكفي في الكراهة التي يتسامح فيها بإطلاق النهي عن التأخير في بعض النصوص السابقة ، والله العالم .

المسألة ﴿ الثالثة الأفضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الفسل ﴾ قبل دخول مكة وقبل دخول المسجد ﴿ وتقليم الأظفار وأخذ الشارب ﴾ لقوله ( عليه السلام ) في خبر عمر بن يزيد (١) : « ثم احلق رأسك واغتسل وقلم اظفارك وخذ من شاربك وزر البيت فطف به اسبوعاً » ولو اغتسل لذلك بمنى جاز للاطلاق ، بل لعله أولى لقول الصادق ( عليه السلام ) للحسن بن ابي الملاء (٢) إذ سأله عن ذلك : « أنا اغتسل بمنى ثم أزور البيت » .

﴿ والدعاء إذا وقف على باب المسجد ﴾ بما في صحيح معاوية (٣) عن الصادق ( عليه السلام ) « اللهم أعني على تسكي ، وسلمني له وسلمه لي ، أسألك

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١ عن الحسين

ابن ابي الملاء

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

مسألة العليل الدليل المعترف بذنبه أن تغفر لي ذنوبي ، وأن ترجعني بحاجتي ، اللهم أني عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك ، واؤم طاعتك تبعاً لأمرك ، راضياً بقدرك ، أسألك مسألة الفقير المضطر اليك المطيع لامرك المشفق من عذابك الخائف لعقوبتك أن تبغني عفوك ، وتجيرني من النار برحمتك ، ثم تأتي الحجر الأسود فتستلمه وتقبله ، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وقل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة ، ثم طفت بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة ، ثم صل عند مقام إبراهيم (عليه السلام) ركعتين تقرأ فيهما بقل هو الله احد وقل يا أيها الكافرون ، ثم ارجع الى الحجر الأسود فقبله إن استطعت ، وإلا استقبله وكبر ثم اخرج الى الصفا واصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة ، ثم ائت المروة واصعد عليها وطف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا ، وتختتم بالمروة ، فاذا فعلت ذلك فقد حللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع الى البيت وطف أسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) ثم قد أحللت من كل شيء وفرغت من حجبك كله وكل شيء أحرمت منه « والحمد لله رب العالمين .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا معين أغني

## القول في الطواف

### وفيه ثلاثة مقاصد

﴿ الأول في المقدمات ، وهي واجبة ومندوبة ، فالواجبات الطهارة ﴾ من الحدث الأصغر والأكبر في الطواف الواجب بلا خلاف أجده ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى قول الصادق ( عليه السلام ) في صحيح معاوية (١) : « لا بأس أن تقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت ، والوضوء أفضل » وصحيح علي (٢) عن أخيه ( عليه السلام ) « سألته عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف قال : يقطع طوافه لا يعتد بشيء مما طاف ، وسألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء فقال : يقطع طوافه ولا يعتد به » وصحيح ابن مسلم (٣) « سألت أحدهما ( عليهما السلام ) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهر قال : يتوضأ ويميد طوافه ، وإن كان

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب الطواف - الحديث

تطوعاً تَوْضُاً وصلى ركعتين « نعم ظاهر الاخير عدم وجوبها في المندوب كما هو أحد القولين في المسألة ، بل أظهرها لذلك وللأصل ، وصحيح حريز (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) في رجل طاف تطوعاً وصلى ركعتين وهو على غير وضوء قال يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف » وخبر عبيد بن زرارة (٢) عنه (عليه السلام) ايضاً « لا بأس ان يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي ، وإن طاف متممداً على غير وضوء فليتوضأ وليصل ، ومن طاف تطوعاً وصلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ولا يعيد الطواف » فما عن أبي الصلاح - من وجوبها فيه ايضاً لاطلاق بعض النصوص المقيد بما عرفت - في غير محله .

بل الظاهر عدم اشتراطه بالطهارة من الأكبر الذي يحرم مطلقاً الكون في المسجد معه فضلاً عن اللبس ، لكن لو طاف ناسياً مثلاً صح طوافه للأصل بعد امتناع تكلف الغافل ، ولعله المراد من محكي التهذيب « من طاف على غير وضوء او طاف جنباً فإن كان طوافه طواف الفريضة فليعده ، وإن كان طواف السنة تَوْضُاً او اغتسل فصلى ركعتين وليس عليه إعادة الطواف » نعم لا ريب في استحباب الطهارة له لما سمعته من صحيح معاوية وللتبوي (٣) العامي الذي يكفي مثله في الفرض « الطواف بالبيت صلاة » كما ان الظاهر إرادة الطواف المندوب لنفسه دون ما كان جزءاً من عبادة مندوبة او حج كذلك فإنه من الواجب .

وعلى كل حال فقد عرفت في كتاب الطهارة ان كلما تبيحه الطهارة المائية تبيحه الطهارة الترابية ، لكن عن فخر المحققين عن والده انه لا يرى إجزاء التيمم فيه بدلاً عن الغسل ، بل في المدارك أنه ذهب فخر المحققين الى عدم إباحة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٧ - ٢

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ الرقم ٢٠٦

التيسم للجنب الدخول في المسجدين ولا البسث فيما عداهما من المساجد ، ومقتضاه عدم استباحة الطواف به ، قلت : هو كذلك لكن لا صراحة فيه بطلان الطواف به مع الذنبيان ونحوه مما لا نهي معه من حيث الكون .

وعلى كل حال فلا ريب في ضعفه لما تقدم سابقاً في محله من التصوص والفتاوى ومعاقد الاجتماعات على إباحة الترابية ما تبيعه المائية من غير فرق بين الحدث الأكبر والأصغر الذي حكي الاجتماع على اجزائه فيه كاجزاء طهارة المستحاضة فيه أيضاً بلا خلاف أجده فيه ، لقول المصداق ( عليه السلام ) في مرسل يونس (١) : « المستحاضة تطوف بالبيت وتصلّي ولا تدخل الكعبة » وغيره من التصوص التي ذكرناها في محلها » (٢) .

نعم في كشف اللثام تقدم أن المبطلون يطاف عنه والأصحاب قاطعون به « ولعل الفارق النص (٣) وإلا كان المتجه الجواز فيه كالمستحاضة والمسحوس وغيرها من ذوي الطهارة الاضطرارية ، هذا ، وفي اللمعة اعتبار رفع الحدث فيه ، واستظهر منها في الروضة عدم اجزاء الطهارة الاضطرارية ، ولكن يمكن منه عليه بأن يريد من رفع الحدث ما يشمل ذلك ولو حكماً ، والله العالم .

❦ وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن ❦ ولو ندباً كما عن الأكثر ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، للنبوي « الطواف بالبيت صلاة » وخبر يونس بن يعقوب (٤) « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف

(١) الوسائل - الباب - ٩١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) المتقدم في ج ٣ ص ٣٥١ الى ص ٣٦٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

قال : ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه « بل لا إشكال في الاشتراط بناء على تحريم إدخال النجاسة وإن لم تسر ، واستلزام الأمر بالشئ النهي عن ضده ، إلا أن لا يعلم بالنجاسة عند الطواف وإن كان لنيانها لها فيصح حينئذ بناء على أن مدرك الاشتراط ذلك لا الأول الذي مقتضاه مساواة حكمه للصلاة ، لكن عن ابن الجنيّد كراهته في ثوب أصابه دم لا يعنى عنه في الصلاة ، وعن ابن حمزة كراهته مع النجاسة في ثوبه أو بدنه ومال إليه في المدارك للأصل ، وضعف الخبرين المزبورين ، ومنع حرمة إدخال النجاسة غير المتعدية والهاتكة حرمة المسجد ، والمرسل البزنطي (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) « قلت له : رجل في ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة في مثله وطاف في ثوبه فقال : أجزء الطواف فيه ثم ينزعه ويصلي في ثوب طاهر » . ولكن الأقوى الأول للخبرين السابقين الذين عمل بهما من لا يعمل إلا بالقطعيّات المنجبرين بما عرفت الذين ينقطع بهما الأصل المزبور ويقصر عن معارضتهما المرسل المذكور ، بل عن التذكرة والمنتهى والتحرير وظاهر غيرها عدم العفو عما يعنى عنه في الصلاة ، لعموم خبر يونس الذي لا يخص بالنبوي المزبور بعد عدم احتجاجه بالنسبة إلى ذلك ، وعدم انصراف مثله في وجه التشبيه ، هذا ، وفي الدروس ويجب قبله أي الطواف أربعة أشياء : إزالة النجاسة عن الثياب والبدن ، وفي العفو عما يعنى عنه في الصلاة نظر ، وقطع ابن إدريس والفاضل بعدمه ، والتوقف فيه لا وجه له ، وهي كما ترى لا تخلو من تدافع ، وظني أنها غلط من النساخ ، لأن هذه اللفظة موجودة بعد ذلك

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب الطواف - الحديث ٣

يسير في مسألة الستر ، وقد وجدت عبارة الدروس منقولة خالية عن ذلك ،  
والظاهر أنها هي الصحيحة ، وعلى كل حال فالتحقيق عدم العفو في الأقل من  
الدرهم من الدم وفيما لا تتم الصلاة به ، ولذا صرح الفاضل ببطلانه في الخاتم النجس  
أما دم القروح والجروح فالظاهر العفو للحرج وغيره ، والله العالم .

ولو ذكر في الواجب عدم الطهارة من الحدث استأنف معها ، لا استأنف  
في المندوب إلا لصلاته بناء على ما عرفت بلا خلاف في شيء من ذلك ولا إشكال  
وإن شك في الطهارة في أثناء الطواف وكان محدثاً قبله استأنفه مع الطهارة ،  
لقاعدة اقتضاء الشك في الشرط الشك في المشروط ، بل هو محدث شرعاً والصحة  
في الصلاة لو قلنا بها لدليل خاص ، وإلا فإصالة الصحة في بعض العمل لا تقتضي  
الحكم بوجودها في البعض الباقي منه ، والفرض توقف صحة بعضه على الآخر  
نعم لو شك بعد الفراغ لم يلتفت إليه كالصلاة وغيرها من دون فرق بين أجزائها  
وشرائطها ، نعم قد يقال في مثل الطواف بالطهارة لما بقي من أشواطه والبناء  
على الأول المحكوم بصحته لأصلها ، إذ هو باعتبار جواز ذلك فيه يكون  
كالعصر والظهر اللذين لا يلتفت إلى الشك في انائها بعد تمام الأولى لإصالة الصحة  
وإن وجب الوضوء للمصر ، ولكن لم أجد من احتمله في المقام ، بل في محكي  
التحرير والمنتهى والتذكرة النصريح بما ذكرناه أولاً ، نعم في كشف الانام  
« الوجه أنه إن شك في الطهارة بعد يقين الحدث فهو محدث يبطل طوافه شك  
قبله أو بعده أو فيه ، وإن شك في نقضها بعد يقينها فهو متطهر يصح طوافه  
مطلقاً ، وإن تيقن الحدث والطهارة وشك في المتأخر ففيه ما سر في كتاب  
الطهارة ، ولا يفترق الحال في شيء من الفروض بين الكون في الانتهاء وبعده ،  
وليس ذلك من الشك في شيء من الأفعال » وفيه ما لا يخفى بعد ما عرفت ،  
والله العالم

﴿ و ﴾ كذا يشترط في صحته واجباً كان او مندوباً ﴿ أن يكون ﴾ الرجل ﴿ مختوناً ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل عن الحلبي أن إجماع آل محمد صلوات الله عليهم عليه مضافاً الى قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « الاغلف لا يطوف بالبيت » ، ولا بأس أن تطوف المرأة « وفي صحيح حريز (٢) و ابراهيم بن عمر (٣) « لا بأس أن تطوف المرأة غير مخفوضة ، واما الرجل فلا يطوفن إلا وهو مختون » وخبر ابراهيم بن ميمون (٤) عنه عليه السلام ايضاً « في رجل أسلم فريد أن يختن وقد حضر الحج أيجح أو يختن قال : لا يجح حتى يختن » وغير ذلك ، فما في المدارك من أنه نقل عن ابن إدريس النوفلي في ذلك واضح الضعف ، مع أننا لم نتحققه ، كما أن عدم ذكر كثير له على ما في كشف الثام ليس خلافاً محققاً .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لا يعتبر في المرأة ﴾ بخلاف أجده فيه ، بل يمكن دعوى تحصيل الإجماع عليه ، للأصل وما سمعته من النصوص . أما الخنى المشكل فالمنجى بناء على الأعمية عدم الوجوب للأصل ، والوجوب على القول بأنها اسم للصحيح ، تحصيلاً ليقين الخروج عن العهدة إلا على القول بحريان الأصل فيها على هذا التقدير أيضاً .

بل قد يظهر من المصنف وغيره عدم اعتباره في الصبي ، قيل للأصل بعد عدم توجه النهي اليه ، وحينئذ فإن أحرم وطاف أغلف لم تحرم النساء عليه بعد البلوغ ، ولكن قد يقال إن النهي وإن لم يتوجه اليه إلا أن الحكم الوضعي المستفاد منه ثابت عليه ، خصوصاً بعد صحيح معاوية السابق ، هذا .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مقدمات الطواف

الحديث ١ - ٣ - ٣ - ٢

وفي القواعد وغيرها اعتبار التمكن ، وحديثه فلو تأخر ولو اضيق الوقت سقط ، ولعله لاشتراط التكليف بالتمكن كمن لم يتمكن من الطهارة ، مع عموم أدلة وجوب الحج والعمرة ، وفي كشف اللثام المداخلة بأنه يجوز أن يكون كالمبطلون في وجوب الاستئانة ، قلت لعل المدخلة فيه سقوط الحج عنه في ذلك العام لقوات المشروط بقوات شرطه ، بل لعل خبر إبراهيم بن ميمون لا يخلو من إشعار بذلك ، وإن كان هو غير أص في أنه غير متمكن من الختان لضيق الوقت ، وأن عليه تأخير الحج عن عامه لذلك ، فإن الوقت إنما يضيق غالباً عن الاختتان مع الاندمال ، فأوجب عليه السلام أن يختن ثم يحج وإن لم يندمل نعم قد يقال إن شرطه مستفادة من النهي المشروط بالتمكن ، فيدور حيثئذ مداره ، وفيه - مع إمكان منع تقييد الحكم الوضعي المستفاد من الأمر والنهي بالكافي كما في غيره من الشرائط ، ولذا قلنا بالاشتراط في الصبي - أنه لا يقتضي السقوط بضيق الوقت ، ضرورة حصول التمكن ولو في غير العام ، فتأمل جيداً .

ثم إن الفاضل في القواعد والمحكي من جملة من كتبه أوجب فيه ستر العمرة كما عن الخلاف والغنية والاصباح ، ولعله لأنه صلاة ، ولقوله عليه السلام : « لا يحج بعد العام مشرك ولا عريان » لكن في المختلف وللمانع أن يمنع ، والرواية غير مسندة من طرقها فلا حجة فيها ، وفيه على ما في كشف اللثام أن الخبر الثاني يقرب من التواتر من طريقنا وطريق العامة ، روى علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبيه عن محمد بن الفضل (١) عن الرضا عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام : « إن رسول الله أمرني عن الله تعالى أن لا يطوف بالبيت عريان ولا يقرب المسجد الحرام مشرك

بعد هذا العام « وروى فرات في تفسيره معنعنا عن ابن عباس في قوله تعالى (١) « وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر » « المؤذن عن الله ورسوله ﷺ علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، أذن بأربع كلمات أن لا يدخل المسجد إلا مؤمن ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ أجل فأجله الى مدته ، ولكم أن تسيحوا في الأرض اربعة اشهر » وروى الصدوق في العلل عن محمد بن علي ما جيلويه عن عمه محمد بن أبي القاسم عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن خلف بن حماد عن ابي الحسن العبيدي عن سلمة بن مهران عن الحكم بن مقيم عن ابن عباس (٢) « ان رسول الله ﷺ بعث علياً رضي الله عنه ينادي لا يحج بعد هذا العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » وروى العياشي في تفسيره بسنده عن حريز (٣) عن الصادق رضي الله عنه « ان علياً رضي الله عنه قال : لا يطوف بالبيت عريان ولا عريانة ولا مشرك » وبسنده عن محمد بن مسلم (٤) عنه رضي الله عنه « ان علياً رضي الله عنه قال : لا يطوفن بالبيت عريان » وبسنده عن ابي بصير (٥) عن ابي حمزة رضي الله عنه قال : « خطب علي رضي الله عنه الناس واخترط سيفه وقال : لا يطوفن بالبيت عريان » الخبر ، وبسنده عن حكم بن الحسين (٦) عن علي بن الحسين عليهما السلام

### (١) سورة التوبة - الآية ٣

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من ابواب الطواف

الحديث ١ - ٧ - ٨ - ٥

(٦) ذكر ذيله في الوسائل في الباب - ٥٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٦ وتامه في تفسير العياشي ج ٢ ص ٧٦ ذيل سورة التوبة الحديث ١٤ عن حكيم

ابن الحسين



« ان لعلي عليه السلام اسماء في القرآن ما يعرفها الناس ، قال : وأذن من الله ورسوله الى أن قال - : فكان مما نادى به ألا لا يطوف بعد هذا العام عريان ، ولا يقرب المسجد الحرام بعد هذا العام مشرك » وروى الحاكم أبو القاسم الحسكاني بسنده عن عامر الشعبي عن علي عليه السلام لما لقيه ( بعثه خ ل ) رسول الله ﷺ حين أذن في الناس بالحج الاكبر قال : « ألا لا يحج بعد هذا العام مشرك ، ألا ولا يطوف بالبيت عريان » الخبر الى غير ذلك مما يطالعك عليه الاستقراء ، قلت : وفي البحار روى الشعبي عن محرز عن ابيه ابي هريرة (١) قال : « كنت اناادي مع علي عليه السلام حين أذن المشركين وكان صحل صوته مما ينادي ، قال : قلت : ما ابه أي شيء كنتم تقولون ؟ قال : كنا نقول : لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان ، ولا يدخل البيت إلا مؤمن ، ومن كان بينه وبين رسول الله مدة فإن أجله الى اربعة اشهر ، فإن انقضت اربعة اشهر قال الله بريء من المشركين ورسوله » وفيه ايضاً ذكر ابو عبد الله الحافظ باسناده عن زيد بن مقنع (٢) قال : « سألت علياً عليه السلام بأي شيء بعثت في ذي الحجة ؟ قال : بعثت اربعة لا تدخل الكعبة إلا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يجتمع مؤمن وكافر في المسجد الحرام بعد عامه هذا ، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعهده الى مدته ، ومن لم يكن له فأجله الى اربعة اشهر » وفيه ايضاً (٣) « وروي انه عليه السلام قام عند حجرة العقبة

(١) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٦ الطبع الحديث عن مجمع البيان

ورواه احمد ايضاً في مسنده ج ١٥ ص ١٣٣ الرقم ٧٩٦٤

(٢) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٧ الطبع الحديث عن مجمع البيان

(٣) ذكره في البحار ج ٢١ ص ٢٦٧ عن مجمع البيان

وقال : أيها الناس اني رسول رسول الله اليكم بأن لا يدخل البيت كافر ، ولا يحج البيت مشركاً ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان له عهد عند رسول الله ﷺ فله عهد الى اربعة اشهر ، ومن لا عهد له فله مدة بقية الأشهر الحرم ، وقرأ عليهم سورة براءة الى غير ذلك ، ولكن قد يمنع دلالة ذلك على اعتبار الستر فيه للرجل والمرأة على حسب اعتباره في الصلاة ، ضرورة اهمية النهي عن العراء منه كما هو واضح ، وامله لذلك تركه المصنف وغيره ، الا ان يقال ان المراد من العراء في هذه النصوص ستر العورة ، للاجماع في الظاهر على صحة طواف الرجل عارياً مع ستر العورة ، ولا ريب في انه أحوط ، والله العالم .

والمندوبات ثمانية : الفصل لدخول مكة ﴿ كما في القواعد وغيرها ، لحسن الحلبي (١) ﴾ امرنا ابو عبدالله عليه السلام ان نفقسل من فح قبل ان ندخل الى مكة وقال عليه السلام ايضاً في خبر محمد الحلبي (٢) : « ان الله عز وجل قال في كتابه (٣) : « طهرا بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود » فيذبفني للعبد ان لا يدخل مكة إلا وهو طاهر قد غسل عرقه والاذى وتطهر » بناء على ارادة الكناية بذلك عن الفسل ، فما عن الخلاف من عدم استحبابه مدعياً الاجماع عليه في غير محله خصوصاً بعد كون الحكم ندباً يتسامح فيه مؤيداً بالاعتبار .

بل قد يستفاد من النصوص استحباب غسل آخر لدخول الحرم ، ففي خبر ابان بن تغلب (٤) قال : « كنت مع ابي عبدالله عليه السلام مزامله بين مكة والمدينة

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

١ - ٣

(٣) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

فلما انتهى الى الحرم نزل واغتسل واخذ نعليه بيديه ثم دخل الحرم حافياً ، فصنعت مثل ما صنع ، فقال : يا ابن من صنع مثل ما صنعت تواضعاً لله عز وجل يحى الله تعالى عنه مائة الف سيئة ، وبني له مائة الف درجة ، وقضى له مائة الف حاجة » وفي حسن معاوية بن صمار (١) عنه ( عليه السلام ) ايضاً « اذا انتهيت الى الحرم انشاء الله فاغتسل حين تدخله ، وان تقدمت فاغتسل من بئر ميمون او من فئح او منزل بمكة » ولكن في صحيح ذريح المحاربي (٢) « سألته عن الفسل في الحرم قبل دخول مكة او بعد دخولها قال : لا يضرك أي ذلك فعلت ، وان اغتسلت بمكة فلا بأس ، وان اغتسلت في بيتك حين تنزل مكة فلا بأس »

وربما ظهر منه كون الفسل واحداً كما جزم به في المدارك فانه - بعد ان ذكر النصوص المزبورة وخبر عجلان ابي صالح (٣) « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) : اذا انتهيت الى بئر ميمون او بئر عبد الصمد فاغتسل واخلع نعليك وامش حافياً عليك السكينة والوقار » - قال : « ومقتضاها استحباب غسل واحد قبل دخول الحرم او بعده من بئر ميمون الحضرمي الذي في الابلح ، او من فئح وهو على فرسخ من مكة للقادم من المدينة ، او من المحل الذي ينزل فيه بمكة على سبيل التخيير ، وغاية ما يستفاد منها ان إيقاع الفسل قبل دخول الحرم أفضل ، فما ذكره المصنف وغيره من استحباب غسل لدخول مكة وآخر لدخول المسجد غير واضح ، واشكل منه حكم العلامة وجمع من المتأخرين باستحباب ثلاثة اغسال بزيادة غسل آخر لدخول

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

الحرم » وفيه ان النصوص المزبورة ظاهرة الدلالة على غسلين : أحدهما للحرم والآخر لدخول مكة ، والتخير المزبور فيها غير منافٍ خصوصاً بعد احتمال الرخصة في التداخل ، وأما الغسل الثالث لدخول المسجد فإنه وإن كنا لم نعثر في النصوص على ما يدل عليه لكن يكفي فيه ما عن الخلاف والغنية من الاجماع عليه ، نعم المعروف في الفسل للمكان التقدم على دخوله ، ولكن ظاهر النصوص المزبورة الرخصة في الغسلين الأولين بوقوعهما بعد الدخول ، كما ان ظاهره الاجزاء بفسل واحد عنهما بعد دخول مكة ، ولا بأس به ، بل لا بأس بقصد دخول المسجد معهما لما ذكرناه في كتاب الطهارة من جواز التداخل في الأغسال المندوبة .

ثم قال فيها بعد ما سمعت : « وكذا الاشكال في قول المصنف : ﴿ فلو حصل عذر اغتسل بعد دخوله ﴾ إذ مقتضى الروايات التخير بين الفسل قبل دخول الحرم وبعده ، لا اعتبار العذر في تأخيرها عن الدخول كما هو واضح » قلت : قد سمعت ما يدل على استعجاب الفسل عند دخول الحرم الذي لا ينافيه التخير المزبور المحمول على بيان الجواز او التداخل او غير ذلك ، بل قوله (عليه السلام) في حسن معاوية (١) : « وإن تقدمت فاغتسل من بئر ميمون او من فسخ » ظاهر في ذلك ، ضرورة كون المراد أن الأولى الفسل للحرم عند دخوله ، لكن مع التقدم يحزبك الفسل له ولدخول مكة من بئر ميمون بن عبد الله الحضرمي الذي كان حليفاً لبني امية ، وكان خفيها بالجاهلية ، وهي بأبطح مكة ، او من فسخ وهي على رأس فرسخ من مكة ، فالأول للقادم من العراق ونحوه ، والثاني

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

للقادم من المدينة ، على معنى أن كلا من يمر عليه في قدومه ، ولا يكاف غيره  
ولذا قال المصنف ﴿والأفضل أن يغتسل من بئر ميمون أو من فح ، وإلا ففي  
منزله﴾ والأمر سهل بعد أن كان الحكم استحبابياً ، وقد تقدم غير مرة الحال  
في هذه الأغسال المندوبة بالنسبة إلى انتقاضها بالأصغر وعدمه ، فلاحظ ،  
والله العالم .

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿مضغ الأذخر﴾ كما في القواعد ومحكي الجامع والجل  
والعقود وفيه تطيب الفم بمضغ الأذخر أو غيره عند دخول مكة كما في الراجع وعن  
الوسيلة والمهذب ، وفيه نحو ما عن الجل والعقود من تطيب الفم به أو بغيره . ارعند  
دخول الحرم كما عن النهذيب والنهاية والمبسوط والسرائر والبحرير والتذكرة والمنهجي  
والاقتصاد والمصباح ومختصره ، وفي هذه التطيب بغيره أيضاً ، كما في الكتابين  
والأصل فيه قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (١) « إذا دخلت الحرم فخذ  
من الأذخر فامضغه » وفي خبر أبي بصير (٢) « فتناول من الأذخر فامضغه »  
وهو وإن كان يحتمل التأخير عن دخول الحرم والتقديم ، إلا أن المذاق إرادة  
فعله عند الدخول ، قال الكليني : « سألت بعض أصحابنا عن هذا فقال :  
يستحب ذلك لطيب به الفم لتفصيل الحجر » وهو يؤيد استحبابه لدخول مكة  
بل المسجد وكونه من سنن الطواف ، وكأنه الذي حمل الشيخ على حمل غيره  
عليه ، ولعل الأولى الحكم باستحباب الجميع ، كما أن الأولى الحكم باستحباب  
مضغ غيره بما يطيب به الفم وإن كان هو أولى من غيره ، لكونه المأثور ،  
والأمر سهل ، والله العالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مقدمات الطواف - الحديث

﴿وان يدخل مكة من أعلاها﴾ كما في النافع والقواعد وغيرهما ومحكي  
النهاية والمبسوط والاقتصاد والجل والعقود والمصباح ومختصره والكافي والغنية  
والجامع ، ولكن عن المقتمة والتهذيب والمراسم والوسيلة والسرائر اذا أتاها من  
طريق المدينة ، بل عن الفاضل او الشام ، ولعله لا اتحاد طريقهما قبلها قال : فاما  
الذين يجهلون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بان يدوروا ليدخلوا من تلك الثنية  
وربما استشعر من خبر يونس (١) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام من أين  
أدخل مكة وقد جئت من المدينة ؟ فقال : ادخل من أعلى مكة ، واذا خرجت  
تريد المدينة فأخرج من أسفل مكة » الذي هو الأصل في المسألة مع التماسي بفعل  
النبي ﷺ الذي حكاه الصادق عليه السلام عنه في الصحيح (٢) قال : « ان رسول الله  
ﷺ دخل من أعلى مكة من عقبة المدنيين » إلا أن التقييد في الأول قد كان  
في كلام السائل ، والتامسي بالنبي ﷺ يقتضي الأعم ، خصوصاً مع كون  
الأعلى على غير جادة طريق المدينة ، بل قيل إن النبي ﷺ عدل إليه ، فالتوجه  
حينئذ ما أطلقه المصنف ، والأعلى كما في الدروس وعن غيرها ثنية كداء بالفتح  
والمد ، وهي التي ينحدر منها الى الحجون لمعبر مكة ، ويخرج من ثنية كدا  
بالضم والقصر منونا ، وهي باسفل مكة ، والله العالم .

﴿وان يكون حافياً﴾ كما في القواعد والنافع ومحكي المبسوط والوسيلة  
وظاهر الجمل والعقود والاقتصاد والمهذب والسرائر والجامع ، لكن لم نعتز عليه  
بنص بخصوصه ، نعم قد سمعت خبر عجلان ابي صالح (٣) بل قد سمعت ما يدل

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢

عليه في دخول الحرم ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينة والوقار والخشوع » قال : ومن دخله بخشوع غفر له إن شاء الله ، قلت ما الخشوع ؟ قال : السكينة لا تدخل بتكبر » وفي حسنة الآخر (٢) ايضاً « من دخلها بسكينة غفر له ذنبه ، قلت كيف يدخلها بسكينة ؟ قال : يدخل غير متكبر ولا متعجب » وفي خبر اسحاق (٣) « لا يدخل رجل مكة بسكينة إلا غفر له » قلت : ما السكينة ؟ قال : بتواضع » ولعل دخولها حافياً من التواضع المزبور ، فما في كشف اللثام من التوقف فيه في غير محله ، ثم قال : ويدخل في الحفاء المشي لفة أو عرفاً ، وفيه منع ، ضرورة كون المنساق منه نزع النعلين ، بل قوله تعالى (٤) « فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى » صريح في ذلك ، بل لعل قوله : « انك » تشير بالحكم السابق ، إذ هو كالتمليل المستفاد منه نحوه .

وعلى كل حال فما سمعت يعلم استحباب كون ذلك ﴿ على سكينة ووقار ﴾ والمراد بهما واحد ؛ قيل أو أحدهما الخشوع الصوري ، والآخر المعنوي ، والله العالم .

﴿ و ﴾ أن يغتسل لدخول المسجد الحرام ﴿ كما عرفت الكلام فيه .  
﴿ و ﴾ أن يدخل من باب بني شيبه ﴿ للتأسي والخبر (٥) عن الرضا عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب مقدمات الطواف

الحديث ١ - ٢

(٤) سورة طه - الآية ١٢

(٥) المستدرك - الباب - ٦ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

كما في كشف اللثام ، وقول الصادق عليه السلام في خبر سليمان بن مهران (١) في حديث المأزمين « انه موضع عبد فيه الأصنام ، ومنه أخذ الحجر الذي نحت منه هبل الذي رمى به علي عليه السلام من ظهر الكعبة لما علا ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله فامر به فدفن من عند باب بني شيبه ، فصار الدخول الى المسجد من باب بني شيبه سنة لاجل ذلك ، ولما وسع المسجد دخل الباب ، ولعله لذا قيل فليدخل من باب السلام وليأت البيت على الاستقامة ، فانه بازائه حتى يتجاوز الأساطين فان التوسعة من عندها .

وليكن الدخول بعد أن يقف عندها ويسلم على النبي صلى الله عليه وآله ويدعو بالمأثور عن الصادق عليه السلام في خبر ابي بصير (٢) قال : « تقول على باب المسجد بسم الله وبالله ومن الله والى الله وعلى ما شاء الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وخير الاسماء لله والحمد لله ، والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله والسلام على محمد بن عبد الله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام على انبياء الله ورسله ، السلام على ابراهيم خليل الرحمن ، السلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحم محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم صل على محمد وآل محمد عبدك ورسولك ، وعلى ابراهيم خليلك وعلى أنبيائك ورسلك وسلم عليهم وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، واستمعني في طاعتك ومرضاتك واحفظني بحفظ الايمان أبدا ما ابقيتني ، جل ثناء وجهك ، الحمد لله الذي جعلني من وفده وزواره ، وجعلني ممن يعمر مساجده ، وجعلني

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٢



ممن ينجيه ، اللهم اني عبدك وزائر في بيتك ، وعلى كل ما تي حق لمن آتاه  
وزاره ، وأنت خير ما تي وأكرم مزور فأسألك يا الله يا رحمن ، وبأنك أنت  
الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وبأنك واحد أحد صمد لم تلد ولم  
تولد ولم يكن له كفواً أحد ، وأن محمداً عبدك ورسولك ﷺ وعلى أهل  
بيته ، يا جواد يا ماجد يا جبار يا كريم أسألك أن تجعل تحفكت أياي من زيارتي  
إياك أول شيء أن تعطيني فلك رقبتي من النار ، اللهم فك رقبتي من النار ،  
تقوها ثلاثاً ، وأوسع علي من رزقك الحلال الطيب ، وادراً عني شر شياطين  
الجن والانس ، وشر فسقة العرب والمعجم « وقال أيضاً في صحيح معاوية (١)  
» اذا انتهيت الى باب المسجد فقم وقل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته ، بسم الله وبالله وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسله ، والسلام  
على رسول الله ﷺ والسلام على ابراهيم خليل الله ، والحمد لله رب العالمين ،  
فاذا دخلت المسجد فارفع يديك واستقبل البيت ، وقل : اللهم إني أسألك في  
مقامي هذا في أول مناسكي أن تقبل توبتي ، وأن تتجاوز عن خطيئتي ، وتضع  
عني وزري ، الحمد لله الذي بلغني بيته الحرام ، اللهم اني اشهدك أن هذا بيتك  
الحرام الذي جعلته مثابة للناس وأمناً ومباركاً وهدى للعالمين ، اللهم إني عبدك  
والبلد بلدك ، والبيت بيتك ، جئت أطلب رحمتك ، وأؤم طاعتك مطيعاً لأمرك  
راضياً بقدرك ، أسألك مسألة المضطر اليك الخائف عقوبتك ، اللهم افتح لي  
ابواب رحمتك ، واستعملني بطاعتك ومرضاتك » .

﴿ المقصد الثاني في كيفية الطواف ﴾ هو ﴿ يشتمل على واجب وندب ،  
فالواجب سبعة ﴿ منها ﴾ النية ﴿ بلا خلاف معتد به ولا إشكال ابتداء واستدامة

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١

التي تقدم الكلام في حكمها وكيفيتها غير مرة ، نعم في الدروس هنا « ظاهر بعض القدماء أن نية الاحرام كافية عن خصوصيات نيات الافعال ، ولعله خلطوا الاخبار الواردة بتفصيل أحكام الحج من ذكر النية في شيء من أفعاله سوى الاحرام الذي هو أولها ، فيكون حينئذ كباقي العبادات المركبة من الصلاة وغيرها التي لا تحتاج احزاؤها الى نية » وهو كما ترى ، ضرورة الفرق بينه وبين الصلاة التي أصلها مرتبطة ومتصلة ، بخلاف افعال الحج الباقية على مقتضى قوله ﷺ (١) « لا عمل إلا بنية » و« إنما الاعمال بالنيات » (٢) الذي هو لولا الاجماع لكان معتبرا في اجزاء الصلاة ايضاً ، بل لعله كذلك فيها بناء على أنها الداعي المفروض وجوده في تمام الصلاة ، بل ربما كان ذلك مرجحاً للقول بأنه الداعي كما أوضحناه في محله ، بل ربما كانت على ذلك لا فرق بين الابتداء والاستدامة التي هي على هذا التقدير فعلية لا حكومية إلا في صورة نادرة ، وهي فيما لو فرض ذهاب الداعي في الاثناء مع بقاء الاعمال منتظمة ، بل يمكن منع القرض المزبور ومنع صحة الصلاة فيه لو سلم ، ولتحقيق المسألة مقام آخر ، هذا ؛ وربما كان الوجه في تخصيص الاحرام بذكر النية فيه توقف امتياز نوع الحج والعمرة عليه .

وكيف كان فلا بد من مقارنة النية للطواف على حسب غيره من الاعمال ، لمكن في المدارك ولا يضر الفصل اليسير ، وفيه نظر ، ولذا اعتبره الفاضل وغيره عند الشروع فيه ، بل في كشف اللثام لا قبله بفصل ولا بعده ، وإلا لم تكن نية ، على أنه لا يتم على تقدير كونها الداعي ، كما أن ما في كشف اللثام من أنه لا بد من خطور معنى الطواف وهو الحركة حول الكعبة سبعة أشواط

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات - الحديث

لا يخلو من نظر ايضاً ، لاطلاق الادلة ، وأما الاستدامة حكماً فقد تقدم الكلام فيها في الصلاة وغيرها ، بل ذكرنا بناء على انها الداعي كما هو التحقيق أنه موجود غالباً في جميع اجزاء الفعل ، وإلا لم يقع منه منتظماً ، كما هو واضح .

﴿ و ﴾ منها ﴿ البدأة بالحجر ﴾ الاسود ﴿ والختم به ﴾ بلا خلاف اجماع فيه لالاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض كالصوح ، مضافاً الى الداعي به ﷺ خصوصاً بعد قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم » منها قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود » وما عن الشيخ في الاقتصاد من التعبير بلا ينبغي محمول على إرادة الوجوب قطعاً ، وحيث بدأ الطائف بغيره مما قبله او بعده في القواعد لم يمتد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر فنه يبتدأ الاحتساب ان جدد عنده النية للاتمام مع احتمال البطلان ، ومزجها في كشف اللثام ، فقال ، « إن جدد عنده النية لمجموع سبعة اشواط سواء ألغى ما قبله او لا تذكره وزعم دخوله في الطواف واحتسابه منه او لا ، فانه الآن طواف مقرون بالنية من ابتدائه ، فاذا آتاه سبعة اشواط غير ما قدمه صح وإن كان ذلك سهواً ، ولا يكفي استدامة حكم النية السابقة ، لعدم مقارنتها لاول الطواف ، وكذا يصح الاحتساب منه جدد عنده النية للاتمام اي إتمام سبعة اشواط بفعل سبعة اخرى او ضمها الى ما قدمه ، ولكن إنما يصح إذا اكل سبعة اخرى بأن علم في الانشاء كون المقدم لغواً فأكلها بنية ثانية ، او أكلها سهواً ، وإنما يصح الاول بناء على جواز تفريق النية على أجزاء المنوي ، والثاني بناء على ان نية الاتمام تتضمن نية مجموع السبعة اشواط ، لكن سهواً او جهلاً فزعم

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ٣

ان منها ما قدمه ، كما إذا نوى القضاء بفريضة لزمه خروج الوقت ولم يكن خرج مع احتمال البطلان ، لبطلان النية المفرقة على أجزاء المنوي ، ومنافاة نية إتمام السابق الفاسد بستة لنية مجموع السبعة ، فانه ينوي الآن ستة لا غير ، وغايته لو صح ما قدمه تفريق النية على الاجزاء ، ويجوز ان يريد بالآتمام فعل مجموع سبعة اشواط لا مع إلغاء ما قدمه ليحتمل البطلان ، إذ لا شبهة في الصحة مع الإلغاء ووجه الاحتمال حينئذ انه وإن نوى مجموع السبعة بنية مقارنة للمبدأ لكنه لما اعتقد دخول ما قدمه منها كان بمنزلة نية ستة اشواط ، هذا كله على كون اللام في الآتمام لتقوية العامل ، ويجوز كونها وقتية اي منه يحتسب ان آتم سبعة عدا ما قدمه مع تجديد النية عنده باحد المعنيين ، ويحتمل التعليل اي منه يحتسب ان جدد النية عنده باحد المعنيين ، لانه آتم حينئذ الطواف وشروطه وإن فعل قبله ما يلغو ، وآتم النية واتى بها صحيحة مقارنة لما يجب مقارنتها له .

قلت لا يخفى عليك ان ذلك كله متعبد لا فائدة فيها ، مضافا الى ما فيه من التجشم في الاخير بل وسابقه ، والى إمكان منع إرادة التفريق من التجديد ولذا قال في المدارك : « فلو ابتداء الطائف من غيره لم يعتد بما فعله حتى ينتهي الى الحجر الاسود فيكون منه ابتداء طوافه إن جدد النية عنده او استصحبها فعلا »

والهم تنقيح وجوب قصد البدأ بالحجر وعدمه ؛ ولا ريب في انه احوط بل لعل احتمال البطلان في كلام الفاضل لذلك ، وإن كان الاقوى عدم اعتباره ، ضرورة صدق الطواف سبعة اشواط من الحجر الى الحجر في الفرض وإن لم يقصد البدأ والختم به ، إلا ان الذي وقع منه ذلك ولو سهواً ، على ان النية هي الداعي والفرض استمراره ، فهو موجود عند مروره على الحجر . والابتداء الواقع منه كان لغواً ، لان الزيادة المتأخرة المفسدة لا المقدمة التي هي في الحقيقة ليست

الجواهر - ٣٦

زيادة ، وليست من التشريع اذا اتفق وقوعها منه سهواً ونحوه ، وبالجملة المتجه الصحة في الفرض المزبور مع فرض كون الحاصل منه في الخارج سبعة أشواط صحيحة بلا زيادة عليها ، وكانت النية التي هي الداعي موجودة عند مروره على الحجر ، وقتلنا بعدم وجوب قصد البدأة منه كما عرفت . هذا .

وذهب الفاضل بل غيره ممن تأخر عنه الى أنه لا بد من الابتداء بأول الحجر بحيث يمر كله على كله ، قال في المسالك : « والبدأة بالحجر بان يكون أول جزء منه محاذياً لأول جزء من مقادير بدنه بحيث يمر عليه علماً أو ظناً » ونحوه في غيرها ، ولم نعرف شيئاً من ذلك لمن سبق العلامة ، وعمله في كشف اللثام بأنه لازم من وجوب الابتداء بالحجر والبطان بالزيادة على سبعة أشواط والنقصان عنها ولو خطوة أو أقل ، فانه إن ابتدأ بجزء من وسطه لم يأمن من الزيادة أو النقصان ، وحينئذ فلو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف بعد النية بجميع بدنه لم يصح ، لعدم ابتدائه فيه بأول الحجر بل بما بعده ، بل لا بد أن يحاذي بأقدم عضو من أعضائه أوله ، بل قيل إنهم اختلفوا لذلك في تعيين أول جزء البدن هل هو الأنف أو البطن أو ابهام الرجلين ، وربما اختلف الأشخاص بالنسبة الى ذلك ، ولكن ذلك بعد الاغضاء عما في الأخير كما ترى لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، خصوصاً ما في خبر محمد (١) من أن رسول الله ﷺ طاف على راحلته واستلم الحجر بحجته ، وسما في هذه الأزمنة التي يشتد فيها الزحام كما أشار اليه في صحيح عمار (٢) « وكنا نقول لا بد أن يستفتح الحجر ويختم به ، فلما اليوم فقد كثر الناس » وإن كان الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٨١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

إرادة الاستلام له في المبدأ والمنتهى ، لكن الفرض شدة الحرج والضيق فيما ذكره المنافي لسهولة الملة وسماحتها ، ودعوى الاستلزام المزبور واضحة المنع ، ضرورة تحقق الصدق عرفاً بدون ذلك ، اللهم إلا أن يراد من نحو قوله « من الحجر » الطواف بالحجر الذي هو اسم للمجموع ، كما أن المراد من الطواف به الطواف بيدنه عليه ، إلا أن ذلك كله شك في شك ، مضافاً إلى إجمال الكيفية المزبورة التي هي الطواف بأول جزء من مقادير بدنه على أول جزء منه ماراً بجميع بدنه كله محافظاً على الطواف على اليسار ، وإن كان الظاهر عدم البأس في إدخال جزء من باب المقدمة مع استصحاب النية وقصد الاحتساب من حيث يحاذي ولا يلزم من ذلك الزيادة كما في إدخال جزء من الرأس في غسل الوجه ، وبالجملة لا ينبغي حصول المشقة بملاحظة نحو ذلك ، بل ربما كان اعتباره مثاراً للوسواس كما أنه من المستهجنات القبيحة نحو ما يصنعه بعض الناس عند إرادة النية للصلاة بناء على أنه الاخطار من الأحوال التي تشبه أحوال المجانين ، مع أنه منافع للتقية ، بل قد يقال إنه لم يطف بالجزء المحاذي له من المقادير ، لأن الطواف عبارة عن الحركة الدورية ، فالتحقيق عدم اعتبار ذلك ، بل ظاهر المدارك والرياض وغيرهما عدم اعتبار محل الابتداء ، فلو ابتداء مثلاً بآخر الحجر كان له الختم بأوله ولعله لصدق أنه ابتداء بالحجر وختم به ، ودعوى عدم صدق الختم حتى يصل إلى محل الابتداء الذي هو الوسط أو الآخر ممنوعة ، والزيادة والنقيصة في الفرض غير قاذحة بعد ظهور الأدلة في كون المراد منها الزيادة على الحجر الذي هو محل الابتداء والنقيصة عنه ، بل الظاهر اعتبار إدخال الأولي في الطواف بقصد أنه منه في المنع لا لنفواً أو مقدمة كما ستعرف إن شاء الله ، ولكن صرح جماعة باعتبار عاذاً الحجر في آخر شوط كما ابتداء به أولاً من غير فرق بين الأول وغيره ، فينبغي حينئذ أن يعلم محل الابتداء وإن كان الظاهر عدم البأس بالزيادة مقدمة ، ولعله

انوقف صدق اسم الطواف بالبيت الذي منه الحجر عليه ، ضرورة صدق النقصان مثلاً على بعض الافراد ، ولا ريب في انه احوط إن لم يكن اقوى ، واحوط منه مراعاة اول جزء من الحجر على حسب ما عرفته سابقاً .

وكيف كان فلا ريب في استحباب استقبال الحجر بوجهه قبل الطواف للناسي ، وظاهر خبري الحسن بن عطية (١) ومعاوية بن عمار (٢) السابقين ، بل في المدارك وينبغي ايقاع النية حال الاستقبال ثم الاخذ في الحركة على اليسار عقيب النية ، وما قيل من فوات المفارقة لاول الطواف الذي هو الحركة الدورية حينئذ ضعيف جداً ، لا ، مثل ذلك لا يخل بها قطعاً ، وفيه ما عرفت ، نعم بناء على انها الداعي لا بأس بذلك ، ضرورة خطوره في الحالتين ، والله العالم . ﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يطوف على يساره ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى الناسي ، بل ربما استفيد من قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان (٣) : « اذا كنت في الطواف السابغ فأت المنعوذ وهو اذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب ، فقل : اللهم - الى ان قال - : ثم استلم الركن اليماني ثم أت الحجر فآختم به » وفي صحيح معاوية (٤) « إذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يدك على البيت - الى ان قال - : ثم أت الحجر الاسود » وصحيحه الآخر (٥)

(١) الوسائل - الباب - ٣٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والظاهر

انه لم يتقدم وإنما يأتي في مسألة نقصان الطواف

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث

« ثم تطوف بالبيت سبعة اشواط - الى ان قال - فاذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يدك على البيت والصق يدك وبطنك بالبيت ثم قل : اللهم - الى ان قال - ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الاسود واختم به » بتقريب استلزام الترتيب المزبور في الشوط السابع اكون الطواف على اليسار .

وعلى كل حال فلو جعله على يمينه او استقبله بوجهه او استدبره جهلاً او سهواً او عمداً لم يصح عندنا ، فما عن ابي حنيفة - من انه إن جعله على يمينه اعاده إن اقام بمكة ، وإلا جبره بدم ، بل عن اصحاب الشافعي لم يرد عنه نص في استدباره ، والذي يجي على مذهبه الاجزاء ، بل عنهم ايضاً في وجه الاجزاء ان استقبله او مر الفهقري نحو الباب - قول بغير علم ، نعم لا يقدح في جعله على اليسار الانحراف الى جهة اليمين قطعاً ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يدخل الحجر في الطواف ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقرينه عليه ، بل المحكي منها مستفيض كالنصوص ، قال الحلبي في الصحيح (١) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً في الحجر كيف يصنع ؟ قال : يعيد الطواف الواحد » ورواه الشيخ « يعيد ذلك للشوط » وفي حسن ابن البخاري (٢) عنه عليه السلام ايضاً « في الرجل يطوف بالبيت قال : يقضي ما اختصر في طوافه » وقد سمعت قوله عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى الحجر الاسود » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث



ولا فرق في الحكم المزبور بين القول بخروجه من البيت ودخوله فيه الذي قد تشعب به النصوص المزبورة ، بل في الدروس المشهور كونه منه ، بل في التذكرة والمنتهى ان جميعه منه ، وروي عن عائشة (١) « ان النبي ﷺ قال : ستة اذرع من الحجر من البيت » لكن سأل معاوية بن عمار (٢) الصادق عليه السلام في الصحيح « أمن البيت هو او فيه شيء من البيت ؟ فقال : لا ولا قلامة ظفر ، ولكن إسماعيل دفن امه فيه فكره ان توطأ فجعل عليه حجراً ، وفيه قبور انبياء » وفي خبر يونس بن يعقوب (٣) « قلت لابي عبد الله عليه السلام : اني كنت اصلي في الحجر فقال لي رجل : لا تصل المكتوبة في هذا الموضع فان في الحجر من البيت فقال : كذب صل فيه حيث شئت » وفي خبر مفضل بن عمر (٤) عنه عليه السلام ايضاً « الحجر بيت إسماعيل ، وفيه قبر هاجر وقبر إسماعيل » وسأله ايضاً الحلبي (٥) في المروي عن نوادر البزنطي « عن الحجر فقال : إنكم تسمونه الحطيم ، وإنما كان لغنم إسماعيل ، وإنما دفن فيه امه وكره ان يوطأ قبرها فحجر عليه ، وفيه قبور انبياء » الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك ، وما في التذكرة - من ان قريشاً لما بنت البيت قصرت الاموال الطيبة والهدايا والندور عن عمارته ، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت ، وقطعوا الركنين الشاميين من قواعد ابراهيم ، وضيقوا عرض الجدار من الركن الاسود الى الشامي الذي يليه ، فبقي من الاساس شبه الدكان مرتفعاً ، وهو الذي يسمى الشاذروان - لم نتحققه

(١) رواه في المغنى ج ٣ ص ٣٨٢ ومنه البيهقي ج ٥ ص ٨٩

(٢) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب الطواف - الحديث

١ - ٣ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب احكام المساجد - الحديث ١

من كتاب الصلاة

بل الثابت في نصوصنا (١) المشتملة على قصة هدم قریش الكعبة خلافه ، نعم ربما كان في مرفوع علي بن ابراهيم (٢) وغيره « انه كان بنيان ابراهيم الطول ثلاثون ذراعاً ، والعرض اثنا وعشرون ذراعاً ، والسمك تسعة اذرع » تأييد لكون نحو ستة اذرع منه من البيت .

وعلى كل حال فلا بد من إدخاله في الطواف ، فلو طاف بينه وبين البيت لم يصح شوطه إجماعاً ، لا الطواف كله كما سمعته في النصوص السابقة ، لكن قال الشهيد : فيه روايتان ، ويمكن اعتبار تجاوز النصف هنا ، وحينئذ لو كان السابع كفى إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر ، وامله أراد بالرواية الأخرى ما سمعته من صحيح معاوية بن عمار المحتمل لكون الاختصار في جميع الأشواط ، وكون الطواف بمعنى الشوط ، وكذا خبر ابراهيم بن سفيان (٣) « كتبت الي أبي الحسن الرضا عليه السلام امرأة طافت طواف الحج فلما كانت في الشوط السابع اختصرت فطافت في الحجر وصلت ركعتي الفريضة وسمعت وطافت طواف النساء ثم أتت مني قال : تعيد » بل عن التذكرة لو دخل إحدى الفتحتين وخرج من الأخرى لم يحتسب له ، وبه قال الشافعي في أحد قولي ، ولا طوافه بعده حتى ينتهي الى الفتحة التي دخل منها ، يعني فان دخلها أيضاً لم يحتسب أيضاً وإن تجاوزها وطاف بالحجر احتسب مطلقاً أو بعد النصف ، وفيه إشارة الى عدم الاكتفاء بتمام الشوط من الفتحة ، بل يجب الاستئناف ، لظهور الاعادة في الخبرين فيه ، بل نص الثاني منها على الاعادة من الحجر الأسود كما سمعت ، والله المالم .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب مقدمات الطواف - الحديث ١٠ - ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

﴿و﴾ منها ﴿ان يكمله سبماً﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص (١) المستفيضة بل المتواترة .

﴿و﴾ منها ﴿ان يكون بين البيت والمقام﴾ الذي هو لغة موضع قدم القائم ، والمراد به هنا مقام ابراهيم عليه السلام أى الحجر الذي وقف عليه لبناء البيت كما عن ابن أثير ، أو الاذان بالحج كما عن غيره ، بل عن العلوي وابن جماعة أنه لما أمر بالنداء وأقام على المقام تطاول المقام حتى كان كأطول جبل على ظهر الأرض فنادى ، أو لما عن ابن عباس من أنه لما جاء بطلب ابنه اسماعيل فلم يجدته قالت له زوجته انزل فأبى فقالت دعني اغسل رأسك فأتته بحجر فوضع رجله عليه وهو راكب ففصلت شقه ثم رفعته وقد غابت رجله فيه ، فوضعت تحت الشق الآخر وغسلته فغابت رجله الثانية فيه ، فجعله الله من الشمائر ، وعن الأزرقى أنه لما فرغ من الأذان عليه جعله قبلة فكان يصلي اليه مستقبل الباب ، وذكر أيضاً ان ذراع المقام ذراع ، وان القدمين داخلان فيه سبعة أصابع ، وعن ابن جماعة ان مقدار ارتفاعه من الارض نصف ذراع وربع وعن بذراع القماش ، وأن أعلاه مربع من كل جهة نصف ذراع وربع ، وموضع غوص القدمين ملابس بفضة ، وعمقه من فوق الفضة سبع قراريط ونصف قيراط بالذراع المتقدم أي ذراع مصر المستعمل في زمانه ، ولعل اختلافهما باعتبار الذراع باليد والحديد .

وعلى كل حال فلا خلاف معتد به أجده في وجوب كون الطواف بينه وبين البيت ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، لخبر حريز عن ابن مسلم (٢) قال : « سألته عن حد الطواف الذي من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت قال : كان

(١) الوسائل - الباب - ١٩ و ٣٢ - من ابواب الطواف

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الناس على عهد رسول الله ﷺ يطوفون بالبيت والمقام ، واتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين البيت فكان الحُد موضع المقام اليوم ، فمن جازه فليس بطائف ، والحُد قبل اليوم واليوم واحد قد رما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد ، لأنه طاف في غير حد ولا طواف له « المنحبر والمعتضد بما عرفت ، وكان وجه ما فيه من الاختلاف بين اليوم وعهده ﷺ مع قوله ﷺ « والحُد قبل اليوم واليوم واحد » ما عن مالك والطبري من انه كانت قریش في الجاهلية الصقته بالبيت خوفاً عليه من السيول ، واستمر كذلك في عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر ، فلما ولي عمر رده الى موضعه الآن الذي هو مكانه في زمن الخليل ، وإن كان يبعد ذلك أن النبي ﷺ أولى من عمر بذلك ، خصوصاً بعد عدم معرفته بموضعه في زمن الخليل ، ومن هنا كان المحكي عن ابن أبي مليكة أنه قال : موضع المقام هذا الذي هو فيه اليوم هو موضعه في الجاهلية وفي عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، إلا أن السيل ذهب به في خلافة عمر ثم رد وجعل في وجه الكعبة حتى قدم عمر فردده ، وعن تاريخ البخاري أن سيل أم نهشل لما أتى المسجد أخذ المقام الى أسفل مكة فلما جف الماء أتوا بالمقام والصقوه بالكعبة وكتبوا الى عمر بذلك فورد مكة معتمراً في شهر رمضان من ذلك العام وسأل هل أحد عنده علم بمحل الحجر فقام المطالب بن وداعة السلمي وقيل رجل من آل عابد ، والأول أشهر ، أنا كنت أخاف عليه مثل هذا فأخذت مقياسه من محله الى الحجر ، فأجلسه عمر عنده وقال له : ابعت فأتني بالمقياس فأتي به فوضع عمر المقام في محله الآن ، ونحوه عن النواوي والازرقعي ، وعن ابن سراقه ان ما بين باب الكعبة ومصلی آدم أرجح من تسعة أذرع ، وهناك كان موضع الجواهر - ٣٧

مقام ابراهيم عليه السلام وصلى رسول الله ﷺ عنده حين فرغ من طوافه ركعتين ، وانزل عليه (١) « واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى » ثم نقله الى الموضع الذي هو فيه الآن ، وذلك على عشرين ذراعاً من الكعبة لئلا ينقطع الطواف بالمصلين خلفه ، ثم ذهب به السيل في أيام عمر الى أسفل مكة فأتى به وامر عمر برده الى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ ، ونحوه في أن رسول الله ﷺ هو الواضع له هنا ما عن ابني عتبة وعروية ، بل قد يظهر من صحيح زرارة (٢) ان عمر قد أحصى فعل الجاهلية ، « قال لأبي جعفر عليه السلام قد أدركت الحسين عليه السلام قال : نعم أذكر وأنا معه في المسجد الحرام وقد دخل فيه السيل والناس يقومون على المقام يخرج الخارج فيقول قد ذهب به السيل ، ويدخل الداخل فيقول هو مكانه ، قال فقال يا فلان ما يصنع هؤلاء ؟ فقلت اصلحك الله تعالى يخافون أن يكون السيل قد ذهب بالمقام فقال لهم : إن الله عز وجل جعله علماً لم يكن ليذهب به فاستقروا ، وكان موضع المقام الذي وضعه ابراهيم عليه السلام عند جدار البيت ، فلم يزل هناك حتى حوله أهل الجاهلية الى المكان الذي هو فيه اليوم ، فلما فتح النبي ﷺ مكة رده الى الموضع الذي وضعه ابراهيم عليه السلام ، فلم يزل هناك الى أن تولى عمر فسأل الناس من منكم يعرف المكان الذي كان فيه المقام فقال رجل أنا كنت قد أخذت مقداره بتسع ، فهو عندي فقال ائمني به فأتاه به فقامه فردّه الى ذلك المكان » .

وعلى كل حال فعن أبي علي أجزاء الطواف خارج المقام مع الضرورة ، لصحيح الحلبي (٣) سأل الصادق عليه السلام « عن الطواف خلف المقام فقال ما أحب

(١) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٢) الفقيه ج ٢ ص ١٥٨ الرقم ٦٨١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ذلك وما أرى به بأساً ، فلا تفعله إلا أن لا تجد منه بداً » قيل بل قد يظهر الميل اليه من المختلف والتذكرة والمنتهى ، ولكن فيه ان الخبر المزبور دال على الكراهة مع الاختيار دون الاضطراب كما عن ظاهر الصدوق الفتوى به لا الجواز وعدمه ، نعم يمكن القول باجزائه تقيية ، اما غيرها فمشكل ، بل ظاهر ما سمعته من النص والفتوى ومعتقد الاجماع عدم الاجزاء مطلقاً .

ثم إنه لا بد من ملاحظة المقدار المزبور من جميع الجوانب كما سمعت التصريح به في الخبر المزبور (١) بل نسيه في المدارك الى قطع الاصحاب ، وهو كذلك وهو كما عن تاريخ الازرقى الى الشاذروان ست وعشرون ذراعاً ونصف ، نعم لا إشكال في احتساب المسافة من جهة الحجر من خارجه بناء على أنه من البيت ، بل في المدارك وغيرها وإن قلنا بخروجه عنه لوجوب ادخاله في الطواف فلا يكون محسوباً من المسافة ، وفيه انه خلاف ظاهر الخبر المزبور ، ولذا احتمل في المسالك احتسابه منها وإن لم يحز سلوكه ، ولا ريب في انه الاحوط ، وهل المعتبر وقوع الطواف بين البيت وحائط البناء الذي هو على المقام الاصلي أو بين الصخرة التي هي المقام هنا ؟ الظاهر الثاني ، كما انه لا مدخلية للمقام نفسه في الطواف ، فلو حول عن مكانه وجب الطواف في المقدار المخصوص كما دل عليه الخبران المزبوران (٢) بل خبر زرارة صريح ، هذا .

وعن الشافعي لا بأس بالحائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري ، ولا كونه في آخر باب المسجد وتحت السقف وعلى الاروقة والسطوح اذا كان البيت ارفع بناء على ما هو اليوم ، فان جعل سقف المسجد أعلى لم يحز الطواف

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و٢

على سطحه ، ومقتضاه كما عن التذكرة انه لو انهدمت الكعبة والعباد بالله لم يصح الطواف حول عرصتها ، وهو بعيد بل باطل كبطلان القول بجواز الطواف في المسجد خارجاً عن القدر المزبور عندنا .

❦ و ❦ كيف كان ف ❦ لو مشى ❦ الطائف في طوافه ❦ على أساس البيت ❦ الذي هو القدر الباقي من أساس الحائط بعد عمارته المسمى بالشاذروان ❦ او ❦ على ❦ حائط الحجر لم يحزه ❦ بلا خلاف ولا إشكال ، لعدم صدق الطواف بالبيت والحجر ، اذ الاول من الكعبة فيما قطع به الاصحاب على ما في المدارك ، بل هو المحكي عن غيرهم من الشافعية والحنابلة وبعض متأخري المالكية ، نعم عن ابن ظهرة من الحنفية جواز الطواف عندنا على الشاذروان ، لانه ليس من البيت ، نص على ذلك الاصحاب ، واعلم لما روجه (١) من ان ابن الزبير لما هدم الكعبة وادخل الحجر او ستة اذرع منه او سبعة فيها لما سمعته من عائشة (٢) عن النبي ﷺ انه بناها على اساس ابراهيم الخليل ولم ينقص من عرض جدارها شيء ، اللهم إلا أن يكون النقصان المصروف بين الناس في البناء اذا ظهر على الارض ، ومثله يمكن منع كونه نقصاناً من البيت ، نعم في بعض التواريخ انه لما قتل ابن الزبير هدموا الكعبة واخرجوا ما كان ادخله فيها من الحجر ، والمراد ان المعروف كور الشاذروان وهو ما نقصته قريش من عرض أساس الكعبة ، لكن قد بنيت بعدهم غير مرة ، منها في اواخر عشر السنين وستمائة او اوائل عشر السبعين وستمائة فان كان المراد النقصان المتعارف عند ظهور الاساس الى الارض اشكل حينئذ دعوى خروجه من البيت ، وإن كان غيره وانه لما جددوها ابقوها على ما نقصتها

(١) مستدرک الحاكم ج ١ ص ٤٨٠

(٢) رواه في المغني ج ٣ ص ٣٨٢

قريش النقصان التغير المتعارف أنجه حينئذ وجوب احتسابه في الطواف ، لكون الطواف عليه حينئذ طوافاً بالبيت لا به كما هو واضح ، وعلى كل حال فالمعمل على ما عليه الأصحاب .

وأما الثاني فلما قلناه لما سمعته سابقاً من وجوب الطواف به ، بدواه قلنا بكونه من البيت أو خارجاً عنه ، ولا ريب في عدم تحقق ذلك مع الطواف ماشياً على حائطه ، بل عن التذكرة عدم جواز مس الطائف الجدار بيده في موازاة الشاذروان ، لانه يكون بعض بدنه في البيت ، فلا يتحقق الشرط الذي هو خروجه عنه بجميعة ، بل كان كما لو وضع احد رجليه اختياراً على الشاذروان ، ولكن فيه منع الشرط المزبور مع فرض صدق الطواف عليه ولو لخروج معظم بدنه ، ولعله لذا جزم بالصحة في القواعد ، لكن الاحوط ما ذكره ، نعم لو مسه لا في موازاته لم يكن به بأس ، وفي كشف اللثام هو مبني على اختصاصه ببعض الجوانب كما عرفت ، قلت : المحكي عن ابن ظهرة في شفاء الغرام ان شاذروان الكعبة هو الاحجار اللاصقة بالكعبة التي عليها البناء المسنم المرخم في جوانبها الثلاثة : الشرقي والغربي واليمني وبعض حجارة الجانب الشرقي بناء عليه وهو شاذروان ايضاً ، واما الحجارة اللاصقة بجدار الكعبة التي تلي الحجر فليست شاذرواناً ، لان موضعها من الكعبة بلا ريب ، والشاذروان هو ما نقصته قريش من عرض جدار اساس الكعبة حين ظهر على الارض كما هو عادة الناس في الابنية اشار الى ذلك الشيخ ابو حامد الاسفريابي وغيره ، والله العالم .

ومن لوازمه ركعتا الطواف ، وهما واجبتان في الطواف الواجب ﴿

على المشهور بين الاصحاب نقلاً وتحصيلاً شهرة عظيمة ، بل عن الخلاف نسبته الى عامة اهل العلم ، وإن حكى فيه عن الشافعي قولاً بعدم الوجوب ناسباً له الى قوم من اصحابنا ، لكن لا نعرفهم ، بل في الرياض عنه الاجماع مع ان فيه وفي السرائر نقل قول بالاستحباب ، وفي التذكرة نسبة ذلك الى شاذل المحكي عن ابن



ادريس للتأسي (١) به بأنه فإنه صلاحها ، وتلا قوله تعالى (٢) : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » بل قيل أنها نزلت عليه حين فعلها ، ومنه مع غيره من النصوص (٣) المشتملة على وجوب عود الناس لها الى المقام والصلاة فيه وذكر الآية دليلاً عليه يظهر وجه دلالة الآية على ذلك ، مضافاً الى الاجماع على عدم وجوب غيرها فيه ، وللأمر (٤) بقضائهما مع فواتهما المحمول على الوجوب المقتضي لوجوب الاداء لقول الصادق عليه السلام في حسن معاوية او صحيحه (٥) « اذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم عليه السلام وصل ركعتين واجعله اماماً واقراً في الاولى منها سورة التوحيد ، وفي الثانية قل يا ايها الكافرون ، ثم تشهد واحمد الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وسلم واسأله ان يتقبل منك ، وهاتان الركعتان هما الفريضة ، ليس يكره ان تصليهما في اي الساعات شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ فصلهما » وغيره من النصوص ، بل في كشف اللثام نسبة ذلك الى الاخبار الكثيرة جداً ، ولعله يريد ما تسمعه منها إن شاء الله في وجوب كونها في المقام وفي قضائهما وغير ذلك ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور كدليله الذي هو الاصل المقطوع بما عرفت بعد تسليم جريانه هنا ، وعدم تعيين الآية لهذا المعنى الذي

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ١٨٠

(٢) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٣) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣ و ١٨

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

وذيله في الباب ٧٦ منها الحديث ٣

قد سمعت القرائن عليه النافية لاحتمال ارادة موضع الدعاء من المصلي أو القبلة ، وكون المراد بالمقام هو الحرم كله او مع سائر المشاعر ، وقوله عليه السلام (١) الاعرابي الذي قال له عليه السلام هل علي غيرها يعني الخمس : « لا إلا أن تطوع » المحتمل لعدم وجوب حج وعمرة عليه ، وقول أبي جعفر عليه السلام لزراعة في الحسن (٢) : « فرض الله الصلاة ، وسن رسول الله عليه السلام عشرة أوجه : صلاة السفر وصلاة الحضر وصلاة الخوف على ثلاثة أوجه ، وصلاة كسوف الشمس والقمر ، وصلاة العيدين وصلاة الاستسقاء والصلاة على الميت » المحتمل كسابقه على ما في كشف اللثام ليكون المراد ما شرع من الصلاة بنفسها لا تابعة لطواف أو غيره ، على أنه عام أو مطلق يحكم عليه ما عرفت ، كما هو واضح .

ثم لا يخفى عليك دلالة الحسن المزبور على استحباب قراءة التوحيد في الاولى منها . والجحد في الثانية ، بل في المختلف انه المشهور ، وبه صرح في التذكرة والتحرير ، بل الأول منها انه رواه العامة (٣) عن النبي عليه السلام ، نعم في الثاني منها كالدروس انه روي العكس (٤) إلا أنا لم نتحققه وإن حكى القول به في المختلف عن الشيخ في النهاية في باب القراءة دون باب الطواف الذي صرح فيه بما سمعت ، ولا ريب في أنه الأولى ، حملاً لاطلاق بعض النصوص على الحسن المزبور المتضمن لاستحباب الدعاء بعدها كما أشار اليه في الدروس ، قال : والدعاء بالأنور أو بما سنح ، والله العالم .

(١) سنن النسائي ج ١ ص ٢٢٧

(٢) الوسائل - الباب ١ - من ابواب اعداد الرأى ونوافلها - الحديث

٢ من كتاب الصلاة

(٣) و (٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٩١

﴿ ولو نسيها وجب عليه الرجوع ﴾ بلا خلاف أجده فيه إلا ما يحكي عن الصدوق من الميل الى صلاتها حيث يذكر ، بل في كشف اللثام الاجماع عليه كما هو الظاهر ، ولعله كذلك لاصالة عدم السقوط مع النمكن من الاتيان بالمأمور به على وجهه ، وصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) ، قال : « سئل عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء فلم يصل أيضاً لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالابطح قال : يرجع الى المقام فيصلي ركعتين » وخبر عبيد بن زرارة (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « في رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء فلم يصل الركعتين حتى ذكر بالابطح يصلي أربع ركعات قال : يرجع فيصلي عند المقام أربعاً » ومرسل الطبرسي في المحكي عن مجمله (٣) عن الصادق عليه السلام « انه سئل عن الرجل يطوف بالبيت طواف الفريضة ونسي أن يصلي الركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام فقال ، يصليها ولو بعد أيام ، لأن الله تعالى يقول واتخذوا الآية » وعن العياشي روايته (٤) ولكن « وجعل ان يصلي » ﴿ و ﴾ غيرها من النصوص .

نعم ﴿ لو شق ﴾ عليه الرجوع فضلاً عما لو تعذر ﴿ قضاهما حيث ذكر ﴾ كما في القواعد والمافع ومحكي التهذيب والاستبصار ، ولعله المراد من التعذر في محكي النهاية والمبسوط والسرائر والمهذب والجامع ، لقاعدة الحرج واليسر المشار اليها في صحيح ابي بصير (٥) « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام وقد قال الله تعالى « واتخذوا من مقام ابراهيم

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف

مصلي « حتى ارتحل قال : إن كان ارتحل فإني لا اشق عليه ولا آمره أن يرجع ولكن يصلي حيث يذكر » المحمول عليه خبر أبي الصباح (١) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام في طواف الحج أو العمرة فقال : إن كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ، فإن الله تعالى يقول « واتخذوا » إلى آخره ، وإن كان قد ارتحل فلا آمره أن يرجع » بل وحسن معاوية (٢) « فلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل نسي الركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام فلم يذكر حتى ارتحل من مكة قال : فليصلهما حيث ذكر ، وإن ذكرهما وهو في البلد فلا يرجح حتى يقضيهما » بل وخبر عمر بن البر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « في من نسي ركعتين طواف الفريضة حتى أتى منى أنه رخص له أن يصليهما بمنى » وخبر إبراهيم بن المثنى وحنان (٤) قالوا : طفنا بالبيت طواف النساء ونسينا الركعتين فلما صرنا بمنى ذكرناهما فأتينا أبا عبد الله عليه السلام فسألناه فقال : صلّيهما بمنى » وخبر عمر بن يزيد (٥) عنه عليه السلام أيضاً سأله « عن رجل نسي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم عليه السلام حتى أتى منى قال يصليهما بمنى » وخبر هاشم بن المثنى (٦) قال : « نسيت أن أصلي الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهيت إلى منى فرجعت إلى مكة فصليتهما ثم عدت إلى منى فذكرنا

(١) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١٦

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف

الحديث ١٨ - ٢ - ١٧ - ٨ والرابع عن هشام بن المثنى وحنان

(٦) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٩ عن هشام

ابن المثنى ويحندل أحاده مع الهاشم كما ذكر في كتب التراجم .

ذلك لابي عبدالله عليه السلام فقال : أولا صلاهما حيث ذكر « وربما حمل على المذنب وخبر حنن بن سدير (١) قال : « زرت فمسيّت ركعتي الطواف فأدبت أبا عبدالله عليه السلام وهو بقرن الثعالب فسأله فقال : صل في مكانك » .

ولعله له وسابقه وغيرها حكى عن الصدوق الميل الى قضائها حيث يذكر مطلقاً ، لكنه مناف لما سمعته من النص والفتوى ، فالأولى الجمع بما عرفت ، خصوصاً بعد ما قيل من قصورها جملة عن الصحة ، بل ضعف بعضها سنداً ، وجميعها دلالة بعد احتمال التقييد المزبور الذي هو أولى من الجمع بميل الدال على التقييد على الاستحباب وإبقاء المطلق على حاله ، لماومية رجحان التخصيص على غيره من أنواع المجاز ، مضافاً الى الاعتضاد بالمشهرة العظيمة التي كانت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك كما عرفت ، وبكثرة النصوص المزبورة وصحتها ، واتضمن جملة منها تعليل الامر بالجوع بقوله تعالى « واتخذوا » والأمر للجوع دالماً ، فما عن بعض من قارب عصرنا - من الميل الى جواز قضائها حيث ذكر مطلقاً - بما سمعت من المصوح - في غير محله ، ومنه يعلم النظر فيها في الدروس من أنه لو نسي الركعتين رجع الى المقام ، فإن تعذر فحيث شاء من الحرم ، فإن تعذر فحيث أمكن من البقاع ، ضرورة عدم موافق له على هذا التفصيل ، ولا دليل كما اعترف به بعضهم .

وفي التحرير جواز الاستنابة فيها إن خرج وشق عليه الرجوع ، وكذا في التذكرة إن صلاهما في غير المقام ناسياً ثم لم يتمكن من الرجوع ، ولعله لجواز الاستنابة فيها تبعاً للطواف فيكذا بدونه ، والصحيح صمر بن بزيد (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « في من نسي ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال : إن

كان قد مضى قليلاً فليجمع فليصلهما أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه » وصحيحه الآخر (١) عنه **عليه السلام** أيضاً « من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة فعليه أن يقضي أو يقضي عنه وليه أو رجل من المسلمين » وخبر ابن مسكان (٢) قال : « حدثني من سأله عن الرجل ينسى ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج فقال : يوكل » قال ابن مسكان وفي حديث آخر (٣) « إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليجمع وليصلها ، فإن الله تعالى يقول : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » وخبر محمد بن مسلم (٤) سأل أحدهما (عليهما السلام) « من نسي أن يصلي الركعتين فقال : يصلي عنه » لكن الجميع كما ترى لا تقييد في شيء منها بما ذكره ، كالحكي عن ظاهر المبسوط من الاستئابة إذا خرج مع تعبد الترك .

﴿ و ﴾ يحتمل في خبري ابني يزيد ومسلم منها إرادة ما ذكره المصنف والفاضل والشيخ وبنو حمزة وإدريس وسعيد من أنه ﴿ لو مات ﴾ ولم يصلهما ﴿ قضاهما الولي ﴾ عنه ، مضافاً إلى عموم ما دل (٥) على قضائه الصلاة الفائتة عنه بل هما أولى بذلك باعتبار مشروعية النيابة فيها في حياة المنيب عنه ولو تبعاً للطواف ، بل قد يظهر من خبر ابن يزيد منهما جواز قضاء غير الولي مع وجوده ولا بأس به ، وإن كان الأحوط خلافه .

ولو ترك معهما الطواف في المسالك « في وجوبهما حينئذ عليه ويستتيب

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف

الحديث ١٣ - ١٤ - ١٥ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب قضاء الصلوات - الحديث ١٨ و ٦

والباب ٢٣ من ابواب احكام شهر رمضان - الحديث ٥

في الطواف أو يستنذب عليهما معاً من ماله وحران ، ولعل وجوبهما عليه مطلقاً أقوى لعموم قضاء ما فاتته من الصلاة الواجبة ، أما الطواف فلا يجب عليه قضاءه عنه وإن كان بحكم الصلاة « قلت : مستسمع فيما يأتي عند تعرض المصنف لمسألة نسيان الطواف من النصوص (١) ما ينافي ذلك .

والجاهل كالناسي في الحكم المذكور ، لقول أحدهما (عليهما السلام) في صحيح جميل (٢) « إن الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام بمنزلة الناسي » مضافاً إلى إطلاق بعض النصوص (٣) وخبر العياشي (٤) السابق . أما الإمام في المسائل أن الأسحباب لم يتعرضوا لذكره ، والذي يقتضيه الأصل أنه يجب عليه العود مع الامكان ، ومع التعمد يصليهما حيث أمكن « وفي المدارك بعد أن حكى ذلك عنه قال : « لا ريب أن مقتضى الأصل وجوب العود مع الامكان ، وإنما الكلام في الاكتفاء بصلاتهما حيث أمكن مع التعمد أو بقاءهما في الذمة إلى أن يحصل التمكن منهما في محلهما ، وكذا الاشكال في صحة الأفعال المتأخرة عنهما من صدق الاتيان بهما ، ومن عدم وقوعهما على الوجه المأمور به « وتبعه في الرياض ، قلت : قد يقال بتناول صحيح الجاهل الشامل للمقصر الذي هو كالمأمم ، كما أنه قد يقال بأن الأدلة المزبورة خصوصاً الآية وما اشتمل على الاستدلال بها من النصوص إنما تدل على وجوبها بعد الطواف لا اشتراط صحته بهما ، ولذا كان له تركهما في الطواف المندوب ، ولم يؤمر بإعادة السعي وغيره من الأفعال لناسيهما والجاهل بهما ، فليس حينئذ في

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٣ - ٢٠

(٣) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٥ و٦ و٧

عدم فعلها بما بعد الطواف صمداً إلا الاثم ووجوب القضاء كما ذكره ثاني الشهيدين لا بطلان ما تعقبهما من الأفعال ، وجعلهما في المتن من لوازم الطواف أعم من ذلك ، والله العالم .

﴿ مسائل ست : الأولى الزيادة ﴾ صمداً ﴿ على سبع في الطواف الواجب محظورة ﴾ ومبطله ﴿ على الاظهر ﴾ كما عن الوسيلة والاقتصاد والجل والمعقود والمذهب ، بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب ، وفي كشف اللثام أنه المشهور ، وهو كذلك مع نيته في الابتداء على وجه الإدخال في الكيفية ، ضرورة كونه حينئذ نائياً لما لم يأمر به الشارع ، فهو كمن نوى صوم الوصال مثلاً ، بل في كشف اللثام وكذا لو نواها في الانتهاء ، لأنه لم يستدم النية الصحيحة ولا حكمها ، وفيه أن ذلك غير مناف لاستدامة النية على سبع وإن نوى الزيادة عليها .

وأما إذا تمعد فعلها من غير إدخال لذلك في النية في الابتداء أو في الانتهاء فإن تمعد فعلها لا من هذا الطواف ففي كشف اللثام عدم البطلان ظاهر ، لأنها حينئذ فعل خارج وقع لغواً أو جزء من طواف آخر ، وإن تمعدها من هذا الطواف فظاهر ما سمعته من المشهور البطلان ، لأنه كزيادة ركعة في الصلاة لقوله ﷺ (١) : « الطواف بالبيت صلاة » وقول أبي الحسن عليه السلام في خبر عبدالله بن محمد (٢) « الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة المفروضة إذا زدت عليها ، فإذا زدت عليها فعليك الاعادة وكذلك السعي » ولخروجه عن الهيئة التي فعلها النبي ﷺ مع وجوب التأمي ، وقوله ﷺ (٣) « خذوا

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠ الرقم ٢٠٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١١

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢



عني مناسكتكم » ولخبر أبي بصير (١) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط قال : يعيد حتى يستتمه » ولكن نوقش بكون الأول قياساً محضاً ، على أنه ليس كزيادة ركعة في الصلاة ، بل مثل فعلها بعد الفراغ ، ومنع خروجه عن الهيئة الممهودة ، ضرورة كون الزيادة إنما لحقتها من بعد ، وعدم فعله لها لا يقتضي التحريم فضلاً عن البطالان ، الاصل وغيره ، ولو سلم فاقصاه أنه تشريع محرم خارج عن العبادة ، وبالطعن في مسند الخبرين المحتملين لنية الزيادة أول الطواف أو اثنائه بناء على ما سمعته من كشف اللثام ، بل قد يحتمل الثاني منهما ارادة إتمام طواف آخر كما يشعر به قوله عليه السلام يستتمه ، على أنه إنما يدل على تحريم زيادة الشوط ، كل ذلك مضافاً الى الأصل وإطلاق صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما ( عليهما السلام ) سأل « عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية أشواط قال : يضيف إليها ستاً » ونحوه غيره .

ولكن قد يدفع جميع ذلك بظهور الخبرين المنجبرين بما سمعت ، بل يؤيد إرادة إعادة ذلك الطواف من قوله عليه السلام يستتمه » روايته في الكافي حتى « يتنبه » وهو كالصرح في ارادة الطواف الأول ، وصحيح ابن مسلم وغيره يحمل على الزيادة سهواً أو مع نية طواف ثانٍ ، بل في كشف اللثام أو تعدد الشوط من طوافه الأول مع جهل الحكم أو الغفلة عنه ، ومقتضاه معذورية الجاهل كالناسي وهو مشكل مع فرض الاتيان في أول النية بل والاثناء على ما ذكره من كونه كالابتداء ، ضرورة اقتضاء ما سمعت البطالان على تقدير الجهل والعمد ، بل لعل إطلاق نحو عبارة المتن يقتضي ذلك أيضاً كالخبرين الذين مقتضاهما البطالان حتى في الزيادة المتأخرة عن الاكمال نحو العالم ، بل في المسالك التصريح بان الجاهل

هنا كالعالم ، ثم إن ظاهر الخبرين المربورين والفناوى إعادة الطواف من رأس لا الشوط خاصة وهو كذلك كما صرح به غير واحد .

هذا كله في طواف الفريضة ﴿ و ﴾ أما الزيادة عمداً ﴿ في ﴾ طواف ﴿ النافلة ﴾ في القواعد كالتن ﴿ مكروهة ﴾ ولكن لا أعرف وجهه مع فرض كون المراد ما ذكرناه من الزيادة المحرمة في الطواف الواجب حتى المناخرة ، لكن نية أنها زيادة في الطواف ، ضرورة كون الحرمة في الجميع للتشريع ، وخبر طائفة (١) الآتي إنما هي في غير العرض كما ستعرف إن شاء الله ، اللهم إلا أن يريد حرمة الزيادة في الفريضة وإن لم تكن على جهة التشريع ، وكراهتها في النافلة أو أن المراد من الزيادة في النافلة خصوص القرآن الذي صرح في النافع بكراهته في طواف النافلة بمعنى عدم الفصل بين الطوافين مثلاً بالصلاة كما صرح به غير واحد ، بل في محكي التنقيح نفي الخلاف بل هو المراد مما عن النهاية والاقتصاد والتهذيب والاستبصار من أن الأفضل تركه لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر زرارة (٢) المروي في مستطرفات السرائر عن كتاب حربز « لا قرآن بين اسبوعين في فريضة ونافلة » وإطلاق خبر البيهقي (٣) « سأل رجل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف الأسبوع جمعا فيقرن فقال : لا إلا الأسبوع وركعتان ، وإنما قرن أبو الحسن عليه السلام لأنه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقية » وقوله عليه السلام في خبر علي بن أبي حمزة (٤) « لا تقرن بين اسبوعين » المحمول على إرادة الكراهة من النهي فيه ولو لني الخلاف في الجواز الذي سمعته من التنقيح الذي يشهد له التبع « مضافاً الى قول الصادق

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث

في صحيح زرارة (١) : « إنما يكره أن يجمع الرجل بين الأسبوعين والطوافين في الفريضة ، فلما في النافلة فلا بأس » وفي خبر ممر بن يزيد (٢) « إنما يكره القران في الفريضة ، فلما النافلة فلا وانه ما به بأس » بناء على إرادة الحرمة من الكراهة المزبورة ليتجه في البأس عنه في النافلة الظاهر في عدمها فيها بقرينة المقابلة ، مع أن الكراهة تجتمع عليها ، وخبر زرارة (٣) « ربما طمت مع أبي جعفر عليه السلام وهو ممسك بيدي الطوافين والثلاثة ثم ينصرف ويصلي الركعات مستأ » وخبره الآخر (٤) « طفت مع أبي جعفر ( عليه السلام ) ثلاثة عشر اسبوعاً قرنها جميعاً وهو آخذ بيدي ثم خرج فتنحى ناحية فصلى مستأ وعشرين ركعة وصليت معه » وخبر علي بن جعفر (٥) المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه موسى ( عليه السلام ) « عن الرجل يطوف السبوع والسبوعين فلا يصلي ركعتين حتى يبدو له أن يطوف اسبوعاً آخر هل يصلح ذلك ؟ قال : لا يصلح ذلك حتى يصلي ركعتي السبوع الاول ثم يطوف ما أحب » وخبره الآخر (٦) عنه ( عليه السلام ) أيضاً « سألت عن الرجل هل يصلح له أن يطوف طوافين والثلاثة ولا يفرق بينهما بالصلاة حتى يصلي لها جميعاً قال : لا بأس غير أنه يسلم في كل ركعتين » ونحوه خبره الآخرون (٧) عنه ( عليه السلام ) أيضاً المشتملان على رؤيته كذلك ، وغير ذلك من النصوص الدالة على الجواز والكراهة المحمولة بقرائن عديدة على إرادة النافلة .

ومنه مضافاً الى النصوص السابقة يظهر الوجه في عدم جوازه في الفريضة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب

الطواف - الحديث ٦ - ٤ - ٢ - ٥ - ٨ - ٩

(٧) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ و١١

كما عن النهاية والمبسوط والتهذيب والجل والمقود والمهذب والجامع ، بل عن  
التذكرة نسبتة الى أكثر علمائنا ، خلافا لما عن الاقتصاد والدروس والمختلف من  
الكراهة للاصل المقطوع بما عرفت ؛ وللعبرين المزبورين اللذين قد عرفت إرادة  
الحرمة من الكراهة فيهما ، وإلا لكانت منفية عنه في النافلة ، والاجماع على خلافه ،  
بل ربما قيل إنه لولا ذلك لكان المنع عنه فيها كالفريضة في غاية القوة ، لما سمعته  
عن النهي عنه في النصوص السابقة الذي يقصر الخبران المزبوران عن صرفه عن  
ظاهره ، خصوصاً بعد قوة احتمال النقية فيهما كما سمعت الإشارة اليه في خبر  
البرزطي ، ونحوه خبر علي بن أبي حمزة (١) « سألت أبا الحسن ( عليه السلام )  
عن الرجل يطوف ويقرن بين أسبوعين فقال : إن شئت رويت لك عن أهل مكة  
فقال : قلت له : والله مالي في ذلك حاجة جعلت فداك ، ولكن أروني ما أدين  
الله عز وجل به ، فقال : لا تقرن بين أسبوعين ، كلما طقت أسبوعاً فصل  
ركعتين » وإن كان هو خالياً عن الثمرة بعد ما عرفت من الاجماع وغيره مما  
يقتضي إرادة الأعم من الكراهة والحرمة من ذلك ونحوه ، بل في النافع  
والتنقيح البطلان معها في الفريضة على الأشهر ، قال في الأول : « والقرآن  
مبطل في الفريضة على الأشهر ومكروه في النافلة » وإن كنا لم ننحقق ذلك  
بل في الرياض « انا لم نقف على نص ولا فتوى تتضمن الحكم بالابطال ، وإنما  
غايتهما النهي عن القرآن الذي غايته التحريم ، وهو لا يستلزم بطلان الطواف الأول  
إذا كان فريضة أو بطلانها مما كما هو ظاهر العبارة وغيرها لتعلق النهي بخارج  
المباداة ، لعدم صدق القرآن إلا بالاثنيان بالطواف الثاني ، فهو المنهي عنه لا هما

(١) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

معاً أو الأول كما هو ظاهر القوم ، نعم لو أريد بالبطلان الطواف الثاني اتجه ، لتعاقب النهي بنفس العبادة حينئذ ، وبدل على البطلان حينئذ زيادة على ذلك الأخبار (١) الدالة على فورية صلاة الطواف وانها تجب ساعة الفراغ منه لا تؤخر بناء على ما قررناه في الاصول من استحالة الأمر بشيئين متضادين في وقت مضيق ولو لأحدهما « قلت : قد يناقش بعد الانضمام عما ذكره أخيراً الذي هو مع أنه غير تام في نفسه كما حققناه في محله لا يتم في حال الغفلة والنسيان للصلاة ، لصدق اسم القرآن عليهما معاً » والنهي في العبادة وإن كان خارجاً ظاهر في الفساد كما هو واضح ، وحينئذ يتجه البطلان فيهما .

ومن الغريب ما في كشف اللثام من حمل عبارة الدافع على إرادة الزيادة على السبعة شوطاً أو أزيد على نية الدخول في ذلك الطواف لا استئناف آخر فانه المبطل ، وقد أطلق على هذا المعنى في التذكرة والمنتهى وخلط فيهما بينه وبين المعنى الأول ، ففي المنتهى « لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط في الطواف الفريضة ، فلو طاف ثمانية عمداً أعاد ، وإن كان سهواً استحجب له أن يتم أربعة عشر شوطاً ، وبالجمله الفرائض في طواف الفريضة لا يجوز عند أكثر علمائنا » ثم استدلل بأنه عليه السلام لم يفعلها فلا يجوز لقوله عليه السلام (٢) « خذوا عني مناسككم » وبأنها فريضة ذات عدد فلا يجوز الزيادة عليها كالمصلاة ، ولما مر من قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٣) « فمن طاف ثمانية يعيد حتى يستتمه » ثم قال وبدل على المنع من القرآن وذكر خبري البرزنجي (٤) وعلي بن أبي حمزة (٥)

(١) الوسائل - الباب - ٧٦ - من ابواب الطواف

(٢) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٧ - ٣

ثم قال رحمه الله في فروع المسألة : « هل القران في طواف الفريضة محرم أم لا ؟ قال الشيخ : لا يجوز ، وهو كما يحتمل التحريم يحتمل الكراهة ، لكنه احتمال بعيد ، وقال ابن ادريس : إنه مكروه شديد الكراهة ، وقد يعبر عن مثل هذا بقولنا « لا يجوز » وكلام الشيخ في الاستبصار يعطي الكراهة ، وفي النذكرة لا يجوز القران في طواف الفريضة عند أكثر علمائنا ، لان النبي ﷺ لم يفعله فلا يجوز فعله لقوله ﷺ « خذوا » ولانها فريضة ذات عدد فلا يجوز الزيادة عليه كالصلاة ، ولان الكاظم رحمه الله « سئل عن الرجل يطوف يقرن بين أسبوعين فقال : كلما طقت أسبوعاً فصل ركعتين » وذلك كله كما ترى لا شهادة فيه على ما ذكره من التأويل ، بل أقصاه المناقشة في الأدلة على عنوان القران ، وعلى كل حال فان فعل القران في النافلة استحب له الانصراف على الوتر فيقرن بين ثلاثة أو خمسة أو سبعة كما صرح به الفاضل والشيخ ويحيى بن سعيد ، بل عن الفاضل كراهة الانصراف على شفع الخبر طلحة بن زيد (١) عن جعفر عن أبيه ( عليها السلام ) « انه كان يكره أن ينصرف في الطواف إلا على وتر من طوافه » والله العالم

المسألة الثانية ﴿ قدم تقدم أن ﴾ الطهارة ﴿ من الحدث ﴾ شرط في الواجب دون الندب حتى انه يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وإن كانت الطهارة أفضل ﴿ لكن لا يصلي بدونها ، فلاحظ وتأمل .

المسألة الثالثة ﴿ المشهور انه ﴾ يجب أن يصلي ركعتي الطواف ﴿ الواجب ﴾ في المقام ﴿ للتأسي والآية (٢) والمستفيض من النصوص (٣) أو

(١) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) سورة البقرة - الآية ١١٩

(٣) الوسائل - الباب - ٧١ و ٧٢ - من ابواب الطواف

المتواتر أو المقطوع بمضمونه ، والمراد به ﴿ حيث هو الآن ﴾ لا حيث كان على عهد إبراهيم عليه السلام ثم على عهد النبي ﷺ على ما سمعته في بعض الاخبار ، صحيح ابن ابراهيم بن أبي محمود (١) سأل الرضا عليه السلام « أصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة أو حيث كان على عهد رسول الله ﷺ » فقال : « حيث هو الساعة » ولأنه المفهوم من غيره من النصوص المتضمنة للصلاة فيه ، كرسـل صفوان (٢) الذي هو من اصحاب الاجماع عن الصادق عليه السلام « ليس لاحد أن يصلي ركعتي طواف الفريضة إلا خلف المقام » لقول الله عز وجل « واتخذوا الآيات » فإن صلاحها في غيره أعاد الصلاة » وخبر عبدالله بن مسكان (٣) الذي هو من اصحاب الاجماع ايضاً عن ابي عبدالله الازاري عن الصادق عليه السلام « عمن نسي فصلى ركعتي طواف الفريضة في الحجر قال : يعيدها خلف المقام » لأن الله يقول : « واتخذوا الآيات يعني ركعتي طواف الفريضة » وصحيح الحلبي (٤) عنه عليه السلام ايضاً « إنما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد » ليس بافضل منه إلا بسياق الهدي ، وعليه طواف بالبيت وصلاة ركعتين خلف المقام » الخبر ، وصحيح ابن مسلم (٥) عن احدهما (عليهما السلام) المتقدم آتفاً المشتمل على قوله عليه السلام : « يرجع الى المقام فيصل ركعتين » وحسن معاوية بن عمار (٦) عن الصادق عليه السلام المتقدم ايضاً « اذا فرغت من طوافك فانت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجعله أماماً » الخبر

(١) و (٦) الوسائل - الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٦

(٥) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٥

﴿ و ﴾ غير ذلك من النصوص الدالة على أنه ﴿ لا يجوز في غيره ﴾ .

خلافا لما عن الخلاف من جواز فعلها في غيره ، بل عنه نفي الخلاف عن أجزاء الصلاة في غيره وعدم وجوب الاعادة ، وما عن الصدوقين من جواز صلاتها في خصوص طواف النساء في سائر مواضع المسجد ، وإن كنا لم نعثر على ما يدل على الفرق بينه وبين غيره كما اعترف به في كشف الثام ، قال : « إلا رواية عن الرضا عليه السلام » والظاهر إرادته ما عن الفقه المنسوب (١) إلى الرضا عليه السلام حيث قال بعد ذكر المواضع التي يستحب الصلاة فيها وترتيبها في الفضل ما صورته « وما قرب من البيت فهو أفضل إلا أنه لا يجوز أن يصلي ركعتي طواف الحج والعمرة إلا خلف المقام حيث هو الساعة ، ولا بأس بأن تصلي ركعتين لطواف النساء وغيره حيث شئت من المسجد الحرام » إلا أنه مع عدم ثبوت نسبه عندنا لا يصلح مخصصاً للنصوص المزبورة

نعم قد يستدل للاول بالأصل بعد عدم نصوصية الآية فيه ، لأنها إن كانت من قبيل اتخاذ الخاتم من الفضة كما هو الظاهر أو كانت « من » فيها بمعنى « في » لزم أن يراد بالمقام المسجد أو الحرم ، وإلا وجب فعل الصلاة على الحجر نفسه ، وإن أريد الاتصال والقرب وبالمقام الصخرة فالمسجد كله بقربه ، وإن وجب الاقرب فالاقرب لزم أن يكون الواجب في عهده عليه السلام عند الكعبة ليكون المقام عندها ، وكذا عند ظهور القائم عليه السلام ، وكذا كلما نقل إلى مكان وجبت الصلاة فيه ، ولعله لا قائل به ، وفيه أنه بعد تسليمه لا ينافي الظهور الذي عليه المدار في إثبات المطلوب ، خصوصاً بعد ما ورد في (من خ) نزول

(١) ذكر قطعة منه في المستدرک في الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف

الحديث ١ ، والباب - ٤٨ - منها - الحديث ١ وتامه في فقه الرضا عليه السلام ص ٢٨



الآية عند فعلها الذي هو كالتفسير لها وما ورد من الاستدلال بها في النصوص (١) مضافاً الى قاعدة الانتقال الى أقرب المجازاة مع تعذر الحقيقة ، وإمكان منع عدم القائل به بعد عدم تعرض أحد له وغير ذلك ، وإطلاق بعض النصوص السابقة فعلها في مكانه الذي قد عرفت المراد به - مع اختصاصه بالناسي ، وحمل غيره عليه قياس - يقتضي جواز فعلها حينئذ اختياراً في غير المسجد ، ولا يقول به الخصم ، وإشعار لفظ « لا ينبغي » في خبر زرارة (٢) الآتي الذي يراد منه الحرمة ولو بقرينة ما سمعته من النصوص والفتاوى كما ترى ، ونفي الخلاف في الخلاف عن الاجزاء مع كونه موهوناً بما سمعت معارض بها ايضاً مع رجحانها عليه من وجوه ، وعلى كل حال فلا ريب في ضعف القول المزبور بعد ما سمعت من النصوص والفتاوى .

إنما الكلام فيما سمعته من المصنف متمماً له بقوله : ﴿ فإن منعه زحام صلى وراءه أو الى أحد جانيه ﴾ مع أن الموجود في النصوص (٣) الصلاة عند المقام وخلفه وجعله أمماً ، بل مقتضى تحكيم الثاني على إطلاق الاول يعين كونها خلفه كما عن الصدوقين وأبي علي والشيخ في المصباح ومختصره والقاضي في المهذب ، بل في الدروس معظم الاخبار وكلام الاصحاب ليس فيهما الصلاة في المقام بل عنده أو خلفه ، وعن الصادق عليه السلام (٤) « ليس لأحد أن يصليهما إلا خلف

(١) الوسائل - الباب - ٧٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ و ١٥

و ١٦ و ١٩ و ٢٠

(٢) الوسائل - الباب - ٧٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٧١ و ٧٢ و ٧٤ - من ابواب الطواف

(٤) الوسائل - الباب - ٧٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

المقام » واما تعبير بعض الفقهاء بالصلاة في المقام فهو مجاز تسمية لما حول المقام باسمه ، اذ القطع بان الصخرة التي فيها أثر قدمي ابراهيم عليه السلام لا يصلى عليها ، ولا خلاف في عدم جواز التقدم عليها ، والمنع من استدبارها ، ومنه يعلم المظهر فيما في كشف اللثام من أنه لا بأس عندني بارادة نفس الصخرة ، وحقيقة الظرفية بمعنى أنه إن أمكن الصلاة على نفسها فعل اظاهر الآية ، فان لم يمكن كما هو الواقع في هذه الازمنة صلى خلفه أو الى جانبيه ، مضافاً الى عدم وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وغيره ، بل قد سمعت أن الواقع خلفه من الصلاة خلفه وجعله اماماً ، وأنه عليه السلام قرأ الآية بعد أن فعل مشيراً بذلك الى كونه المراد منها ، كما أن المحكي عن ابراهيم عليه السلام أنه جعله بعد وقوع الآية من الله تعالى في الصخرة قبلة لصلاته .

وعلى كل حال فقد عبر بايقاع الـ كـنـين في المقام في النهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم والسرائر والنافع والقواعد والتذكرة والتحرير والتبصرة والارشاد والمنتهى ، ولعل المراد عنده كما في جملة من النصوص (١) ومحكي التهذيب والاقتصاد والجمل والعمود وجل العلم والعمل وشرحه والجامع ، ويشهد له ما عن المنتهى والتذكرة من الاستدلال على الصلاة فيه بنصوص « عنده » و « خلفه » لكن قد يشكل ذلك في عبارة المصنف والفاضل ونحوهما مما اشترط فيه الصلاة خلفه أو أحد جانبيه بالراح ، وكذا عن الوسيلة ، لكن فيها أو بخذائه نحو ما عن النهاية والمبسوط والسرائر والنافع أو بخياله ، وفي النافع وعن التهذيب إن زوحم صلى خياله ، وعن الاقتصاد يصلي عند المقام أو حيث يقرب منه ،

(١) الوسائل - الباب - ٧٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والباب

٧٤ منها الحديث ٦ و٧ و١٦ .

وبالجملة لا وجه لاشتراط الصلاة بخلافه بذلك ضرورة جوازه اختياراً ، بل مقتضى  
الجمع بين المصوص تعيينه كما عرفت ، اللهم إلا أن يريدوا التباعد الذي يخرج  
عن مصداق عنده كما يؤي إليه استدلالهم على ذلك بخبر الحسين بن عثمان (١)  
الصحيح في الكافي والضعيف في التهذيب « رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام يصلي  
ركعتي طواف العريضة بحيال المقام قريباً من ظلال المسجد » وفي التهذيب  
« قريباً من الظلال لكثرة الناس » وأما احتمال كون المراد بالمقام في كلام من  
عرفت البناء الموجود الآن الذي كاد يكون حقيقة عرفية باعتبار اشتغاله عليه  
فهو مع بعده عن المصوص خصوصاً صحيح إبراهيم بن أبي محمود (٢) السابق منها  
وإن صحح الظرفية المكانية لمكنه لا يصحح الشرطية المزبورة إلا على التأويل  
المذكور ، كل ذلك مع أنه لم تقف على ما يدل على الصلاة في أحد الجانبين  
في حال البناء ، ولعله لذا قال في النافع ومحكي التهذيب ما سمعت ،  
بل قد سمعت أن مقتضى الجمع بين إطلاق الآية ونصوص « عنده » وبين  
نصوص الخلف تعين الخلف في حال الاختيار أيضاً فضلاً عن حال الاضطرار  
الخارج عن مصداق « عنده » والاتخاذ منه مصلى المراد بمن فيه  
إما الاتصالية أو الابتدائية ، على معنى ابتداء المصلي منه أو اتخاذه منه بكونه  
بحياله ، أو أن المراد منه نحو قولهم اتخذت من فلان صديقاً ناصحاً ، وذهب  
الله لي من فلان أخاً مشفقاً ، فإن الصلاة إلى أحد الجانبين في حال التباعد  
خارج عن ذلك كله ، وأما الخلف فلما سمعته من الصحيح المزبور ، على أنه  
ينبغي تقييد ذلك بما إذا ضاق الوقت ، وإلا فالتوجه وجوب الانتظار ، وفعل

(١) الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٧١ - من أبواب الطواف - الحديث ١

أبي الحسن (عليه السلام) لا إطلاق فيه ، وبذلك كله اتضح لك أن الأولى والأحوط الصلاة خلفه سواء كان هو الصخرة أو البناء في حال الاختيار والاضطرار مراعيًا ضيق الوقت في الثاني الخارج عن صدق اسم عند .

هذا كله في طواف القريضة ، وأما النافلة فيجوز إيقاعها فيها في المسجد حيث شاء كما نص عليه غير واحد ، بل لم يجد فيه خلافاً صريحاً نصاً وفتوى الأصل والنصوص ، منها قول أحدهما (عليهما السلام) في خبر زرارة (١) : « لا ينبغي أن يصلي ركعتي طواف القريضة إلا عند مقام إبراهيم (عليه السلام) وأما التطوع فحيث شئت من المسجد » ومنها قول الباقر (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار (٢) : « من طاف بهذا البيت اسبوعاً وصلى ركعتين في أي جوانب المسجد شاء كتب الله له ستة آلاف حسنة » المراد به النافلة ، بل ظاهر المروي (٣) عن قرب الامداد منها « عن الرجل يطوف بعد الحجر فيصلي الركعتين خارج المسجد قال : يصلي بمكة لا يخرج منها إلا أن ينسى فيصلي إذا رجع في المسجد أي ساعة أحب ركعتي ذلك الطواف » جواز صلاة الركعتين خارج المسجد بمكة على الإطلاق ، ولم أر مفتياً به ، فالعمل به مشكل ولو صححه سنده لقصوره عن معارضة غيره مما دل على صلاتهما فيه ، والله العالم .

المسألة (الرابعة من طاف) وعلى بدنه نجاسة أو ﴿ في نوب نجس مع العلم بها وبالحكم ﴾ لم يصح طوافه ﴿ بلا خلاف بين القائلين بالشرعية ، بل ولا إشكال ، ضرورة انقضاء الذم في العبادة الفساد ، فيعيد الطواف حينئذ بعد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧٣ - من أبواب الطواف - الحديث

إزالة النجاسة كالمصلاة المشبهة بها الطواف ﴿ وإن لم يعلم ﴾ بها ابتداء ﴿ فعلم ﴾ في أثناء طوافه أزاله ﴿ أي الثوب مع وجود سائر غيره أو أزال نجاسته ، وعلى كل حال فالمراد رفع النجاسة ﴾ وتعم ﴿ طوافه كما صرح به غير واحد ، ولعله لا إطلاق المرسل (١) ﴾ رجل في ثوبه دم مما لا يجوز الصلاة في مثله فطاف في ثوبه فقال : أجزاء الطواف ثم ينزعه ويصلي في ثوب طاهر » وخبر يونس ابن يعقوب (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن الرجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف قال : ينظر الموضع الذي يرى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيفسله ثم يعود فيتم طوافه » المؤيد بنجر حبيب بن مظاهر (٣) قال : « ابتدأت في طواف الفريضة فطفت شوطاً فإذا إنسان قد أصاب أنفي فأدماه فخرجت ففسلت ثم جئت فابتدأت الطواف فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال : بشما صنعت ، كان ينبغي لك أن تبني على ما طفت ، أما إنه ليس عليك شيء » فإنه وإن لم يكن في الجاهل بها إلا أنه مثله في اختصاص التكليف بحال العلم بناء على ما ستعرف ، وبقاعدة الاجزاء فيما وقع حال عدم العلم بعد عدم ثبوت الشرطية في أزيد من حال العلم ، كعدم ثبوت البطلان بالمفصل المزبور ، بل مقتضى الاطلاقات الصحة مضافاً الى الخبرين المزبورين ، بل مقتضى إطلاق الاول منهما عدم الفرق بين ما لو علم بالنجاسة قبل الشروع فيه ثم نسيها أولاً ، ضاق الوقت أو لا ، مؤيداً برفع النسيان عن الأمة ، وبإصالة البراءة وغير ذلك ، بل عن الفاضل في النذكرة الانحصار على صورة النسيان ، بل في الرياض أن إطلاقها كالمباراة وغيرها من عبارات الجماعة يقتضي عدم الفرق بين ما لو توقفت الإزالة على فعل يستدعي قطع الطواف وعدمه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ولا بين أن يقع العلم بعد تجاوز النصف أو قبله ، وهو نص الأخير .  
 خلافاً للشهيدين فجزما بوجود الاستثناء إن توقفت الإزالة على فعل  
 يستدعي قطع الطواف ولما يكمل أربعة أشواط ، انظراً إلى ثبوت ذلك مع  
 الحدث في أثناء الطواف ، والحكم في المسألتين واحد ، وفيه نظر ، والوجود  
 الاستدلال بعموم ما دل (١) على أن قطع الطواف قبل تجاوز الأربعة يوجب  
 الاستثناء كما سيأتي ، ولا معارض له صريحاً سوى الخبر الأخير ، وهو قاصر  
 سنداً فيشكل تخصيصه به ، وكذا الخبران الأولان ، مضافاً إلى عدم صراحتها  
 واحتمالها التقييد بصورة التجاوز ، كما يمكن تقييد ذلك العموم بغير موردتها ،  
 وبالجملة فإن التمارض بينهما من وجه ، والأقوى تقييد هذين بذلك لقصور السند ،  
 لكن يمكن جبر القصور بعمل المشهور بالموافقة للأصل ، فإن الأصل بقاء صفة  
 ما فعل وعدم وجوب الاستثناء مع تأمل ما في ذلك العموم ، فإنما غاية  
 الإطلاق الغير المتبادر منه محل النزاع ، ولعل هذا أظهر ، سيما مع اعتضاده  
 بصريح ما مر من الخبر المعتبر ، فتدبر .

قلت : لا يخفى عليك أن الخبرين المزبورين لم يدلّا إلا على عدم قدح  
 تحلل مقدار زوال النجاسة ثم المود للطواف في فوات الموالاة ، بل لا دلالة في  
 شيء منها على عدم البأس حتى لو كان في أيام فضلا عن وقوع الحدث أو نحوه  
 مما استمره إن شاء الله في مسألة التجاوز ، ولذا أطلق المصنف وغيره الحكم هنا

(١) الوسائل - الباب - ٤٠ و ٤١ و ٤٥ - من أبواب الطواف إلا أنه

لا يستفاد من الروايات وجوب إعادة القطع قبل تجاوز الأربعة والوجود فيها  
 هو إعادة القطع قبل النصف أو القطع على ثلاثة أشواط وأنه إذا طاف أربعاً  
 ينفي عليه

من غير إشارة الى تلك المسألة ، ومن الغريب دعوى أن صل المشهور كذلك ،  
فالتحقيق الاقتصار فيما نحن فيه على عدم قدح تدخل إزالة النجاسة أو نزع  
الثوب النجس ونحو ذلك على حسب ما هو متعارف ومعتاد في نحو ذلك ، أما اذا  
احتيج مع ذلك الى حال ينقطع به الطواف خارج عن المعتاد فحكمه ما تسمعه ان  
شاء الله من التفصيل الآتي ، ومن جميع ما ذكرناه يعلم النظر فيما في الدروس ،  
قال : « ولو طاف في ثوب نجس أو على بدنه نجاسة أعاد مع التعمد أو النسيان  
ولو لم يعلم حتى فرغ صح ، ولو علم في الاثناء أزالها وأتم إن بلغ الأربعة ،  
والاستأنف » .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ لو لم يعلم ﴾ بالنجاسة ﴿ حتى فرغ كان طوافه  
ماضيًا ﴾ بلا خلاف أجده فيه ؛ بل ولا إشكال لما سمعته من القاعدة ، مضافاً  
الى كونه كالصلاة التي قد عرفت أن حكمها كذلك على الأصح ، ولا ينافي ذلك  
الاختلاف بينها في صورة النسيان التي قد يشك في شمول التشبيه لها مع اقتضاء  
إطلاق الدليل ذلك ، على أن الأحوط ايضاً اعتبار المساواة فيها ، والى مرسل  
البرنطي (١) انه سأل الصادق عليه السلام « عن رجل في ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة  
في مثله فطاف في ثوبه فقال : أجزاء الطواف فيه ثم ينزعه ويصلي في ثوب  
طاهر » المنزل على حال الجهل بها ، لما سمعته في العامد ، أما جاهل الحكم فالحقه  
بعضهم بجاهل الموضوع ، لكنه لا يخلو من نظر ، وإن كان قد يقال بشمول  
المرسل المزبور له ، مضافاً الى إمكان استفادة أصالة معذورية الجاهل بالحكم في  
الحج كالناسي ، ولا يمكن الاحتياط لا ينبغي تركه .

المسألة ﴿ الخامسة يجوز أن يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات

التي تكره لا ابتداء النوافل ﴿ بلا خلاف ولا إشكال ، لا مطلق الأدلة ، وخصوص قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار (١) السابق : « وهاتان الركعتان هما الفريضة ، ليس يكره أن تصليهما في أي الساعات شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ولا تؤخرهما ساعة تطوف وتفرغ ، فصلهما » وقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة (٢) « أربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك متى ذكرتها أدبتها ، وصلاة ركعتي طواف الفريضة ، وصلاة الكسوف ، والصلاة على الميت » وحسن رقاعة (٣) سأل الصادق عليه السلام « عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أيصلي ركعتين حين يفرغ من طوافه ؟ قال : نعم ، ما بلغك قول رسول الله ﷺ يا بني عبدالمطلب لا تمنعوا الناس من الصلاة بعد العصر فتمنعوم من الطواف » وحينئذ فها في صحيح ابن مسلم (٤) - « سألت أبا جعفر عليه السلام عن ركعتي طواف الفريضة فقال : وقتها إذا فرغت من طوافك ، وكرهه عند اصفرار الشمس وعند طلوعها » وصحيحه الآخر (٥) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الرجل يدخل مكة بعد الغداة أو بعد العصر قال : يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها » - يحمل على التقية ، فلا ينافيه ما في الموثق (٦) كالصحيح « ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن والحسين (عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر وبعد الغداة في طواف الفريضة » لظهوره في موافقة العامة لنا في هذه المسألة اقتداء بهما (عليهما السلام) إذ يمكن الجواب

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٧٦ - من ابواب الطواف

الحديث ٣ - ٢ - ٧ - ٨ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من ابواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب

الصلاة



عن ذلك بإمكان الفرق بين فعلهم وفعلنا المحمول عندهم على الجواز مطلقاً أو على غير ذلك كما أشار إليه الرضا رحمته في الصحيح (١) الآتي ، بل يمكن حمل الثاني منها على طواف النافلة الذي قد يظهر من المصنف وغيره كراهة صلاة ركعتيه في الأوقات المزبورة ، بل عن الشيخ وغيره التصريح به وإن كانت هي من ذوات الأسباب التي لا يكره فعلها في الأوقات المزبورة بخلاف المبتدأة ، لكن لعله هنا لصحيح ابن بزيع (٢) « سألت الرضا رحمته عن صلاة طواف التطوع بعد العصر فقال : لا ، فذكرت له قول بعض آبائه (عليهم السلام) : إن الناس لم يأخذوا عن الحسن والحسين (عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر بمكة فقال نعم ، ولكن إذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه ، فقلت : إن هؤلاء يفعلون فقال : لستم مثلهم » وأما خبر ابن يقطين (٣) « سألت أبا الحسن رحمته عن الذي يطوف بعد الغداة أو بعد العصر وهو في وقت الصلاة أيصلي ركعات الطواف نافلة كانت أو فريضة ؟ قال : لا » فيمكن أن يكون الوجه فيه أن المفروض فيه حضور وقت الفريضة التي هي أولى بالتقديم ، بل يجب تقديمها على ركعتي طواف النافلة بناء على عدم جواز التطوع وقت الفريضة ، بل يمكن حمل الصحيح المزبور على ضيق وقت الحاضرة ، بل عن الشيخ أن الوجه فيه ما تضمنه من أنه كان وقت صلاة فريضة فلم يجز له أن يصلي ركعتي الطواف إلا بعد أن يفرغ من الفريضة الحاضرة ، وظاهره وجوب تقديم الفريضة الحاضرة على ركعتي الطواف الفريضة ولو مع اتساع الوقت ، وفيه منع ، ضرورة أن الأصل يقتضي التخيير بينهما كما عن الفاضل التصريح به ، لأنها واجبان موسمان ، فلا

وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، بل إن قلنا بفورية صلاة الطواف كما يشعر به بعض النصوص اتجه حينئذ تقديمها على الفريضة ، كما هو واضح ، والله العالم

المسألة (٦) السادسة من نقص من طوافه ﴿ ولو عمدا في فريضة شوطاً أو اقل او ازيد آتاه لصدق الامتثال إن كان في المطاف ولم يفعل المنافي الذي منه طول الفصل المفوت للعوالة ، بناء على اعتبارها كما هو المشهور ، بل في الرياض نسبتة الى ظاهر الأصحاب للانسياق ، ولأنه المتيقن في البراءة ، والمعهود من فعل النبي ﷺ والأئمة (ع) والصعابة والتأبين وغيرهم ، ولأنه كالصلاة المعلوم اعتبار ذلك فيها ، وإن انصرف عن المطاف او حصل المنافي من حدث ونحوه وكان النقصان سهواً ﴿ فإن جاوز النصف ﴾ اي طاف اربعة اشواط كما فسر به في المسالك وحاشية الكركي ، بل جملاً المراد بالمجاوز ذلك ، وربما يشهد له ما سمعته من خبر اسحاق بن صمار (١) الذي به يقيد بإطلاق غيره ، وعلى كل حال فتى كان كذلك ﴿ رجم فآتم ، ولو عاد الى اهله امر من يطوف عنه ﴾ ما بقي عليه ﴿ وإن كان دون ذلك ﴾ اي من النصف او قبل تمام الأربع ﴿ استأنف ﴾ مع الامكان ، وإلا استأناب كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي المقنعة والمراسم والمبسوط والكافي والفنية والنهاية والوسيلة والسرائر والجامع ، نعم ليس في الأول كالمثلن التصريح بالنسيان ، كما انه ليس فيها ايضاً اعتبار الاربعة اشواط بل اقتصر على الاكثر من النصف والاقل ، بخلاف الأربع المتأخرة التي صرح فيها بذلك ، بل يمكن إرجاع غيرها اليها ، وصرح فيها ايضاً كالمثلن، ومحكي المبسوط بالاستفاضة إذا رجم الى اهله .

وعلى كل حال فالتفصيل المزبور هو المشهور ، بل في الرياض « لا يكاد

يظهر فيه الخلاف إلا من جمع ممن تأخر حيث قالوا لم نظفر بمستند لهذا التفصيل بل الموجود في محكي التهذيب والتحرير والتذكرة والمنتهى ان من طاف ستة اشواط وانصرف فليضف اليها ولا شيء عليه ، فان لم يذكر حتى يرجع الى اهله استتاب ، وإن ذكر في السعي انه طاف بالبيت اقل من سبعة فليقطع السعي وليتم الطواف ثم ليرجع فليتم السعي كما نسمع الخبر (١) الدال عليه ، أما الاول فالصحيح عن الحسن بن عطية (٢) : « سأله سليمان بن خالد وأنا معه عن رجل طاف بالبيت ستة اشواط فقال ابو عبدالله عليه السلام : وكيف طاف ستة اشواط ؟ قال استقبل الحجر وقال : الله اكبر وعقد واحد ، فقال ابو عبدالله عليه السلام : يطوف شوطاً ، فقال سليمان : فان فاتته ذلك حتى اتى اهله قال يأمر من يطوف عنه » وصحيح الحلبي (٣) عنه عليه السلام ايضاً « قلت : رجل طاف بالبيت واختصر شوطاً واحداً في الحجر قال : يعيد ذلك الشوط » بل ظاهر الخبر الاول كالفتاوى عدم الفرق في الاستتابة بين من تمكن من الرجوع والقضاء بنفسه وغيره ، ويأتي مثله فيمن نسي الطواف رأساً حتى رجع الى اهله ، وحينئذ فيتجه البناء في الصورة المخصوصة دون غيرها ، لفوات الموالاة .

قلت : يمكن ان يكون مستند التفصيل المزبور فحوى ما تسمعه من النصوص (٤) في مسألة عروض الحدث في الاثناء ، بل قد تقدم في بحث أن الحائض والنفساء إذا منعها عذرهما عن إتمام العمرة يعدلان الى الافراد والقران من النصوص ما هو مشتمل على التعليل الشامل للمقام ، ففي خبر ابراهيم بن

(١) و(٢) الوسائل - الباب ٣٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب ٤٠ و ٨٥ - من ابواب الطواف

اسحاق (١) عن سأل ابا عبدالله عليه السلام « عن امرأة طافت بالبيت اربعة اشواط وهي معمرة ثم طمئت قال : تتم طوافها فليس عليها غيره ، ومتعتها تامة ، فلما ان ان تطوف بين الصفا والمروة وذلك لأنها زادت على النصف ، وقد مضت متعتها ، ولتستأنف بعد الحج » وخصوص المورد لا يقدح في عموم التعليل المؤيد بما سمعت وفجوى ما تسمعه في المريض وغيره مما هو ظاهر في كون المدار في صحة الطواف تجاوز النصف وعدمه ، مضافاً الى فتوى الاصحاب .

❖ وكذا في التفصيل المزبور في من قطع طواف القريضة لدخول البيت او لسمي في حاجة ❖ كما في القواعد ومحكي النهاية والمبسوط والتهذيب والمرائر والجامع مع زيادة دخول الحجر في الاخير ، كما ان في الأربعة السابقة عليه تعميم الحاجة له ولغيره نحو ما عن المذهب لغرض من دخول البيت او غيره ، وفي النافع لحاجة او مرض في اثنا كما عن النهاية والمبسوط ايضاً ، وإن كنا لم نعر في الأول إلا على نصوص الاستثنا ، كصحیح الحلبي (٢) سأل الصادق ( عليه السلام ) عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله قال : يقضي طوافه وخالف السنة فليعد » وخبر حفص بن البختري (٣) عنه ( عليه السلام ) « فيمن كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال : يستقبل طوافه » ومن هنا امكن ان يقال بالاستثنا مطلقاً فيه بناء على ما تسمعه إن شاء الله في العائد لا لعذر ولا لحاجة ، إذ دعوى ان ذلك من الاغراض والحوادث التي تندرج فيما تسمعه من النصوص يمكن منعها ، كدعوى ان المدار

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

(٢) (٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ٩-١

الجواهر - ٤١

في البناء وعدمه على تجاوز النصف وعدمه وإن كان عالماً عامداً كما عن المفيد  
والديلمي ، فإن النصوص المزبورة حتى التعليل بناء على انسياقه ان غير ذلك وحتى  
نصوص الاستراحة (١) لا تشملها ، فيبقى على مقتضى ما دل على اعتبار الموالاة  
نعم ورد في الحاجة نصوص ، منها صحيح أبان بن تغلب (٢) عن الصادق عليه السلام  
« في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجة قال : إن كان طواف  
نافلة بنى عليه ، وإن كان طواف فريضة لم يبن » ومنها خبره (٣) ايضاً قال : « كنت  
مع ابي عبدالله عليه السلام في الطواف فجاء رجل من أخوالي فسألني ان أمشي معه في  
حاجة ففطن بي أبو عبدالله عليه السلام فقال يا أبان : من هذا الرجل ؟ قلت : رجل  
من مواليك سألتني أن أذهب معه في حاجة ، فقال : يا أبان اقطع طوافك وانطلق  
معه في حاجة فاقضها له ، فقلت : اني لم أتم طوافي قال : أحص ما طفت وانطلق  
معه في حاجته ، فقلت : وإن كان طواف فريضة فقال : نعم وإن كان طواف  
فريضة » ومنها خبر أبي الفرج (٤) قال : « طفت مع ابي عبدالله عليه السلام خمسة  
أشواط ثم قلت : اني أريد ان اعود مريضاً فقال : احفظ مكانك ثم اذهب  
فعمده ثم ارجع فآتم طوافك » إلا أنه ليس نصاً في الفريضة ، كما ان سابقه  
لا تعرض فيه للتفصيل بين النصف وغيره ، والأول إنما هو في غير التجاوز ،  
وبه يقيد إطلاق ما دل على البناء ، ولاحق ما زاد على الشوطين فصاعداً الى  
ما لا يتجاوز النصف بهما لعدم قائل بالفرق بين الشوطين وما زاد أصلاً ، وما عن  
الغقيه - من قول أحدهما (عليهما السلام) في مرسل ابن ابي عمير (٥) « في الرجل

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف

الحديث ٥ - ٧ - ٦ - ٨

يطوف ثم تعرض له الحاجة قال : لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجة غيره فيقطع الطواف ، وإن أراد أن يستريح ويقعد فلا بأس بذلك ، فإذا رجع بنى على طوافه وإن كان أقل من النصف « - محمول على النفل ، مع أنه في التهذيب « فإذا رجع بنى على طوافه ، فإن كان نافلة بنى على الشوط والشوطين ، وإن كان طواف فريضة ثم خرج في حاجة مع رجل لم يبن ولا في حاجة نفسه » وإن أطلق فيه عدم البناء في الفريضة ، ولكن المراد على الشوط والشوطين نحو إطلاق بعض النصوص السابقة المراد منه ما إذا لم يكن قد تجاوز النصف

كل ذلك لما سمعته من الكلية المدلول عليها بالتعليل المعتضد بفتوى الأصحاب وبه يحوى ما تسمعه في الحدث بل والمرض الذي أشار إليه المصنف وغيره بقوله : ﴿ وكذا لو مرض في أثناء طوافه ﴾ أي يجري فيه التفصيل المزبور ، ولخبر اسحاق بن عمار (١) عن أبي الحسن عليه السلام المروي في الكافي « في رجل طاف طواف المريضة ثم اعتل علة لا يقدر معها على إتمام الطواف قال : إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثة أشواط وقد تم طوافه ، وإن كان قد طاف ثلاثة أشواط ولا يقدر على الطواف فإن هذا مما غلب الله تعالى عليه فلا بأس أن يؤخر الطواف يوماً أو يومين ، فإن خلته العلة عاد فطاف أسبوعاً ، وإن طالت علة أمر من يطوف عنه أسبوعاً ، ويصلي هو ركعتين ويسعى عنه وقد خرج من إحرامه » ورواه في التهذيب « ويصلي عنه » وفي دعائم الاسلام (٢) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال : « من حدث به أمر قطع به طوافه من رعا أو وجع أو حدث أو ما أشبه ذلك ثم عاد إلى طوافه فإن كان الذي تقدم

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب الطواف - الحديث ١

له النصف أو أكثر من النصف بنى على ما تقدم ، وإن كان أقل من النصف وكان طواف الفريضة ألقى ما مضى وابتدأ الطواف « وفي المحكي (١) عن فقه الرضا عليه السلام بعد ذكر الحائض في أثناء الطواف وأنها تبني بعد تجاوز النصف لا قبله » وكذلك الرجل إذا أصابته علة وهو في الطواف لا يقدر على إتمامه أعاد بعد ذلك طوافه ما لم يحجز نصفه ، فإن جاوز نصفه فعليه أن يبني على ما طاف « وبذلك كله يقيد إطلاق الإعادة بالمرض في الأثناء في الصحيح (٢) بعد حصول التكافؤ بالانحبار (٣) والتأييد بالرضوي وغيره .

ومن ذلك كله يظهر لك النظر في المحكي عن أبي علي قال : « لو خرج الطائف لعارض عرض له في الطواف اضطره الى الخروج جاز له أن يبني على ما مضى إذا لم يعمل غير دفع ذلك العارض فقط ، والابتداء بطواف الفريضة أحوط ، ولو لم يمكنه العود وكان قد تجاوز النصف اجزأه أن يأمر من يطوف عنه فإن لم يكن تجاوز النصف وطمع في إمكان ذلك له يوماً أو يومين آخر الإحلال ، وإن تهاون يطاف به طيف به ، وإلا أمر من يطوف عنه ويصلي الركعتين خلف المقام ويسمى عنه وقد خرج من إحرامه ، وإن كان ضرورة أعاد الحج » وإن قال في كشف اللثام : « وكان دليله لاستئناف الفريضة مطلقاً إطلاق صحيح أبان ، وعدم نصوصية خبره الآخر في البناء لكن قد سمعت صحيح أبان في الشوط والشوطين ، على أن التفصيل بين الضرورة وغيره لم نعرف له اثرأ في نص

(١) المستدرک - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) في النسخة المبيضة « بعد عدم حصول التكافؤ بالانحبار » والصحيح

ما استثناء كما انه لم يوجد لفظة « عدم » في النسخة المخطوطة المسودة

او فتوى ، كما أنك قد سمعت نصوص التفصيل بين تجاوز النصف وعدمه في العارض والحاجة التي قد يدخل فيها الاستراحة التي أشير اليها في مرسل ابن ابي عمير السابق ، مضافاً الى خبر ابن أبي يعفور (١) عن الصادق عليه السلام انه مثل « عن الرجل يستريح في طوافه قال : نعم أنا قد كانت توضع لي مرفة فأجلس عليها » .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ او استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف عنه ﴾ كلا او بعضاً على التفصيل السابق ، لخبر يونس (٢) سأله عليه السلام « عن سعيد بن يسار انه سقط من جملة فلا يستمسك بطنه اطوف عنه واسمى قال : لا ، ولكن دعه فان برى . قضى هو ، وإلا فاقض أنت عنه » وصحيح حبيب الخثعمي (٣) عن الصادق عليه السلام « ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر ان يطاف عن المبطون والكسير » ولعل تقييد الأخير منها بالأول يقتضي عدم المبادرة بالقضاء عنه حتى يئس من قضاائه بنفسه ، لكنه خلاف ظاهر المتن وغيره ، ولا ريب في أنه احوط ، بل ينبغي مراعاة تعذر الطواف به ايضاً ، وإلا وجب ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) « الكسير يطاف به » وخبر اسحاق (٥) سأل الكاظم عليه السلام

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٤٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٦ وفيه

« الكبير يحمل فيطاف به » والصحيح ما ذكر في الجواهر فان الموجود في التهذيب

ج ٥ ص ١٢٥ الرقم ٤٠٩ كذلك

(٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٧



« عن المريض يطاف عنه بالكعبة فقال : لا ولكن يطاف به » وقال رحمته في صحيح صفوان بن يحيى (١) : « يطاف به محمولا بخط الأرض برجليه حتى يمس الأرض قدميه في الطواف » وعن أبي بصير (٢) « ان الصادق عليه السلام مرض فامر غلمانه أن يحملوه ويطوفوا به ، وامرهم ان يخطوا برجليه الأرض حتى تمس الأرض قدماه في الطواف » ولذا قال أبو علي في المحكي عنه : « من طيف به فمسح برجليه على الأرض او مسها بها كان اصلح » لكن عنه انه اوجب عليه الاعادة اذا برىء ، وفيه ان قاعدة الاجزاء وظاهر النصوص والاصل تقضي بخلافه .

وهل يصبر للطواف به الى ضيق الوقت ام يجوز المبادرة ؟ ظاهر الأخبار والأصحاب كما في كشف اللثام الجواز ، قال : « واذا جاز امكن الوجوب إذا لم يجز القطع » قلت : لا ريب في ان الأحوط الاول ، بل قد يستفاد من فعوى خبر يونس ذلك ، مضافاً الى ما مضى من البحث في مسألة وجوب الانتظار لدوي الاعذار أو جواز البدار .

ومن ذلك يظهر لك ان الوجه إرادة استمرار المرض حتى ضاق الوقت مما في المتن ونحوه ، ولكن عن النهاية والمبسوط والسرائر والتحرير والتذكرة والمنتهى يوماً او يومين ، ولعله خبر اسحاق المتقدم الذي ظاهره ايضاً جواز المبادرة الى ثلاثة اشواط ، وانه هو يصلي صلاة الطواف إذا طيف عنه على ما سمعته في رواية الكافي عن النهاية والمبسوط والوسيلة والمهذب والسرائر والجامع ، بل وكذا التهذيب أولاً ثم روى الخبر (٣) « امر من يطوف عنه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٢-١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

اسبوعاً ويصلي عنه » وقال وفي رواية محمد بن يعقوب (١) « ويصلي هو » والمعنى به ما ذكرناه من انه متى استمسك طهارته صلى هو بنفسه ، ومتى لم يقدر على استمسكها صلى عنه وطيف عنه ، قلت : لا شاهد على الجمع المزبور ، بل إن كان طواف النائب موجباً لخطاب المنوب عنه بالصلاة اتجه وقوعها منه على حسب اداء صلاته التي لا تسقط عنه بحال من غير فرق بين استمسك بطنه وعدمه ، ولذا اطلق في الكتب السابقة ، وإلا كان المتجه صلاة الدائب ، لانها من توابع الطواف الذي ناب فيه ، كما ان المتجه مع ملاحظة الخبرين وفرض جمعها لشرائط الحجية وعدم رجحان احدهما على الآخر التخيير ، والا حوط الجمع ، والله العالم .

﴿ وكذا لو احدث في طواف الفريضة ﴾ في البناء على التفصيل المزبور بلا خلاف معتد به اجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل في المدارك هــ هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب ، وظاهر المنتهى الاجماع عليه ، بل عن الخلاف الاجماع على الاستئناف قبل تجاوز النصف ، لما عرفته سابقاً ، مضافاً الى قول احدهما (عليهما السلام) في مرسل ابن ابي عمير او جميل (٢) المنعبر بما سمعت « في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بمضه : انه يخرج ويتوضأ فان كان جاوز النصف بنى على طوافه ، وإن كان اقل من النصف اعاد الطواف » ونحو قول الرضا عليه السلام لاحمد بن عمر الحلال (٣) : « اذا حاضت المرأة وهي في

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ والتهذيب

ج ٥ ص ١٢٥ الرقم ٤٠٨

(٢) الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

ج ١٩ ( في حكم من ذكر في السعي انه لم يتم طوافه ) - ٣٣٥ -

الطواف بالبيت او الصفا والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فاذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها ان تستأنف الطواف من أوله » وغير ذلك .

نعم اذا تعمد الحدث كان ممن تعمد القطع ، وفيه الخلاف السابق ، وعن العقيه ان الحائض تبني مطلقاً ، لصحيح ابن مسلم (١) عن الصادق عليه السلام سألته « عن امرأة طافت ثلاثة اشواط او أقل من ذلك ثم رأت دمأ قال : تحفظ مكانها ، فاذا ظهرت طافت واعتدت بما مضى » المحمول على النفل كما عن الشيخ او على غير ذلك ، وقد تقدم الكلام في المسألة فلاحظ وتأمل .

﴿ و ﴾ كذا التفصيل المزبور ﴿ لو دخل في السعي فذكر انه لم يتم طوافه رجع فاتم طوافه إن كان تجاوز النصف ، ثم تم السعي ﴾ تجاوز نصفه اولاً ، وإن لم يكن قد تجاوز النصف استأنف الطواف كما عن المبسوط والسرائر والجامع ، ثم استأنف السعي كما في القواعد ومحكي المبسوط ، وعن النهاية والسرائر والتذكرة والتحرير والمنتهى انما السعي على التقديرين ، بل قيل هو ظاهر التهذيب والمصنف في كتابيه ، وعلى كل حال لم اثر هنا على نص بالخصوص في التفصيل المزبور ، ولعله يكفي فيه ما عرفت من التعليل وغيره مما يحكم به على إطلاق موثق اسحاق بن عمار (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل طاف بالبيت ثم خرج الى الصفا فطاف به ثم ذكر انه قد بقي عليه من طوافه شيء فاسره ان يرجع الى البيت فيتم ما بقي من طوافه ، ثم يرجع الى الصفا فيتم ما بقي

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٦٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ مع الاختلاف

في اللفظ وذكره بنصه في التهذيب ج ٥ ص ١٣٠ الرقم ٣٢٨

قال : فإنه طاف بالصفا وترك البيت قال : يرجع الى البيت فيطوف به ثم يستقبل طواف للصفا ، قال : فما الفرق بين هذين ؟ فقال ( عليه السلام ) : لأنه دخل في شيء من الطواف وهذا لم يدخل في شيء منه ، إن لم تقل بظهور « شيء » في السؤال في الأقل من النصف ، بل قد يقال إن دليل الاستثناء حيثئذ إذا كان دون النصف أنه يحكم من لم يدخل في شيء من الطواف باعتبار وجوب استثنائه عليه كالتارك له أصلاً ، وكان ترك ذكر ركعتي الطواف انكالا على معلومية تبعية لهما لكن في النافع ومحكي النهاية والتهذيب والتحرير والتذكرة والمنتهى إطلاق إتمام الطواف ، ولعله لإطلاق الخبر المزبور الذي عرفت الحال فيه ، إلا أنه مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط فيه .

فقد ظهر لك مما ذكرناه أن المدار في إتمام الطواف واستثنائه مع القطع لعذر مجاوزة النصف وعدمه ، ولعل من ذلك قطعه أيضاً لصلاة فريضة وإن لم يتضيق وقتها ، فإن ذلك جائز عندنا ، بل عن المنتهى إجماع العلماء عليه إلا مالكاً ، أو لصلاة الوتر إذا ضاق وقتها ، أو لصلاة جنازة أو نحو ذلك من الأعذار كما نص عليها الشهيدان في الدروس واللمعات ، قال في الأول : « وجوز الحلبي البناء على شوط إذا قطعه لصلاة فريضة ، وهو نادر كما ندر فتوى النافع بذلك وإضافة الوتر » وإن كان فيه أن ما ذكره عن الحلبي هو المحكي عن نص القنية والاصباح والجامع وظاهر المهذب والسرائر ، كما أن ما في النافع من إضافة الوتر ظاهر محكي التهذيب والنهاية والمبسوط والتحرير والتذكرة والمنتهى ، بل زيد فيها صلاة الجنازة ، ونسب ذلك فيهما إلى العلماء عدا الحسن البصري ، بل هو ظاهر إطلاق حسن عبدالله بن سنان (١) سؤال الصادق عليه السلام « عن رجل كان في طواف النساء فاقبعت

(١) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

الصلاة قال : يصلي يعني المريضة ، فاذا فرغ بنى من حيث قطع « وقوله فإذا فرغ بنى في خبر هشام (١) » في رجل كان في طواف فريضة فأدركته صلاة فريضة يقطع طوافه ويصلي المريضة ثم يعود فيتم ما بقي عليه من طوافه « وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) سأل الكاظم عليه السلام « عن الرجل يكون في الطواف وقد طاف بعضه وبقي عليه بعضه فيطلع الفجر فيخرج من الطواف الى الحجر أو الى بعض المساجد إذا كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه أفترى ذلك أفضل أم يتم الطواف ثم يوتر وإن أسفر بعض الاسفار ؟ قال : ابدأ بالوتر واقطع الطواف إذا حفت ذلك ثم أتم الطواف بعد » لكن ذلك يمكن تخصيصه بما عرفت من اعتبار النصف وعدمه في الاتمام والاستثاف ولو لترجيح ذلك عليه بما سمعت ، مع احتمال إرادة ذلك من إطلاق من عرفت اتسكالا على ما ذكرناه في غير المقام ، واحتمال اختصاص ذلك بالخروج عن قاعدة النصف بعيد عن مقتضى الفقاهة ، وإن قال في الرياض : إنه أرجح هنا بالشهرة وحكاية الاجماع ، لكن فيه أن الشهرة غير محققة بعد ما عرفت من احتمال إرادة من أطلق التفصيل المزبور ، وأما الاجماع المحكي فهو ما نسبته الى النذكرة والمنتهى ، وليس هو فيما نحن فيه ، قال في الأول : « ولو دخل عليه وقت فريضة قطع الطواف وصلى الفريضة ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع ، وهو قول العلماء إلا مالكاً ، فإنه قال : يمضي في طوافه إلا أن يخاف فوات وقت المريضة ، وهو باطل لما رواه العامة (٣) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » والطواف صلاة ، ولأن وقت

(١) الوصائل - الباب - ٤٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوصائل - الباب - ٤٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) سنن النسائي ج ٢ ص ١١٦

الحاضرة أضيق من وقت الطواف ، فكانت أولى ، ولأن عبد الله بن مسنان سأل الصادق عليه السلام إلى آخره ، اذا عرفت هذا فإنه يبني على فراغه من الفريضة ويتم طوافه ، وهو قول العلماء إلا الحسن البصري ، فإنه قال : يستأنف ، والأصل خلافه ، وكذا البحث في صلاة الجنائز فأنها تقدم « ونحوه في المنتهى واجماعه الاول إنما هو على جواز القطع ، والثاني في مقابلة البصري الفائل بالاستئناف مطلقاً ، بل ملاحظة كلامه السابق في مسألة النصف كالصريح في عدم الفرق بين الفريضة وغيرها ، بل ما ذكره هنا من إلحاق صلاة الجنائز مبني على ذلك أيضاً ، وإليه لما لم ينقل الشهيد عنه شيئاً ، وكذا الكلام في مسألة الوتر ، نعم ينبغي تقييدها بما إذا خشي فوات الوقت كما في الصحيح المزبور ، ومحكي الفتاوى عدا ما في النافع ، ولا دليل عليه ، بل هو مخالف للنص والفتوى ، والله العالم .

وكيف كان فهل يجوز للجاهل الاستئناف حيث يجوز البناء كما يعطيه خبر حبيب بن مظاهر (١) وإن قال عليه السلام فيه : « بشما صنعت » لكن قال في آخره « اما انه ليس عليك شيء » لكن قد يقال ان ضعف سنده يمنع من العمل به هنا بعد الأمر بالبناء ، فالأحوط إن لم يكن الأقوى ترك الاستئناف وإن كان الظاهر الاجزاء لو فعل وإن قلنا بالاثم بترك البناء ، مع احتمال عدمه حملاً للأمر بالبناء على الاذن ، لوقوعه في مقام توهم الخطر ، وستسمع ما في الدروس من نسبة الاستئناف الى رواية ذكرها الصدوق وإن كنا لم نتحققها .

وهل يبني من موضع القطع كما هو مقتضى حسن ابن مسنان (٢) وخبر

(١) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من ابواب للطواف - الحديث ٢

أحمد بن عمر الحلال (١) في الحائض المتقدمين سابقاً ، وخبر أبي غرة (٢) قال : « مر بي أبو عبدالله عليه السلام وأنا في الشوط الخامس من الطواف فقال لي : انطلق حتى نعود هاهنا رجلاً ، فقلت أنا في خمسة أشواط من اسبوعي فأتم اسبوعي قال : اقطعه واحفظه من حيث تقطعه حتى تأتي الى الموضع الذي قطعت منه فتبني عليه » وغيره من النصوص الممتضدة مع ذلك بالاحتياط حذراً من الزيادة او من الركن كما هو ظاهر ما مر من صحيح معاوية وحسنه (٣) في من اختصر شوطاً من الاعادة من الحجر الى الحجر . بل عن التحرير والمنتهى انه احوط مع اعترافه فيهما وفي محكي التذكرة بدلالة ظاهر الخبر على الاول الذي قد يفرق بينه وبين ما في الصحيح بفساد الشوط بالاختصار المزبور ، بخلاف الفرض الذي يجوز له فيه القطع لحاجة لنفسه او غيره ، ومن ذلك يعلم ما في احتمال الجمع بين النصوص بالخير .

ولو شك في موضع القطع طاف من المنقح ، واحتمال الزيادة غير قادح ، قال في الدروس : « ولو شك فيه أخذ بالاحتياط ، ولو بدأ من الركن قيل جاز وكذا لو استأنف من رأس يجزي في رواية ذكرها الصدوق » .

وعلى كل حال فظاهر الاصحاب هنا والنصوص وجوب الموالاة في الطواف الواجب في غير المواضع التي عرفت ، ولذا جعلها في الدروس الحادي عشر من واجباته ، نعم هي غير واجبة في طواف النافلة نصاً وفتوى بلا خلاف أجده فيه لكن في الحقائق المناقشة في وجوبها في طواف الفريضة ايضاً للنصوص المزبورة

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

التي هي أخص من دعواه ، بل بعضها صريح في بطلان الطواف بعدهما في الانقاص من النصف .

وأما قطع الطواف عمداً لا لغرض فقد يقوى جوازه في غير طواف الفريضة بناء على جواز قطع صلاة النافلة كذلك ، لان الطواف بالبيت صلاة ، ولا يمكن الاحوط تركه ، بخلاف طواف الفريضة بناء على حرمة القطع في الصلاة الواجبة ، وعلى استفادة ذلك من التشبيه المزبور .

هذا كله في واجبات الطواف المستفادة من تضاعيف كلامهم وان نظمها في الدروس باثني عشر ﴿ و ﴾ أما ﴿ الندب ﴾ فكثير مستفاد مما تسمعه من النصوص ولا يمكن ذكر المصنف منها ﴿ خمسة عشر ﴾ منها ﴿ الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه ، والصلاة على النبي وآله ﷺ ، ورفع اليدين بالدعاء ، واستلام الحجر على الاصح وتقبيله ، فان لم يقدر ﴾ على الاستلام بيده فبعضه فان تعذر إلا بيده ﴿ فبيده ولو كانت مقطوعة استلم بموضع القطع ، ولو لم يكن له يد اقتصر على الإشارة ﴾ كما ستعرف ذلك كله ان شاء الله ﴿ و ﴾ يستحب ايضاً ﴿ أن يقول ﴾ عند استلامه ﴿ أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ، اللهم تصديقاً بكتابك الى آخر الدعاء ﴾ المروي في صحيح معاوية بن عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « اذا دنوت من الحجر الاسود فارفع يديك ، واهمد الله تعالى واثن عليه وصل على النبي ﷺ ، واسأل الله أن يتقبل منك ثم استلم الحجر وقبله ، فان لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيدك فان لم تستطع ان تستلمه بيدك فأشر اليه ، وقل اللهم امانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ، اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك ، اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك



له ، وان محمداً عبده ورسوله ، آمنت بالله وكفرت بالجبت والطاغوت وباللات والعزى وعبادة الشيطان وعبادة كل ند يدعى من دون الله ، فان لم تستطع ان تقول هذا فبعضه ، وقل : اللهم اليك بسطت يدي ، وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل سبحتي واغفر لي وارحمني ، اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة » وزاد الحلبيان في المحكي عنهما بعد شهادة الرسالة وان الأئمة ( عليهم السلام ) من ذريته وتسميهم حججه في أرضه وشهاداه على عباده ، وفي الكافي وفي رواية أبي بصير (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « اذا دخلت المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الاسود فتستقبله ، وتقول : الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر من خلقه ، وأكبر مما أخشى وأحذر لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ويعطي ويمحى ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، وتصلي على النبي وآله ، وتسلم على المرسلين كما قلت حين دخلت المسجد ، ثم تقول : اللهم إني أومن بوعدك وأوفي بعهديك » ثم ذكر كما ذكر معاوية ، وفي مرسل حريز (٢) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) « اذا دخلت المسجد الحرام وحاذيت الحجر الاسود فقل : اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، آمنت بالله وكفرت بالجبت والطاغوت وباللات والعزى ، وبعبادة الشيطان وبعبادة كل

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ ، وفيه

« تدنو من الحجر الاسود فتستلمها . . الخ » إلا ان الموجود في الكافي ج ٤

ص ٤٠٣ بعين ما ذكره في الجواهر

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

ند يدعى من دون الله ، ثم ادن من الحجر واستلمه بيمينك ، ثم تقول : الله اكبر ، اللهم أمانتي أدبتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي عندك بالموااة » وفيما روته العامة (١) عن عمر بن الخطاب « أنه قبل الحجر ثم قال : والله لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك وقرأ لقد كان لكم في رسول الله ﷺ اسوة حسنة فقال له علي ( عليه السلام ) بلى إنه يضر وينفع ، ان الله لما أخذ الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في ورق وألقمه الحجر ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول يؤتى بالحجر الاسود يوم القيامة وله اسنان يشهد لمن قبله بالتوحيد ، فقال : لا خير في عيش قوم است فيهم يا أبا الحسن ، أو لا أحياني الله لمعضلة لا يكون فيها ابن ابي طالب حياً ، واعدو بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن . »

وكيف كان فالخبر المزبور كغيره دال على استحباب استلامه قبل الطواف بل قوله ( عليه السلام ) في خبر الشحام (٢) « كنت أطوف مع ابي وكان اذا انتهى الى الحجر مسحه بيده وقبله » دال على ذلك في اناء الطواف ، كظاهر حسن ابن الحجاج (٣) « كان رسول الله ﷺ يستلمه في كل طواف فريضة ونافلة » مضافاً الى الاخبار المطلقة على كثرتها .

بل الظاهر رجحانه في كل شوط كما عن الاقتصاد والجل والعقود والوسيلة والمهذب والغنية والجامع والمنتهى والتذكرة ، بل والعقبة والهداية ، بل قيل انها يحتملان الوجوب ، ولعله لثبوت اصل الرجحان بلا تخصيص .

(١) راجع كتاب القدير للاميني ج ٦ ص ١٠٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

نعم ان لم يقدر افتتاح به واختتم به كما عن الصدوق النص عليه في الكتابين ولعله يوافقه ما سمعته سابقاً من قول الصادق ( عليه السلام ) في خبر معاوية (١) « كذا تقول لا بد أن يستفتح بالحجر ويختتم به ، فأما اليوم فقد كثر الناس » وفي خبر سعيد بن مسلم (٢) المروي عن قرب الاسناد « رأيت ابا الحسن موسى ( عليه السلام ) استلم الحجر ثم طاف حتى إذا كان اسبوع التزم وسط البيت وترك الملتزم الذي يلزمه اصحابنا ، وبسط يده على الكعبة ثم يمكث ما شاء الله ثم مضى الى الحجر فاستلمه وصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم ( عليه السلام ) ثم استلم الحجر فطاف حتى إذا كان في آخر السبوع استلم وسط البيت ثم استلم الحجر وصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام ، ثم عاد الى الحجر فاستلم ما بين الحجر الى الباب ثم مكث ما شاء الله ثم خرج من باب الحنطين حتى أتى ذات طوى فمكان وجهه الى المدينة » .

وعلى كل حال فلا ريب في استحباب الاستلام والتقبيل خلافاً لسائر قيل وهو الذي أشار اليه المصنف بقوله : « على الاصح » فأوجبه في المراسم ، ولكن الموجود في المراسم وجوب ثم الحجر ، للامر المحمول على الندب كما يؤي اليه ما في بعض النصوص السابقة ، بل هو الظاهر منها أجمع ايضاً ولو لمروية لسان الندب من غيره ، مضافاً الى ما في صحيح معاوية (٣) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل حج فلم يستلم الحجر ولم يدخل الكعبة قال : هو من السنة

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ١٠

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ مع سقط

في الجواهر إلا ان الموجود في الوسائل سعدان بن مسلم وهو الصحيح كما يأتي في الجواهر ايضاً

فان لم يقدر فاته اولى بالمعذر « بناء على ارادة التقبيل من الاستلام فيه ، وصحيح يعقوب (١) قال له ( عليه السلام ) ايضاً : « اني لا اخلص الى الحجر الاسود فقال : اذا طقت طواف الفريضة فلا يضرك » وصحيح معاوية (٢) ايضاً قال ابو بصير لابي عبدالله ( عليه السلام ) : « إن اهل مكة أنكروا عليك انك لم تقبل الحجر وقد قبله رسول الله ﷺ فقال : ان رسول الله ﷺ إذا انتهى الى الحجر يفرجون له وانا لا يفرجون لي » الى غير ذلك مما هو ظاهر في عدم الوجوب ، فما عساه يظهر من بعض الناس - من الميل الى ذلك ، لان الاخبار بين أمر به أو بالاستلام الذي هو اعم ، ومقيد لتركه بالمعذر ، وأمر الممذور بالاستلام باليد أو بالإشارة والايحاء ، ولا يعارض ذلك أصل البراءة - في غير محله ، ضرورة ظهور ذلك نفسه في عدم الوجوب ، هذا .

وفي القواعد ومحكي المبسوط والخلاف انه يستحب الاستلام بجميع البدن ولعله لان أصله مشروع للتبرك به والتعجب اليه ، فالنعميم أولى ، لسكن المراد ما يناسب التعظيم والتبرك والتعجب من الجميع ، ويمكن ان يراد به الاعتناق والالتزام ، لانه تناول له بجميع البدن وتلبس والتماس به .

وعلى كل حال فان تعذرا الاستلام بالجميع فببعضه كما نص عليه الفاضل ايضاً ، بل هو المحكي عن المبسوط والخلاف ايضاً ، بل في الاخير منهما الاجماع عليه ، خلافاً للشافعي فلم يحتج بما تيسر من بدنه ، فان تعذر إلا بيده فبيده ، قيل لما سمعته من قول الصادق ( عليه السلام ) (٣) « فان لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيدك »

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠ - ٩

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١١

وفي خبر سعيد الأعرج (١) « يجزئك حيث نالت يدك » وفيه انه دال على الاجتزاء باليد مع التذمر مطلقاً .

نعم عن الصدوق والمفيد والحلي ويحيى بن سعيد والفاضل والشهيد استحباب تقبيل اليد حينئذ ، ولا بأس به ، لمناسبته للتعظيم والتبرك والنجيب ، بل روي (٢) « ان النبي ﷺ كان يستلم الحجر بمحجن ، ويقبل المحجن » .  
ولو كان أقطع استلم بموضع القطع ، لقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني (٣) « ان علياً عليه السلام سئل كيف يستلم الأقطع » قال : يستلم الحجر من حيث القطع ، فان كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله » .

وفاقد اليد أو التمكن من الاستلام بها وبغيرها يشير بها اليه ، بلا خلاف أجده في الأخير ، بل نسبه بعضهم الى نص الأصحاب ، وعلله خير محمد بن عبدالله (٤) عن الرضا عليه السلام « انه سئل عن الحجر ومقاتلة الناس عليه فقال : إذا كان كذلك فأوم اليه ايماء بيديك » بل عن الفقيه والمقنع والجامع ويقبل اليد ، وأما فاقد اليد فليشر بالوجه أو بغيره كما هو مقتضى إطلاق المصنف وغيره ، بل نسب الى الأكثر ، قال الصادق عليه السلام (٥) : « فان لم تستطع أن تستلمه بيديك فأشر اليه » وقال أيضاً في صحيح سيف التمار (٦) : « قلت لأبي عبدالله عليه السلام أتيت الحجر الأسود فوجدت عليه زحاماً فلم ألق إلا رجلاً من أصحابنا فسألته فقال :

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨١ - من ابواب الطواف

(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) و (٦) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٤-٥

(٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب الطواف - الحديث ١

لا بد من إستلامه ، فقال إن وجدته خالياً وإلا فسلم من بعيد .  
وكيف كان فاستلام الحجر كما عن العين وغيره تناوله باليد أو القبلة ، قال  
الجزيري : ولا يهزم لأنه مأخوذ من السلام وهو الحجر . كما تقول استنوق  
الجل ، وبعضهم يهزمه ، وعن الزنجشري ونظيره استهم القوم إذا أجالوا السهام  
واهتجم الحباب إذا حلب في الهجم وهو القدح الضخم ، قيل : وأقرب من ذلك  
اكتحلت وادهنت إذا تناول من الكحل والدهن وأصاب منها ، ولكن فيه أنه  
لا يوافق ما في النص والفتوى من التعبير باستلام الحجر ونحوه مما يقتضي عدم  
إرادة السلام منه بمعنى الحجر ، وربما يعطي كلام بعض أن التمسح بالوجه  
والصدر والبطن وغيرها استلام ، وعن الخلاص « أنه التقبيل » وعن ابن سيدة  
« استلم الحجر واستلثمه قبله أو اغتنقه ، وليس أصله الهمزة » وعن ابن السكيت  
« همزته العرب على غير قياس ، لأنه من السلام وهي الحجارة » وعن تغلب « أنه  
بالهمز من اللامة أي الدرع بمعنى اتخاذه جنة وسلاحاً » وعن ابن الأعرابي « أن  
الأصل الهمزة ، وأنه من الملازمة وهي الاجتماع » وعن الأزهرى « أنه افتعال  
من السلام ، وهو التحية ، واستلامه لمسه باليد تحرياً لقبول السلام منه تبركاً به  
- قال - : وهذا كما قرأت منه السلام - قال - : وقد أملى علي أعرابي كتاباً إلى  
بعض أهاليه فقال في آخره اقترى مني السلام - قال - : ومما يدل على صحة هذا  
القول أن أهل اليمن يسمون الركن الأسود المحبى معناه أن الناس يحبونه بالسلام  
وعن بعض أنه مأخوذ من السلام بمعنى أنه يحب نفسه عن الحجر ، إذ ليس الحجر  
ممن يحببه كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم وإنما خدم نفسه ومقتضى صحيح معاوية  
ابن صمار (١) المتقدم أن الاستلام يتحقق بالمس باليد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان لم تستطع

أن تقبله فاستلمه بيده « وسأل يعقوب بن شبيب (١) الصادق عليه السلام في الصحيح عن استلام الركن فقال : « استلامه ان تلمس بطنك به ، والمسح أن تمسح بيده » وهو يحمل الهمز من الاستلام المنبئ عن الاعتناق أو التلبس به كالتلبس باللائمة ثم الركن غير الحجر وإن كان يطلق عليه توسعاً ؛ ويحتمل ركنه وغيره ، وإن كان الظاهر اتحاد المراد من استلام الحجر والركن ، فيكون اعتناقه حينئذ مقبلاً له الاستلام الكامل أو الفرد الحقيقي منه ، ودونه المسح باليد ، ودونها الإشارة .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يكون في طوافه داعياً ذا كراً لله سبحانه وتعالى ﴾ بالمأثور في محاله وغيره ، قال الصادق عليه السلام (٢) في صحيح معاوية : « طف بالبيت سبعة أشواط ، وتقول في الطواف اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشي به على ظلل الماء كما يمشي به على حدد الأرض ، وأسألك باسمك الذي يهتز له عرشك ، وأسألك باسمك الذي يهتز له أقدام ملائكتك ، وأسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له وأنقيت عليه حبة منك ، وأسألك باسمك الذي غفرت به لعمرك عليه السلام ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وأتممت عليه نعمتك أن تفعل بي كذا وكذا ما أحببت من الدعاء ، وكلما انتهيت إلى باب الكعبة فصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتقول فيما بين الركن اليماني والحجر الأسود : ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . قل في الطواف : اللهم اني اليك فقير ، وإني خائف مستجير ، فلا تنير جسمي ، ولا تبدل اسمي » وقال موسى بن جعفر عليه السلام في خبر اخي ايوب أديم (٣) : « كان أبي اذا استقبل الميزاب قال : اللهم اعتق رقبتني من

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

النار ، وأوسع علي من رزقك الحلال ، وادراً غني شر فسقة الجن والانس ،  
 وادخلي الجنة برحمتك » وفي خبر أبي مرثد (١) « كنت مع أبي جعفر عليه السلام  
 أطوف وكان لا يمر في طواف من طوافه بالركن اليماني إلا امتلمه ، ثم يقول :  
 اللهم تب علي حتى لا اعصيك ، واعصمني حتى لا أعود » وقال الصادق عليه السلام  
 في خبر عمرو بن عاصم (٢) : « كان علي بن الحسين عليه السلام اذا بلغ الحجر قبل أن  
 يبلغ الميزاب رفع رأسه ثم يقول : اللهم ادخلي الجنة برحمتك وهو ينظر الى  
 الميزاب ، وأجرني برحمتك من النار ، وعافني من السقم ، وأوسع علي من  
 الرزق الحلال ، وادراً غني شر فسقة الجن والانس وشر فسقة العرب والمجم »  
 وفي خبر عمر بن أذينة (٣) « سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لما انتهى الى ظهر  
 الكعبة حين يجوز الحجر : يا ذا المن والطول والجود والكرم إن عملي ضعيف  
 فضاعفه لي ، وتقبله مني ، إنك أنت السميع العليم » وفي خبر سعد بن سعد (٤)  
 « كنت مع الرضا عليه السلام في الطواف فلما صرنا بمحذاه الركن اليماني قام عليه السلام ورفع  
 يده الى السماء ثم قال : يا الله يا ولي العافية وخالق العافية ورازق العافية والمنعم  
 بالعافية والمنان بالعافية والمتفضل بالعافية علي وعلى جميع خلقك يا رحمن الدنيا والآخرة  
 ورحيمهما صل على محمد وآل محمد ، وارزقنا العافية ودوام العافية وتعام العافية  
 وشكر العافية في الدنيا والآخرة يا أرحم الراحمين » وقال عبدالسلام (٥) للصادق  
عليه السلام : « دخلت الطواف فلم يفتح لي شيء من الدعاء إلا الصلاة على محمد وآل  
 محمد ، وسمعت فكان ذلك ، فقال ( عليه السلام ) ما أعطي أحد ممن سأل  
 أفضل مما أعطيت » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب الطواف

الحديث ٤ - ٥ - ٦ - ٧ -

(٥) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الطواف - الحديث ١



لكن الجميع كما ترى لا دلالة في شيء منها على مضمون ما ذكره المصنف من استحباب كونه في تمام الطواف واجبه ومندوبه ذا كراً لله سبحانه ، وإن كان يشهد له الاعتبار والعمومات وكون الطواف كالصلاة ، نعم قال الجواد ( عليه السلام ) في خبر محمد بن الفضل (١) : « طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن ، والنافلة يليق الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشيء من أمر الدنيا والآخرة لا بأس به » وقال أيوب أخو أديم (٢) للصادق ( عليه السلام ) : « القراءة وأنا اطوف أفضل أو أذكر الله تبارك وتعالى قال : القراءة » وفيه رد على مالك المحكي عنه القول بكراهة القراءة ، وفي مرسل حماد بن عيسى (٣) عن العبد الصالح ( عليه السلام ) قال : « دخلت عليه يوماً وأنا أريد أن أسأله عن مسائل كثيرة فلما رأيته عظم علي كلامه ، فقلت له ناولني يدك أو رجلك أقبلها فناولني يده فقبلتها فذكرت قول رسول الله ﷺ فدمعت عينايا فلما رأيته مطأطأ رأسي قال : قال رسول الله ﷺ ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسراً عن رأسه حافياً يقارب بين خطاه ويفض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير أن يؤذي أحداً ولا يقطع ذكر الله عن أسانه إلا كتب الله له بكل خطوة سبعين ألف حسنة ، ومحى عنه سبعين ألف سيئة ، ورفع له سبعين ألف درجة ، وأعتق عنه سبعين ألف رقبة ، تمن كل رقبة عشرة آلاف درهم ، وشفع في سبعين من أهل بيته ، وقضيت له سبعون ألف حاجة إن شاء فعاجله ، وإن شاء فأجله » وعلى كل حال فالامر سهل ، لأن

(١) الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١

ذكر الله تعالى حسن على كل حال ، خصوصاً هذا الحال ، والله العالم  
ومنها ان يكون ﴿ على سكينه ووقار مقتصداً في مشيه ﴾ تمام الطواف  
لا مسرعاً ولا مبطأً كما عن الشيخ في النهاية وابني الجنييد وأبي عقيل والحلي وابن  
ادريس وغيرهم ، بل في المدارك نسبته الى أكثر الأصحاب ، وفي غيرها الى  
المشهور ، لمناسبته الخشوع والخشوع ، وخبر عبدالرحمان بن سياه (١) سأل  
أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الطواف فقال له : اسرع واكثر أو أمشي وابطئ » ،  
قال : امشي بين المشيين « وفي المحكي عن نوادر ابن عيسى (٢) عن أبيه عن  
جده عن أبيه « رأيت علي بن الحسين (عليهما السلام) يمشي ولا يرمل » ولا ينافيه  
خبر سعيد الاعرج (٣) بسأل أبا عبدالله (عليهما السلام) « عن المسرع والمبطئ »  
فقال : كل حسن ما لم يؤذ أحداً « بعد كون الأول احسن .

﴿ ولكن ﴾ قيل ﴿ والقائل ابن حمزة فيما حكى عنه : ﴾ يرمل ثلاثاً  
ويعشي اربعاً ﴿ وخاصة في طواف الزيارة ، وعن الشيخ في المبسوط ذلك ايضاً  
في طواف القدوم خاصة ، قال فيما حكى عنه : اقتداء بالنبي ﷺ ، لأنه كذلك  
فعل ، رواه جعفر بن محمد عن جابر (٤) وعن التحرير والارشاد اختياره ، ولعله  
خبر ثعلبة عن زرارة او محمد الطليار (٥) « سألت أبا جعفر (عليه السلام)  
عن الطواف ايرمل فيه الرجل ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ لما ان قدم  
مكة وكان بينه وبين المشركين الكتاب الذي قد علمتم امر الناس ان يتجلدوا

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث

٤ - ٦ - ١ وفي الثالث « كل واسع ما لم يؤذ أحداً » .

(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ٧ - ٨٢

(٥) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

وقال : اخرجوا اعضاءكم واخرج رسول الله ﷺ ، ثم رمل بالبيت ليرى انه لم يصعبهم جهد ، فمن اجل ذلك يرمل الناس ، وإني لأمشي مشياً ، وقد كان علي بن الحسين ( عليه السلام ) يمشي مشياً « وخبر يعقوب الأحمر (١) قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) : « لما كان غزاة الحديبية وادع رسول الله ﷺ اهل مكة ثلاث سنين ، ثم دخل ففضى نسكه ، فرسول الله ﷺ بنفر من اصحابه جلوس في فناء الكعبة فقال : هو ذا قومكم على رؤوس الجبال لا يرونكم فيروا فيكم ضعفاً ، قال : فقاموا فشدوا ازهم ، وشدوا ايديهم على اوساطهم ثم رملوا » إلا انها معاً كما ترى لا دلالة فيها على ذلك ، بل في المحكي عن نواذر ابن عيسى (٢) عن ابيه « انه سئل ابن عباس فقل له : إن قوماً يروون ان رسول الله ﷺ امر بالرمل حول الكعبة فقال : كذبوا وصدقوا ، فقلت وكيف ذلك ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ دخل مكة في صمرة القضاء واهلها مشركون ، وبلغهم ان اصحاب محمد ﷺ مجهودون ، فقال رسول الله ﷺ رحم الله امره أراهم من نفسه جلدأ ، فأمرهم فحسروا عن اعضاءهم ورملوا بالبيت ثلاثة اشواط ، ورسول الله ﷺ على ناقته وعبد الله بن رواحة آخذ زمامها والمشركون بحيال الميزاب ينظرون اليهم ، ثم حج رسول الله ﷺ بعد ذلك فلم يرمل ولم يأمرهم بذلك ، فصدقوا في ذلك وكذبوا في هذا .

كل ذلك مضافاً الى ما عن المنتهى من نسبته الى اتفاق العامة الذين جعل الله الرشد في خلافهم ، خصوصاً هنا ، لأنهم استندوا في ذلك الى ما رووه (٣) من ان النبي ﷺ لما قدم مكة قال المشركون : إنه يقدم عليكم قوم نهكتهم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ٣ - •

(٣) سنن البيهقي ج ٥ ص ٧ - ٨٢

الحجى ولقوا منها شراً فامر رسول الله ﷺ ان يرملوا الأشواط الثلاثة ، وان يمشوا بين الركنين فلما رأوهم قالوا ما نريهم إلا كالغزلان « ولا دلالة فيه على الاستحباب مطلقاً .

وعلى كل حال فلا إشكال ولا خلاف في عدم وجوب شيء من الطريقين ، للاصل وما سمعته من خبر سعيد الاعرج (١) .

والمراد بالرمل الهرولة على ما في القاموس ، واليه يرجع ما عن المفصل من انه ضرب منه ، وعن الأزهري « يقال رمل الرجل يرمل رملانا اذا أسرع في مشيه وهو في ذلك ينزو ، وعن النووي « الرمل بفتح الراء والميم إسراع المشي مع تقارب الخطأ ولا يشب وثوباً » وفي الدروس « انه الاسراع في المشي مع تقارب الخطأ دون الوثوب والعدو يسمى الخبيب » والجميع متقارب ، اسكن في الصحاح وعن العين وغيرها « انه بين المشي والعدو » وهو مناف لما سمعت حتى النصوص .

ثم إن الرمل على تقدير استحبابه فهو للرجال خاصة ، أما النساء فلا يستحب اتفاقاً كما عن المنتهى ، وفي الدروس ذكر فروعاً عشرة على تقدير القول المزبور كهانا مؤنتها عدم القول به .

والظاهر من طواف القدوم في عبارة الشيخ هو الذي يفعل أول ما يقدم مكة واجباً او ندباً في نسك أولاً ، كان عليه سمي أولاً ، فلا رمل في طواف النساء والوداع وطواف الحج إن كان قدم مكة قبل الوقوف إلا ان يقدمه عليه ، وإلا فهو قادم الآن ، ولا على المسكي وإن احتمله في محكي المنتهى وعن ظاهر للتذكرة ، وقال في الدروس : ويمكن ان يراد بطواف القدوم الطواف المستحب

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب الطواف - الحديث ١

للحاج مفرداً أو قارناً على المشهور إذا دخل مكة قبل الوقوف كما هو مصطلح العامة ، فلا يتصور في حق المكي ولا في المعتمر متعة أو افراداً ، ولا في الحاج مفرداً إذا أخر دخول مكة عن الموقفين . قال : « ولكن الأقرب الأول ، لأن المعتمر قادم حقيقة الى مكة ، وكذا الحاج إذا أخر دخولها ، ويدخل طواف القدوم تحته » قلت : هو كذلك ، على أنك قد عرفت عدم المأخذ له ، فلا يهم إجماله ، ولا فرق عندنا بين أركان البيت وما بينها في استحباب الرمل وعدمه ، وعن بعض العامة اختصاص استحبابه بما عدى اليانين وما بينهما ، ولا قضاء له في الأربعة الأخيرة ولا في طواف آخر خلافاً لبعض العامة أيضاً .

وعلى كل حال فظاهر المصنف وصريح غيره استحباب المشي فيه ، بل هو المحكي عن المعظم ، ولعله لأنه أنسب بالخضوع والاستكانة ، وابتعد عن إيذاء الناس ، ولأنه المهود من النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، وليس بواجب للأصل ، وثبوت ركوبه ﷺ فيه لغير عذر ، خلافاً للمحكي عن ابن زهرة فأوجبه اختياراً حاكياً عليه الإجماع ، وربما استدلل له بتشبيه الطواف بالصلاة التي لا يجوز الركوب اختياراً في الواجب منها ، وإن كان هو كما ترى ، وكذا ما حكاه من الإجماع ، نعم عن الخلاف لا خلاف عندنا في كراهة الركوب اختياراً ، مع أنه لا يخلو من نظر بعد فعل النبي ﷺ له ، بل منع إن أراد بالكراهة الحرمة كما احتمله بعض الناس .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يقول ﴾ في الطواف : ﴿ اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشى به على طلال الماء الى آخر الدعاء ﴾ الذي سمعته في صحيح معاوية (١) ﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يلتزم المستجار ﴾ المسمى في النصوص بالملتزم والمتعوذ

﴿ في الشوط السابع ويبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخده ﴾ ويقر بذنوبه ﴿ ويدعو بالدعاء المأثور ﴾ وقال الصادق عليه السلام في خبر معاوية (١) : « ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط - الى أن قال - : فإذا انتهيت الى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فأبسط يديك على الأرض والصق خدك وبطنك بالبيت . ثم قل : اللهم البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، ثم أقر لربك بما عملت من الذنوب ، فإنه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان إلا غفر له إن شاء الله ، فإن أبا عبد الله عليه السلام قال لغلمانه : أميطوا عني حتى أقر لربي بما عملت ، وتقول : اللهم من قبلك الروح والفرج والعافية ، اللهم إن صملي ضعيف فضاعفه لي ، واغفر لي ما اطلعت عليه مني وخفي على خلقك ، وتستجير من النار ، وتتخير لنفسك من الدعاء ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود واختم به ، فإن لم تستطع فلا يضررك ، وتقول : اللهم متمني بما رزقتني وبارك لي فيما آتيتني » ولعله اليه يرجع خبره الآخر (٢) عنه عليه السلام أيضاً « إذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بجذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فأبسط يدك على البيت ، والصق بطنك وخدك بالبيت ، وقل : اللهم الى آخر الدعاء المزبور بناء على إرادة القرب من الفراغ من قوله « فرغت » وهو الشوط السابع ، وعلى إرادة المستجار نفسه من الحذاء فيه ، وفي خبره الآخر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « كان إذا انتهى الى الملتزم قال لمواليه أميطوا عني حتى أقر لربي بذنوبي فإن هذا مكان لم يقر عبد بذنوبه ثم استغفر إلا غفر الله له » وفي خبر

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث

جميل بن صالح (١) عنه عليه السلام أيضاً قال : « لما طاف آدم بالبیت وانتهى الى الملتزم قال له جبرئیل : يا آدم أقر ربك بذنوبك في هذا المكان - الى ان قال - : فأوحى الله اليه يا آدم قد غفرت لك ذنبك ، قال : يا رب ولولدي أو لدریتي فأوحى الله عز وجل اليه من جاء من ذریتك الى هذا المكان وأقر بذنوبه وتاب ثم استغفر غفرت له » وقال یونس (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملتزم لأي شيء يلتزم ؟ وأي شيء يذكر فيه ؟ فقال : عنده نهر من أنهار الجنة تلقى فيه أعمال العباد عند كل خمیس » وفي المروي (٣) عن الخصال عن علي عليه السلام « اقروا عند الملتزم بما حفظتم من ذنوبكم ، وما لم تحفظوا فقولوا وما حفظناه علينا ونسيناه فاعف عنه لنا ، فإنه من أقر بذنوبه في ذلك الموضع وعده وذكره واستغفر منه كان حقاً على الله عز وجل أن یغفر له » وقال الصادق عليه السلام أيضاً في خبر عبد الله بن سنان (٤) : « اذا كنت في الطواف السابم فأت المتعوذ وهو اذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب ، فقل : اللهم البيت بیتك ، والعبد عبدك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، اللهم من قبلك الروح والفرج ، ثم استلم الركن الیماني ثم أت الحجر فاختم به » .

وربما يستفاد من خبري بن مسلم (٥) والصبح (٦) استحباب استلام الكعبة من دبرها بعد الفراغ من الطواف ، قال في الأول : « قلت لأبي جعفر عليه السلام من اين استلم الكعبة اذا فرغت من طوافي ؟ قال : من دبرها » وقال في الثاني : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن استلام الكعبة فقال : من دبرها » بل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٦-٧

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف

الحديث ٨ - ١ - ٢ - ٣ والرابع عن ابي الصباح وهو الصحيح

قد استغفاره من خبر ستمدان بن مسلم (١) المروي عن قرب الامتداد استحباب التزام غير الملتزم . قال : « رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام استلم الحجر ثم طاف حتى اذا كان اسبوع التزم وسط البيت وترك الملتزم الذي يلتزم أصحابنا وبسط يده على الكعبة » الى آخر الخبر الذي ذكرناه سابقاً في استلام الحجر ، والأمر سهل بعد كون الحكم ندباً ، وقد ظهر لك ان المستجار هو بحذاء الباب مؤخر الكعبة وإن كان قد سمعت ما في أحد اخبار معاوية ، والله العالم .

﴿ ولو جاوز المستجار الى الركن ﴾ صمداً او نسياناً ﴿ لم يرجع ﴾ حذراً من زيادة الطواف ، ولصحيح ابن يقطين (٢) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن نسي ان يلتزم في آخر طوافه حتى جاز الركن الثاني أياصلح أن يلتزم بين الركن الثاني وبين الحجر او يدع ذلك ؟ قال : يترك الزوم ويعضي ، ومن قرن عشرة اسباغ او اكثر او اقل أله ان يلتزم في آخرها التزاماً واحداً ؟ قال : لا احب » ولكن في الدروس : ولو تجاوز رجوع مستحباً ما لم يبلغ الركن ، وقيل لا يرجع مطلقاً ، وهو رواية علي بن يقطين ، بل في النافع والقواعد إطلاق الأمر بالرجوع لالتزامه ، ولعله لإطلاق بعض (٣) النصوص السابقة ، وعدم زيادة الطواف بعد عدم نيته بما بعد ذلك الى موضع الرجوع طوافاً ، وإنما الأعمال بالنيات ، قيل : ولذا لم ينه عنه الأصحاب ، وإنما ذكروا أنه ليس عليه ، وإن كان فيه أن ظاهر المتن والخبر النهي ، نعم ما اذا كان قد تجاوز او انتهى الى الركن ولا ريب في ان الاحوط تركه ، واحوط منه عدم الرجوع مطلقاً ، لاحتمال المنع من مطلق الزيادة كما جزم به في الرياض مستظهراً به مما في الدروس

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠-١٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١



والروضة هنا من الأمر بحفظ الموضع عند الاستلام ، أو الالتزام بأن يثبت رجله في الموضع ، ولا يتقدم بها حذراً من الزيادة في الطواف ، كالأمر بحفظ موضع القطع حيث يجوز الخروج من الطواف ، مضافاً إلى إطلاقهم في غير المقام النهي عن الزيادة الذي يمكن اتكالمهم عليه هنا ، وإلى عدم دليل على الرجوع إلا الإطلاق الغير المعلوم انصرافه إلى محل النزاع ، وإن كان ذلك كله محل نظر أو منع وإن زاد في الاطناب به في الرياض ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يلتزم الأركان كلها ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره لصحيح جميل (١) « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يستلم الأركان كلها » وخبر إبراهيم بن أبي محمود (٢) « قلت للرضا (عليه السلام) استلم اليمني والشامي والمراقي والغربي قال : نعم » إلا أنها كما ترى في الاستسلام الذي هو معقد المحكي من إجماع الخلاف على استحبابه فيها اجمع نحو ما عن المنتهى من النسبة إلى علمائنا ، فيمكن أن يكون هو المراد من الالتزام ، أو نظراً إلى ما سمعته سابقاً من صحيح يعقوب بن شعيب (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن استلام الركن فقال : استلامه أن تلصق بطنك به ، والمسح ان تمسحه بيدك » والأمر سهل .

﴿ وآكدھا الذي فيه الحجر واليمني ﴾ قال الصادق (عليه السلام) في صحيح جميل (٤) « كنت أطوف بالبيت فإذا رجل يقول ما بال هذين الركنين يستلمان ولا يستلم هذان ، فقلت : إن رسول الله ﷺ استلم هذين ولم يتعرض

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب الطواف - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب الطواف - الحديث ١

لهذين ، فلا تعرض لها إذا لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، قال جميل : ورأيت  
 ابا عبد الله ( عليه السلام ) يستلم الاركان كلها » والمراد بالاشارة في الصحيح  
 الركن اليماني والذي فيه الحجر ولو بقرينة خبر غياث (١) عن جعفر عن ابيه  
 ( عليها السلام ) « كان رسول الله ﷺ لا يستلم إلا الركن الاسود واليماني  
 ثم يقبلها ويضع خده عليها ورأيت ابي يفعل » وخبر يزيد بن معاوية المعجلي (٢)  
 « قلت لابي عبد الله ( عليه السلام ) كيف صار الناس يستلمون الحجر والركن  
 اليماني ولا يستلمون الركنين الآخرين ؟ فقال : قد سألتني عن ذلك عباد بن صهيب  
 البصري فقلت : إن رسول الله ﷺ استلم هذين ولم يستلم هذين ، وإنما على  
 الناس ان يفعلوا ما فعل رسول الله ﷺ ، وسأخبرك بغير ما أخبرت به عباداً إن  
 الحجر الاسود والركن اليماني عن عین العرش ، وإنما أمر الله أن يستلم ما عن  
 عین عرشه » وفي المروي (٣) عن الملل عن الصادق عليه السلام : « لما انتهى  
 رسول الله ﷺ الى الركن الغربي فقال له الركن يا رسول الله ألسنت قميدا من  
 قواعد بيت ربك فإني لا استلم ؟ فذني منه النبي ﷺ فقال : اسكن وعليك السلام  
 غير مهجور » والمرسل (٤) عن النبي والآئمة ( عليهم الصلاة والسلام ) « صار  
 الناس يستلمون الحجر والركن اليماني ولا يستلمون الركنين الآخرين ، لأن  
 الحجر الاسود والركن اليماني عن عین العرش ، وإنما أمر الله تعالى ان يستلم  
 ما عن عین عرشه » وفي المرسل الآخر (٥) عن الصادق عليه السلام : « الركن اليماني بابنا  
 الذي ندخل منه الجنة » وقال عليه السلام (٦) « فيه باب من أبواب الجنة لم يفتح منذ ففتح ،  
 وفيه نهر من الجنة تلقى فيه اعمال العباد » وفي المرسل الثالث (٧) « انه عین الله

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٢٢ - من

ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١٢ - ١٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨

في أرضه ، يصفح بها خلقه » وفي الدروس لأنها على قواعد ابراهيم ، لكن في كشف اللثام « حكيت هذه العلة عن ابن عمر ، ولا تتم إلا على كون الحجر او بعضه من الكعبة ، وسمعت انا لا نقول به ، وإنما هو قول العامة » وقد سبقه اليه في المسالك ، فإنه قال بعد حكاية ذلك : وهو يشمر بكون البيت مختصراً من جانب الحجر ، وقد تقدم الخلاف فيه ، والامر سهل .

وقال الصادق عليه السلام ايضاً في خبر زيد الشحام (١) : « كنت أطوف مع أبي عبد الله عليه السلام وكان إذا انتهى الى الحجر مسحه بيده وقبله وإذا انتهى الى الركن اليماني التزمه ، فقلت : جعلت فداك تمسح الحجر بيدك وتلتزم اليماني ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرئيل قد سبقني اليه يلتزمه » .

ومنه بل وغيره يستفاد التأكيد في خصوص اليماني الذي ورد فيه استحباب الدعاء عنده ايضاً ، قال العلاء بن ربيعة (٢) « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الله عز وجل وكل بالركن اليماني ملكاً هجيراً يؤمن على دعائكم » وفي خبره (٣) الآخر عنه عليه السلام « انه كان يقول : إن ملكاً موكل بالركن اليماني منذ خلق الله السماوات والارضين ، ليس له هجير إلا التأمين على دعائكم ، فلينظر عبد بما يدعو ، فقلت ما الهجير ؟ فقال : كلام من كلام العرب ، أي ليس له حمل » وعن رواية اخرى (٤) « ليس له حمل غير ذلك » وفي خبر معاوية بن صمار (٥) عن أبي عبد الله

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١ عن ربيعة

عن العلاء بن المقعد قال : « سمعت ... الخ » .

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٢ - ٣ - ٤ والاول عن العلاء بن المقعد

أيضاً « الركن اليماني باب من ابواب الجنة لم يغلقه الله منذ فتحه » وقال ابو الفرج السندي (١) « كنت أطوف بالبيت مع ابي عبدالله (عليه السلام) فقال : أي هذا اعظم حرمة ؟ فقلت : جعلت فداك أنت اعلم بهذا مني ، فأعاد علي فقلت : داخل البيت ، فقال : الركن اليماني على باب من ابواب الجنة ، مفتوح لشيعه آل محمد ﷺ مسدود عن غيرهم ، وما من مؤمن يدعو بدعاء عنده إلا صعد دعاؤه حتى يلصق بالعرش ، ما بينه وبين الله حجاب . »

وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله ضعف ما عن ابي علي من نفي استلام غير الركنين المزبورين لظاهر بعض النصوص السابقة المحمولة على عدم التأكد أو عدم المواظبة ، وعلى النقية جمعاً بينها وبين غيرها مما عرفت من النص والاجماع المحكي كالمحكي عن سائر من وجوب استلام اليماني كثم الحجر وإن قال في كشف الثام للأمر به في الاخبار من غير معارض ، لكن فيه انه لا امر به بخصوصه ، نعم فيه حكاية فعل هو اعم من الوجوب ، او رخصة هي اعم من الاستحباب فضلاً عن الوجوب ، على ان اسانف النصوص المزبورة ظاهر في النذب سيما بعد ملاحظة جمعه مع غيره مما هو معلوم النذب وحكاية ظاهر الاجماع وغير ذلك ، هذا ، وفي المدارك والظاهر تأدي السنة بالمسح باليد ، كما تدل عليه صحيحة سعيد الاعرج (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « سألت عن استلام الحجر من قبل الباب فقال : أليس تريد أن تستلم الركن ؟ فقلت : نعم ، فقال : يحزبك حيث ما نالت يدك » وفيه أن ظاهر النصوص المزبورة استحباب أزيد

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

من ذلك من الالتزام ونحوه وإن كان هو أيضاً مستحباً ، بل لعل لفظ الاجزاء مشعر بذلك ايضاً ، بل لا يبعد استفادة رجحان أصناف البرك بالاركان وخصوصاً الركنين بل وغيرها مما هو في دبر الكعبة من إلصاق البطن والوجه والالتزام والتقبيل ونحوها .

﴿ ويستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين طوافا ﴾ كل طواف سبعة اشواط فتكون الفين وخمس مائة وعشرين شوطاً بلا خلاف أجده فيه ﴿ فان لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً ﴾ كما صرح به غير واحد ، لصحيح ابن عمار (١) عن ابي عبد الله عليه السلام « يستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين اسبوعاً عدد أيام السنة ، فان لم يستطع فثلاثمائة وستين شوطاً ، فان لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف » وغيره من الاخبار على ما في كشف الثام ، قال : « ثم انها كمبارات الاصحاب مطلقة ، نعم في بعضها التقييد بمدة مقامه بمكة ، والظاهر استحبابها لمن أراد الخروج في عامه او في كل عام ، وما في الاخبار من كونها بمدد أيام السنة قرينة عليه » قلت : لم أعر على ما ذكره من النصوص ، نعم في المحكي عن فقه الرضا عليه السلام (٢) « يستحب أن يطوف الرجل بمقامه بمكة ثلاثمائة وستين اسبوعاً » فلا مانع من إرادة استحباب ذلك له في كل يوم ، لما يظهر من النصوص من استحباب كثرة الطواف وأنه كالصلاة من شاء استقل ومن شاء استكثر ، وفي خبر عبد الله الهاشمي (٣) عن الصادق عليه السلام « كان موضع الكعبة ربوة من الارض بيضاء تضيء كضوء الشمس والقمر حتى قتل ابنا آدم أحدهما صاحبه فأسودت ،

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٧

فلما نزل آدم رفع الله له الأرض كلها حتى رآها ، قال : يا رب ما هذه الأرض البيضاء المنيرة قال : هي حرمي في أرضي وقد جعلت عليك ان تطوف بها كل يوم سبعمائة طواف « وفي خبر أبي المرج (١) قال : « سأل أبا عبد الله عليه السلام أكان لرسول الله ﷺ طواف يعرف به ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يطوف بالليل والنهار عشرة اسابيع : ثلاثة أول الليل ، وثلاثة آخر الليل ، واثنين إذا أصبح ، واثنين بعد الظهر ، وكان فيما بين ذلك راحته « وكيف كان فظاهرها سمعته من النص والفتوى من استحباب ثلاثمائة وستين شوطاً انه يكون واحد منها عشرة أشواط ، وذلك لانها حينئذ أحد وخمسون اسبوعاً وثلاثة أشواط ، وقد سمعت كراهة الزيادة .

﴿ و ﴾ لكن في المتن وغيره أنه ﴿ تلحق ﴾ هذه ﴿ الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهة هاهنا بهذا الاعتبار ﴾ للنص والفتوى ، او ان استحبابها لا ينفي الزائد ، فيزاد على الثلاثة اربعة كما عساه يشهد له ما في الغنية من انه قد روي (٢) انه يستحب ان يطوف مدة مقامه بمكة ثلاثمائة وستين اسبوعاً او ثلاثمائة واربعة وستين شوطاً ، بل حكاه غير واحد عن ابن زهرة ، وعن المختلف في البأس عنه ، وفي الدروس وزاد ابن زهرة اربعة اشواط حذراً من الكراهة ، وليوافق عدد ايام السنة الشمسية ، ورواه البنزطي (٣) وفي كشف اللثام عن حاشية القواعد أن في جامعها إشارة اليه ، لانه ذكر في سياق احاديثه عن الصادق عليه السلام انها اثنان وخمسون طوافاً ، قلت فيما حضرني من الوسائل عن

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ و ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

ج ١٩ ( فيما يستحب ان يقرأ في ركعتي الطواف ) - ٣٩٣ -

التهذيب مسنداً عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنة كل اسبوع اسبعة أيام ، فذلك إثنان وخمسون اسبوعاً » وأما احتمال مشروعية الثلاثة طوافاً منفرداً فهو بعيد جداً ، وعلى كل حال ففي كشف اللثام « وتخصيص الأخير للقصر على العذر واليقين ، إذ قد يتجدد التمكن من الطواف بالعدد ، او يكون الأخير او غيره ثلاثة اشواط » قلت : قد عرفت بعد الأخير بل والاول بناء على ما سمعته من المروي عن البرزطي وغيره المراد مما في صدره وعجزه السنة الشمسية كما سمعته من الشهيد ، وبذلك يخرج عن ظاهر الخبر المزبور المنافي لما دل على وجوب الطواف سبعة اشواط لا ازيد ولا انقص ، فاحتمال مشروعيته هنا ثلاثة او عشرة لا داعي له ، وإلا لقل بعشروعية الثلاثمائة وستين شوطاً طوافاً واحداً كما هو ظاهر الخبر المزبور ، ولا اظن احداً يلتزمه ، فليس المراد حينئذ إلا الاشواط المزورة مقطعة طوافات كل طواف سبعة ، وإن توقف ذلك على إضافة اربعة الى الثلاثة المتأخرة لا انها تجعل طوافاً مستقلاً ، ولا انها تضاف الى الآخر على ان يكون عشرة اشواط ، فلا حاجة حينئذ الى استثنائه من الكراهة كما هو ظاهر المصنف وغيره ، وإلا فلا وجه لتخصيصه بالآخر لاطلاق النص ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ ان يقرأ في ركعتي الطواف في ﴾ الركعة ﴿ الاولى مع الحمد قل هو الله احد وفي الثانية معه قل يا ايها الكافرون ﴾ كما هو المشهور ، لما سمعته من قول الصادق ( عليه السلام ) في حسن معاوية (٢) « اذا فرغت من طوافك فأت مقام ابراهيم فصل ركعتين واجعله اماماً وقرأ في

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٧١ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

الأولى منها سورة التوحيد قل هو الله أحد ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون » الحديث ، وغيره المؤيد بالترتيب المذكور في كثير من الأخبار المرغبة في قراءة السورتين هنا وفي باقي المواضع السبع المشهورة ، خلافاً لما عن الشيخ في كتاب الصلاة ، فقال بالجمد في الأولى والتوحيد في الثانية ، وعن الشهيد أنه جملة رواية (١) وإن كنا لم نقف عليها ، مع أنه في محكي النهاية هنا أفتى بما سمعته من المشهور ، بل نفى عنه البأس في كتاب الصلاة ، وقد تقدم الكلام في ذلك عند البحث على وجوبها في الطواف ، فلاحظ ، والله العالم .

ومن زاد على السبعة ﴿ في طواف الفريضة ﴾ سهواً ﴿ شوطاً ﴾ أكملها اسبوعين ﴿ في المشهور نصاً وفتوى ﴾ وصلى الفريضة أولاً وركعتي النافلة بعد الفراغ من السعي ﴿ أما الأولى فللمعتبرة المستفيضة كصحيح أبي أيوب (٢) » قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط طواف فريضة قال : فليضيف إليها ستاً ، ثم يصلي أربع ركعات » وصحيح ابن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) في كتاب علي عليه السلام « إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة واستيقن ثمانية أضاف إليها ستاً ، وكذا إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستاً » وخبره (٤) الآخر عنه عليه السلام أيضاً « قلت له : رجل طاف بالبيت فاستيقن أنه طاف ثمانية أشواط قال : يضيف إليها ستة وكذلك إذا استيقن أنه طاف بين الصفا والمروة ثمانية فليضيف إليها ستة » ونحو ذلك خبره الثالث (٥) وخبر علي بن أبي حمزة (٦) « سئل أبو عبدالله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل طاف بالبيت

(١) سنن البيهقي ج ٥ ص ٩١

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب

الطواف - الحديث ١٣ - ١٠ - ١٢ - ٨ - ١٥



ثمانية أشواط قال : نافلة او فريضة ، فقال : فريضة ، فقال : يضيف إليها ستة ، فإذا فرغ صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم خرج إلى الصفا والمروة فطاف بهما ، فإذا فرغ صلى ركعتين أخراوين ، فكان طواف نافلة وطواف فريضة « وخبر وهب (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « ان علياً (عليه السلام) طاف ثمانية اشواط فزاد ستة ثم ركع أربع ركعات « وخبر زرارة (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « ان علياً (عليه السلام) طاف طواف الفريضة ثمانية فترك سبعة وبنى على واحد و اضاف إليها ستة ، ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج إلى الصفا والمروة ، فلما فرغ من السعي بينهما رجع فصلى الركعتين اللتين ترك في المقام الأول « إلى غير ذلك من النصوص المنجبر ما يحتاج منها إلى جابر بما عرفت المقيد إطلاق بعضها بحال السهو التي يخرج بها عما تقتضيه القاعدة من الفساد للثاني بعدم النية وللأول بالزيادة ، قال أبو الحسن (عليه السلام) في خبر عبد الله بن محمد (٣) : « الطواف المفروض اذا زدت عليه مثل الصلاة ، فإذا زدت عليها فعليك الاعادة وكذا السعي » .

خلافًا للصدوق في محكي المقنع ، قال : وإن طفت بالبيت الطواف المفروض ثمانية أشواط فاعد الطواف ، وروي يضيف إليها ستة فيجعل واحداً فريضة والآخر نافلة ، لما عرفت ، ولخبر أبي بصير (٤) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض ، قال : يعيد حتى يثبته »

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٦ عن معاوية

ابن وهب

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث

وخبره الآخر (١) المضمّر « قلت له فان طاف وهو مقطوع ثمان مرّات وهو ناسر قال : فليتم طوافه ثم يصلي اربع ركعات ، فأما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة أشواط » قيل وصحيح ابن مثنان (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام « من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطاً ثم يصلي ركعتين » من حيث الاقتضار على ركعتين كخبر رفاعه (٣) « كان علي عليه السلام يقول : إذا طاف ثمانية فليتم أربعة عشر » قلت يصلي أربع ركعات قال : يصلي ركعتين « وفيه أنه غير موافق لما سمعته من المقنع من إعادة الطواف الذي مقتضاه كخبر ابي بصير بطلان الثمانية ، فإنا عن بعض الناس ممن قارب عصرنا - من الاعتداد بالثامن خاصة مكّلاً له بستة على أنه الطواف الواجب لنحو الخبرين المزبورين اللذين أولها في الداخل في الثامن وغير نافٍ لركعتين الأخيرتين كالأخر المحتمل لارادة تعجيل الركعتين قبل السعي - في غير محله ، بل يمكن دعوى الاجماع المركب على خلافه ، فيجب حمل ما سمعت على ما يوافق المشهور بارتكاب ما عرفت وغيره من احتمال إرادة الصلاتين من الركعتين ، او طرحه كوجوب حمل خبر أبي بصير وغيره مما استدلل به للصدوق كذلك ، ضرورة قصوره عن المعارضة سنداً واستفاضة واعتضاداً بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل لعلها كذلك ، إذ لم نجد مخالفاً إلا ما سمعته من المقنع الذي لا يقدح مثله خصوصاً بعد ما عن الفقه المنسوب (٤) الى الرضا (عليه السلام) مما ينافي ذلك ، قال : « فان سهرت فطفت طواف الفريضة ثمانية اشواط فزد عليها ستة اشواط ، وصل

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث

٢ - ٥ - ٩

(٤) المستدرک - الباب - ٢٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢



ايضاً حيث انه بعد ان ذكر النصوص المزبورة قال : في رواية اخرى ان الفريضة الثاني والنافلة الاول ، وبعد معلومية عدم السهو عليه ( عليه السلام ) فلم يطف ثمانية إلا لعدوله في الاول عن فرضه لموجب له ، فليس الصحيح المزبور حيثئذ من المسألة ، كل ذلك مع استبعاد انقلاب ما نواه واجباً للندب بالنية المتأخرة وإن كان لا بأس به بعد الدليل المعتمد به ، كما في نية العدول في الصلاة ، وتأثير النية هنا في الشوط الثامن الذي فرض وقوعه سهواً على انه من الطواف الأول ، ولكن مع هذا كله لا ينبغي ترك الاحتياط في عدم القطع .

ثم إن مقتضى الجمع بين النصوص المزبورة هو ما ذكره المصنف وغيره من صلاة ركعتين لطواف الفريضة مقدماً على السعي ، وصلاة ركعتين آخرين للنافلة بعد السعي حملاً للمطلق على ما سمعته من التفصيل الذي تضمنه بعض النصوص المزبورة ، مضافاً الى خبر جميل (١) سأل الصادق عليه السلام « عن طاف ثمانية اشواط وهو يرى انها سبعة فقال : إن في كتاب علي ( عليه السلام ) انه إذا طاف ثمانية اشواط انضم اليها ستة اشواط ثم يصلي الركعات بعد ، قال : وسئل عن الركعات كيف يصلين أجمعهم او ماذا ؟ قال : يصلي ركعتين للفريضة ثم يخرج الى الصفا والمروة ، فإذا رجع من طوافه بينهما رجع فصلى ركعتين للاسبوع الأخير » بل ظاهر المتن والنصوص المزبورة وجوب الكيفية المذكورة كما عن الأكثر ، لكن في المدارك ان ذلك على الافضل ، لاطلاق الامر بصلاة الاربع في خبر ابى ايوب (٢) ولعدم وجوب المبادرة الى السعي ، وفي كشف اللثام « وهل يجب تأخير صلاة النافلة ؟ وجهان ، من عدم وجوب

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٦ - ١٣

المبادرة الى السعي ، واحتمال أن لا يجوز الاتيان بالنسب مع اشتغال الذمة بالواجب » ولكن هما معاً كما ترى بعد ما عرفت من ظهور النصوص المزبورة في الواجب ، والله العالم .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يتداني من البيت ﴾ كما صرح به الفاضل وغيره معللاً له بأنه المقصود ، فالدنو منه أولى ، ولا ينافي ذلك ما ورد (١) من أن في كل خطوة من الطواف سبعين ألف حسنة ، والنباعد أزيد خطأ لجواز اتفاق الحركات في العدد دون الرتبة ، والله العالم .

﴿ ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والفراة ﴾ خبر محمد بن الفضل (٢) عن الجواد عليه السلام « طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله وتلاوة القرآن ، قال . والنافلة يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشيء من أمر الدنيا والآخرة لا بأس به » وهو وإن اختص بالفريضة لكن يمكن القطع بمساواة النافلة لها في أصل الكراهة وإن كانت أخف خصوصاً بعد معرفتي المرجوحية في المسجد بكلام الدنيا ، ولعله لذا أطلق المصنف وغيره الكراهة ، بل زاد الشهيد كراهية الأكل والشرب والتثاقب والتمطي والفرقة والعبث ومدافعة الأخبثين وكل ما يكره في الصلاة غالباً ، ولا بأس به ، بل قال أيضاً : « انه تنأكد الكراهة في الشعر » وعلى كل حال فلا حرمة في شيء من ذلك بخلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى إجماع العلماء كافة على جواز الكلام في المباح ، وقال ابن يقطين (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الكلام في الطواف وإنشاد الشعر والضحك في الفريضة أو غير الفريضة أيسقيم ذلك ؟ قال : لا بأس به »

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢-١

والشعر ما كان لا بأس بمثله « نعم ورد النهي عن إنشاده في المسجد إلا ما كان منه دعاء أو حمداً أو مدحاً لنبي ﷺ أو امام علي عليه السلام أو موعظة ، والله العالم .

**المقصد** ( الثالث في أحكام الطواف ، وفيه اثنتي عشرة مسألة : الأولى الطواف في النسيك المعتبر فيه صمرة أو حجا ( ركن ) إجماعاً محكياً عن التحرير إن لم يكن محصلاً ، وحيفئذ ( من تركه عامداً ) علماً ( بطل ) عمرته أو ( حجه ) كغيره من أركان الحج التي هي على ما قيل النية والاحرام والوقوفان والسمي ، لعدم الاتيان بالأمور به على وجهه ، وقاعدة انتفاء المركب بانتفاء جزئه ، ولعمري صحيح ابن يقطين (١) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة قال : إن كان على وجه جهالة في الحج أعاد وعليه بدنة » وخبر علي بن أبي حمزة (٢) سئل « عن رجل جهل أن يطوف بالبيت حتى يرجع إلى أهله قال : إن كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة » ومن المعلوم أولوية العالم من الجاهل بالاعادة ، بل في الدروس وفي وجوب هذه البدنة على العالم نظر ، من الأولوية وإن كان قد يناقش باحتمال كونها للتقصير في التعلم واحتمال كونه كن عاد إلى تعمد الصيد ، اللهم إلا أن يدعى الدلالة في العرف على ذلك بحيث يصلح لأن تكون حجة شرعية .

وعلى كل حال فمنها يعلم كون الجاهل هنا كالعامد كما عن الشيخ وغيره التصريح به ، مضافاً إلى الأصل وغيره ، فما في النافع « وفي رواية إن كان على وجه جهالة أعاد الحج » مما يشعر بالتوقف فيه في غير محله ، وإن مال إليه بعض متأخري المتأخرين كالاردبيلي والمحدث البحراني ، لعموم نفي الشيء على الجاهل ورفع القلم مطلقاً أو في خصوص الحج المعلوم إرادة نفي العقاب منه لا القضاء

والاعادة ونحوها مما هو معلوم في جميع أبواب الفقه ، ولو سلم فهو مخصوص بما هنا ، ولذا نزل ما في الدائع على إرادة التوقف في البدنة ، قبل الأصل وضعف الخبرين وعدم العمل بهما من أحد ، وهو في غير محله ايضاً ضرورة انقطاع الأصل وحجية أحد الخبرين كما لا يخفى على من له خبرة باحوال الرجال ، ومنع عدم العمل بهما ، فانه قد حكى عن الشيخ والأكثر ذلك ، وهو الأقوى .

بقي الكلام فيما يتحقق به الترك ، ففي المسالك وفي وقت تحقق البطلان بتركه خفاء ، فان مقتضى قوله : « من تركه ناسياً قضاء ولو بعد المناسك » ان العامد يبطل حجه متى فعل المناسك بعده ، وقد ذكره جماعة من الأصحاب انه لو قدم السعي على الطواف عمداً بطل السعي ووجب عليه الطواف ثم السعي ، فدل على عدم بطلان الحج بمجرد تأخر الطواف عمداً ، ويقوى توقف البطلان على خروج وقت الحج ، وهو ذو الحجة ، لانه وقت لوقوع الأفعال في الجملة خصوصاً الطواف والسعي ، فانه لو أخرها عمداً طول ذي الحجة صح ، وغاية ما يقال انه يأنهم ، وقد تقدم ، وفي حكم خروج الشهر انتقال الحاج الى محل يتعذر عليه العود في الشهر ، فانه يتحقق البطلان وإن لم يخرج .

هذا في الحج ، وأما العمرة فان كانت عمرة تمتع كان بطلانها بفواته عمداً منقطعاً بحضور الموفين بحيث يضيق الوقت إلا عن التلبس بالحج ولما يفعله ، وإن كانت مفردة فبخروج السنة إن كانت المجامعة لحج القران او الافراد ، ولو كانت مجردة عنه فاشكال ، إذ يحتمل حبثئذ بطلانها بخروجه عن مكة ولما يفعله ، ويحتمل أن يتحقق في الجميع بتركه بذية الاعراض عنه ، وأن يرجع فيه الى ما صدر كاعرفا ، والمسألة موضع إشكال ؛ وقد سبقه الكركي الى ذلك في حاشية الكتاب ، قال : « مما يشكل تحقيق ما به يتحقق ترك الطواف ، فانه لو سعى قبل أن يطوف لم يعد به ، وإن أحرم بنفسك آخر بطل فعله ، صرح به في

الدروس ، ويمكن أن يحكم في ذلك العرف ، فإذا شرع في نسك آخر عازماً على ترك الطواف بحيث يصدق الترك عرفاً حكم ببطلان الحج أو يراد به خروجه من مكة بنية عدم فعله « قلت : لا يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقاً من جواز تأخير طواف حج التمتع وسميه اختياراً طول ذي الحجة على كراهية شديدة ، ودونها تأخر طواف حج الافراد والقران وسميه كما سمعت الكلام في ذلك مفصلاً ، بل الظاهر من القائل بعدم الجواز إرادة الانتم دون البطلان ، فحينئذ يراد بالترك في حج التمتع والقران والافراد عدم الفعل في تمام ذي الحجة وفي عمرة التمتع عدمه الى ضيق وقت الوقوف بعرفة ، وفي العمرة المفردة المجردة الى تمام العمر ، بل وكذا المجامعة لحج الافراد والقران بناء على عدم وجوبها في سنتها ، وإلا فالمدار على تركها في تلك السنة ، فهو ركن في هذه المناسك جميعها تبطل بتركه فيها على الوجه المزبور مع العلم والعمد .

نعم الظاهر خروج طواف النساء عن ذلك وإن اومه ظاهر العبارة ، لكن هو غير ركن ، فلا يبطل النسك بتركه حينئذ من غير خلاف كما عن السرائر لخروجه عن حقيقة الحج ، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي (١) « وعليه - يعني المفرد - طواف بالبيت ، وصلاة ركعتين خلف المقام ، وسمي واحد بين الصفا والمروة ، وطواف بالبيت بعد الحج » ونحوه صحيح معاوية (٢) في القارن ، وصحيح الخزاز (٣) قال : « كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل فقال : أصلحك الله إن معنا امرأة حائضاً ولم تطف طواف النساء ويأبى الجمال أن يقيم عليها قال : فاطرق وهو يقول : لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٥ - ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣



ولا يقيم عليها جمالها ثم رفع رأسه اليه فقال : تمضي فقد تم حجها « فان قوله ~~فقد~~ : « فقد تم حجها » ظاهر في خروجه عن النسك ولو في حال الاختيار ، ولا يقدح في ذلك كون مورده الاضطرار ، إذ العبارة بمعموم الوارد لخصوص المورد ، كما هو واضح .

ثم إن الظاهر عدم الاحتياج الى المحلل بعد فساد النسك بتعمد ترك الطواف المعتبر فيه ، ضرورة بطلان الاحرام الذي هو جزء من النسك ببطلانه ، مضافاً الى خلو أخبار البيان عنه ، لكن في المدارك وغيرها احتمال بقاءه على إحرامه الى أن يأتي بالفعل الفاء في محله ، ويكون إطلاق اسم البطلان عليه مجازاً كما عن الشهيد في الحج الفاسد بناء على أن الأول هو الفرض واحتمال توقيفه على أفعال العمرة ، بل عن الكركي في شرح القواعد الجزم بالآخر ، لكن قال : « على هذا لا يكاد يتحقق معنى الترك المقتضي للبطلان في العمرة المفردة ، لأنها هي المحللة من الاحرام عند بطلان نسك آخر غيرها ، فلو بطلت احتيج في التحلل من إحرامها الى أفعال العمرة ، وهو معلوم البطلان » وفي المدارك هو غير واضح المأخذ ، فان التحلل بأفعال العمرة إنما يثبت مع فوات الحج لا مع بطلان النسك مطلقاً ، ودعوى استصحاب حكم الاحرام الى أن يعلم حصول المحلل وإنما يعلم بالاثبات بأفعال العمرة يدفعها ما عرفت من أن بطلان النسك يقتضي بطلان الاحرام الذي هو جزء منه ولكن مع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً على القول بكون الاحرام نسكاً مستقلاً يعتبر وقوع الأفعال معه نحو الطهارة للصلاة ، ولا أقل من أن يكون له جهتان كما عساه يشهد لذلك ما تسمعه في المحصور والمصدود ، فحينئذ يتجه توقف التحليل على فعل الفاء ولو في السنة الآتية ، لاصالة عدم حصول التحلل بغير اداء النسك الذي وقع الاحرام له ، ولكن فيه من العسر والحرج ما لا يخفى ، ولعله لذا قال الكركي بالتحلل بأفعال العمرة ، وإن كان لا يتم

إلا بدعوى الاستفادة من الأدلة أن أفعالها يحصل بها التحليل من الاحرام مطلقاً من غير فرق بين فوات الحج بفوات وقته وبين بطلانه بفوات ركنه ، ولم يحضرني الآن ما يدل على ذلك ، وإن كان ظاهر سيد المدارك المفروغية منه ، حيث أنه بعد أن ذكر ما سمعته سابقاً قال : « والمسألة قوية الاشكال ، من حيث استصحاب حكم الاحرام الى أن يعلم حصول المحلل ، وإنما يعلم بالاثبات بأفعال العمرة ، ومن اصابة عدم توفقه على ذلك مع خلو الأخبار الواردة في مقام البيان منه ، ولعل المصير الى ما ذكره أحوط ، ولكن قد عرفت ان الاحوط منه أيضاً فعل الفات مع ذلك ، والله العالم .

﴿ ومن تركه ناسياً قضاءه ﴾ بنفسه متى ذكره ﴿ ولو بعد المناسك ﴾ واتقضاء الوقت بلا خلاف معتمد به أجده فيه ، بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه ، رفع الخطأ والنسيان المعتضد بقاعدة نفى الحرج ، وصحيح هشام بن سالم (١) سأل الصادق عليه السلام « عمن نسي طواف زيارة البيت حتى يرجع الى أهله فقال : لا يضره إذا كان قد قضى مناسكه » وصحيح علي بن جعفر (٢) عن اخيه موسى (عليه السلام) سأل « عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع ؟ قال يبعث بهدي إن كان تركه في حج يبعث به في حج ، وإن كان تركه في عمرة يبعث به في عمرة ، ويوكل من يطوف عنه ما تركه من طواف الحج » فما عن الشيخ في كتابي الأخبار والحلبي من البطلان في غير محله بعد ما عرفت ، فلا وجه لجل الطواف في الصحيح الأول على طواف الوداع وفي الثاني على طواف النساء كما وقع من الشيخ مستدلاً عليه بخبر معاوية بن عمار (٣) « قلت لأبي عبد الله

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٦

وفي الاول « ما تركه من طوافه » .

عن رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله قال : لا تحمل له النساء حتى يزور البيت ، وقال يأمر من يقضي عنه ، فان توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره » إذ هو كما ترى لا دلالة فيه على ذلك ، ضرورة اختصاص السؤال والجواب فيه بطواف النساء من غير تعرض لغيره .

وأغرب من ذلك ما وقع له في محكي الاستبصار فإنه قال : باب من نسي طواف الحج حتى يرجع الى أهله ثم أورد روايتي علي بن أبي حمزة (١) وعلي بن يقطين (٢) المتضمنتين إعادة تارك الطواف جهلاً ، ثم قال : اما ما رواه علي ابن جعفر (٣) عن أخيه موسى عليه السلام « سألت عن رجل نسي طواف الفريضة » الحديث ، فالوجه أن نحمله على طواف النساء ، واستدل عليه بخبر معاوية بن عمار السابق ، وظاهره محاولة الجمع بين النصوص المزبورة ، مع أن من الواضح عدم المنافاة بينها بعد أن كان الموضوع في بعضها الجاهل ، وفي الآخر الناسي ، ونحوه ما وقع له في التهذيب من الاستدلال على حكم الناسي بخبري الجاهل (٤) المتضمنين الإعادة وبدنة ، مع أن من المعلوم عدم الإعادة على الناسي كما صرح به هو في غير الكتابين ، بل عنه في الخلاف دعوى الإجماع عليه فضلاً عن تصريح غيره ، وما في كشف الثام - من أن الجهالة تعم النسيان ، والسؤال في الثاني عن السهو ، وظاهره النسيان - لا يخفى عليك ما فيه ، ومراده بالثاني خبر علي بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام المتقدم سابقاً ، لكن حكى مثله « انه سئل عن رجل سهى أن يطوف بالبيت حتى يرجع الى أهله قال : اذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة » وهو كذلك في بعض النسخ ؛

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ٢

وفي الآخر « جهل » كما ذكرناه سابقاً ، ويؤيد الأخير موافقته لصحيح ابن يقطين ولفتاوى الأصحاب ومعاقد إجماعهم على أن الاعادة على الجاهل دون النامي ، فيمكن أن يراد من السهو فيه السهو عن الحكم حتى يكون جاهلاً ، فينطبق الجواب حينئذ على السؤال ، وعلى كل فلا إشكال في الحكم المزبور .

كما ان الظاهر عدم الفرق في ذلك بين طواف الحج وطواف العمرة كما سمعت التصريح به في خبر علي بن جعفر (١) نحو المحكي عن الشيخ في المبسوط وابن إدريس ، بل هو مقتضى إطلاق المصنف والفاضل والمحكي عن ابن سعيد ، وإن كان المحكي عن الأكثر أنهم إنما نصوا عليه في طواف الحج ، لكن المحكي عنهم أيضاً أنهم ذكروا في طواف العمرة أن من تركه مضطراً أتى به بعد الحج ولا شيء عليه ، ويمكن إدراج الناسي فيه ، وإلا كان الخبر المزبور وذكر من عرفت له صريحاً وظاهراً كافياً في ثبوته .

وكيف كان فالأحوط إن لم يكن أقوى اعادة السعي معه كما صرح به في الدروس حاكياً له عن الشيخ الخلاف ؛ ولعله لقوات الترتيب المفتضي لفساد السعي كما دل عليه صحيح منصور بن حازم (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال : يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف بهما » اللهم إلا أن يدعى اختصاص ذلك بما قبل فوات الوقت ، للأصل والسكوت عنه في خبر الاستنابة (٣) وغيره ، بل لعل خبره (٤) الآخر ظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف - الحديث ١

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف - الحديث ٦

في المدم ، قال فيه : « سألته عن رجل بدأ بالسمي بالصفاء والمروة قال : يرجع فيطوف بالبيت اسبوعاً ثم يستأنف السمي ، قلت : إنه فاته قال : عليه دم ، ألا ترى إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك » من حيث اقتضاه على وجوب الدم مع القوات ، فهو حينئذ دال على عدم الاعادة عكس ما عرفت ، ولعله إذا لم يذكر الأكثر قضاء السمي ، لكن قد يقال إن الصحيح الأول ظاهر ولو بترك الاستفصال فيه في وجوبه ، ولا ينافيه الخبر المزبور بعد الاغاض عن سنده ، لأن غايته السكوت ، وإلا فيجاب الدم لا ينافي وجوبها ولعله للعقوبة على التقصير في النسيان ، بل لعل سكوته عن الأمر بها اتكالا على إطلاق الأمر بها في الصدر والتشبيه بالوضوء الذي لا يختص بحال الاختيار في الذيل ، وعلى كل حال فلا ريب في أن الاعادة أحوط إن لم تكن أقوى .

وحينئذ لا يحصل التحلل بما يتوقف عليها إلا بالاتيان بها ، فلو عاد لاستدراكها بعد الخروج على وجه يستدعي وجوب الاحرام لدخول مكة لو لم يكونا عليه اكتفى بذلك للاصل وصدق الاحرام عليه في الجملة ، والاحرام لا يقع إلا من محل ، وربما احتل وجوبه فيقضي الفائت قبل الاتيان بافعال العمرة أو بعده ، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان الأول أقوى . كما أن الاحوط فيما لو شك في كون المتروك طواف الحج أو طواف العمرة بإعادتهما وسميها كما عن الفاضل والشهيد ، ويحتمل إعادة واحدهما في ذمته ، بل لعله الأقوى للاصل وتعين المخاطب به في الواقع .

﴿ و ﴾ كيف كان فلا خلاف ولا إشكال في أنه ﴿ لو تعذر المود ﴾ عليه أو شق ﴿ استناب فيه ﴾ بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه ، للخرج ، وقبول الكل لها فكذا الإباح ، والصحيح السابق (١) بل في المدارك « أن

إطلاق الرواية يقتضي جواز الاستنابة للناسي اذا لم يذكر حتى قدم بلاده مطلقاً «  
نحو ما في كشف اللثام » والخبر يعطي أن العود الى بلاده يكفيه عذراً ، ولكن  
الاصحاب اعتبروا العذر احتياطاً « قلت : لعله لان الاصل المباشرة ، وما قيل  
من أن المنساق من إطلاق الخبر المزبور ما هو الغالب من حصول التعذر أو  
التعسر بعد الوصول الى بلاده ، مضافاً الى فحوى ما تقدم من وجوب صلاة  
ركعتيه بنفسه لو نسيهما ، بل وفحوى ما تسمعه في طواف النساء من اشتراطها  
بالتعذر او التعسر إن قلنا به ، وعلى كل حال فالمراد بعدم القدرة ما عرفت من  
التعذر او التعسر ، واحتمل الشهيد إرادة استطاعة الحج ، ولا ريب في ضعفه .  
﴿ ومن شك في عدده ﴾ أو صحته وفساده ﴿ بعد انصرافه ﴾ منه وتامه  
﴿ لم يلتفت ﴾ بخلاف ، لاصالة الصحة وقاعدة عدم العبء بالشك بعد الفراغ  
لانه في تلك الحال أذكر ، والخرج وصحيح ابن حازم (١) سأل الصادق عليه السلام  
« عن رجل طاف الفريضة فلم يدر ستة طاف أم سبعة قال : فليعد طوافه ، قال :  
فقاتنه فقال : ما أرى عليه شيئاً » ونحوه غيره (٢) وفي بعضها (٣) « والاعادة  
احب الي وأفضل » إذ الظاهر إرادة المفروض مما فيه ، لان الشك في الاثناء  
يوجب الاستئناف أو اتيان شوط آخر على ما مستعرف ، ولا قائل بعدم وجوب  
شيء فيه ولو مع الفوات ، إذ هو إما عن عمد أو جهل أو نسيان ، ولكل  
موجب ، ولانه كترك الطواف كلا او بعضاً ، وليس فيها أنه لا شيء عليه  
أصلاً ، فالحكم به صريحاً في الروايات بعد مراعاة الاجماع اوضح دليل على  
إرادة صورة الشك بعد الانصراف ، ولا ينافي ذلك الحكم في بعضها باستحباب

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و ١٠

الاعادة وان لم نجد به قائلًا ، وحينئذ فلا ريب في دلالة النصوص المزبورة مضافا الى عموم قول الباقر عليه السلام في خبر ابن مسلم (١) : « كل ما شككت فيه مما مضى فامضه » والمدار في الانصراف عنه العرف ، ولعل منه ما اذا اعتقد انه أتم الطواف وإن كان هو في المطاف ولم يفعل المنافي ، خصوصاً اذا تجاوز الحجر ، أما قبل اعتقاد الآعام فهو غير منصرف كان عند الحجر او بعده او خارجاً عن المطاف أو فعل المنافي كما صرح به في كشف الثام : والله العالم .

﴿ وان كان ﴾ الشك ﴿ في أثنائه فان كان شكاً في الزيادة ﴾ على السابع ﴿ قطع ولا شيء عليه ﴾ بلا خلاف محقق أجده فيه ، فان الحلبي وإن أطلق البناء على الأقل مع الشك ثم قال : وإن لم يتحصل له شيء أعاده أي لم يتحصل أنه طاف شيئاً ولو شوطاً واحداً ، كقول سائر من طاف ولم يحصل كم طاف فعليه الاعادة ، وعد ابن حمزة من بطلان الطواف الشك فيه من غير تحصيل عدد ، إلا أن ذلك كله يمكن كونه في غير ما نحن فيه ، وإلا كان مجعولاً بأصلي عدمها والبراءة من الاعادة ، وصحيح الحلبي (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعة طاف أو ثمانية فقال : أما السبعة فقد استيقن ، وإنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين » بل هو شامل لموضوع المسألة السابقة ، وهو الشك بعد الانصراف ، نعم لا يكون ذلك إلا اذا كان الشك عند الركن قبل نية الانصراف ، لانه اذا كان قبله استلزم الشك في النقضان المقتضي لتردده بين محذورين : الاكمال المحتمل للزيادة عمداً ، والقطع

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث - ٣

من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

المحمل للنقيصة كذلك كما صرح به في المسالك وغيرها ، بل حكى عن الفنية  
ايضاً ، لكن في المدارك «فيه منع تأثير احتمال الزيادة كما سيجيء في مسألة الفك  
في النقصان» قلت : هو مبني على مختاره ، واستعرف ضعفه ، والله العالم .  
﴿ وان كان ﴾ أي الشك ﴿ في النقصان ﴾ كمن شك قبل الركن أنه  
السابع أو الثامن ، أو شك بين الستة والسبعة أو ما دونهما اجتمع معها احتمال  
الثمانية فما فوقها أو لا ، كان عند الركن أو لا ، فتي كان كذلك ﴿ استأنف  
في الفريضة ﴾ كما في المنع والنهاية والمبسوط والسرائر والجامع والفنية  
والمهذب والجل والعقود والتهذيب والنافع والقواعد وغيرها على ما حكى  
عن بعضها ، ولذا نسبته في المدارك إلى المشهور ، بل في محكي الفنية الاجماع ، وهو  
الحجة بعد المعتبرة المستفيضة التي منها صحيح منصور بن حازم (٢) السابق ونحوه  
ومنها خبر أبي بصير (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل شك في طواف الفريضة  
قال : يمد كلها شك » ومنها خبره (٣) الآخر قال : « قلت له رجل طاف  
بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طواف أم سبعة أم ثمانية قال : يمد طوافه  
حتى يحفظه » ومنها قول الصادق عليه السلام في الموثق لحنان بن سدير (٤) في من  
طاف فأوهم فقال : طفت اربعة او طفت ثلاثة : « ان كان طواف فريضة فليلق  
ما في يديه ويستأنف ، وان كان طواف نافلة فاستيقن ثلاثة وهو في شك من  
الرابع أنه طاف ، فليبن على الثلاثة ، فإنه يجوز له » وخبر احمد بن عمر  
المرهبي (٥) سأل ابى الحسن الثاني عليه السلام « عن رجل شك في طوافه فلم يدر أسته  
طاف أم سبعة فقال : ان كان في فريضة أعاد كل ما شك فيه ، وان كان نافلة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف



بنى على ما هو أقل « ومنها صحيح الحلبي (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل طاف لم يدر ستة أم سبعة قال : يستقبل » ونحوه المروي (٢) عن التهذيب ، بل ربما وصف بالصحة ، ومنها خبر صفوان أو حسنه (٣) « سألت أبا الحسن الثاني عليه السلام عن ثلاثة نفر دخلوا في الطواف فقال : كل منهم لصاحبه تحفظوا الطواف ، فلما ظنوا أنهم فرغوا قال واحد : معي سبعة اشواط ، وقال الآخر معي ستة اشواط ، وقال الثالث : معي خمسة اشواط ، قال : إن شكوا كلهم فليستأنفوا ، وإن لم يشكوا واستيقن كل منهم على ما في يده فليبنوا » والمرسل (٤) عن الصادق عليه السلام « انه سئل عن رجل لا يدرى ثلاثة طاف أم أربعة قال : طواف فريضة أو نافلة ، قال : اجبني فيها ، فقال عليه السلام : ان كان طواف نافلة فابن على ما شئت ، وإن كان طواف فريضة فاعد الطواف » بل قيل في التذكرة والمنتهى انه من خبر رفاعه (٥) عنه عليه السلام فيكون صحيحاً ، ولكنه غير معلوم ، الى غير ذلك من النصوص المنجبر ضعف بعضها بما سمعت من الشهرة والاجماع المحكي والتعاقد وغير ذلك .

لكن مع ذلك كله حكى الفاضل عن المفيد انه قال : « من طاف بالبيت فلم يدر أستا طاف أو سبعا فليطف طوافا آخر ليستيقن انه طاف سبعا » وفهم منه البناء على الأقل على أن مراده بطواف آخر شوط آخر ، وحكاه عن علي

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٩ - ٢ - ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٥ والفقير

ج ٢ ص ٢٤٩ الرقم ١١٩٥

ابن بابويه والحلي وابي علي ، واختاره بعض متأخري المتأخرين ، لاصلي البراءة وعدم الزيادة ، وصحيح منصور بن حازم (١) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر أسته طاف او سبعة قال : فليعد طوافه ، قلت : ففاته فقال : ما أرى عليه شيئاً ، والاعادة أحب إلي وافضل » وصحيحه الآخر (٢) قال للصادق عليه السلام : اني طفت فلم ادر ستة طفت ام سبعة فطفت طوافاً آخر فقال : هلا استأنفت ؟ قال : قلت قد طفت وذهبت ، قال : ليس عليك شيء » إذ لو كان الشك موجباً للاعادة لأوجبها عليه ، وصحيح رفاعه (٣) عنه عليه السلام « في رجل لا يدري ستة طاف او سبعة قال : يبني على يقينه » وفيه ان الاصل مقطوع بما عرفت ، كما ان المراد بالصحيح الاول ما سمعت من الشك بعد الفراغ لا في اثباته ، وإلا كان مخالفاً للاجماع على الظاهر ، واحتمال الصحيح الثاني (٤) النافلة ، بل والشك بعد الانصراف ، بل قد يحتمل قوله « قد طفت » الاعادة على معنى فعلت الامر بن الكمال والاعادة ، والثلاث النافلة ايضاً ، والشك بعد الانصراف ، والبناء على اليقين بمعنى انه حين انصرف اقرب الى اليقين مما بعده ، فلا يلتفت الى الشك بعده ، وإرادة الاعادة أي يأتي بطواف يتيقن عدده ، كل ذلك لقصورها عن المعارضة من وجوه . ومن الغريب ما عن بعضهم من حمل اخبار المشهور على الذنب ، لقوله عليه السلام في الصحيح الاول : « ما ارى عليه شيئاً » إذ لو كانت واجبة لكان عليه شيء ، بل قوله عليه السلام « والاعادة أحب الي وافضل » صريح في ذلك ، اذ قد عرفت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب الطواف - الحديث

٨ - ٣ - ٥

(٤) وفي النسخة الاصلية « الصحيح النافي » والصواب ما ابتدأناه

ان التدبر في الصحيح المزبور وما شابهه يقتضي كون المراد من السؤال فيه الشك بعد الفراغ ، وإلا كان ظاهراً في وجوب الاعادة ، فان لم يفعل وقد فاته الامر للرجوع الى أهله ونحوه فلا شيء عليه ، والاعادة افضل ، ولعله لذا قال في المدارك بعد تمام الكلام في المسألة : « وكيف كان فينبغي القطع بعدم وجوب العود لاستدراك الطواف مع عدم الاستثناء كما دلت عليه الاخبار الكثيرة وتبعه عليه المجلسي قال : « ثم إنه على تقدير وجوب الاعادة فالظاهر من الأدلة ان ذلك مع الامكان وعدم الخروج من مكة والمشقة في العود لا مطلقاً ، ولا استبعاد في ذلك » ولكن لا يخفى عليك ما فيه ، ضرورة كون المنتجه حينئذ جريان حكم نارك الطواف عليه ، لان الفرض فساد ما وقع منه بالشك في اثنا عشر جريان المنتجه ذلك ايضاً على القول الثاني اذا لم يبين على الأقل بل بنى على الأكثر واتم الطواف ، بل يمكن دعوى الاجماع على خلاف ما ذكرناه ، ومن هنا قلنا يجب حمل الصحيح ونحوه على ارادة كون الشك بعد الفراغ ، وان ابيت فالطرح وإيكال علمه اليهم (عليهم السلام) خير من ذلك ، لرجحان تلك الأدلة من وجوه ، والله العالم .

﴿ و ﴾ على كل حال فقد ظهر لك انه في الفرض المزبور ﴿ بيني على الأقل في النافذة ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، لما سمعته من النصوص الظاهر اكثرها كالتفاوت في حصر المشروعية في ذلك ، لكن عن الفاضل وثاني الشهيدين جواز البناء على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة كالصلاة للتشبيه بها ، وللمرسل (١) المتقدم الأمر بالبناء على ما شاء ، والتعبير بالجواز في الموثق (٢) السابق ، إلا ان ذلك كله كما ترى لا يجترى به على الخروج عما

هو كالمتمفق عليه نصاً وفتوى من ظهور تعين البناء على الأقل الذي هو احوط مع ذلك ايضاً ، والله العالم .

المسألة (٢) الثانية من زاد على السبع ناسياً وذكر قبل بلوغه الركن (١) المراقبي قطع ولا شيء عليه (٢) كما صرح به الشيخ وبنو زهرة والبراج وسعيد والفاضل وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المشهور لخبر ابي كهمس (١) المنجبر بما عرفت « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط قال : ان كان ذكر قبل ان يأتي الركن فليقطعه وقد اجزأ عنه ، وان لم يذكر حتى بلغه فليتم اربعة عشر شوطاً . وليصل اربع ركعات » بل لا اجد فيه خلافاً إلا من بعض متأخري المتأخرين بناء على اصل فاسد ، وهو عدم انجبار الخبر الضعيف بالعمل ، والفرض ضعف الخبر المزبور ، مع انه معارض بخبر عبدالله بن سنان (٢) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « سمعته يقول : من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم اربعة عشر شوطاً ، ثم ليصل ركعتين » المحترق سنده بل عن العلامة الحكم بصحته ، إلا ان ذلك كله كما ترى لا يوافق ما حرراه في الاصول ، فيجب حمل الخبر المزبور بمد قصوره عن المقاومة على ارادة إتمام الشوط من الدخول في الثامن او غير ذلك ، وحيث قد هنا كالمقيد لما سمعته سابقاً من ان من زاد على السبعة سهواً أو كملها اسبوعين كما تقدم الكلام في ذلك مفصلاً ، والله العالم .

المسألة (٣) الثالثة من طاف وذكر انه لم يتطهر أعاد في الفريضة دون النافلة ويعيد صلاة الطواف الواجب واجباً والندب ندباً (١) لما عرفته سابقاً من اشتراط

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٤ - ٥

ج ١٩ ( في حكم من نسي الطواف حتى رجع الى اهله وواقع ) - ٣٨٥ -

الطهارة من الحدث في الطواف الواجب ، قال ابن مسلم (١) في الصحيح « سألت أحدهما (عليهما السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور قال : يتوضأ ويميد طوافه ، وإن كان تطوعاً توضأ وصلى ركعتين » وقد عرفت الكلام في ذلك مفصلاً ، والله العالم .

المسألة ( الرابعة من نسي طواف الزيارة ) أي الحج ( حتى رجع الى أهله وواقع قيل ) والقائل الشيخ في عكس النهاية والمبسوط وابن البراج وسعيد : ( عليه بدنة ) لحسن معاوية بن عمار (٢) « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن متمتع وقع على أهله ولم يزر البيت قال : ينحر جزوراً ، وقد خشيت أن يكون نلم حجه إن كان عالماً ، وإن كان جاهلاً فلا بأس عليه » لأنه بعمومه يشمل الناسي فان الظاهر أن قوله (عليه السلام) « إن كان عالماً » قيد لثم الحج ، وأن البأس المنفي هو التلم والاثم دون النحر الذي هو ليس من البأس في شيء ، وصحيح علي بن جعفر (٣) عن أخيه المتقدم سابقاً المشتغل على التصريح بمساواة الحج والعمرة في ذلك ، وصحيح العيص (٤) « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت قال : يهريق دماً » وإن كان هو ظاهراً في غير الطواف المنسي ، ولا تصريح فيه بالبدنة ، كصحيح علي بن جعفر (٥) وخبري علي بن يقطين (٦) وابن أبي حمزة (٧) المتقدمين سابقاً في الجاهل بناء على شموله

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ١ - ٢

(٣) و(٥) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٥٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

للناسي ، وإن كان فيه منع واضح ، على أن مقتضاها ذلك وإن لم يواقع كما  
عن التهذيب والمهذب والتحرير هنا للاطلاق المزبور الذي قد عرفت كونه في  
الجاهل لا الناسي .

﴿ و ﴾ على كل حال فعليه مع ذلك ﴿ الرجوع الى مكة للطواف ﴾ الذي  
قد عرفت الحال فيه ﴿ وقيل ﴾ والقائل الحلي والفاضل والشهيدان وغيرهم على  
ما حكى عن بعضهم ، بل عن بعض نسبته الى الأكثر : ﴿ لا كفارة عليه وهو الأصح ﴾  
للاصل ورفع النسيان عن الأمة وعموم ما دل على نفيها عن الناسي ، كالصحيح  
المروي (١) عن العال « في المحرم يأتي أهله ناسياً قال : لا شيء عليه إنما هو  
بمنزلة من أكل في شهر رمضان وهو ناسٍ » وفي المرسل (٢) عن الفقيه « إن  
جامعت وأنت محرم - الى أن قال - : وإن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا  
شيء عليك » مضافاً الى ما دل على نفيها عن الجاهل أيضاً بناء على شعوله للناسي  
خصوصاً مثل حسن معاوية (٣) عن الصادق عليه السلام « ليس عليك فداء شيء أتيت به  
وأنت جاهل إذا كنت محرماً في حجك أو صمرتك إلا الصيد ، فإن عليك الفداء  
بجهالة كان أو صمد » كل ذلك مع عدم صراحة النصوص المزبورة في الجماع حال  
النسيان ، لاحتماها أو بعضها وقوعه بعد الذكر .

بل ظاهر قول المصنف : ﴿ ويحمل القول الأول على من واقع بعد الذكر ﴾  
قبول عبارة القائل لذلك ، فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف ، وإن قال في  
كشف اللثام : إن عبارات المبسوط والنهاية والجامع لا تقبل ذلك ، على أن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ٧ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب كفارات الصيد - الحديث ٤

الأخبار المزبورة قد اشتمل بعضها (١) على إهراق دم ، وآخر (٢) على الجزور وثالث (٣) على الهدي ، ولم أقف على نص في البدنة إلا ما سمعته من خبري ابن يقطين وعلي بن أبي حمزة الذين لم يعتبر فيهما الواقعة ، بل قد يقال بدلالة حسن معاوية بن عمار (٤) السابق المذكور دليلاً للقول الأول على المطلوب بدعوى صوم نفي البأس للكفارة ايضاً بعد جعل العلم قيداً للجميع ما تقدمه لا خصوص الثلم والانس ، بل في ما حضرني من المدارك روايته « لا شيء عليه » بدل نفي البأس وحينئذ فالجمع بين النصوص بالحمل على النذب أولى من الجمع بينها بتخصيص تلك العمومات بمحل الفرض ، لما عرفته من قصور المعارض من وجوه ، والله العالم .

﴿ ولو نسي طواف النساء ﴾ حتى رجع الى أهله ﴿ جاز أن يستناب ﴾ بلا خلاف أجده فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع بقسميه عليه ، إنا الكلام في جواز ذلك اختياراً كما هو ظاهر المتن او صريحه بقريضة التقيد السابق في طواف الحج ، وكذا غير المتن ، بل في الدروس أنه الأشهر بل هو المشهور ، بل قيل لا خلاف فيه بين القدماء والمتأخرين إلا من الشيخ والفاضل في التهذيب والمنتهى فاشترطا فيه التعمد ، مع أن الاول قد رجع عنه في النهاية والثاني قال بما في المتن في أكثر كتبه كالتحرير والارشاد والتلخيص والتذكرة للحرَج والمعتبرة المستفيضة كصحيح معاوية بن عمار (٥) الذي هو نحو صحيح الحلبي (٦) المروي عن المستطرفات ، سأل الصادق عليه السلام « عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع الى أهله قال : يرسل فيطاف عنه » وصحيحه الآخر وحسنه (٧) سأله عليه السلام ايضاً عن

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب كفارات الاستمتاع

الحديث ٢ - ١ - ١

(٣) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف

الحديث ١ - ٣ - ١١ - ٦

ذلك ، فقال : « لا تحل له النساء حتى يزور البيت ، وقال : يأمر من يقضي عنه إن لم يحج ، فان توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره » وصحيحه الثالث (١) عنه رحمته أيضاً « رجل نسي طواف النساء حتى يرجع الى أهله قال : يأمر من يقضي عنه إن لم يحج ، فانه لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت » بل قوله رحمته فيها « ان لم يحج » كالصرح في إرادة أنه إن لم يكن عاد بنفسه فليستنب ، ولا ريب في شموله لحال الاختيار ، وإلا لقال : فان لم يتمكن فليأمر من يطوف عنه .

ومنه يعلم أن المراد بما في ذيل الأخير وصدر غيره الطواف بنفسه وبغيره وإن كان ظاهر النسبة اليه المباشرة ، أو أنه مشروط بالتعذر كما عن الشيخ والفاضل في المنتهى لاصالة المباشرة في العبادات وبقاء حرمة النساء ، وصحيح معاوية (٢) عنه رحمته أيضاً « في رجل نسي طواف النساء حتى دخل الكوفة قال : لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت » قلت : فان لم يقدر قال : يأمر من يطوف عنه » وصحيحه الآخر (٣) عنه رحمته أيضاً سأل « عن رجل نسيه حتى يرجع الى أهله فقال : لا تحل له النساء حتى يزور البيت » فان هو مات فليقض عنه وليه أو غيره ، فاما ما دام حياً فلا يصلح أن يقضي عنه ، وإن نسي الجمار فليسا بسواء إن الرمي سنة والطواف فريضة » مضافا الى إمكان المناقشة في دليل الأول بدعوى انصراف الاطلاق السابق الى ما هو الغالب من التعذر أو التمسر في الرجوع حتى يصححي « ان لم يحج » فانها لا صراحة فيها ، بل أقصاها الاطلاق المنساق الى ذلك ، فتبقى اصالة المباشرة حيثئذ على حالها مؤيدة بظاهر الامر فيها أيضاً

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث



على أن الجمع بين النصوص بالتقييد أولى من الجمع بالنسب .  
 لكن لا يخفى عليك انقطاع الاصلين بما عرفت ، وكون التقييد في الأول  
 في كلام السائل ، والتعبير في الثاني بلفظ « لا يصلح » الذي هو أعم من الحرمة  
 بل قيل بظهوره في الكراهة حاكياً له عن المتأخرين كافة ، بل عن الشيخ في  
 الاستبصار التصريح بصراحته فيها ، وحينئذ يكون دليلاً للمطلوب لا عليه ،  
 والمناقشة المزبورة مجرد دعوى لا شاهد لها ، خصوصاً في ذوي الأمانة القريبة  
 ونحوهم ممن لا مشقة عليهم في العود ، كل ذلك مضافاً الى الانحياز بالشهرة العظيمة  
 إلا انه مع ذلك كله والاحتياط لا ينبغي تركه .

ثم انه قد يستفاد من نحو إطلاق العبارة عدم اعتبار استمرار النسيان الى  
 أن يرجع الى أهله في الاستنابة المزبورة ، بل ينبغي الجزم به مع التعذر أو  
 التمسر قبل ذلك ، أما مع عدمهما فلا يبعد ذلك ايضاً وإن كان السؤال في النصوص  
 المزبورة مقيداً بالرجوع الى أهله ، ومقتضاه بقاء غيره على اصالة المباشرة ، إلا انه  
 بمعونة إطلاق الفتوى التي بها يخرج المعارض عن المقاومة كي يتجه التقييد خصوصاً  
 مع ظهور لفظ « لا يصلح » في الكراهة قد يقوى عدم إرادة التقييد منه ، نعم  
 مع فرض القرب من مكة وعدم المانع له يرجع بنفسه .

وعلى كل حال فظاهر ما سمعته من النص والفتوى وجوب فضائه وإن كان  
 قد طاف طواف الوداع ، مضافاً الى كونه مستحباً فلا يجزي عن الواجب ، لكن  
 قال الصادق ( عليه السلام ) في خبر اسحاق (١) « لولا ما من الله به على الناس  
 من طواف الوداع لرجعوا الى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم » بل عن  
 أبي بن بابويه الفتوى بذلك إلا انه قاصر عن المعارضة من وجوه ، خصوصاً مع

إمكان اختصاصه بالعمامة الذين لا يعرفون وجوب طواف النساء ، وإرادة المنة على المؤمنين بالنسبة الى نسائهم الغير العارفات ، وكون المراد أن الاتفاق على فعل طواف الوداع سبب لتمكن الشيعة من طواف النساء ، إذ لولاه لم تتمهم التقية بتركه غالباً وعلى كل حال فلا تحمل له النساء بدونه حتى العقد سواء كان المكلف به رجلاً أو امرأة ، ويحرم حينئذ عليها تمكين الزوج كما تقدم ذلك كله في أحكام الاحرام ، نعم الظاهر اختصاص اجزاء الاستنابة بما إذا لم يكن الترك عمداً ، أما معه فالأصل يقتضي وجوب الرجوع بنفسه كما صرح به في الدروس .

﴿و﴾ كيف كان ف ﴿لومات﴾ ولم يقضه بنفسه أو بغيره ﴿قضاء﴾  
 وليه ﴿بنفسه أو بغيره﴾ كما في النافع ومحكي النهاية والسرائر ﴿وجوباً﴾ بلا خلاف أجده فيه ، لما سمعته من النص ، بل ظاهر صحيح معاوية (١) إجزاء فعل الغير عنه وإن لم يكن باستنابة من الولي ، ولا بأس به ، لأنه من قبيل الديون ، والله العالم .

المسألة الخامسة من طاف كان بالخيار في تأخير السعي ﴿ساعة ونحوها﴾ بل ﴿الى﴾ زمان سابق على صدق اسم ﴿الفد﴾ بلا خلاف أجده فيه ، للأصل وصحيح ابن مسلم (٢) سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن رجل طاف بالبيت فاعبى أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة ؟ فقال : نعم » وصحيح ابن سنان (٣) على ما في التهذيب سأل أبا عبد الله عليه السلام « عن رجل يقدم حاجاً وقد اشتد عليه الحر فيطوف بالكعبة أيؤخر السعي الى أن يبرد ؟ فقال : لا بأس به ، وربما فعلته ، قال : وربما رأيت يؤخر السعي الى الليل » ورواه في الكافي والفقيه الى

(١) الوسائل - الباب - ٥٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦٠ - من ابواب الطواف - الحديث ٢ - ١

ج ١٩ ( في وجوب تأخير الطواف والسمي عن الوقوفين على المتمتع ) — ٣٩١ —

قوله **فصل** : « وربما فعلته » ولكن في الثاني منها وفي حديث آخر « الى الليل » وعلى كل حال هو دال بناءً على ظهوره في دخول الغاية على جواز فعله في الليل الداخل فيه مسماه أجمع حتى يتحقق صدق اسم الغد **﴿ ثم لا يجوز مع القدرة ﴾** كما نص عليه في النافع والفوائد وغيرهما ومحكي التهذيب والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر والجامع لصحيح الملا بن رزين (١) « سألت عن رجل طاف بالبيت فأعيى أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة الى غد ؟ قال : لا » وصحيح محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « سألت عن رجل طاف بالبيت فأعيى أيؤخر الطواف بين الصفا والمروة الى غد ؟ قال : لا » وهما كما ترى ظاهران في عدم الجواز اليه كما صرح به من عرفت ، بل لا اجد فيه خلافاً إلا من ظاهر المتن وربما نزل على خروج الغاية ، وإلا كان نادراً لا دليل له سوى الأصل المقطوع والاطلاق المقيد بما عرفت ، نعم الظاهر اختصاص المنع بذلك ، أما التأخير ولو الى آخر الليل كما اشرنا اليه سابقاً فلا بأس به للاصل إن لم يكن ظاهر الاطلاق السابق ، هذا كله مع القدرة ، أما مع عدمها فلا إشكال في الجواز كما صرح به غير واحد ، لاستحالة التكليف بما لا يطاق ، وعدم دليل على مشروعية الاستئناة في الفرض فضلاً عن وجوبها ، فيصبر حينئذ حتى يضيق الوقت كما تقدم الكلام في مثله سابقاً ، والله العالم .

المسألة **﴿ السادسة ﴾** يجب على المتمتع تأخير الطواف والسمي **﴿ للحج ﴾** حتى يقف بالموقفين ويقضي مناسك **﴿ منى ﴾** يوم النحر **﴿ بلا خلاف ﴾** محقق ممتد به أجده ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها مستفيض او متواتر ، بل في محكي المعبر والمنتهى والتذكرة نسبته الى اجماع العلماء كافة ، وهو الحجة بعد

خبر أبي بصير (١) المنجبر بما عرفت « قلت : رجل كان متمتعاً فأهل بالحج قال : لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات - فإن هو طاف قبل أن يأتي منى من غير علة فلا يعتد بذلك الطواف » ومفهوم الصحيح (٢) والموتق (٣) كالصحيح بل الصحيح الآتين بل وغيرهما ، فمن الغريب ما وقع من بعض متأخري المتأخرين من جواز ذلك مطلقاً استناداً الى إطلاق بعض النصوص ، كصحيح ابن يقطين (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المتمتع يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه الى منى قال : لا بأس » وصحيح حفص بن البختري (٥) عنه ( عليه السلام ) أيضاً في تعجيل الطواف قبل الخروج الى منى ، فقال : « هما سواء آخر ذلك او قدمه يعني المتمتع » وغيرهما المقيد بما أشار اليه المصنف رحمته الله وغيره .

بل لا خلاف معتد به أجده فيه من انه رحمته الله لا يجوز التعجيل إلا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاجز رحمته الله عن العود او الزحام ونحوهم من ذوي الأعذار الموتق او الصحيح (٦) « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن المتمتع اذا كان شيخاً كبيراً او امرأة تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتي منى قال : نعم من كان هكذا يعجل » والخبر (٧) كالصحيح عنه عليه السلام أيضاً « سألت عن المرأة تمتت بالعمرة الى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت

(١) و (٢) و (٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج

الحديث ٥ - ٧ - ٣

(٣) و (٥) و (٧) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث

٢ - ٣ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٧

الجواهر - ٤٩

الطمت قبل يوم النحر أ يصلح لها ان تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى قال : إذا خافت ان تضطر الى ذلك فعلت » وخبر اسماعيل بن عبدالحق (١) عن الصادق عليه السلام « لا بأس ان يجعل الشيخ الكبير والمريض والمرأة والمملول طواف الحج قبل أن يخرج الى منى » وحسن الحلبي ومعاوية بن عمار (٢) عنه عليه السلام أيضاً « لا بأس بتمجيل الطواف للشيخ الكبير والمرأة تخاف الحيض قبل أن تخرج الى منى » بل عن ابن زهرة الاجماع على التقديم على الحلق يوم النحر للضرورة ، فما عن ابن ادریس - من عدم جواز التقديم مطلقاً للاصل المقطوع بما سمعت ، واندفاع الحرج بحكم الاحصار - واضح الضعف نحو ما سمعته من بعض متأخري المتأخرين من الجواز مطلقاً الذي هو على طرف الافراط معه ، وربما استظهر أيضاً من عبارة التذكرة ، قال : « وردت رخصة في جواز تقديم الطواف والسعي على الخروج الى منى وعرفات ، وبه قال الشافعي ، لما رواه العامة (٣) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج » ومن طريق الخاصة رواية صفوان بن يحيى الأزرق (٤) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة تمتت الى آخرها ، إذا ثبت هذا فالأولى التقييد للجواز بالمعذر بناء على إرادة الأفضل من الأولى » ولكن فيه منع واضح ، خصوصاً بعد أن حكى اجماع العلماء سابقاً على عدم الجواز . نعم ما يحكى من عبارة الخلاف « روى أصحابنا

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ٤ وهو حسن

حفص بن البختري ومعاوية بن عمار وحماة عن الحلبي جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام

(٣) كنز العمال ج ٣ ص ٥٩ الرقم ١٠٧٥

(٤) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

رخصة في تقديم الطواف والسعي قبل الخروج الى منى وعرفات ، والأفضل أن لا يطوف طواف الحج الى يوم النحر إن كان متمتعاً « ظاهر في ذلك ، لكن عن ابن إدريس احتمالاً حال الضرورة ، أي الأفضل مع العذر التأخير ، ولا بأس به ، وإلا كان نادراً محجوجاً بما عرفت .

والظاهر الاجزاء لمن قدمه لخوف العارض ثم بان عدم حصوله لقاعدة الاجزاء كما هو واضح .

وكذا يجوز تقديم طواف النساء للضرورة كما عن الفاضل وغيره النصريح به ، بل في كشف الثام أنه المشهور لعموم ما تقدم ، وخصوص قول الكاظم عليه السلام في صحيح ابن يقطين (١) أو خبره المنجبر بما عرفت : « لا بأس بتمجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه الى منى ، وكذلك لا بأس لمن خاف أمراً لا ينتهي له الانصراف الى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى اذا كان خائفاً » .

خلافاً للحلي ايضاً ، فلم يجوزه للاصل ، واتساع وقته ، والرخصة في الاستنابة فيه ، وخروجه عن أجزاء المنسك ، وعموم قوله عليه السلام لاسحاق بن عمار (٢) « إنما طواف النساء بعد أن يأتي منى » وخصوص خبر علي بن ابي حمزة (٣) « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة ومعه نساؤه وقد أمرهن فتمتنعن قبل التروية بيوم او يومين او ثلاثة فخشي على بعضهن الحيض فقال : إذا فرغن من تمتعن وأحلمن فلينظر الى التي يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل وتهل بالحج من مكانها ثم تطوف بالبيت وبالصفا والمروة ، فإن حدث بها شيء »

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ٦٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٥

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٤

قفزت بقية المناسك وهي طامث ، قال : فقلت : أليس قد بقي طواف النساء ؟ قال : بلى ، قلت : فهي مرتبة حتى تفرغ منه ، قال : نعم ، قلت : فلم لا يتركها حتى يقضي مناسكها ؟ قال : يبقى عليها منك واحد أهون عليها من أن تبقى عليها المناسك كلها بخافة الحدثان ، قلت : أباي الجلال أن يقيم عليها والرفقة قال : ليس لهم ذلك تستمدي عليهم حتى يقيم عليها حتى تظهر وتقضي مناسكها .

لكن فيه أن الأصل مقطوع بما عرفت ، والعموم مخصص به أيضاً ، والخبر المزبور قاصر عن المعارضة سنداً وعملاً ، بل قيل ومتناً ، لظهوره في قدرتها على الاتيان بطواف النساء بعد الوقوفين ولو بالاستعداد المخالف للأصول بل والصحيح (١) الوارد في مثل القضية المتقدم سابقاً المتضمن لمضيها وأنه قد تم حجها ، واتساع الوقت مخالف للفرض الذي هو الضرورة الموجبة لعدم القدرة على الاتيان به مطلقاً ، والرخصة إنما هي في صورة النسيان خاصة ، وإلحاق الضرورة به قياس فاسد .

❦ وكيف كان فلا خلاف أجده إلا من الحلبي أيضاً في أنه ❦ يجوز التقديم للمقارن والمفرد ❦ بل في محكي المعتبر نسبته الى فتوى الاصحاب ، بل عن الشيخ وصريح الغنية للاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المعتبرة المستفيضة التي منها نصوص حجة الوداع (٢) ومنها صحيح حماد بن عثمان (٣) سأل الصادق ❦

(١) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣ و ١٣

و ١٤ و ٣١ و ٣٢ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١

عن مفرد الحج يقدم طوافه أو يؤخره فقال . هو والله سواء عجله أو أخره «  
ومنها موثق زرارة (١) سأل أبا جعفر عليه السلام « عن المفرد للحج يقدم مكة يقدم  
طوافه أو يؤخره قال : سواء » ومنها خبر أبي بصير (٢) عن الصادق ( عليه  
السلام ) « إن كنت أحرمت بالمتعة فقدمت يوم التروية فلا متعة لك ، فأجعلها  
حجة مفردة تطوف بالبيت وتسمى بين الصفا والمروة ثم تخرج الى منى ولا هدي  
عليك » وخبر إسحاق بن صمار (٣) سأل الكاظم ( عليه السلام ) « عن المفرد  
بالحج إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة أيعجل طواف النساء قال : لا ، إنما  
طواف للنساء بعد ان يأتي منى » ونحوه خبر موسى بن عبدالله (٤) سأل الصادق  
( عليه السلام ) عن مثل ذلك إلا انه ذكر انه قدم ليلة عرفة ، الى غير ذلك من  
النصوص التي ينتفي في جملة منها احتمال إرادة التمجيل بعد مناسك منى قبل انقضاء  
أيام التشريق وبعده ، بل أخبار حجة الوداع صريحة في ذلك ايضاً ، بل ظاهرها  
- خصوصاً مع ملاحظة قوله عليه السلام فيها « خذوا غني مناسككم » كظهور  
ما سمعته من التسوية في غيرها - عدم الكراهة ايضاً ، بل عن الخلاف والنهاية ان  
اي وقت شاء ، والتعجيل أفضل وإن كان هو مطلقاً ، لكن في المتن والقواعد  
جواز ذلك على كراهية ولعلها خروجاً عن شبهة الخلاف ، او لما قيل من  
خبر زرارة (٥) « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) عن مفرد الحج يقدم طوافه  
او يؤخره قال : يقدمه ، فقال رجل الى جنبه لكن شيخني لم يفعل ذلك كان

(١) و(٣) و(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب اقسام الحج - الحديث

٢ - ٤ - ٣

(٢) لم نعثر عليه فيما تتبعناه من كتب الأخبار

(٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١٠



إذا قدم اقام بفخ حتى اذا رجع الناس الى منى راح معهم ، فقلت له من شيخك ؟ فقال علي بن الحسين (عليهما السلام) فسألت عن الرجل فإذا هو اخو علي بن الحسين (عليهما السلام) لأمه « إلا انه كما ترى مع ضعفه دلالة على عدم الكراهة اوجه ، ولكن الأمر في ذلك سهل بعد معروفة التسامح فيها ، وعلى كل حال فما عن ابن ادريس من عدم جواز التقديم للأصل المقطوع بما عرفت ، والاحتياط للاجماع على الصحة مع التأخير بخلاف التقديم ، وفيه منع الخلاف فيه من غيره ، هذا ، وقد تقدم البحث في وجوب تجديد التلبية عليها اذا طافا وعده ، والتفصيل بين المفرد فيجدد دون المقارن ، فلاحظ وتأمل .

المسألة ﴿ السابعة ﴾ لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي لمتنع ولا لغيره اختياراً ﴿ بلا خلاف اجمعه فيه كما اعترف به غير واحد ، بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع عليه ، مضافاً الى النصوص كصحيح معاوية بن عمار (١) « ثم اخرج الى الصفا فاصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت ثم ائت المرأة فاصعد عليها وطف بهما سبعة اشواط ، تبدأ بالصفاء وتختتم بالروة ، فإذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء احرمت منه إلا النساء ، ثم ارجع الى البيت وطف به اسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام ابراهيم (عليه السلام) » وثم للترتيب قطعاً ، ومرسل احمد بن محمد (٢) « قلت لابي الحسن (عليه السلام) جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى قال : لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء » ونحوها غيرهما ﴿ نعم يجوز ﴾ تقديمه ﴿ مع الضرورة والخوف من الحيض ﴾ بلا خلاف اجمعه فيه ايضاً ،

(١) الوسائل - الباب - ٤٤ - من ابواب زيارة البيت - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطواف - الحديث ١

بل في المدارك انه مقطوع به في كلام الاصحاب لنفي الحرج وفحوى ما تقدم من نظائره ، وموثق سماعة بن مهران (١) عن ابي الحسن الماضي (عليه السلام) « سألته عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل ان يسمى بين الصفا والمروة فقال لا يضره ، يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حججه » بعد حمله على حال الضرورة جمعاً بينه وبين غيره وفحوى صحيح ابي ايوب (٢) المتقدم سابقاً عن الصادق (عليه السلام) المتضمن الرخصة في ترك طواف النساء للمرأة الحائض التي لم يتم عليها جهالها ولا تستطيع ان تتخلف عن اصحابها ، ضرورة اولوية التقديم من الترك ، ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط في ذلك ولو بالاستئابة ، لانه يحتمل عدم الجواز ، لاصول عدم الاجزاء مع مخالفة الترتيب ، وبقائه في الذمة ، وبقائهن على الحرمة ، مع ضعف الخبر ، واندفاع الحرج بالاستئابة ، وسكوت اكثر الاصحاب على ما في كشف اللثام ، وقد سمعت ما عن ابن ادريس من منع تقدمه على الموقفين ، والله العالم .

المسألة (٣) الثامنة من قدم طواف النساء على السعي ساهياً اجراً ﴿ كما في النافع والقواعد وغيرها ومحكي النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر والجامع والوسيلة ، لموثق سماعة (٣) المتقدم الذي مقتضاه الاجزاء حتى لو تعدد التقديم وإن كان لا يتم إلا مع الجهل ، إذ العالم لا يتصور منه التعبد والتقرب به ؛ ولذا قال المصنف وغيره ﴿ ولو كان عامداً لم يحجز ﴾ اي اذا كان عالماً ، أما الجاهل فقد عرفت شمول موثق سماعة له ، مضافاً الى عموم حديث رفع ذلك عن الامة ، وخصوص ما ورد في الحج من معذورية الجاهل حتى جعله بعض متأخري

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٨٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٣

المتأخرين أصلاً باعتبار ما تقدم فيه من العموم ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط ، لاحتمال عدم الاجزاء لأصالة البقاء في الذمة وبقاء حرمة النساء ، والله العالم

المسألة (١) التاسعة قبل ﴿ والقائل الشيخ في محكي النهاية ﴾ لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطلة ﴿ بضم الموحدة والطاء المهملة وسكون الراء المهملة بينهما ولام خفيفة او شديدة ، وعن المبسوط والمهذب إطلاق النهي عن لبسها ، لقول الصادق عليه السلام في خبر يحيى الحنظلي (١) : « لا تطوفن بالبيت عليكم برطلة » وخبر يزيد بن خليفة (٢) قال « رأيتني ابو عبدالله عليه السلام أطوف حول الكعبة وعلي برطلة فقال : لي بعد ذلك رأيك تطوف حول الكعبة وعليك برطلة لا تلبسها حول الكعبة ، فانها من زي اليهود » لكن لا يخفى عليك عدم جمعها شرائط العمل بهما على وجه التحريم ، بل التعليل في ثانيهما ظاهر في الكراهة التي صرح بها الشيخ في محكي التهذيب بل ومحكي السرائر ، لكن قال : « إن لبسها مكروه في طواف الحج ، ومحرم في طواف العمرة » .

والله اشار المصنف بقوله : ﴿ ومنهم من خص ذلك بطواف العمرة نظراً الى تحريم تغطية الرأس ﴾ فيه بخلاف طواف الحج المتأخر عن العلق والتقصير اللذين يحل معهما من كل شيء إلا الطيب والنساء والصيد ، ولكن ينبغي تقييده بما اذا لم يقدمه ، وإلا كان كطواف العمرة في حرمة تغطية الرأس ، ولعل تخصيص ابن إدريس ذلك بالعمرة بناء منه على عدم جواز تقديمه كما سمعته سابقاً ، وعلى كل حال فالتوجه حرمة لبسها فيهما حال وجوب كشف الرأس في

(١) و(٢) الوسائل ... الباب - ٦٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٢

إحرام صمرة أو حج إذا قدم الطواف ولكن الطواف صحيح لو خالف لا لكون النهي عن خارج بناء على المختار من عدم خصوصية للبرطلة ولا للطواف ، بل هو من حيث حرمة تغطية الرأس ، نعم لو قلنا بالحرمة من حيث لبس البرطلة في الطواف أتجه البطلان حينئذ للنهي عنه وهي عليه في الخبر المزبور ، وبذلك يظهر لك أنه لا وجه لاطلان بعضهم عدم البطلان مع لاله بان النهي لأمر خارج .

هذا كله مع الحرمة للأحرام ، أما مع عدمها فيكره ذلك في الطواف للخبرين المزبورين القاصرين عن اثبات الحرمة ، دون الكراهة التي يتسامح فيها ومقتضاها كراهة لبسها فيه مطلقاً وإن لم يكن محرماً كما في الطواف المندوب ، بل قد يستفاد من التعليل في الثاني كراهة لبسها مطلقاً ، مضافاً إلى الصحيح (١) « أنه كره لبس البرطلة » بل قد يظهر من الثاني منهيها كراهة لبسها حول الكعبة من غير فرق بين الطواف وعدمه ، نعم بناء على ما عرفت ينبغي مراعاة الشدة والضعف فيها ، هذا ، وقد تقدم في الصلاة ذكرها أيضاً .

والمراد بها على ما في المدارك وغيرها قلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً ، وعن العين والمحيط والقاموس « أنها المظلة الصيفية » وعن الجواليقي « أنها كلمة نبطية وليست من كلام العرب » وعن أبي حاتم عن الأصمعي « أن البربر والنبط يجعلون الظاء المعجمة طاء مهملة ، فيقولون الناطور وهو الناظور بالمعجمة فكأنهم أرادوا ابن الظل » وعن ابن جني في سر الصناعة « أن النبط يجعلون الظاء طاءً ولهذا قالوا : البرطلة ، وإنما هو ابن الظل » وعن الأزهري « أنها في قول ابن الظلة » ولكن الجميع كما ترى ، والأول هو المعروف ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ١

من كتاب الصلاة

المسألة ﴿الماشرة من نذر أن يطوف على أربع﴾ أي يديه ورجليه  
 ﴿وقيل﴾ والقائل الشيخ في التهذيب ومحكي النهاية والمبسوط والقاضي في محكي المذهب  
 وابن سعيد في محكي الجامع واختاره الشهيد في اللمعة ، ونسبه ثانيهما إلى الشهرة :  
 ﴿يجب عليه طوافان﴾ لخبر السكوني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام « قال أمير المؤمنين  
 عليه السلام في امرأة نذرت أن تطوف على أربع قال : تطوف اسبوعاً ليدنيا  
 واسبوعاً لرجليها » وخبر أبي الجهم (٢) عنه عليه السلام أيضاً عن أبيه عن آباءه عن علي  
 (عليهم السلام) « أنه قال في امرأة نذرت أن تطوف على أربع تطوف اسبوعاً  
 ليدنيا واسبوعاً لرجليها » ﴿وقيل﴾ والقائل ابن إدريس وتبعه غيره : ﴿لا ينعقد  
 النذر﴾ لانه نذر هيئة غير مشروعة ، وهل الباطل الهيئة الخاصة أو الطواف  
 رأساً ؟ وفي كشف اللثام « تحتملها عبارة السرائر والقواعد وغيرها ، والأول  
 الوجه كما في المنتهى ، فعليه طواف واحد على رجليه إلا أن ينوي عند النذر  
 أنه لا يطوف إلا على هذه الهيئة ، فيبطل رأساً » قلت : لا ريب في أن  
 المنتجة البطلان مع فرض تقييد المنذور بها وعدم مشروعية الهيئة ، إذ هو كمن  
 نذر الصلاة على هيئة غير مشروعة ، وكذا لو نذر الطواف على رجل واحدة  
 ونحو ذلك .

﴿وربما قيل بالاول إذا كان الناذر امرأة اقتصاراً على مورد النقل﴾  
 وإن كنت لم أجده لمن تقدم على المصنف ، نعم في المنتهى ومع سلامة هذين  
 الحديثين عن الطعن في السند ينبغي الاقتصار على موردتهما ، وهو المرأة ، ولا  
 يتعدى إلى الرجل ، وقول ابن إدريس أنه نذر غير مشروع ممنوع ، إذ الطواف  
 عبادة يصح نذرهما ، نعم الكيفية غير مشروعة ، ولمنع انه يبطل نذر الفعل

عند بطلان نذر الصفة ، وبالجملة فالذي ينبغي الاعتماد عليه بطلان النذر في حق الرجل والتوقف في حق المرأة ، فإن صح سند هذين الخبرين حمل بموجبها ، وإلا بطل كالرجل ، ولا يخفى عليك ما فيه من التشويش ، خصوصاً بعد معلومية عدم صحة سند الخبرين ، إلا أنها يمكن الوثوق بها من جهة القرائن التي منها قبول أخبار السكوني . وروايتها في الكتب المعتبرة ، وفتوى من عرفت بها بل قد سمعت نسبتها إلى الشهرة ونحو ذلك ، وحينئذ لا وجه للاجتهاد في مقابلتها بل لعل المتجه التمعية إلى الرجل الذي هو أولى بالحكم المزبور من المرأة ، خصوصاً مع إمكان دعوى الاجماع المركب ، إذ التفصيل الذي ذكره المصنف لم نعرفه قولاً ل أحد ، فالقول به حينئذ قوي جداً ، اللهم إلا أن يقال إنها قضية في واقعة يمكن فرضها في نذر المرأة طوافين دفعة ، ولا يكون ذلك إلا بالهيئة المزبورة ، فأوجب <sup>عليها</sup> الطوافين ليديها ورجليها

وكيف كان فظاهر النص والفتوى عدم اجزاء الهيئة المزبورة في الطواف واجبة ومندوبة مع الاختيار ، ولعله لأن المناسق والمعهود غيرها ، وحينئذ فلو تعلق نذره بطواف النسك فالأقرب البطلان كما في الدروس ، ثم قال : « وظاهر القاضي الصحة ، ويلزمه طوافان ، وأطلق ابن ادريس البطلان ، ومال إليه المحقق إن كان الناذر رجلاً » وظاهره فرض محل البحث في تعلق النذر بطواف النسك ، وفيه نظر .

هذا كله مع الاختيار ، أما لو عجز عن المشي إلا على الأربع فلا شبهة كما في الدروس فعلة ، ويمكن تعين الركوب لثبوت التعبد به اختياراً ، ولعل الآخر لما عرفت من ظهور النص والفتوى في عدم مشروعية الهيئة المزبورة ، بخلاف الركوب المشروع في الاختيار فضلاً عن الضرورة ، ولكن فيه أن الظاهر اختصاص عدم المشروعية فيهما بالختار دون المضطر ، وربما احتتمل في عبارة

الدروس ، انها مفروضة في الناذر له على اربع ، وان بناء الوجهين على بطلان الهيئة دون الطواف ، وهو - مع أنه خلاف ظاهرها من كونها مفروضة في مطلق من عليه طواف - إنما يتجبه وجوب ذلك عليه لو كان النذر تماق به وهو عاجز ، أما لو نذر صحيحاً فاتفق العجز له إلا عن هذا الحال فالوجهان ، والله العالم .

**المسألة** ﴿ الحادية عشر لا بأس أن يعمل الرجل على غيره في تعداد الطواف ﴾ كما في القواعد وغيرها ومحكي النهاية والمبسوط والسرائر والجامع **لأنه** ﴿ أي اخبار الغير ﴾ كالامارة ﴿ التي يكفى بها في مثله ، نحو ما سمعته في أجزاء الصلاة وعدد ركعاتها المشبه بها الطواف ، وعن المنتهى لأنه يشعر بالذكر والظن مع النسيان ، وخبر سعيد الأعرج (١) سأل الصادق عليه السلام « أيكثري الرجل باحصاء صاحبه : قال : نعم » وخبر الهذيل (٢) عنه عليه السلام « في الرجل يتكل على عدد صاحبه في الطواف أيجزيه عنهما وعن الصبي ؟ فقال : نعم ، ألا ترى أنك تأتم بالامام اذا صليت خلفه فهو مثله » ولعل مبنى الخبرين ما أشار اليه المصنف من غلبة حصول الظن باخبار المخبر الذي هو أمانة غالباً ، نعم لو لم يحصل منه ظن لم يكن به عبرة وعمل على حكم الشك الذي قد عرفته سابقاً وحينئذ فلا يعتبر فيه التعدد ولا الذكورة ولا غير ذلك ، إذ المدار على ما عرفت لكن في المدارك - بعد أن ذكر أن إطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في الحفاظ بين الذكر والأنثى ، ولا بين من طلب الطائف منه الحفاظ وغيره - قال : « وهو كذلك ، نعم شرط فيه البلوغ والعقل ، إذ لا اعتداد بخبر الصبي والمجنون ، ولا يبعد اعتبار عدالته ، للاسـر بالتثبت عند خبر الفاسق » وفيه أن خبر المميز والفاسق قد يفيدان الظن ، بل الخبران (٣) ظاهران في عدم

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١ و٣

اعتبار العدالة ، وفي كشف اللثام « وهل يشترط العدالة ؟ احتمال ، للاصل والاحتياط ، وظاهر التمثيل بالاقتداء في الصلاة ، والاولى الاقتصار على اخلاص الرجل الى الرجل دون المرأة وجواز العكس ، اقتصاراً على مضمون الخبرين وما يشبه الائتمام في الصلاة ، والاحوط التجنب عن الاخلاص رأساً ، لجهل سعيد وهذيل ، نعم إن اكتفينا في كل العبادات عند كل جزء بالظن بالاثنيان بما قبله اخلاص لذلك كما في الشرائع والمنتهى » ولا يخفى ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه الذي قد يؤيده ان النص والفتوى قد جعلت الاحكام المذكورة للشك في الطواف على وجه يظهر منه عدم اندراج المظنون معه في الحكم المزبور ، ولا ينافيه ما تقدم في بعض النصوص (١) من قوله لا يفسد : « حتى تثبتته » او « حتى تحفظه » لا مكان القول بان الظن إثبات له وحفظه ، خصوصاً بعد الخبرين المزبورين اللذين قد يقوى اعتبار حكم الصلاة هنا بملاحظة الثاني منهما المذكور فيه الائتمام المشعر باتحاد حال الصلاة مع الطواف زيادة على التشبيه ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط لعدم تعرض كثير لتحرير المسألة .

﴿ و ﴾ كيف كان ذلك لو شكاً جلياً عولاً على الاحكام المتقدمة ﴿ للشك من البناء او الاستئناس ، وإن شك احدهما دون الآخر كان لكل حكم نفسه كما يرشد اليه خبر صفوان (٢) المتقدم سابقاً » عن ثلاثة دخلوا في الطواف فقال واحد منهم : احفظوا الطواف ، فلما ظنوا انهم قد فرغوا قال واحد منهم : معي سبعة اشواط وقال الآخر معي ستة اشواط ، وقال الثالث معي خمسة اشواط

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١ والباب ٣٣

منها الحديث ١١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٦ - من ابواب الطواف - الحديث ٢



فقال : إن شكوا كلهم فليستأنفوا ، وإن لم يشكوا وعلم كل واحد منهم ما في يديه فليبنوا » وربما احتمل ان المراد البناء على الامر المشترك كما اذا شك احدهما بين خمسة وستة ، والآخر بين ستة وسبعة فيبنوا على الستة نحو ما تقدم في شك الامام والمأموم ، وكان بينهما رابطة ، لكنه كما ترى ، وفي كشف اللثام « لو صح خبر هذيل امكن القول بان لا يعتبر شكه اذا حفظ الآخر كصلاة الجماعة » وقد عرفت ان المدار على حصول الظن بالعدد فان كان اخذ به ، وإلا حمل على مقتضى حكم الشك السابق ، والله العالم .

المسألة ( الثانية عشر طواف النساء واجب في الحج ) بجميع انواعه اجمالاً بقسميه ، بل المحكي منهما مستفيض كالنصوص ، ففي صحيح معاوية بن صمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام « على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة اطواف بالبيت وسبعين بين الصفا والمروة ، فعليه اذا قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام ابراهيم ( عليه السلام ) وسعي بين الصفا والمروة ثم يقصر وقد احل ، هذا للعمرة وعليه للحج طوافان وسعي بين الصفا والمروة ويصلي عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام » وصحيح منصور بن حازم (٢) عنه عليه السلام ايضاً « على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلاثة اطواف ، ويصلي لكل طواف ركعتين ، وسبعين بين الصفا والمروة » ونحوه خبر ابي بصير (٣) عنه عليه السلام ايضاً ، وصحيح الحلبي (٤) عنه عليه السلام ايضاً « إنما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد ، ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدي ، وعليه طواف بالبيت وصلاه ركعتين خلف المقام ، وسعي واحد بين الصفا والمروة ، وطواف بالبيت بعد الحج » وحسن معاوية بن صمار (٥) عنه عليه السلام ايضاً « المفرد عليه طواف بالبيت ،

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج

وركتان عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وسمي بين الصفا والمروة ، وطواف الزيارة ، وطواف النساء ، وليس عليه هدي ولا اضحية « الى غير ذلك من النصوص المتفق على العمل بها .

﴿ و ﴾ كذلك هو واجب في ﴿ العمرة المفردة ﴾ المسماة بالمبتولة بلا خلاف معتمد به اجمده فيه ، بل عن المنتهى والتذكرة الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد المعتبرة المستفيضة ، كخبر اسماعيل بن رباح (١) سأل ابا الحسن (عليه السلام) « عن مفرد العمرة عليه طواف النساء قال : نعم » وصحيح محمد بن عيسى (٢) قال : « كتب ابو القاسم مخلد بن موسى الرازي الى الرجل يسأله عن العمرة المبتولة على صاحبها طواف النساء وعن التي يتمتع بها الى الحج فكذب أما العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء ، وأما التي يتمتع بها الى الحج فليس على صاحبها طواف النساء » وخبر ابراهيم بن عبد الحميد (٣) عن عمر بن يزيد أو غيره عن ابي عبدالله (عليه السلام) « المعتمر يطوف ويسعى ويحلق ولا بد له بعد الحلق من طواف آخر » وهو وإن عم المتمتع بها إلا انه يخصص بما عرفت وتعرف إن شاء الله ، الى غير ذلك من النصوص المجبور ضعف السند في بعضها بما سمعت .

خلافا للمحكي في الدروس عن الجعفي من عدم وجوبه ، لصحيح معاوية (٤) عن ابي عبدالله (عليه السلام) « اذا دخل المعتمر مكة من غير تمتع وطاف بالبيت وصلى ركعتين عند مقام ابراهيم (عليه السلام) وسعى بين الصفا والمروة فيلحق بأهله إن شاء » الذي هو غير صريح في وحدة الطواف ، إذ يحتمل انه طاف

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٨٢ - من ابواب الطواف - الحديث

٨ - ١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب العمرة - الحديث ٢

ما يجب عليه وصلى لكل واحد ركعتين ، بل ربما قيل إن ظاهره ذلك ، وصحيح صفوان بن يحيى (١) قال : « سأله أبو العرث عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وطاف وسعى وقصر هل عليه طواف النساء ؟ قال : لا ، إنما طواف النساء بعد الرجوع من منى » المحتمل لارادة إنما طواف النساء عليه ، ومرسل يونس (٢) الذي لا جابر للعمل به « ليس طواف النساء إلا على الحاج » المحض بما عرفت المحتمل لارادة ما يشمل المتمر من الحاج ، وخبر أبي خالد مولى علي بن يقطين (٣) سأل أبا الحسن عليه السلام « عن مفرد العمرة عليه طواف النساء فقال : ليس عليه طواف النساء » الذي هو غير جامع لشرائط الحجية المحتمل لمن أراد التمتع بعمرة المفردة ، فمن الغريب ميل بعض متأخري المتأخرين إلى العمل بهذه النصوص الفاصلة عن معارضة غيرها من وجوه ، وترك المعتبرة الأولى التي عليها العمل قديماً وحديثاً المعتمدة مع ذلك باصالة بقاء حرمة النساء وغيرها .

نعم هو واجب فيها بجميع أنواعها (دون المتمتع بها) فإنه لا يجب فيها بلا خلاف محقق أجده فيه ، وإن حكاها في اللمعة من بعض الأصحاب ، وأسنده في الدروس إلى النقل ، لكن لم يعين القائل ولا ظفرنا به ولا أحد ادعاه سواء ، بل في المنتهى لا أعرف فيه خلافاً ، بل عن بعض الإجماع على عدم الوجوب ، ولعله كذلك ، فإنه قد استقر المذهب الآن عليه ، بل وقبل الآن ، مضافاً إلى النصوص التي منها ما تقدم ، ولا يقدح في بعضها الاضمار ، لا في مضمرة الاجلاء حجة عندنا ، ولا جهالة السائل ولا المكاتب ، ومنها صحيح زرارة (٤)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٨٢ - من ابواب الطواف - الحديث

٦ - ١٠ - ٩ وروى الثاني عن يونس وهو سهو فان الموجود في الاستبصار ج ٢

ص ٢٣٤ الرقم ٨٠٦ عن يونس عن رواه

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب الاحرام - الحديث ٣

« قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) كيف التمتع قال : تأتي الوقت فتلي بالحج ، فاذا دخلت مكة طقت بالبيت وصليت ركعتين خلف المقام وسعيت بين الصفا والمروة وقصرت وأحللت من كل شيء ، وليس لك أن تخرج من مكة حتى تحج » وصحيح معاوية بن عمار (١) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) « اذا فرغت من سعيك ، وانت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيته وخذ من شاربك وقلم أظفارك وابق منها لحجك ، واذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم وأحرمت منه ، وطف بالبيت تطوعاً ما شئت » ومنها خبر عبدالله بن سنان (٢) عنه ( عليه السلام ) ايضاً قال : « سمعته يقول : طواف المتمتع ان يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره ، فاذا فعل ذلك فقد أحل » ومنها خبر عمر بن يزيد (٣) عنه ( عليه السلام ) ايضاً « ثم ائت منزلك فقصر من شعرك وحل لك كل شيء » ومنها حسن الحلبي (٤) « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) جعلت فداك اني لما قضيت نسكي للعمرة اتيت اهلي ولم اقصر قال : قلت اني لما اردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت فلما غلبتها قصرت بعض شعرها بأسنانها قال : رحما الله كانت أفقه منك ، عليك بدنة وليس عليها شيء » ومنها خبر الحلبي (٥) « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن امرأة متمتعة عاجلها زوجها قبل ان تقصر فلما تخوفت ان يغلبها اهوت الى قرونها فقرضت منه بأسنانها وقرضت باظافيرها هل عليها شيء ؟ قال : لا ، ليس كل أحد يجحد المقاريض »

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب التقصير - الحديث

٤ - ٢ - ٣

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب التقصير - الحديث ٢ - ٤

الجواهر - ٥١

كل ذلك مع أننا لم نجد دليلاً للقول المزبور إلا خبر سليمان بن حفص المروزي (١) عن الفقيه (عليه السلام) « إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعاً بطواف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) وسمى بين الصفا والمروة وقصر فقد حل له كل شيء ما خلا النساء ، لأن عليه لتحلة النساء طوافاً وصلاة » الشاذ الضعيف سنداً ولا جابر المخالف لما عرفت ، بل قال الشيخ : ليس فيه أن الطواف والسعي اللذين ليس له الوطء بعدهما إلا بعد طواف النساء انهما للعمرة أو الحج ، وإذا لم يكن في الخبر ذلك حملناه على من طاف وسمى للحج ، وإن كان فيه أن المفروض في الخبر وقوع التقصير من المتمتع بعد الطواف والسعي ، وليس ذلك إلا في العمرة ، إذ لا تقصير بعدهما في الحج ، وإيضاً قوله (عليه السلام) « إذا حج الرجل » إلى آخره كالصريح في أن المراد بدخولها هو القدوم الأول دون الرجوع إليها من منى ، فلا وجه للمناقشة فيه من هذه الجهة ، كما أنه لا وجه لها أيضاً فيه بأنه قد دل على توقف حل النساء على الصلاة والطواف معاً ، وهو خلاف المعهود في مثله ، فإن التحليل في الحج والعمرة المفردة إنما يحصل بنفس الطواف من غير توقف على الصلاة في ظاهر النص والفتوى ، ولو توقف عليها كانت هي المحلل دونه ، وتوقفها عليه لا يصحح نسبة التحليل إليها ، وإلا لجاز إسنادها إلى ما قبل ذلك من الأعمال أيضاً ، لأنه بعد تسليم ذلك - إذ قد عرفت البحث فيه سابقاً - قد يقال بأن إيجاب الطواف للتحلل يقتضي إيجاب الصلاة له بواسطة الطواف ، فإنها من لوازمه ، وعلّة الملزوم علّة اللزوم ، وحينئذ فلا يلزم التحليل بالصلاة ولا بالمجموع ، على أنه يمكن التزام أحد الأمرين هنا تبعاً للنص وإن لم يكن في غيره كذلك ، ولا محذور في ذلك ، والله العالم .

﴿و﴾ كيف كان في ﴿هو﴾ أي طواف النساء ﴿لازم للرجال والنساء والصبيان﴾ والخصيان ﴿والخنثى﴾ بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل عن المنتهى والذاكرة الاجماع عليه في الجملة ، مضافا الى صحيح ابن يقطين وغيره كما تقدم الكلام في ذلك وغيره مفصلا عند قول المصنف : « ومواطن النحال ثلاثة » فلاحظ وتأمل .

### القول في السمي

﴿ومقدماته عشرة﴾ : وفي الدروس أربعة عشر ، والمستفاد من النصوص أزيد من ذلك ، نعم في كون بعضها مقدمة له نظر ، وإنما ورد الأمر به بعد الفراغ من الطواف ، فيمكن ان يكون مستجبا برأسه ، والأمر سهل ، فان ﴿كلها مندوبة﴾ منها ﴿الطهارة﴾ من الأحداث وفاقا للمشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً بل في محكي المنتهى نسبته الى علمائنا مشعراً به ، بل هي كذلك ، إذ لم يحك الخلاف فيه إلا من العماني ، لقول الكاظم عليه السلام في خبر ابن فضال (١) « لا يطوف ولا يسمى إلا على وضوء » وصحيح الحلبي (٢) سأل الصادق عليه السلام « عن المرأة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض قال : لا ، لان الله تعالى (٢) يقول : إن الصفا والمروة من شعائر الله » المحمولين على ضرب من الذنب والكراهة ، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٤) : « لا بأس بان تقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف ، فان فيه صلاة ، والوضوء

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب السمي - الحديث

ج ١٩ ( في استحباب استلام الحجر والشرب من زمزم ) — ٤١١ —

أفضل » وصحبه الآخر (١) أيضاً سأل « عن امرأة طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى قال : تسعى ، وسأله عن امرأة طافت بين الصفا والروة فعاضت بينهما قال : تتم سعيها » وخبر يحيى الأزرق (٢) سأل الكاظم عليه السلام « رجل سعى بين الصفا والروة ثلاثة أشواط أو أربعة ثم بال ثم أتم سعيه بغير وضوء فقال : لا بأس ، ولو أتم مناسكه بوضوء كان أحب الي » وغير ذلك مما هو معتقد بالاصل وبالشهرة العظيمة وغير ذلك مما لا إشكال في قصور المعارض بالنسبة اليه ، فيجب حملة على ضرب من الكراهة ، بل صرح جماعة ايضاً باستحباب الطهارة من الخبث فيه وإن كان لم يحضرنى الآن ما يشهد له سوى مناسبة التعظيم ، وكون الحكم نديماً يكتفى في مثله بنحو ذلك

﴿ و ﴾ منها ﴿ استلام الحجر والشرب من زمزم والصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر ﴾ قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود فقبله أو استلمه أو أشر إليه فإنه لا بد من ذلك ، وقال : إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج الى الصفا فافعل ، وتقول حين تشرب : اللهم اجعله علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء وسقم ، قال : وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال حين نظر الى زمزم : لولا أن أشق على امتي لأخذت منه ذنوياً أو ذنوبين » وقال الصادق عليه السلام في حسن الحلبي (٤) : « اذا فرغ الرجل من طوافه وصلى ركعتيه فليأت زمزم فليستق ذنوياً أو ذنوبين فيشرب منه وليصب على رأسه وظهره وبطنه ، ويقول :

---

(١) الوسائل - الباب - ٨٩ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب السعي - الحديث ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب السعي - الحديث ١ - ٢

اللهم اجعله علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقم ، ثم يعود الى الحجر الأسود « وقال هو ايضاً والكاظم (عليهما السلام) في صحيح حفص وعبيد الله الحلبي (١) : « يستحب أن يستقي من ماء زمزم دلو أو دلوين فتشرب منه وتصب على رأسك وجسدك ، وليكن ذلك من الدلو الذي يحذاه الحجر » .

وظاهر هذا الخبر وغيره ما في الدروس من استحباب الاستقاء بنفسه ، كما أن ظاهر خبر الحلبي السابق ما فيها ايضاً من الاستلام بعد إتيان زمزم ، نحو ما في خبر ابن سنان (٢) المشتمل على حج النبي ﷺ قال : « فلما طاف بالبيت صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم ﷺ ودخل زمزم فشرب منها ، وقال : اللهم اني اسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقم ، فجعل يقول ذلك وهو مستقبل الكعبة ، ثم قال لأصحابه : ليكن آخر عهدكم بالكعبة استلام الحجر ، فاستلمه ثم خرج الى الصفا » ولا ينافي ذلك خبر معاوية المتقدم الذي ليس فيه إلا بيان تأكيد استحباب الاستلام ، نعم ينافيه قول الصادق ﷺ في صحيح الحلبي (٣) المروي عن العلاء في حج النبي ﷺ « ثم صلى ركعتين عند مقام إبراهيم ﷺ ثم استلم الحجر ثم أتى زمزم فشرب منها » ويمكن القول باستحباب استلامه قبل الشرب وبعده وخصوصاً عند إرادة الخروج ، كما أنه يمكن القول باستحباب إتيان زمزم عقب الركعتين وإن لم يرد السعي ، قال ابن مهزيار (٤) « رأيت أبا جعفر الثاني ﷺ ليلة الزيارة طاف طواف النساء وصلى خلف المقام ثم دخل زمزم فاستقى منها بيده بالدلو الذي يلي الحجر الأسود وشرب وصب على بعض جسده ثم اطلع في زمزم مرتين ، وأخبرني بعض اصحابنا أنه رآه بعد

(١) و(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ٣

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب أقسام الحج - الحديث ١٤ - ١٣



ذلك فعل مثل ذلك » وعن ابن الجنيد النخعي بان استلام الحجر من توابع الركنين ، وكذا إتيان زمزم على الرواية عن النبي ﷺ .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يخرج من الباب المحاذي للحجر ﴾ بلا خلاف أجده فيه كما عن المنتهى والتذكرة الاعتراف به أيضاً تأسيساً بالنبي ﷺ قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١) « إن رسول الله ﷺ حين فرغ من طوافه وركعتيه قال : ابدأوا بما بدأ الله عز وجل به من إتيان الصفا ، إن الله عز وجل يقول : إن الصفا والمروة من شعائر الله قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) ثم أخرج إلى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله ﷺ ، وهو الباب الذي يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادي وعليك السكينة والوقار » وقال عبد الحميد بن سعيد (٢) « سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الباب الذي يخرج منه إلى الصفا ، قلت : إن أصحابنا قد اختلفوا فيه ، بعضهم يقول : الذي يلي السقاية ، وبعضهم يقول الذي يلي الحجر ، فقال : هو الذي يلي الحجر ، والذي يلي السقاية محدث صنعه داود أو فتحه داود » نعم الظاهر دخول الباب المزبور في صحن المسجد لما وسعوه : لكن هو الآن معلم بأسطواناتين معروفتين ، فليخرج من بينهما ، قال الشهيد : والظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لها

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يصعد الصفا ﴾ للتأسي والنصوص (٣) والاجماع إلا ممن أوجبه إلى حيث يرى الكعبة من بابه ، والظاهر أنه من غيرنا ، فإنه عن الخلاف والفاضي وغيرهما الاجماع على عدم الوجوب وفي محكي التذكرة والمنتهى إجماع أهل العلم على عدم وجوب الصمود إلا من شذ من

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب السعي - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ و ٥ - من أبواب السعي

لا يعتمد به ، ولكن في الدروس والاحتياط الترقى الى الدرج ، ويكفي الرابعة ولعله لما استعرفه إن شاء الله ، وعلى كل حال فلا إشكال في ندبه ، قال الصادق عليه السلام في حسن معاوية (١) : « فاصعد على الصفا حتى تنظر الى البيت » ويكفي فيه كما في المسالك وكشف اللثام وغيرها الصعود على الدرجة الرابعة التي قيل أنها كانت تحت التراب ، فظهرت الآن حيث أزالوا التراب ، ولعلمهم إنما كانوا جعلوا التراب تيسراً للنظر الى الكعبة على المشاة وللصعود على الركبان ، ولعله لما كانت الدرجات الأربع مخفية في التراب ظن في المدارك أن النظر الى الكعبة لا يتوقف على الصعود ، وأن معنى الخبر استحباب كل من الصعود والنظر ، قال : والظاهر ان المراد بقوله (عليه السلام) « فاصعد » الى آخره ، الامر بالصعود والنظر الى البيت واستقبال الركن لا الصعود الى أن يرى البيت ، لان رؤية البيت لا تتوقف على الصعود ، والصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (٢) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن النساء يطفن على الابل والدواب أيجزيهن أن يقفن تحت الصفا والمروة ؟ قال : نعم بحيث يرين البيت » وبما ذكرناه أفتى الشيخ في النهاية ، فقال : « اذا صعد على الصفا نظر الى البيت واستقبل الركن الذي فيه الحجر وحمد الله تعالى » وذكر الشارح أن المستحب الصعود الى الصفا بحيث يرى البيت ، وان ذلك يحصل بالدرجة الرابعة وهو غير واضح ، وفيه ما لا يخفى بعد الاطاعة بما ذكرناه ، خصوصاً دعواه كون المراد بالخبر ما ذكره مع ظهوره في خلافه ، وكيف كان فظاهر المصنف وغيره إطلاق استحباب الصعود ، إلا أن

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السمي - الحديث ١

الفاضل خصه بالرجال ، ولعله لما سمعته من خصوص صحيح ابن الحجاج ومناسبة عدمه لمن حيث الستر .

﴿ و ﴾ منها أن ﴿ يستقبل الركن المراقي ﴾ ذي الحجر حال كونه على الصفا ﴿ ويحمد الله عز وجل ويشني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا ويكبر الله سبعاً ويهله سبعاً ، ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثلاثاً ويدعو بالمأثور ﴾ كل ذلك وغـيره لقول الصادق ( عليه السلام ) في حسن معاوية السابق (١) : « فاصعد على الصفا حتى تنظر البيت ، وتستقبل الركن الذي فيه الحجر الاسود ، فاحمد الله تعالى واثن عليه واذكر من بلائه وآلائه وحسن ما صنع اليك ما قدرت على ذكره ، ثم كبر الله تعالى سبعاً ، وهله سبعاً ، وقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات : ثم صل على النبي ﷺ وقل : الله اكبر الحمد لله على ما هدانا ، والحمد لله على ما ابلانا ، والحمد لله الحي القيوم ، والحمد لله الحي الدائم ثلاث مرات ، وقل : أشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ، لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون ثلاث مرات : اللهم اني أسألك العفو والعافية واليقين في الدنيا والآخرة ثلاث مرات ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ثلاث مرات ، ثم كبر الله مائة مرة ، وهله مائة مرة ، واحمد الله مائة مرة ، وسبح الله تعالى مائة مرة ، وتقول لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وغلب الأحزاب وحده ، فله الملك وله الحمد وحده وحده ، اللهم بارك لي في

الموت وفي ما بعد الموت ، اللهم اني أعوذ بك من ظلمة القبر ووحشته ، اللهم اظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وأكثر من ان تستودع ربك دينك ونفسك واهلك ، ثم تقول : استودع الله الرحمن الرحيم الذي لا تضع ودايعة ديني ونفسي واهلي اللهم استعملني على كتابك وسنة نبيك ، وتوفي على ملته واعذني من الفتن ، ثم تكبر ثلاثاً ، ثم تعيدها مرتين ، ثم تكبر واحدة ثم تعيدها ، فان لم تستطع هذا فبعضه - وروي غير ذلك ، وانه ليس فيه شيء موقت (١) - وقال ابو عبد الله (عليه السلام) : ان رسول الله ﷺ كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقرة مترسلاً ، قال الصدوق فيمن لا يحضره الفقيه بعد ان اورد نحواً من ذلك : ثم انحدر وقف على المرقاة الرابعة حيال الكعبة ، وقل اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وفتنته وغرْبته ووحشته وظلمته وضيقه وضنكه ، اللهم اظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وعن محمد بن عمر بن يزيد (٢) عن بعض اصحابه قال : « كنت في ظهر ابي الحسن موسى (عليه السلام) على الصفا وعلى المروة وهو لا يزيد على حرفين : اللهم اني اسألك حسن الظن بك في كل حال ، وصدق النية في التوكل عليك » وفي مرفوع علي بن النعمان (٣) « كان امير المؤمنين (عليه السلام) إذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم يرفع يديه ثم يقول : اللهم اغفر لي كل ذنب اذنبته قط ، فان عدت فعد علي بالمغفرة فانك أنت الغفور الرحيم ، اللهم افعل بي ما أنت أهله فانك إن تفعل بي ما أنت أهله ترحمني ، وإن تعدني فأنت غني عن عذابي ، وانا محتاج الى رحمتك ، فيامن انا محتاج

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب السعي - الحديث ٣ - ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السعي - الحديث ٣

الى رحمته ارحمني ، اللهم لا تفعل بي ما أنا أهله ، فانك إن تفعل بي ما أنا أهله  
تعذبني ولم تظلمني ، أصبحت أتقي عدلك ولا أخاف جورك ، فيامن هو عدل  
لا يجور ارحمني » وفي خبر المنقري (١) عن أبي عبدالله عليه السلام « إن أردت أن  
يكثرك مالك فاكثِر الوقوف على الصفا » نحو ما في المرفوع (٢) عنه عليه السلام ايضاً  
« من أراد أن يكثِر ماله فليطل الوقوف على الصفا والمروة » وقال جميل (٣)  
لأبي عبدالله عليه السلام « هل من دعاء موقت أقوله على الصفا والمروة فقال : تقول  
إذا وقفت على الصفا : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد  
يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » الى غير ذلك من النصوص المستفاد منها  
ما ذكره المصنف وغيره ، وفي الدروس ويستحب ايضاً قراءة القدر والوقوف  
على الدرجة الرابعة حيال الكعبة والدعاء ثم ينحدر عنها كاشفاً ظهره ، ويسأل  
الله العفو ، وليكن وقوفه على الصفا في الشوط الثاني أقل منه في الشوط الأول ،  
والله العالم .

﴿ و ﴾ أما ﴿ الواجب فيه ﴾ فـ ﴿ اربعة ﴾ وفي الدروس عشرة ضاماً لها  
بعض ما تسمعه في الأحكام والمقارنة ونحو ذلك ، وعلى كل حال فالواجب فيه  
﴿ النية ﴾ بلا خلاف ولا إشكال ، بل الاجماع بقسميه عليه على حسب ما سمعته  
في الطواف وغيره من الأعمال من كونها الداعي ، ولا يجب فيها نية الوجه ولا  
غيره عدا القرية والتعيين لنوعه من كونه سعي حج الاسلام أو غيره من صخرة  
الاسلام او غيرها ، وإن كان الأحوط اشتغالها مع ذلك على تصور معنى السعي  
المتضمن للذهاب من الصفا الى المروة والعود وهكذا سبباً ، والوجه واستحضار

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب السعي - الحديث

مقارنتها لأوله مستنداً حكماً إلى آخره إن أتى به متصلاً إلى الآخر ، فإن فصل في كشف اللثام كالطواف عندي أنه يحددها ثانياً فيما بعده ، وفيه أنه لا دليل عليه ، بل إطلاق الأدلة على خلافه ، فيكفي العود بنية إتمام العمل السابق ، بل قد يقال بكفاية تمامه وإن غفل عن الأولى حين الشروع ثم تنبه بعد ذلك ، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط ، والله العالم .

﴿ و ﴾ الثاني والثالث ﴿ البدأ بالصفاء والختم بالمروة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، مضافاً إلى النصوص (١) المتقدم بعضها ، وما عن الحلبي والسنة فيه الابتداء بالصفاء والختم بالمروة ليس خلافاً مع إرادته الوجوب بالسنة ، وما عن أبي حنيفة من جواز الابتداء بالمروة مسبوق بالإجماع وملحق به ، وحينئذ فلو عكس بأن بدأ بالمروة أعاد عامداً كان أو ناسياً ، لعدم الاتيان بالأمور به على وجهه ، ولصحيح معاوية بن وهار (٢) « من بدأ بالمروة قبل الصفاء فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء قبل المروة » وفي خبره الآخر (٣) عنه عليه السلام أيضاً « وإن بدأ بالمروة فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء » وسأله عليه السلام أيضاً علي بن أبي حمزة (٤) « عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفاء قال : يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء اراد أن يعيد الوضوء » وفي خبر علي الصائغ (٥) قال : « مثل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفاء قال : يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي والباب - ٢ - من ابواب أقسام

الحج الحديث ٣ و ١٣ و ١٤

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من ابواب السعي

الحديث ١ - ٢ - ٤ - ٥

على شمله قلنا ، ومقتضى التشبيه المزبور الاجتزاء بالاحتساب من الصفا اذا كان قد بدأ بالمروة ثم بالصفا ولا يحتاج الى إعادة السعي بالصفا جديداً كما صرح به بعض الناس ، وإن كان هو أحوط ، بل ربما أمكن دعوى ظهور النصوص السابقة فيه ، هذا .

وقد عرفت سابقاً عدم وجوب الصمود على الصفا ، فيكفي حينئذ أن يحمل عقبه ملاصقاً له ، لوجوب استيعاب المسافة التي بينه وبين المروة ، نعم قد يحتمل الاكتفاء باحد القدمين ، ولكن الأحوط جمعهما ، ثم اذا عاد الصق اصابعه بموضع العقب حتى يحصل الاستيعاب المزبور الذي عليه المدار في الظاهر وإلا فلا دليل على وجوب السعي منتهياً الى خصوص قدم الابتداء ، بل لعل إطلاق الأدلة يقضي بخلافه ، فإنه ليس فيها إلا السعي بينهما الذي يتحقق بذلك وبالانتهاء الى ما يحاذي الابتداء ، بل مقتضى الإطلاق المزبور نصاً وفتوى عدم وجوب كون السعي بالخط المستقيم ، ضرورة صدق السعي بينهما به وبغيره ، بل نصوص (١) السعي راكباً في الرجال والنساء كالصريحة بخلافه ، ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الفرد المتيقن الذي عليه العمل ، بل فيما حضرني من بعض الكتب نسبة الكيفية المزبورة أولاً اليهم (عليهم السلام) ، بل فيه أنه قيل الظاهر اتفاق الأصحاب عليه وإن كنا لم نتحقق شيئاً من ذلك ، نعم في الرياض « لولا اتفاق الأصحاب في الظاهر على وجوب إلصاق العقب بالصفا والاصابع بالمروة لكان القول بعدم لزوم هذه الدقة والاكتفاء باقل من ذلك مما يصدق معه السعي بين الصفا والمروة عرفاً وعادة لا يخلو من قوة كما اختاره بعض المعاصرين ، لما ذكره من أن المفهوم من الاخبار أن الأمر أوسع من ذلك ، فإن السعي على الابل

الذي دلت عليه الأخبار وأن النبي ﷺ كان يسعى على ناقته لا يتفق فيه هذا التضييق من جعل عقبه ملصقة بالصفا في الابتداء وأصابه يلصقها بالمروة موضع العقب بعد العود فضلاً عن ركوب الدرج ، بل يكفي فيه الأمر العرفي ، ولكن الاحوط ما ذكره « قلت : قد عرفت أن مقتضى إطلاق الأدلة السمي بينهما ، ويمكن فهم الاستيعاب منها ، خصوصاً مع ملاحظة صدق البدأة والختم ، نعم هو في الراكب والراجل كل بحسب حاله عرفاً ، لكن كونه على الوجه المزبور محل نظر بل منع ، وليس في كلامهم ظهور في ذلك ، وإنما ذكره بعض متأخري المتأخرين ، بل لعل إطلاق الفتاوى بخلافه ، هذا .

وفي محكي التذكرة والمنتهى أن من أوجب الصعود أوجبه من باب المقدمة لانه لا يمكن استيفاء ما بينهما إلا به ، كفصل جزء من الرأس في الوضوء وصيام جزء من الليل ، ثم قال : وهذا ليس بصحيح ، لان الواجبات هنا لاتنفصل بمفصل حسي يمكن معه استيفاء الواجب دون فعل بعضه ، فلهذا أوجبنا غسل جزء من الرأس وصيام جزء من الليل بخلاف المقام ، فانه يمكنه أن يجعل عقبه ملاصقاً للصفا ، قلت : عن الفقيه والهداية والمقنع والمراسم والمقنعة أنها تحتمل وجوب الصعود ، وقد سمعت ما في الدروس من أن الاحوط الترقي الى الدرج وتكفي الرابعة ، ولعله للأسر بصعوده في بعض (١) النصوص السابقة ، ولما روي (٢) انه ﷺ صعد في حجة الوداع التي قال فيها (٣) : « خذوا عني

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ٣

(٣) تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢



مناسككم » وأما كفاية الرابعة فلما روي (١) انه صلى الله عليه وآله رقى قدر قامة حتى رأى السكبة ، وعن الغزالي في الاحياء أن بعض الدرج محدثة ، فينبغي أن لا يخلفها وراء ظهره ، فلا يكون متمماً للسعي .

وكيف كان فالصفا أنف من جبل أبي قبيس بازاء الضلع الذي بين الركن العراقي واليماني ، وعن تهذيب النووي « أن ارتفاعه الآن إحدى عشرة درجة وفوقها أزج كايوان ، وعرضه فتحة هذا الأزج نحو خمسين قدماً » وفي كشف اللثام والظاهر من ارتفاعه الآن سبع درج ، وذلك لجمعهم التراب على أربع منها كما حفروا الارض في هذه الايام فظهرت الدرجات الأربع ، وعن الأزرقى أن الدرج اثنتا عشرة ، وقيل إنها أربع عشرة ، قال الفاسي : وسبب هذا الاختلاف ان الارض تملو بما يخالفها من التراب ، فتستر ما لا قاعها من الدرج ، قال : وفي الصفا الآن من الدرج الظواهر تسع درجات منها خمس درجات يصعد منها الى المقود التي بالصفا ، والباقي وراء المقود ، وبعد الدرج التي وراء المقود ثلاث مساطب كبار على هيئة الدرج ، ويصعد من يصعد من الاولى الى الثانية منهن ثلاث درجات في وسطها ، والمروة أنف من جبل قيقعان كما عن تهذيب النووي ، وعن أبي عبيد البصري أنها في أصل جبل قيقعان ، وعن النووي هي درجتان ، وعن الفاسي أن فيها الآن درجة واحدة ، وعن الأزرقى والبكري انه كان عليها خمس عشرة درجة ، وعن ابن جبير ان فيها خمس درج ، وعن النووي وعليها ايضاً أزج كايوان ، وعرضتها تحت الأزج نحو أربعين قدماً ، فن وقف عليها كان محاذياً للركن العراقي ، وتمنعه البارة من رؤيته ، وحكى جماعة من المؤرخين حصول التغيير في المسمى في أيام المهدي العباسي وأيام الجراكسة

على وجه يقتضي دخول المسمى في المسجد الحرام ، وان هذا الموجود الآن مسمى مستجد ، ومن هنا اشكل الحال على بعض الناس باعتبار عدم إجزاء السمي في غير الوادي الذي سمي فيه رسول الله ﷺ ، كما انه اشكل عليه إلحاق أحكام المسجد لما دخل منه فيه ، ولكن العمل المستمر من سائر الناس في جميع هذه الاعصار يقتضي خلافه ، ويمكن ان يكون المسمى عريضاً قد ادخلوا بعضه وابقوا بعضاً كما أشار اليه في الدروس ، قال : وروي (١) ان المسمى اختصر وكيف كان فلا يجب صعود المروة ايضاً كما سمعته في الصفا بلا خلاف محقق أجده فيه بيننا ، بل عن الخلاف الاجماع عليه إلا من لا يعتمد به ، ويظهر من محكي التذكرة والمنتهى ايضاً ، ولكن الاحتمال في الكتب السالفة آت هنا خصوصاً مع ملاحظة فعله ﷺ له في حجة الوداع التي قال فيها : « خذوا عني مناسككم » والأمر سهل بعد إن كانت النية الداعي عندنا ، فلا بأس حينئذ بالترقي مستمراً على الداعي حتى ينزل ويسمى ، والله العالم .

﴿ و ﴾ الرابع ﴿ أن يسمى سبعمائة بحسب ذهابه شوطاً وعوده آخر ﴾ فأتينا من الصفا الى المروة ومنها اليه شوطان لا شوط واحد بلا خلاف أجده فيه بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى النصوص (١) المستفيضة او المتواترة او المقطوع بضمونها ، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « فطف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا وتحتم بالمروة » فما عن بعض العامة من عدها معاً شوطاً

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦ و ١١ - من ابواب السمي والباب - ٢ - من

ابواب اقسام الحج - الحديث ٣ و ١٣

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السمي - الحديث ١

واحداً واضح الفساد ، ويجب في السعي الذهاب بالطريق الممهود ، فلو اقتنعتم المسجد الحرام ثم خرج من باب آخر لم يحجز ، بل في الدروس وكذا لو سلك سوق الليل ، ويجب فيه أيضاً استقبال المطلوب بوجهه ، فلو اعترض أو مشى القهقري لم يحجز كما في الدروس وغيرها ، لأنه خلاف الممهود ، فلا يتحقق به الامتثال ، نعم لا يضر فيه الالتفات بالوجه قطعاً ، كما هو واضح .

﴿ والمستحب ﴾ فيه امور ذكر المصنف منها ﴿ اربعة ﴾ الاولى ﴿ ان يكون ماشياً ﴾ لانه أحجز وادخل في الخضوع ، وقد ورد (١) « ان السعي أحب الاراضي الى الله ، لانه تذلل فيه الجبارة » ﴿ ولو كان ركباً ﴾ لا لعذر ﴿ جاز ﴾ بلا خلاف اجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى المعتبرة المستفيضة ، منها صحيح معاوية بن عمار (٢) عن ابي عبدالله عليه السلام « قلت له : المرأة تسمى بين الصفا والمروة على دابة او على بعير قال : لا بأس بذلك ، قال : وسألته عن الرجل يفعل ذلك قال : لا بأس به ، والمشي افضل » وصحيح ابن الحجاج (٣) المتقدم سابقاً ، وحسن الحلبي (٤) عنه عليه السلام ايضاً « سألته عن الرجل يسعى بين الصفا والمروة على الدابة قال : نعم وعلى المحمل » الى غير ذلك من النصوص

﴿ والثاني والثالث ﴾ المشي على طرفيه ﴿ اي اول السعي وآخره او طرفي السعي ﴾ والهرولة ﴿ اي الرمل ﴾ ما بين المنارة وزقاق المطارين ماشياً كان او

(١) الوسائل - الباب - ١ - من ابواب السعي - الحديث ١٤ مع الاختلاف

في اللفظ

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السعي - الحديث ١

راكباً ﴿ بلا خلاف معتد به اجده في اصل الحكم ، بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافاً الى المعتبرة ، منها قول الصادق عليه السلام في حسن مداوية (١) » المحذر من الصفا ماشياً الى المروة وعليك السكينة والوقار حتى تأتي المنارة ، وهي طرف المسمى فاسع ملاً فزوجك ، وقل : بسم الله والله اكبر وصلى الله على محمد واهل بيته ، اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت الأعز الاكرم ، حتى تبلغ المنارة الأخرى ، قال : وكان المسمى اوسع مما هو اليوم ولكن الناس ضيقوه ، ثم امش وعليك السكينة والوقار فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت ، فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ، ثم طف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة » ورواه في الكافي كذلك إلا انه قال : « حتى تبلغ المنارة الأخرى ، فإذا تجاوزتها فقل : يا ذا المن والفضل والكرم والنعماء والجود اغفر لي ذنوبي ، انه لا يغفر الذنوب إلا انت ، ثم امش » وذكر بقية الخبر ، وقوله عليه السلام ايضاً في حسنه (٢) الآخر : « ليس على الراكب سعي ، ولكن ليسرع شيئاً » والمراد بالسعي فيه الهرولة نحو قوله عليه السلام في الموق (٣) : « وإنما السعي على الرجال وليس على النساء سعي » وفي خبر ابي بصير (٤) « ليس على النساء جهر بالتلبية ولا امتلائم الحجر ولا دخول البيت ولا سعي بين الصفا والمروة يعني الهرولة ».

وقد ظهر لك ان المراد من الهرولة السعي ملاً الفرج ، سكن عن الصحاح والعين والمحيط والمجمل والمقائيس والأساس وغيرها تفسير الرمل بها ، وفيما سوى

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

الصباح والأساس منها أنها بين المشي والعدو ، وعن الديوان وغيره أنها ضرب من العدو ، وتردد الجوهري بينهما ، وربما احتمل كون المعنى واحداً كما قد يرشد إليه ما عن نظام الغريب من أنه نوع من العدو السهل ، وعن تهذيب الأزهرى رمل الرجل يرمل رملانا إذا أسرع في مشيه ، وهو في ذلك ينزو ، وفي الدروس وعكس تحرير النووي وتهذيبه أنه إسراع المشي مع تقارب الخطأ دون الوثوب والعدو وهو الجنب ، وعن النووي أنه قال الشافعي في مختصر المزني : الرمل هو الجنب ، وعن الرافعي وقد غلط الأئمة من ظن أنه دون الجنب ، قلت قد سمعت ما في الحسن المزبور ، اللهم إلا أن يراد به أسر زايد على الهرولة ، ولكن لم نجد من ذكر استحباب غيرها ، والفروج جمع فرج وهو ما بين الرجلين ، يقال : الفرس ملاً فروجه وملاً فرجه إذا عدا وأسرع ، ومنه سمي فرج الرجل والمرأة ، لأنه ما بين الرجلين ، وعلى كل حال فالسمي ملاً الفروج أزيد من الهرولة التي هي عرفاً بين العدو والمشي ، والأسر في ذلك سهل بعد أن كان ذلك مستحباً عندنا ، وربما نسب وجوبه إلى الحلبي لقوله : وإذا سمي راكباً فليركض الدابة بحيث تجب الهرولة ، ولا صراحة فيها بل ولا ظهور نعم عن المفيد في كتاب أحكام النساء وتسقط عنهن الهرولة بين الصفا والمروة ، ولا يسقط ذلك مع الاختيار عن الرجال ، ويحتمل إرادته تأكيد الاستحباب ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، مضافاً إلى الأصل وخبر سعيد الأعرج (١) سأل الصادق عليه السلام « عن رجل ترك شيئاً من الرمل في سعيه بين الصفا والمروة قال : لا شيء عليه » بل عن التذكرة والمنتهى الإجماع على الاستحباب ، بل صرح الفاضل وغيره باختصاص ذلك بالرجال للأصل وعدم مناسبتها لضبعهن وسترهن ،

وخبري سماعة (١) وابي بصير (٢) السابقين ، لكن عن المفيد في كتاب أحكام النساء ولو خلا موضع السعي للنساء فسعين فيه لم يكن به بأس ، وهو مطابق بدليله إن أراد استحباب ذلك لمن .

وعلى كل حال فحل الهرولة ما سمعته في المتن موافقاً لما في النافع والقواعد ومحكي المراسم والجامع والاصباح ، واليه يرجع ما عن الوسيلة من أنه بين المنارتين ، والاشارة من أنه بين الميئين ، وقد سمعت قول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (٣) بل ربما علل بأنه شعبة من وادي محسر الذي عرفت استحباب الهرولة فيه ، ولكن عن الفقيه والهداية والمقنع والمقنعة وجل العلم والعمل والكافي والغنية الى ان يجاوز زقاق العطارين ، ولم نجد ما يشهد له ، وإن قال في كشف اللثام لقول الصادق عليه السلام في حسن معاوية (٤) نحواً من ذلك الى قوله « حتى تبلغ المنارة الاخرى » فإذا جاوزتها « الى آخر ما سمعته مما لا يخفى عليك عدم دلالة على شيء من ذلك ، وإنما هو دال على السعي بين المنارتين ، وعن الغنية « حتى يبلغ المنارة الأخرى ويتجاوز سوق العطارين فيقطع الهرولة » ونحوها ما عن الكافي ، وفيه ما عرفت ايضاً ، وأغرب من ذلك ما عن النهاية والمبسوط فإذا انتهى الى أول زقاق عن يمينه بعد ما يتجاوز الوادي الى المروة سعى ، فإذا انتهى اليه كف عن السعي ومشى مشياً ، وإذا جاء من عند المروة بدأ من عند الزقاق الذي وصفناه فإذا انتهى الى الباب قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي كف عن السعي ومشى مشياً » إذ هي واضحة القصور كما عن الفاضل

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب الطواف - الحديث ١

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١ - ٢

والشاهد الاعتراف بذلك ، والظاهر انه أراد التعبير عما في رواية زرعة (١) عن سماعة « سألته عن السعي بين الصفا والمروة فقال : اذا انتهيت الى الدار التي على يمينك عند اول الوادي فاسمع حتى تنتهي الى اول زقاق عن يمينك بعد ما تجاوز الوادي الى المروة ، فاذا انتهيت اليه فكف عن السعي وامش مشياً ، واذا جئت من عند المروة فابدأ من عند الزقاق الذي وصفت لك ، فاذا انتهيت الى الباب الذي قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي فكف عن السعي وامش مشياً » ولا يمكن سقط من القلم بمض ذلك ، إلا ان الرواية ضعيفة السند ومضمرة ، وعمل المجهور على خلافها ، على انها يمكن ان تكون في حال سابق للسعي ، كالمرسل (٢) عن مولى للصادق عليه السلام من اهل المدينة قال : « رأيت ابا الحسن عليه السلام يبتدأ السعي من دار القاضي الخزومي قال ويعضي كما هو الى زقاق المطارين » وقال ابو جعفر عليه السلام في خبر غياث بن ابراهيم (٣) : « كان ابي يسمي بين الصفا والمروة ما بين باب ابن عباد الى ان رفع قدميه من الميل لا يبلغ زقاق آل ابي حسين » وكيف كان فالعمل على ما سمعته اولاً من المرولة في المكان المخصوص الذي به يذل الجبارون لذلك ، ويستحب المشي هوناً في الطرفين كما هو صريح غير واحد ، وظاهره الأمر بالمشي على سكينة ووقار في غير المكان المخصوص ، والله العالم .

﴿ ولو نسي المرولة رجع القهقري ﴾ ماشياً الى الخلف من غير التفات بالوجه ﴿ وهو قول موضعها ﴾ كما صرح به جماعة ، بل في المسالك نسبتها الى الاصحاب لقول الصادقين (عليهما السلام) (٤) فيما ارسل عنهما الصدوق (١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث

٤ - ٦ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب السعي - الحديث ٢

والشيخ : « من سهى عن السعى حتى يصير من المسمى على بطنه او كله ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفاً ، ولكن يرجع القهقري الى المكان النبى يجب فيه السعى » ومن هنا كان المتجه الاقتصار عليها تبعاً للنص والفتوى وإن حكي إطلاق العود عن القاضي ، بل في المسالك احتمال ارادة الاصحاب التدب كالاصل ، ثم قال : « وعلى كل حال لو عاد بوجهه أجزاء ، وانما الكلام في الاثم » وفيه نظر او منع ، بل ينبغي التخصيص بما إذا ذكرها في الشوط الذي نسيها فيه ، لانه المذاق من النص والفتوى سيما الاول ، فلا يرجع بعد الانتقال الى شوط آخر ، بل الاحوط ان لا يرجع مطلقاً خذراً من الزيادة ، ولعله لذا نسيه في محكي المنتهى الى الشيخ مشعراً بنوع توقف في العمل به .

﴿ و ﴾ الرابع ﴿ الدعاء في سعيه ماشياً ومهرولاً ﴾ بما سمعته في خبرى معاوية (١) وغيرها ، والله العالم .

﴿ ولا بأس ان يجلس في خلال السعي للراحة ﴾ على الصفا او المروة بلا خلاف اجده ، بل الاجماع بقسميه عليه ، وبينهما على المشهور ، للاصل وصحيح الحلبي (٢) « سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة يستريح ؟ قال : نعم إن شاء جلس على الصفا وإن شاء جلس على المروة وبينهما فليجلس » وصحيح ابن رثاب (٣) « قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يمي في الطواف أله أن يستريح ؟ قال : نعم يستريح ثم يقوم فيبني على طوافه في فريضة وغيرها ، ويفعل ذلك في سعيه وجميع مناسكه » وعن الحلبيين انها منعا من الجلوس بين

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب السعي - الحديث ١ و ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب السعي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من ابواب الطواف - الحديث ١



الصفاء والمروة إلا مع الاعياء ، ولعله لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن (١) « لا تجلس بين الصفاء والمروة إلا من جهد » المحمول على الكراهة بعد قصوره عن معارضة غيره من وجوه ، منها ما قيل من اعتضاده بعموم ما دل على جواز السعي راكباً ، فانه ملازم للجلوس غالباً ، وهو عام لحائتي الاختيار والاضطرار اجماعاً ، واليه الاشارة في الصحيح (٢) « عن الرجل يدخل في السعي بين الصفاء والمروة يجلس عليهما قال : او ليس هو ذا يسمى على الدواب » وهو وإن كان مورده الجلوس عليهما ولا خلاف فيه إلا ان قوله عليه السلام « أو ليس » الى آخره في قوة الجواب له بنعم مع تعليله بما يعم الجلوس بينهما ، بل التعليل انسب بهذا ، بل لعله حينئذ ظاهر في جوازه بينهما ولو لغير الاستراحة كما في السعي راكباً ، وإن كان الظاهر كراهته حينئذ لما مضى ، كل ذلك مع بناء الاستدلال بالصحيح على إرادة بلوغ منتهى الطاقة من الجهد ، ويمكن منعه ، والله العالم .

❦ ويلحق بهذا الباب مسائل : الأولى السعي ركن ، من تركه عامداً بطل حجه ❦ بلا خلاف اجده فيه بيننا ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منها صريحاً وظاهراً مستفيض كالنصوص التي منها قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (٣) : « من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من قابل » مضافاً الى قاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، نعم يحكى عن ابي حنيفة انه واجب غير ركن ، فاذا تركه كان عليه دم ، وعن احمد في رواية انه مستحب ، ولا ريب في فسادهما لما عرفت ، بل الظاهر عدم الفرق في ذلك بين العمرة والحج ، وتحقق الترك على حسب ما سمعته في الطواف ، بل الظاهر ايضا عدم الفرق بين تركه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من ابواب السعي - الحديث ٤ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من ابواب السعي - الحديث ٢

رأساً وبين نقصه عمداً حتى خرج وقت التدارك ، لاتحاد المقتضي ، والله العالم .  
 ﴿ ولو كان ناسياً ﴾ لم يبطل حجه ولا صمرته بل ﴿ وجب عليه الاتيان به ﴾ ولو بعد خروج ذي الحجة ﴿ فان خرج عاد ﴾ بنفسه ﴿ ليأتي به ﴾ ، فان  
 تعذر عليه ﴿ او شق ﴾ استناب فيه ﴿ بلا خلاف اجده في شيء من ذلك ﴾ ، بل  
 عن الغنية الاجماع عليه ، مضافاً الى الاصل ورفع الخطأ والنسيان والخرج  
 والعسر ، وحسن معاوية بن عمار (١) وعن الصادق عليه السلام قال : « قلت :  
 رجل نسي السعي بين الصفا والمروة قال : يعيد ذلك ، قلت : فاته ذلك حتى  
 خرج قال : يرجع فيعيد السعي » وصحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما  
 السلام) : « سألت عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة قال : يطاف  
 عنه » وخبر الشحام (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام : « سألت عن رجل نسي أن يطوف  
 بين الصفا والمروة حتى يرجع الى أهله فقال : يطاف عنه » المتبعة الجمع بينهما ولو  
 بملاحظة الفتاوى والاجماع المحكي وقاعدة المباشرة في بعض الأفراد ، ونفي الحرج  
 وقبوله للنيابة في آخر بما عرفت .

ولا يحل من أخل بالسعي مما يتوقف عليه من المحرمات كالنساء حتى يأتي  
 به كلاً بنفسه أو نائبه ، بل الظاهر لزوم الكفارة لو ذكر ثم واقع ، لفحوى  
 ما استعرفه من الحكم بوجوبها على من ظن إتمام حجه فواقع ثم تبين النقص ، وفي  
 إلحاق الجاهل بالعمد أو الناسي وجهان أحوطهما إن لم يكن أقواماً الاول كما  
 اختاره في المسالك وغيرها ، خصوصاً مع ملاحظة إطلاق الاصحاب العامد  
 الشامل للجاهل والعالم ، مضافاً الى الأصل الذي لم يثبت انقطاعه بثبوت قاعدة

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب السعي - الحديث

معذورية الجاهل في الحج وإن تضمنها بعض النصوص (١) المعتبرة ، إلا إن ظاهر الأصحاب الاعراض عنها ، والله العالم .

المسألة (٢) الثانية لا تجوز الزيادة على سبع \* بلا خلاف أجده فيه \* لأنه تشريع كزيادة الركعة في الصلاة (٣) و \* حيثئذ (٤) لو زاد \* علماً \* عامداً \* بذل \* لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه على نحو ما سمعته في الطواف ، قال أبو الحسن (٥) في خبر عبد الله بن محمد (٦) : « الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة إذا زدت عليها فعليك الاعادة ، وكذلك السعي » وفي صحيح معاوية (٧) عن الصادق (٨) « أن طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة أشواط فليسمع على واحد وي طرح ثمانية ، وإن طاف بين الصفا والمروة ثمانية أشواط فليطرحها ويستأنف السعي » بناء على ما قيل من كونه في العمدة ، وأن البناء على الواحد في الأول باعتبار البطلان بالثمانية ، فيبقى الواحد ابتداء سعي ، أما إذا كان ثمانية فليس إلا البطلان باعتبار كون الثامن ابتداء من المروة فلا يصلح البناء عليه ، وإن كان هو لا يخلو من إشكال أو منع كما ستعرف .

وكيف كان فلا إشكال في البطلان بتعمد الزيادة ، وما وقع من سيد المدارك من المناقشة في الخبر الأول المذكور سنداً له بما يشعر بنوع توقف فيه في غير محله ، نعم قد تقدم في الطواف البحث في عدم تحقق الزيادة إلا بقصدها على أنها من السعي ، ومثله آت هنا ، ولذا جزم بذلك في المدارك ، قال : « والزيادة إنما تتحقق بالاثني عشر بما زاد على سبعة على أنه من جملة السعي المأمور به » فلو تردد في أثناء الشوط أو رجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك قادحاً في الصحة

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب بقية كفارات الاحرام

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب السعي - الحديث ٢ - ١

قطعاً ، وتبعمه في الرياض ، وقد تقدم الكلام في ذلك ، فلاحظ وتأمل .  
﴿ ولا يبطل بالزيادة سهواً ﴾ بلا خلاف ، بل الاجماع بقسميه عليه ،  
وهو الحجة بعد الاصل والنصوص (١) فيتخير حينئذ بين إهدار الشوط الزائد فما  
زاد والبناء على السبعة وبين الاكمال اسبوعين كما سمعته في الطواف جمعاً بين الامر  
بهما في النصوص ، ففي صحيح ابن الحجاج (٢) عن ابي ابراهيم عليه السلام « في رجل  
سعى بين الصفا والمروة ثمانية أشواط ما عليه ؟ فقال : إن كان خطأ طرح واحداً  
واعتمد بسبعة » وصحيح جميل بن دراج (٣) قال : « حججنا ونحس ضرورة  
فسمعنا بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً فسألنا أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك  
فقال : لا بأس بسبعة لك ، وسبعة تطرح » وصحيح هشام بن سالم (٤) قال :  
« سمعت بين الصفا والمروة أنا وعبدالله بن راشد فقلت له تحفظ فجعل يعد ذاهباً  
وجائياً شوطاً واحداً ، فآتمنا أربعة عشر شوطاً فذكرنا ذلك لابي عبدالله عليه السلام  
فقال : زادوا على ما عليهم ، ليس عليهم شيء » وصحيح معاوية أو حسنه (٥)  
عنه عليه السلام أيضاً « من طاف بين الصفا والمروة خمسة عشر شوطاً طرح ثمانية واعتمد  
بسبعة ، وإن بدأ بالمروة فليطرح ويبتدىء بالصفا » وفي صحيح محمد بن مسلم (٦)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب السعي - الحديث

٥ - ٣ -

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب السعي - الحديث ١ وفيه عبدالله

ابن راشد .

(٥) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب السعي - الحديث

٤ وذيله في الباب ١٠ منها - الحديث ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٣٤ - من ابواب الطواف - الحديث ١٠

الجواهر - ٥٤

عن أحدهما (عليهما السلام) « ان في كتاب علي عليه السلام إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية أضاف إليها ستاً وكذا إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستاً » .

ومن هنا جمع الاصحاب بينها بالتخير ، وما عن ابن زهرة من الاختصار على الثاني منها ليس خلافاً ، خصوصاً بعد الحكم بجوازه وكونه مندوباً ، فإنه يجوز القطع قطعاً ، نعم لو قلنا بكون الثاني الفريضة حرم ، وهو محتمل كما سمعته في الطواف ، قال في الدروس : ويحتمل انسحاب الخلاف في ناسي الطواف هنا إلا أن يستند وجوب الثاني في الطواف الى القران ، ولكن أشكل التخير المزبور في الحدائق بان السعي ليس كالطواف والصلاة يقع واجباً ومستحباً فأنما لم تقف في غير هذا الخبر على ما يدل على وقوعه مستحباً ، قال في المدارك « ولا يشرع استحباب السعي إلا هنا ، ولا يشرع ابتداء مطلقاً » وبان اللازم من الطواف ثمانية كون الابتداء بالثامن من المروة ، فكيف يجوز أن يعتمد به ويبني عليه سعيًا مستأنفاً مع اتفاق الاخبار وكلمة الاصحاب على وجوب الابتداء في السعي من الصفا ، وأنه لو بدأ من المروة وجب عليه الاعادة عمداً كان او سهواً وبالجملة فالظاهر بناءً على ما ذكرناه هو العمل بالاخبار الاولى من طرح الزايد والاعتداد بالسبعة الاولى ، واما العمل بهذا الخبر فمشكل ، والعجب من سيد المدارك حيث لم يتنبه لذلك وحجده على موافقة الاصحاب في هذا الباب ، قلت هو كما ترى كالاتجاه في مقابلة النص بعد تسليم ظهوره مع الفتاوى في ذلك ، ولا استبعاد في مشروعية هذا السعي من المروة وتخصيص تلك الادلة به بعد جمعه لشرائط الحجية والعمل به ، كما لا استبعاد في استحباب السعي هنا وإن كان لم يشرع استحبابه ابتداءً .

ومن الغريب موافقته له في الرياض ، فإنه بعد ان حكى التخيير عن اكثر

الأصحاب قال : « والاولى والأحوط الاقتصار على الأول كما هو ظاهر المتن لكثرة ما دل عليه من الأخبار وصراحتهما ، وعدم ترتيب إشكال عليهما ، بخلاف الثاني فإن الصحيح الدال عليه - مع وحدته ، واحتماله ما سيأتي مما يخرجها مما نحن فيه - يتطرق إليه الاشكال لو أبقى على ظاهره من كون ابتداء الأشواط الثمانية من الصفا والختم بها أن الأسبوع الثاني المنضم إلى الأول يكون مبدؤها المروءة دون الصفا ، وقد مر الحكم بفسادها مطافاً ولو نسباً أو جهلاً ، وتقبيده ثمة بالسمي المبتدأ دون المنضم كما هنا ليس بأولى من حمل الصحيح هنا على كون مبدأ الأشواط فيها بالمروءة دون الصفا ، ويكون الأمر بإضافة الست إنما هو لبطلان السبعة الأولى ، لوقوع البدأة فيها بها ، بخلاف الشوط الثامن ، لوقوع البدأة فيه من الصفا » إذ لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، وأغرب منه دعوى عدم أولوية الاحتمال الأول من الاحتمال الثاني مع ظهور الصحيح فيه وعمل الاصحاب به والأصل في ذلك ما في كشف اللثام ، قال : « ثم إضافة ست كما في الخبر والنهاية والتهذيب والسرائر يفيد ابتداء الأسبوع الثاني من المروءة ، ومن عبر بالكل أسبوعين كالصنف أو سبعين كبن حمزة أو أربعة عشر كالشيخ في المبسوط يجوز أن يريد إضافة سبعة أشواط ، والخبر يحتمل يقين الثمانية وهو على المروءة ، ويأتي البطلان ، ولا بعد في الصحة إذا نوى في ابتداء الثامن أنه يسمى من الصفا إلى المروءة سمي العمرة أو الحج قرابة إلى الله تعالى مع الغفلة عن العدد ، أو مع تذكر أنه الثامن ، أو زعمه السابع ، فلا مانع من مقارنة النية لكل شوط ، بل لا يخلو الانسان منها غالباً ، ولذا أطلق إضافة ست البها ، فلم يبق مستندي المسألة ، نعم قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية (١)

« ان طاف الرجل بين الصفا والمروة تسعة أشواط فليسع على واحد وليطرح ثمانية وان طاف بين الصفا والمروة ثمانية اشواط فليطرحها وليستأنف السعي » وهو مستند صحيح لا كمال اسبوعين من الصفا ، والغاء الثامن لكونه من المروة ، وظاهره كون الفريضة هي الثاني ، والعموم للمامد كما فعله الشيخ في التهذيب او خصه به ، لانه ذكر أن من ت عمد ثمانية أعاد السعي ، وإن سعى تسعة لم يجب عليه الاعادة وله البناء على ما زاد واستشهد بالخبر ، وفي الاستبصار تبع الصدوق في حمله على من استيقن أنه سعى ثمانية او تسعة وهو على المروة ، فيبطل سعيه على الاول لابتدائه من المروة ، دون الثاني لابتدائه من الصفا ، وهو كما عرفت غير متعين .

وفيه مضافا الى ما عرفت بعد الاحتمال المزبور جداً فضلاً عن أن يكون مساوياً للاحتمال الآخر الذي هو ظاهر النص والفتوى ، وأما الاشكال في النية من جهة عدم تحققها في الابتداء ومقارنتها فهو مشترك الورود بين الاحتمالين ، على انه اجتهاد ايضاً في مقابلة النص المعمول به الظاهر في الاكتفاء بها بعد تعقبها بنية الاكمال كما في الطواف ، نعم ينبغي الاقتصار في اضافته على مورد النص ، وهو اكمال الشوط كما صرح به ثاني الشهيدين وغيره ، بل حكى التصريح به عن ابن زهرة ايضاً ، لما عرفت من مخالفته الاصول من وجهين : أحدهما من جهة النية ، وثانيهما من جهة الابتداء بالمروة ، فالمتجه حينئذ الالغاء خاصة إذا ذكر في اثناء الشوط ، فإن نصوص الالغاء وإن كانت في إتمام الشوط ايضاً لكن تدل بالفحوى على الغاء ما دونه ، بخلاف صحيح البناء فإنه إذا دل على الاكمال معه لا يقتضي مشروعيته ايضاً في الاناء كما هو واضح .

لكن في كشف اللثام « ثم الاخبار وإن اختصت بمن زاد شوطاً كاملاً أو شوطين أو اشواطاً كاملة لكن إذا لم يبطل بزيادة شوط أو أشواط سهواً

فلو أن لا يبطل بزيادة بعض شوط ، وإذا ألقينا الثامن وأجزنا له إكمال اسبوعين بعده قبل الشروع في التاسع جاز في أثنائه من غير فرق ، وكذا إذا أجزناه له بعد إكمال التاسع فالظاهر جوازه له في أثنائه ، وكذا إذا لم تلغ الثامن وأجزنا له الاكمال بعده فالظاهر الجواز في أثنائه اصدق الشروع في الاسبوع الثاني على التقديرين ، ويمضده إطلاق الاصحاب ، ويحتمل الاختصاص بما إذا أكل الثامن إذا لم تلغ ، وهو عندي ضعيف مبني على فهم خبر الست كما فهمه الشيخ ، ويقتضي ابتداء الاسبوع الثاني من المروة وعلى الغاء الثامن فالخبر المتضمن لا إكمال أسبوعين إنما هو صحيح معاوية ، وهو يتضمن إكمالها قبل الشروع في التاسع وبعد إكماله ، فعدم الجواز في أثنائه ضعيف جداً .

وفيه منم واضح سيما فيما ذكره أخيراً من الظاهرين ، ومن الغريب تعليله الثاني بصدق الشروع في الاسبوع الثاني مع انه ليس عنواناً في شيء من النصوص واغرب منه دعوى أنه يمضده إطلاق الاصحاب مع أنه فيمن زاد شوطاً لا يمضده وبالجمله فكلامه مبني على كلامه السابق الذي قد عرفت ما فيه .

بقي الكلام في صحيح معاوية السابق المذكور في صدر المسألة الذي لم نجد عاملاً به على ظاهره ، ولذا اختلف في تنزيله ، ف قيل إنه في العمد ، وفقهه حينئذ ما عرفت ، وهو المحكي عن ظاهر التهذيب ، وقيل إنه في النسيان وانه محمول على من استيقن الزيادة وهو على المروة لا الصفا ، فيبطل سعيه على الاول لا بتدائه من المروة ، دون الثاني لا بتدائه التاسع من الصفا ، وهو المحكي عن الصدوق في النقيه والشيخ في الاستبصار ، إلا انها معاً كما ترى ، ضرورة الاشكال في الصحة على الاول لاطلاق النص والفتوى بكون الزيادة همداً مبطله ، كاطلاقها ايضاً اعتبار النية في ابتداء كل عبادة ، ونية العامد في أول الاسبوع الثاني على انه جزء لا عبادة مستقلة ، والالم تكن زيادة بل هي عبادة مستقلة باطله ان



ج ١٩ ( في حكم من يتقن عدد الأشواط وشك فيما بدأ به ) — ٤٣٧ —

لم يشرع السمي ابتداء كما صرح به الاصحاب ، وان كان في رواية عبدالرحمان ابن الحجاج (١) في المحرم بالحج يطوف بالحج ويسمى ندباً ويجدد التلبية إلا أنه لم أجد عاملاً بها صريحاً ، ولو سلم مشروعيته ابتداءً كانت عبادة صحيحة لا زيادة في عبادة ، مع أن الصحيح المزبور صريح أو كالصريح في كون ذلك زيادة على العبادة وجاء بها ثمانية أو تسعة ، لا أنه نوى الثامن أو التاسع عبادة مستقلة كما هو واضح ، وأما الثاني فهو منافي لما عرفته في النص والفتوى من الحكم بالصحة مع زيادة الثامن سهواً ، وأنه مخير بين طرح الثامن والبناء على السبعة وبين الاكمال أسبوعين على حسب ما عرفت ، فالصحيح المزبور غير واضح الوجه ، فالتجسس الاعراض عنه والتعويل على غيره المعتضد بعمل الاصحاب في صورتين العمدة والسهو ، هذا ، وظاهر صحيحي جميل (٢) وهشام (٣) السابقين إلحاق الجاهل بالناسي في الحكم بالصحة مع الزيادة ، ولعله ظاهر غيرها ايضاً ، وقد عمل بهما غير واحد من الاصحاب كالكركي وثاني الشهيدين وغيرهما ، بل لعله ظاهر أول الشهيدين ايضاً ، بل لم أجد لها راداً فالتجسس العمل بهما ، والله العالم .

﴿ ومن يتقن عدد الاشواط وشك فيما به بدأ ﴾ في ابتداء الامر قبل الالتفات الى حاله ﴿ فان كان في المزدوج ﴾ أي الاثنين أو الاربعة أو الستة وهو ﴿ على الصفا ﴾ أو متوجه اليه ﴿ فقد صح سعيه ﴾ لمعلم بـ ﴿ انه ﴾ حيثئذ ﴿ بدأ به ﴾ ضرورة عدم كونه اثنين أو اربعة أو ستة إلا مع البدأ بالصفا ، وإلا لم يكن كذلك ﴿ وإن كان على المروة ﴾ أو متوجهاً اليها وعلم بالازدواج

(١) الوسائل - الباب - ١٦ - من ابواب اقسام الحج - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابواب السمي - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من ابواب السمي - الحديث ١

أي الاثنين أو الأربعة أو الستة ﴿اعاد﴾ سعيه لأنه لا يكون كذلك إلا مع البدأة بالمرورة التي قد عرفت البطلان به عمداً أو سهواً في ابتداء الطواف ﴿ويعكس الحكم مع انعكاس الفرض﴾ بأن علم الأفراد واحداً أو ثلاثة أو خمسة أو سبعة وهو على الصفا أعاد سعيه ، ضرورة أنه لا يكون كذلك إلا مع الابتداء بالمرورة الذي قد عرفت البطلان به ، وإن علمه وهو على المرورة صح سعيه ، لعدم كونه كذلك إلا مع الابتداء بالصفا ، كما هو واضح ، وبه صرح في النافع قال : « ومن يتيقن عدد الاشواط وشك فيما بدأ به فإن كان في الفرد على الصفا أعاد ، ولو كان على المرورة لم يعد ، وبالعكس أو كان سعيه زوجاً » لكن في حاشية السكري على الكتاب « المراد بالانعكاس الفرض بأن يتيقن ما بدأ به وشك في العدد ، والمراد بالانعكاس الحكم البطلان إن كان على الصفا ، والصحة إن كان على المرورة ، وذلك فيما إذا شك في الزيادة وعدمها ، فإنه إذا كان على المرورة يقطع ولا شيء عليه ، لأن الأصل عدم الزائد ، وإن كان على الصفا لم يتحقق البراءة ، ولا يجوز الإكمال حذراً من الزيادة ، فتجب الاعادة » وفيه من البعد ما لا يخفى ، على أنه إنما يتم إذا وقع الشك بعد إكمال العدد ، وموضوع المسألة أعم ، مع أن حكم الشك في العدد قد ذكره المصنف بعد هذه المسألة بغير فصل ، فلا وجه لحمل العبارة عليه ، والله العالم .

المسألة ﴿الثالثة﴾ من لم يحصل عدد سعيه ﴿بمعنى أنه شك فيه وهو في الانتاء ولم يكن بين السبعة فما زاد﴾ ﴿اعاده﴾ كما في النافع والقواعد ومحكي الاقتصاد والوسيلة والجامع والمهذب وغيرها مصرحاً في الأخير بما ذكرناه من التقييد بالانتاء ، لأنه من القواعد المفروغ منها عدم العبرة بالشك بعد الفراغ

للحرج والاختلاف (١) بخلاف ما اذا كان في الائناء ، فانه لا خلاف بل ولا إشكال في البطلان ، لتردده بين محذوري الزيادة والنقيصة اللتين كل منهما مبطل ، واصالة الشغل المحتاجة الى يقين الفراغ الذي لا دليل على حصوله بالاعتماد على أصالة الأقل ، بل الدليل على خلافه ، قال سميد بن يسار (٢) في الصحيح : « قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل متمتع سعى بين الصفا والمروة ستة أشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى أنه قد فرغ منه وقلم أظافيره وأحل ثم ذكر أنه سعى ستة أشواط فقال لي يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فليعد وليتم شوطاً وليرق دمًا ، فقلت : دم ماذا قال : بقرة ، قال : وإن لم يكن حفظ أنه سعى ستة أشواط فليعد فليبتدئ السعي حتى يكمل سبعة أشواط ثم ليرق دم بقرة » فان ذيله كالصرح في ذلك .

نعم لو تيقن انه آتم سبعة ولكن شك في الزائد على وجه لا ينافي البدأة بالصفا كما لو شك بينها وبين التسعة وهو على المروة صح ، لاصالة عدم الزيادة وعدم إفسادها سهواً ، أما لو تيقن النقص ولكن لا يدري ما نقص او شك بينه وبين الاكمال فلمتجأ الفساد لما عرفت ، واحتمال البناء على الأقل فيهما لم أجد به قائلاً وإن احتمله بعض الناس ، بل ادعى احتمال الصحيح المزبور له ، ولكنه في غير محله ، والله العالم .

﴿ ومن تيقن النقيصة اتى بها ﴾ سواء كانت شوطاً أو أقل أو أكثر وسواء ذكرها قبل فوات الموالاة أو بعدها ، لعدم وجوبها فيه إجماعاً كما عن التذكرة ،

(١) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الوضوء - الحديث ٢ و٦ والباب

- ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة - الحديث ١ و٣ والباب ٢٧ منها .

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من ابواب السعي - الحديث ١

ولا نعرف فيه خلافاً كما عن المنتهى ، بل مقتضى إطلاق المتن والقواعد والشيخ في كتبه وبني حمزة وإدريس والبراج وسعيد علي ما حكى عن بعضهم عدم الفرق بين تجاوز النصف وعدمه ، ولعله للأصل وما يأتي من القطع للصلاة بعد شوط ، وللحاجة بعد ثلاثة أشواط ، خلافاً لما عن المفيد وسائر وأبي الصلاح وابن زهرة من اعتبار مجاوزة النصف في البناء نحو ما سمعته في الطواف ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، لقول أبي الحسن عليه السلام لأحمد بن صمر الحلال (١) : « إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفاء والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت ، فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله » ونحوه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير (٢) ولكن في سندها ضعف ولا جابر ، مع عدم عمومها لأفراد المسألة ، ومعلومية عدم قطع الحيمض للسعي ، واختصاص الذيل بالطواف المحتمل إرادة خصوص ما كان في البيت منه ، وغير ذلك ، فلا يصلح أن معارضاً لما مر من الأصل وغيره ، خصوصاً بعد الاعتضاد بالشهرة العظيمة التي منها يعلم الوهن في الإجماع المزبور ، ولما كان مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط .

﴿ ولو كان متمتعاً بالعمرة وظن أنه أتم ﴾ السمي ﴿ فأحل وواقع النساء ثم ذكر ما نقص ﴾ من سعيه ﴿ كان عليه دم بقرة . على رواية ﴾ عبدالله بن مسكان (٣) ﴿ ويتم النقصان ﴾ قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة أشواط وهو يظن أنها سبعة فذكر بعد ما أحل وواقع النساء

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السعي - الحديث ٢

أنه إنما طاف ستة أشواط فقال : عليه بقرة يذبّحها ويطوف شوطاً آخر » وعن الشيخين وابني إدريس وسعيد وجماعة منهم الفاضل في جملة من كتبه العمل بها .

﴿ وكذا قيل ﴾ والقائل الشيخ وجمع من الأصحاب على ما في المدارك ﴿ لو قلّم أظفاره أو قص شعره ﴾ لصحيح ابن يسار (١) السابق الذي ليس فيه إلا تعليل الأظفار ، ولذا اقتصر عليه في محكي التبصرة ، وعن التهذيب والنهاية التعبير بقوله : قصر وقلّم أظفاره ، ويمكن إرادته منها معنى واحداً وعن المبسوط التعبير بقوله : قصر أو قلّم أظفاره ، ونحوه الفاضل في محكي التذكرة والتحرير وكذا الارشاد ، بل وفي القواعد ، لكن قال : أو قصر شعره كالمتن هنا ، إلا أن الخبر الأول ضعيف وإطلاقه مناف لما دل على (٢) وجوب البدنة على من جامع قبل طواف النساء متذكراً ، قيل : ومن هنا قيد المصنف والفاضل الحكم بعمرة المتمتع كالمحكي عن النزّهة وابن إدريس في الكفارات ، لكن يمكن منع تناول الخبر لكل من القبليّة والتذكر ، كما يمكن جبر ضعف الخبر بعمل من عرفت ، وعن المصنف في النكث احتمال أن يكون طاف طواف النساء ثم واقع لظنه إتمام السعي ، بل عن المختلف احتمال أن يكون قدم طواف النساء على السعي لعذر ، كل ذلك لظهور الخبر المزبور في كون الكفارة المزبورة من حيث عدم إتمام السعي إما لكونه في عمرة المتمتع التي لا يجب فيها طواف النساء ، أو لأنه قد فعله ، أو لأن كفرته حينئذ مع ذلك بدنة ، فيجبان معاً ، إحداها لكون الجماع قد وقع قبل طواف النساء ، والثانية لكونه وقع قبل تمام السعي كما عساه يظهر من محكي نكث المصنف ، بل احتمله بعض الأفاضل من متأخري

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب السعي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الاستمتاع

المتأخرين ، نعم قد يشكل بعدم وجوب الكفارة على الناسي في غير الصيد ، ولذا حمله بعض على الاستحب ، ولعله من هنا كان ظاهر المصنف وغيره التوقف للاصل وعدم الأثم وضعف الخبر ، بل قيل إن القاضي والشيخ أطرحاه وقالوا : إنه لا شيء عليه ، كاشكال الثاني وإن كان صحيحاً مع ذلك بأن الواجب في تقليم مجموع الاظفار شاة لا بقرة .

ولكن قد يدفع الثاني أنه في غير المقام ، لصحة الخبر وقابليته للتخصيص والأول بما عن ابن إدريس من أنه إنما وجبت عليه الكفارة لأجل أنه خرج من السعي غير قاطم ولا متيقن إتمامه ، بل خرج عن ظن منه ، وهاهنا لا يجوز له أن يخرج مع الظن ، بل مع القطع واليقين ، قال : وهذا ليس بحكم الناسي ، أو بما في المسالك من أن الناسي وإن كان معذوراً لكن هنا قد قصر حيث لم يلحظ النقص ، فإن من قطع السعي على ستة اشواط يكون قد ختم بالصفا ، وهو واضح الفساد ، فلم يعذر ، بخلاف الناسي غيره فإنه معذور ، ولعل هذا أولى من حيث إنسياق إرادة القطع بالفراغ من الظن ، واندراج الأول في العائد المتجه فيه فساد السعي مع العلم ، إلا إذا فرض بحال يعذر فيه ويكون كالناسي ، فلا يترتب عليه حينئذ كفارة ، على أن ذلك كله مما شاة ، وإلا فالشارع ﷺ أدري بعد أن لم يكن في العقل ما يأتى ذلك ، وفرض قبول الخبر لافادة ذلك ولو الانجبار بعمل من عرفت ، فتخص القواعد حينئذ به كما صرح به جماعة ، لكن ذكر بعض الناس أنه يجب الاقتصار على مورد النص ، وهو المتمتع كما في الصحيح (١) بل وكذا الأخير بناء على ما يفهم من جماعة منهم المصنف هنا والفاضل في القواعد ، بل هو صريح الحلبي ، وفيه ما لا يخفى عليك

من عدم إشعار في الخبر بالمتع الذي هو في سؤال الصحيح ، والاشكال من حيث طواف النساء الذي تحجب البدنة بالجماع قبله مع التذكر قد عرفت الجواب عنه ، فالمتجه بناء على العمل بالخبر المزبور وجوب البقرة بالجماع قبل السمي بظن الاتمام من هذه الحيثية ، ولا أقل من الاحتياط الذي هو ساحل بحر الهدى ، نعم ينبغي الاقتصاد على الستة بظن انها سبعة لا غير ذلك ، وإن كان يومه إطلاق المصنف ، والله العالم .

المسألة (١) الرابعة لو دخل وقت الفريضة وهو في السمي ﴿ في أي شوط كان ﴾ قطعته ﴿ ندباً ﴾ أو رخصة مع سعة الوقت ﴿ وصلى ثم أتته ﴾ ، وكذا لو قطعته لحاجة له أو لغيره ﴿ وفاقا للمشهور ﴾ ، بل عن المنتهى والتذكرة أنه لا يعرف في جواز القطع للصلاة خلافا ، لصحيح معاوية (١) « قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يدخل في السمي بين الصفا والمروة وقد دخل وقت الصلاة أيخفف أو يقطع ويصلي ثم يعود أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ ؟ قال : لا بل يصلي ثم يعود ، أو ليس عليهما مسجد » أي موضع صلاة ، وقيل المراد به المسجد الحرام ، وكونه عليهما كناية عن قربهما وظهوره للساعين ، ولا يخفى بعده ، وخبر الحسن بن علي بن فضال (٢) قال : « سأل محمد بن علي أبا الحسن عليه السلام فقال له : سمعت شوطاً واحداً ثم طلع الفجر فقال : صل ثم عد فأتهم سميتك » وموثق محمد بن فضيل (٣) عن محمد بن علي الرضا عليه السلام ، قال له : « سمعت شوطاً ثم طلع الفجر قال : صل ثم عد فأتهم سميتك » وخبر يحيى بن عبد الرحمن الأزرق (٤)

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث

١ - ٢ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السمي - الحديث ١

« سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة فيسعى ثلاثة اشواط او اربعة ثم يلقاه الصديق له فيدعوه الى الحاجة او الى الطعام قال : إن اجابه فلا بأس » وزاد في الفقيه (١) « ولكن يقضي حق الله عز وجل احب الي من ان يقضي حق صاحبه » ولذا قال القاضي فيما حكى عنه : ولا يقطعه اذا عرضت له حاجة بل يؤخرها حتى يفرغ منه اذا تمكن من تأخيرها ؛ ولكن سمعت في الطواف الامر بالقطع ، فلعل الاختلاف لاختلاف الحاجات ، بل قد تقدم سابقاً ايضاً جواز الجلوس في اثنااته للاستراحة ، وقطعه لتدارك صلاة الطواف ، لصحيح محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « سأله عن الرجل يطوف بالبيت ثم ينسى ان يصلي الركعتين حتى يسعى بين الصفا والمروة خمسة اشواط او اقل من ذلك قال : ينصرف حتى يصلي الركعتين ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتم سعيه » وصحيح معاوية (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال : « في رجل طاف طواف الفريضة ونسي الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم ذكر قال : يعلم ذلك المكان ثم يعود فيصلي الركعتين ثم يعود الى مكانه » مضافاً الى الاجماع عن التذكرة على عدم وجوب الموالاة فيه ، ومقتضى ذلك كله جواز القطع اختياراً ، وعدم الفرق بين مجاوزة النصف وعدمه ، خلافاً لما سمعته من المفيد وسائر الحلبيين فجعلوه في القطع لحاجة ونحوها كالطواف في افتراق مجاوزة النصف عن عدمها في الحكم لعموم الطواف والاشواط فيما تقدم من الاخبار لا لجل السعي على الطواف كما عن المختلف ليرد انه قياس مع الفارق ، لان حرمة الطواف أكثر من حرمة السعي ، وإن كان في الاول ايضاً انه ظاهر في غير السعي

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السعي - الحديث ٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٧٧ - من ابواب الطواف - الحديث ٣-١



خصوصاً بعد ما سمعته من الأدلة ، وقد تقدم الكلام في خبر أحمد بن عمر الحلال (١) وعن الآخرين انه كالطواف لكنهما ذكرا في الطواف جواز القطع لفريضة ثم البناء ولو على شوط ، بخلاف المفيد وسار فانها اطلقا افتراق مجاوزة النصف وعدمها في الطواف ومشابهة السمي له .

وعلى كل حال لا ريب في ضعف الجميع لما عرفت وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه ، بل قيل لولا اتفاق المتأخرين على عدم اعتبار المجاوزة عن النصف في هذه الصور كلها وجواز البناء مطلقاً ولو كان ما سعى شوطاً واحداً لكان القول بما قاله الحلبيان قوياً للتأسي وقاعدة الاختصار على المتيقن السالمين عن المعارض صريحاً بل وظاهراً ظهوراً يعتد به إلا الموثق (٢) وغيره (٣) الواردين في القطع للصلاة ، فانها صريحان في البناء ولو على شوط ، ونحن نقول فيه بمضمونها بل من نقل عدم الخلاف فيه عن التذكرة والمنتهى ، ولا موجب للتعدي الى ما عده من الصورة سوى الاخبار الباقية والاجماع على عدم وجوب الموالاة ، والاخبار ليست بواضحة الدلالة إلا على الامر بالعود الى المكان الذي قطعه فيه خاصة كما في بعضها (٤) ومع الامر بأتمام السمي كما في آخر (٥) منها ، وربما خلا بعضها (٦) عن الامر بالعود ايضاً وإنما فيه رخصة القطع خاصة ، فأوضحها دلالة الصحيح الاول (٧) وليس فيه تصريح بالبناء على الأقل ، بل ظاهره الاطلاق ، ولما سبق

(١) الوسائل - الباب - ٨٥ - من ابواب الطواف - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث ٣ - ٢

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٧٧ - من ابواب الطواف - الحديث ١ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب السمي - الحديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب السمي - الحديث ١

إبيان حكم آخر غير ما نحن فيه وهو حكم ركعتي الطواف إذا نسيهما وذكرهما في أثناء السعي صار فيه مجملاً ، وإنما ذكر الحكم فيه تبعاً فيشكل التعمول على مثل هذا الإطلاق جداً في الخروج عن مقتضى الدليلين اللذين قد مناهما سيما بعد اعتضادهما بما ذكر مستنداً للعقيد ومن تبعه سابقاً ، والاجماع المنقول على عدم وجوب الموالاة غايته نفي الوجوب الشرعي بمعنى أنه لا يؤخذ بتركها شرعاً ، لا الشرطي ، فلا ينافي وجوبها شرطاً في محل النزاع ، بمعنى أنه لو لم يوال يفسد سعيه ويتوقف صحته على إعادته وإن لم يكن ترك الموالاة إنمأً ، وبالجمله التمسك بنحو هذا الاجماع المنقول والاخبار لا يخلو من اشكال وإن كان لا يخفى عليك ما فيه من وجوه ، بل بعضه من غريب الكلام الذي لا ينبغي ان يسطر ، والله العالم .

المسألة (الخامسة لا يجوز تقديم السعي على الطواف) لا في عمرة ولا في حج اختياراً بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل يمكن دعوى القطع به بملاحظة النصوص المشتملة على بيان الحج قولاً وفعلاً ، مضافاً الى صحيح منصور بن حازم (١) « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف بينهما » بل صرح الفاضل والشهيد وغيرها بأنه لو عكس عمداً أو جهلاً أو سهواً أعاد سعيه ، الاصل بل الاصول وترك الاستفصال في الصحيح المزبور ، مضافاً الى غيره من النصوص ، نعم لو لم يمكنه الاعادة استتاب كما سمعت .

وعلى كل حال ﴿ كما ﴾ لا يجوز تقديم السعي على الطواف ﴿ لا يجوز ﴾

تقديم طواف النساء على السعي ﴿ اختياراً بلا خلاف أجده فيه ايضاً كما اعترف به غير واحد للتصوص المتضمنة لكيفية الحج فعلاً وقولاً وخصوص مرسل احمد بن محمد (١) » قلت : لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى فقال : لا يكون سعي إلا قبل طواف النساء » وغيره .

وحينئذ ﴿ فان قدمه ﴾ عمداً ﴿ طاف ثم اعاد السعي ﴾ حتى يكون آتياً بالأمور به على وجهه ، نعم لو قدمه ساهياً اجزأ كما عرفت الكلام فيه وفي تقديمه ايضاً للضرورة والخوف من الحيض ، فلاحظ وتأمل ، بل ﴿ و ﴾ كذا تقدم الكلام ايضاً فيما ﴿ لو ذكر في اثناء السعي نقصاناً من طوافه ﴾ فان كان قد تجاوز النصف في الطواف بالبيت ﴿ قطع السعي وانهم الطواف ثم اتم السعي ﴾ وإلا استأنف الطواف من رأس ثم استأنف السعي ، ولعل إطلاقه هنا منزل على كلامه السابق ، ومن هنا فسره به في المسالك على وجه يظهر منه المفروغية من ذلك ، وقد عرفت سابقاً ما يشهد له ، فلا وجه لوسوسة بعض الناس فيه قائلان ان ظاهر النافع والشرائع والتهذيب والنهاية والسرائر والتحرير والتذكرة البناء على الطواف بالبيت وان لم يكن متجاوز النصف ، بل لعل التفصيل في الموثق (٢) السابق كالصريح فيه ايضاً ، ولكن لا يخفى عليك ما في ذلك كله بعد الاحاطة بما قدمناه سابقاً ، وهو التفصيل المزبور المنسوب الى المشهور ، بل لعله كذلك بل يمكن دعوى عدم الخلاف المحقق لامكان تنزيل الاطلاق في بعض المبارات على ما يفهم منهم في غير المقام من كون المدار على التفصيل ، والله العالم .

(١) الوسائل - الباب - ٦٥ - من ابواب الطوف - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٣ - من ابواب الطواف - الحديث ٣

الى هنا تم الجزء التاسع عشر من كتاب جواهر الكلام بحمد الله ومنه  
المشتغل على الوقوف بمرقات والمشمع ونزول منى والطواف  
والسمي ، وقد بذلنا الجهد غابته في تصحيحه ومقابلته  
للنسخة الأصلية المخطوطة المصححة بقلم المصنف نور  
الله ضريحه ، وقد خرج بمون الله ولطفه خالياً  
عن الأغلاط إلا نزرأ زهيداً زاغ  
عنه البصر ، ويتلوه الجزء العشرون  
في الاحكام المتعلقة بمنى بعد  
المود ان شاء الله  
تعالى

عباس القوجاني

## فهرس الجزء التاسع عشر من كتاب جواهر الكلام

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
استحباب الاقامة بمنى لامير الحاج	١٢	استحباب الاحرام يوم التروية	٢
الى طلوع الشمس		للحاج والخروج الى منى ثم الخروج	
استحباب الدعاء بالمرسوم عند الخروج	١٢	الى عرفات	
بيان حد منى	١٢	استحباب إيقاع الاحرام بعد	٤
استحباب الغسل للوقوف	١٣	صلاة الظهرين	
استحباب الطواف وركعتيه قبل	١٣	بيان ما يستحب لامير الحاج	٧
الاحرام بالحج		بيان وقت الاحرام للمفرد والقارن	٨
عدم جواز الطواف بعد الاحرام	١٤	وقت إحرام الحج للمجاور	٩
حتى يرجع من منى		جواز الخروج الى منى قبل يوم	١٠
حكم من طاف بعد الاحرام ساهياً	١٤	التروية لذوي الاعذار	
او جاهلاً		استحباب الخروج الى منى يوم	١٠
كيفية الوقوف بعرفات واعتبار النية	١٥	التروية والبيتوتة بها ليلة العرفة	
فيه وبيان وقتها		الى طلوع الفجر	
وجوب الكون في عرفات الى الغروب	١٧	كراهة الجواز من وادي محسر	١١
عدم كفاية الوقوف بنمرة او عرنة	١٧	قبل طلوع الشمس	
او ثوبة او ذي المجاز او تحت الاراك		كراهة الخروج من منى قبل الفجر	١١
وجوب الكون في عرفات من الزوال	١٩	إلا لذوي الاعذار	
الى الغروب بنحو الاستيعاب			

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
٢٠	بيان الموقف وحدوده	٣٥	بيان وقت الاختياري والاضطراري
٢٢	وجوب الاستيعاب وان الركن هو المسمى		للقوف بعرفات
٢٥	وجوب الوقوف من اول الزوال	٣٧	من نسي الوقوف بعرفات وقف بها
٢٧	حكم من أفاض قبل الغروب جاهلاً او ناسياً		الاضطراري ، ولو غلب على ظنه
٢٨	وجوب العود قبل الغروب بعد العلم او التذكر		فوات المشعر اقتصر على الوقوف بالمشعر
٢٨	حكم من أفاض قبل الغروب عامداً	٣٨	كفاية حج من نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس
٢٩	حكم من عاد قبل الغروب	٣٨	صحة حج من وقف بعرفات قبل الغروب ولم يدرك المشعر إلا بعد الزوال
٢٩	اعتبار السلامة من الجنون والاعماء والسكر والنوم في الوقوف في جزء من الوقت	٤٢	كفاية الوقوف بالمشعر نهراً عن غيره في صحة الحج
٣٠	حكم من وقف ثامن ذي الحجة او عاشره خطأ	٤٥	عدم الاجتزاء باضطراري المشعر نهراً
٣٢	كفاية الحج الذي وقع على طبق حكم قاضي العامة مع العلم بعدم كونه مطابقاً للواقع	٤٧	بيان اقسام الوقوفين ، وهي ثمانية
٣٢	مسمى الوقوف بعرفات ركن	٤٩	استحباب الوقوف بميسرة الجبل
٣٣	كفاية الوقوف بالمشعر لمن فاته الوقوف بعرفات	٥٠	استحباب الوقوف في سفح الجبل
		٥٠	استحباب الدعاء للأثور وغيره في الموقف

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
بأذان واحد وأقامتين وتأخير نوافل المغرب الى ما بعد المشاء		استحباب الدعاء في الموقف لنفسه ولوالديه وللمؤمنين	٥١
اعتبار النية في الوقوف بالمشر	٦٥	العرفة يوم دعاء وذكر لا يوم صلاة	٥٣
حد المشر ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر	٦٦	استحباب ان يضرب خباه بنمرة	٥٦
عدم جواز الوقوف بغير المشر ، نعم يجوز مع الزحام الوقوف في المأزمين	٦٧	استحباب ان يقف على السهل وان يجمع رحله وان يسد الخلل به بنفسه	٥٧
كفاية الوقوف او نواه ثم نام او جن او اغمي عليه	٦٨	استحباب الدعاء قائماً	٥٨
لزوم كون الوقوف بعد طلوع الفجر حكماً من افاض من المشر قبل طلوع الفجر	٦٩	كراهة الوقوف في اعلى الجبل	٥٩
بيان ما هو واجب من الوقوف وما هو ركن	٧٥	كراهة الوقوف راكباً وقاعداً	٥٩
جواز الافاضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبران	٧٧	كراهة رد السائل في الموقف	٦٠
استحباب عدم الافاضة للمعذورين إلا بعد انتصاف الليل	٧٩	كراهة السؤال في الموقف من غير الله تعالى	٦٠
عدم لزوم الجبر على من افاض بالليل ناسياً	٧٩	استحباب الاجتماع للدعاء يوم عرفة في الامصار	٦٠
استحباب الدعاء المرسوم او غيره بعد ان يصلي الفجر	٧٩	القول في الوقوف بالمشر	٦١
		استحباب الاقتصاد في المسير الى المشر والدعاء بالمأثور	٦٢
		استحباب تأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار ربيع الليل ، وإن منعه ما منع صلى في الطريق	٦٣
		استحباب الجمع بين المغرب والعشاء	٦٤

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
٨١	استحباب الدعاء والاحياء ليلة المزدلفة	٩١	استحباب الإقامة بمنى لمن فاته الحج الى انقضاء ايام التشريق ثم الاتيان بافعال العمرة التي يتحلل بها
٨٢	استحباب وطء الصرورة المشعر برجليه حافياً	٩١	استحباب التقاط الحصى من المشعر وجواز اخذها من غيره من الحرم عدا المساجد
٨٤	القول باستحباب الصمود على قزح وذكر الله عليه	٩٣	اعتبار أن يكون الحصى مما يسمى حجراً
٨٥	وقت الوقوف بالمشعر ما بين الطلوعين للمختار ، وللمضطر الى زوال الشمس	٩٤	اعتبار ان يكون الحصى من الحرم
٨٥	حكم من لم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد الفجر عامداً ، ومن ترك ناسياً بعد ان وقف بعرفات ، ومن ترك الوقوفين	٩٥	اعتبار ان يكون الحصى اباكراً
٨٦	من لم يقف بعرفات وأدرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجه ، ولو فاته بطل ، ولو وقف بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال	٩٦	استحباب ان يكون الحصى برشا رخوة بقدر الأنملة كحلية منقطة ملتقطة
٨٦	من فاته الحج تحلل بعمرة مفردة	٩٧	استحباب الالتقاط
٨٨	من فاته الحج وتحلل بالعمرة يقضيه وجوباً إن كان واجباً وإلا فندباً	٩٨	كراهة كون الأحجار صلبة او مكسرة
٨٩	سقوط الافعال عن فاته الحج	٩٨	استحباب الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل لمن عدا الامام بدون التجاوز عن وادي محسر
		٩٩	استحباب الوقوف للامام الى طلوع الشمس
		٩٩	استحباب الهرولة في وادي محسر



المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
١٠٠	القول في نزول منى	١١٣	استحباب استقبال غير المقبة من
١٠١	استحباب الدعاء بالمرسوم اذا هبط	١١٤	الجمار واستقبال القبلة عند الرمي
	الى منى	١١٥	وجوب الهدى على المتمتع
١٠١	رمي جمرة المقبة	١١٥	وجوب الهدى على المسكى اذا تمتع
١٠٣	اعتبار النية في الرمي	١١٦	حكم المملوك اذا تمتع باذن مولاه
١٠٤	اعتبار العدد وهو سبع ، والقارواها	١١٨	تعين الهدى على المملوك اذا ادرك
	بما يسمى رمياً		المشعر ممتعاً
١٠٥	كيفية الرمي	١١٨	اعتبار النية في الذبح
١٠٦	وجوب التفريق في الرمي	١١٨	كفاية نية الذابح النائب عن المنوب عنه
١٠٦	بيان المراد من الجمرة	١١٩	استحباب ذكر المنوب عنه لفظاً
١٠٧	استحباب الطهارة حال الرمي	١١٩	العبرة بالنية لو غلط الوكيل في
١٠٨	استحباب الفصل للرمي		تسمية الموكل
١٠٨	استحباب الدعاء عند ارادة الرمي	١٢٠	وجوب ذبح الهدى بمنى
١٠٩	استحباب ان يكون بين الراى وبين	١٢١	عدم اجزاء الهدى الواحد إلا عن
	الجمرة عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعاً		واحد
١٠٩	استحباب الرمي خذفاً	١٢٦	إجزاء الهدى الواحد عن جماعة
١١٠	استحباب الدعاء مع كل حصاة		في المندوب
١١٠	استحباب كون الراى ماشياً	١٢٦	عدم وجوب بيع ثياب التجميل في
١١١	استحباب المشي الى الجمار		الهدى ، بل يقتصر على الصوم
١١٢	استحباب استقبال الجمرة المقبة	١٢٧	عدم الاجزاء لو ضل الهدى فذبحه
	واستدبار القبلة عند الرمي		غير صاحبه عنه

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
١٣١	عدم جواز إخراج شيء مما ذبحه عن منى	١٥٥	استحباب محر الابل قاعة
١٣٣	وجوب ذبح الهدي يوم النحر مقدماً على الحلق ، ولو أخره أثم واجزأ وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة	١٥٦	استحباب الربط بين الخف والركبة والظمن من الجانب الايمن
١٣٥	وجوب كون الهدي من النعم	١٥٦	استحباب الدعاء عند الذبح
١٣٦	اعتبار السن في الهدي	١٥٧	استحباب وضع الحاج يده على يد الذابح ، وافضل منه ان يتولى الذابح بنفسه اذا احسن
١٣٩	اعتبار التامة في الهدي	١٥٧	استحباب ان يقسم الهدي اثلاثاً
١٣٩	عدم اجزاء الموراء والعرجاء والمریضة والكبيرة	١٦١	القول بوجوب الاكل من الهدي
١٤١	عدم اجزاء المقطوعة الاذن والتي انكسر قرنهما لداخل	١٦٢	عدم الضمان مع الاخلال بالاكل
١٤٥	عدم اجزاء الخصي	١٦٢	عدم الاشكال في الضمان لو باع الهدي المذبوح او اتلقه
١٤٧	عدم اجزاء المهزولة	١٦٣	كراهة التضحية بالجاموس والثور والمجوء
١٤٨	بيان المراد من المهزول	١٦٤	من فقد الهدي ووجد ثمنه ينتقل فرضه الى الصوم
١٥١	استحباب كون الهدي سمياً ينظر في سواد ويترك في سواد ويمشي في مثله	١٦٧	من فقد الهدي وثمنه صام ثلاثة أيام في الحج متواليات
١٥٣	استحباب كون الهدي مما عرف به	١٦٩	من لم يتفق له التوالي اقتصر على يوم التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد النفر
١٥٤	افضل الهدي من اللبدن والبقر الاناث ، ومن الضأن والمزالدكران		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
من أقام بمكة انتظر مدة وصوله الى أهله ما لم يزد على شهر	١٨٧	١٧٢ من فاته يوم التروية آخر الصوم الى ما بعد النفر	
بيان مبدأ الشهر	١٨٩	١٧٢ عدم جواز صوم أيام التشريق بمضى	
ثبوت قضاء الثلاثة على الولي دون السبعة	١٨٩	١٧٤ جواز صوم يوم النفر وهو الثالث عشر	
وجوب قضاء المشرقة على الولي	١٩٠	١٧٧ جواز تقديم صوم الثلاثة من أول ذي الحجة بعد التلبس بالمئمة	
عدم الفرق في الحكم بين الوصول الى البلد وعدمه	١٩٠	١٧٧ جواز صوم الثلاثة طول ذي الحجة	
من وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجد كان عليه سبع شياه	١٩١	١٧٨ من صام يومين وأفطر الثالث لم يجزه إلا أن يكون ذلك هو العيد فيأتي به بعد النفر	
من تعين عليه الهدي أخرج من أصل تركته	١٩٢	١٧٩ عدم جواز صوم الثلاثة إلا في ذي الحجة بعد التلبس بأحرام العمرة	
هدي القران بعد السوق لا يخرج عن ملك سائقه وإن وجب نحره	١٩٢	١٨٠ تعين الهدي على من لم يصم الثلاثة في ذي الحجة	
وجوب نحر هدي القران بمضى ان كان لأحرام الحج ، وبفناء الكعبة إن كان للعمرة	١٩٦	١٨٣ عدم وجوب الهدي على من صام الثلاثة ثم وجد وان كان الرجوع الى الهدي أفضل	
عدم وجوب البدل لو هلك هدي القران من غير تقريط	١٩٧	١٨٥ صوم السبعة بعد الوصول الى البلد	
وجوب البدل لو كان مضموناً كالكفارات	١٩٨	١٨٦ عدم اعتبار الموالاة في السبعة	
		١٨٧ اعتبار التفريق بين الثلاثة والسبعة في مكة لا في البلد	

المصحية	الموضوع	المصحية	الموضوع
١٩٩	حكم الهدي لو عجز عن الوصول الى المنهر	٢١٨	استحباب التثليث في الأضحية
٢٠٤	عدم تعيين هدي القران للصدقة إلا بالنذر بل يكون حكمه حكم هدي التمتع	٢١٩	استحباب الأضحية
٢٠٥	عدم الضمان لو سرق هدي القران من غير تفريط	٢٢٣	تعيين وقت الأضحية بمضى والأمصا
٢٠٦	حكم الهدي الذي ضل فذبحه الواحد عن صاحبه	٢٢٥	جواز ادخار لحم الأضحية
٢٠٧	حكم الهدي الذي ضاع فاقام بدله ثم وجد	٢٢٧	كراهة إخراج لحم الأضحية من منى
٢٠٩	جواز ركوب الهدي وشرب لبنه ما لم يضر به وبولده	٢٢٨	جواز إخراج ما يفضيه غيره من منى
٢١١	حكم ولد الهدي	٢٢٩	إجزاء الهدي الواجب عن الأضحية والجم بينهما أفضل
٢١١	حكم الهدي الواجب كالكفارات والفداء والنذور	٢٢٩	من لم يجد الأضحية تصدق بشمها وإن اختلف أثمانها تصدق بالنسبة
٢١٥	تعيين موضع نحر البدنة المنذورة	٢٣٠	استحباب كون التضحية بما يشترية لا بما يريه
١١٦	تعيين موضع نحر المنذور اذا كان غير بدنة	٢٣٠	كراهة أخذ شيء من جلود الاضاحي
٢١٦	استحباب التثليث في هدي القران كهدي التمتع	٢٣١	كراهة اعطاء الجلد الجزار
		٢٣١	استحباب التصديق بالجلد
		٢٣٢	وجوب الحلق أو التقصير
		٢٣٣	أفضلية الحلق على التقصير
		٢٣٤	وجوب الحلق على الصرورة والملبد
		٢٣٦	تعيين التقصير على النساء
		٢٣٨	حكم الخنثى المشكل

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
وجوب إيقاع المناسك الثلاثة	٢٥٠	وجوب تقديم الحلق أو التقصير	٢٣٨
يوم النحر		على زيارة البيت	
عدم وجوب الاعادة لو أثم وقدم	٢٥٠	من قدم الزيارة على الحلق جبره بشاة	٢٤٠
بعضاً على بعض		وجوب إعادة الطواف لو قدمه على	٢٤١
المتتم بعد الحلق أو التقصير يحل	٢٥١	الحلق نسياناً	
من كل شيء إلا الطيب والنساء		وجوب إعادة الطواف لو قدمه على	٢٤٢
بيان التحلل من الصيد	٢٥٥	الحلق جهلاً	
مدخلة كل واحد من المناسك	٢٥٦	بطلان الحج لو ترك الاعادة ممدأ	٢٤٢
الثلاثة في منى في التحليل		وجوب إعادة السعي حيث ما حجب	٢٤٢
حلية الطيب أيضاً في غير المتمتع	٢٥٦	إعادة الطواف	
بالحلق أو التقصير		حكم تقديم الطواف على الذبح أو الرمي	٢٤٢
المتتم إذا طاف طواف الزيارة	٢٥٧	وجوب الرجوع الى منى للحلق أو	٢٤٢
حل له الطيب		التقصير لو أدخل بها	
حلية النساء بطواف النساء	٢٥٨	من لم يتمكن من الرجوع حلق أو	٢٤٣
حلية الرجال للنساء بطواف النساء	٢٥٩	قصر مكانه وجوباً وبعت بشعره	
الحاج إذا طاف وسعى قبل الوقوفين	٢٦٠	ليدفن بمنى ندباً	
يتحلل من كل شيء بالحلق أو التقصير		من ليس على رأسه شعر أجزاءه	٢٤٤
حرمة النساء على الصبي بعد بلوغه	٢٦٠	إصرار الموصى عليه	
لو ترك طواف النساء		الجمع بين إصرار الموصى والتقصير	٢٤٥
وجوب طواف النساء على الخفائي	٢٦١	بيان ما يستحب في الحلق	٢٤٦
والخصيان		وجوب الترتيب بين المناسك الثلاثة	٢٤٧
		يوم النحر	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
وأخذ الثارب والدعة اذا وقف على باب المسجد		٢٩٢ حرمة النساء بالاحرام على العبد المأذون فيه	
٢٩٩ اعتبار الطهارة في الطواف الواجب		٢٩٢ حرمة وطء النساء وما في حكمه من التقبيل والنظر واللمس بشهوة والعقد	
٢٧٠ حكم الطهارة الترابية		عليهن بترك الطواف	
٢٧١ حكم المبطلون والمسوس والمستحاضة		٢٩٢ كراهة لبس المخيط قبل طواف الزيارة	
٢٧١ وجوب إزالة الثجاسة عن الثوب والبدن في الطواف		٢٩٣ كراهة تغطية الرأس قبل طواف الزيارة	
٢٧٣ عدم العقوف في الاقل من الدرهم من الدم وفيما لا تتم للصلاة به في الطواف		٢٩٣ اختصاص الكراهة بالمتمتع	
٢٧٣ دم القروح والجروح مسفوف في الطواف		٢٩٤ كراهة الطيب قبل طواف النساء	
٢٧٣ وجوب استئناف الطواف الواجب لو ذكر علم الطهارة حين الطواف		٢٩٤ استحباب المضي الى مكة للطواف والسمي بعد فقهاء المناسك يوم النحر فان أخر فن الضد ، وتأكد ذلك في حق المتمتع	
٢٧٣ بيان حكم الشك في الطهارة في أثناء الطواف وبعد الفراغ		٢٩٥ كراهة تأخير زيارة البيت عن اليوم الثاني	
٢٧٤ اعتبار الختان في الطواف للرجل دون المرأة وبيان حكم الخنثى والصبي وحكم مورد التعذر		٢٩٦ إجزاء الطواف والسمي على فرض التأخير	
٢٧٥ اعتبار السر في الطواف		٢٩٦ جواز تأخير الطواف والسمي للقارن والفرد طول ذي الحجة على كراهة	
٢٧٨ استحباب الفسل لدخول مكة		٢٩٧ الأفضل لمن مضى الى مكة للطواف والسمي الفسل وتقليم الاظفار	
٢٧٨ استحباب الفسل لدخول الحرم			
٢٨٠ استحباب الفسل بعد الدخول لو حصل عذر قبله			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢٩٤ بطلان الشوط لو وقع بين الحجر وبين البيت		٢٨١ استحباب مضغ الاذخر عند الدخول	
٢٩٥ اعتبار إكمال الطواف سبعا		٢٨٢ استحباب دخول مكة من اعلاها	
٢٩٥ لزوم كون الطواف بين البيت والمقام		٢٨٢ استحباب أن يكون الداخل حافيا	
٢٩٧ القول باجزاء الطواف خارج المقام		على سكةينة ووقار	
٢٩٨ اعتبار المقدار من جميع الجوانب ، وهو ست وعشرون ذراعاً ونصف		٢٨٣ استحباب النفل لدخول للمسجد الحرام	
٢٩٩ عدم اجزاء المشي على أساس البيت وعلى حائط الحجر		٢٨٣ استحباب الدخول من باب بني شيبه	
٣٠٠ وجوب ركعتي الطواف خلف المقام		٢٨٤ استحباب أن يقف عند الباب ويسلم على النبي ﷺ ويدعو بالمأثور	
٣٠٢ استحباب قراءة التوحيد في الاولى والجهد في الثانية		٢٨٥ كيفية الطواف	
٣٠٣ وجوب الرجوع لو نسي الركعتين خلف المقام ، ولو شق الرجوع قضاهما حيث ذكر		٢٨٥ اعتبار النية في الطواف	
٣٠٥ القول بجواز الاستنابة في صورة المشقة		٢٨٦ اعتبار مقارنة النية للطواف	
٣٠٦ وجوب قضاء صلاة الطواف على الولي		٢٨٧ وجوب الابتداء بالحجر في الطواف والختم به	
٣٠٦ حكم ترك الصلاة مع الطواف		٢٨٨ عدم وجوب قصد البدأة بالحجر والختم به	
٣٠٧ حكم ترك الصلاة همدأ وجهلاً ونسياناً		٢٨٩ بيان كيفية الابتداء بالحجر	
		٢٩١ استحباب استقبال الحجر بالوجه قبل الطواف	
		٢٩١ وجوب كون الطواف على اليسار	
		٢٩٢ بطلان الطواف لو وقع على غير اليسار	
		٢٩٢ اعتبار كون الحجر داخلاً في الطواف	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
النصف وبعده		٣٠٨ حكم الزيادة على السبع ممدأ في	
٣٢٨ حكم قطع طواف الفريضة قبل تجاوز		الطواف الواجب	
النصف وبعده لدخول البيت او		٣١٠ كراهة الزيادة على السبع في الطواف	
للسعي في حاجة		المندوب	
٣٣٠ حكم قطع الطواف للمرض		٣١٤ وجوب الطهارة في الطواف الواجب	
٣٣١ حكم قطع الطواف لعارض		واستحبابها في المندوب	
٣٣٢ حكم استمرار المرض		٣١٤ وجوب كون صلاة الطواف في	
٣٣٤ حكم من احدث في الطواف الواجب		للمقام حيث هو الآن	
قبل النصف وبعده		٣١٦ بطلان الصلاة في غير المقام	
٣٣٥ حكم من ذكر في السعي انه لم		٣١٧ جواز الصلاة عند الزحام وراء المقام	
يتم طوافه		أو الى احد جانبيه	
٣٣٦ المدار في إتمام الطواف واستثنائه		٣٢٠ جواز الصلاة في الطواف المندوب	
مجاوزه النصف وعدمه		حيث شاء من المسجد	
٣٣٨ لزوم البناء من موضع القطع		٣٢٠ من طاف في ثوب نجس مع العلم	
٣٣٩ لزوم الاخذ بالمتيقن لو شك في		لم يصح طوافه ، وإن علم في الاثناء	
موضع القطع		ازاله ونعم	
٣٣٩ وجوب الموالاة في الطواف		٣٢٣ أجزاء الطواف لو لم يعلم بالنجاسة	
٣٤٠ جواز قطع الطواف المندوب ممدأ		حتى فرغ	
٣٤٠ بيان ما يستحب في الطواف		٣٢٣ جواز إيقاف صلاة الطواف واو	
٣٤٠ استحباب استلام الحجر والدعاء		في الأوقات التي تكره لابتداء التوافل	
عنده بالمأثور		٣٢٦ حكم نقصان الطواف قبل تجاوز	



المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
٣٤٢	استحباب استلام الحجر قبل الطواف وفي اثنائه وفي كل شوط	٣٥٣	استحباب التزام المستحباب في الشوط السابع وبسط اليد على حائطه وإلصاق البطن والخذ به والدعاء بالأمّاتور
٣٤٣	استحباب الابتداء بالاستلام والاختتام به	٣٥٥	استحباب استلام الكعبة من دبرها بعد الفراغ من الطواف
٣٤٣	القول بوجوب الاستلام	٣٥٦	عدم جواز الرجوع الى المستحباب لوجوزه الى الركن عمداً او نسياناً
٣٤٤	استحباب الاستلام بجميع البدن	٣٥٧	استحباب التزام الاركان كلها
٣٤٤	استحباب الاستلام ببعض البدن إذا تعذر الجميع		لا سيما الذي فيه الحجر واليمني
٣٤٤	استحباب الاستلام باليد إذا تعذر بغيرها	٣٥٩	تأكد استحباب التزام الركن اليماني والدعاء عنده
٣٤٥	استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام بها	٣٦١	استحباب ثلاثمائة وستين طوافاً ومع عدم التمكن فثلاثمائة وستين شوطاً
٣٤٥	الأقطع يستلم بموضع القطع	٣٦٢	إلحاق الزيادة بالطواف الاخير وسقوط الكراهة هنا
٣٤٥	غير المتمكن من الاستلام يشير باليد	٣٦٣	استحباب قراءة سورة التوحيد في الأولى والمجد في الثانية من صلاة الطواف
٣٤٦	بيان المراد من الاستلام	٣٦٤	حكم من زاد شوطاً على السبعة سهواً
٣٤٧	استحباب الدعاء والذكر حال الطواف	٣٦٩	استحباب التّداني من البيت في الطواف
٣٥٠	استحباب السكينة والوقار والاقتصاد في المشي حال الطواف	٣٦٩	كراهة الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة
٣٥٠	استحباب الرمل ثلاثاً والمشي اربماً في طواف القدوم		
٣٥٢	المراد بالرمل الهرولة		
٣٥٢	الرمل مستحب للرجال دون النساء		
٣٥٢	بيان المراد من طواف القدوم		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
الطواف الواجب واجباً والندب ندباً		٣٧٠ بطلان الحج والعمرة بترك الطواف	
٣٨٥ حكم من نسي الطواف حتى رجع الى أهله وواقع		صمداً بل جهلاً	
٣٨٧ جواز الاستنابة لو نسي طواف النساء		٣٧١ بيان ما يتحقق به ترك الطواف في الحج	
٣٨٩ وجوب قضاء طواف النساء		٣٧١ بيان ما يتحقق به ترك الطواف في	
٣٩٠ وجوب قضاء طواف النساء على الولي بعد الموت		عمرة التمتع وفي العمرة المفردة	
٣٩٠ جواز تأخير السعي عن الطواف الى الغد		٣٧٢ عدم كون طواف النساء ركناً	
٣٩١ وجوب تأخير الطواف والسعي عن الوقوفين ومناسك منى يوم النحر على المتمتع		٣٧٣ عدم الاحتياج الى المحلل بعد الفساد بترك الطواف	
٣٩٢ جواز تقديم الطواف على الوقوف المعذور		٣٧٤ حكم ترك الطواف نسياناً	
٣٩٤ جواز تقديم طواف النساء على الوقوف للضرورة		٣٧٦ عدم الفرق بين ترك الطواف نسياناً في الحج او العمرة في الحكم	
٣٩٥ جواز تقديم الطواف على الوقوف للقارن والافرد على كراهة		٣٧٧ وجوب الاستنابة في الطواف لو تعذر العود او تعسر	
٣٩٧ عدم جواز تقديم طواف النساء على السعي إلا مع الضرورة		٣٧٨ عدم الالتفات بعد الفراغ لو شك في عدد أشواط الطواف او في صحته	
٣٩٨ من قدم طواف النساء على السعي ساهياً اجزأ ولو كان عامداً لم يجز		٣٧٩ حكم الشك في الزيادة في اثناء الطواف	
٣٩٩ عدم جواز الطواف وعلى الطائف برملة		٣٨٠ حكم الشك في النقصان في اثناء الطواف	
		٣٨٣ تعيين البناء على الأقل في الطواف المندوب	
		٣٨٤ حكم من زاد على السبع ناسياً وذكر قبل بلوغه الركن	
		٣٨٤ من طاف وذكر الله لم يتطهر أعاد في الفريضة دون النافلة ويعيد صلاة	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
اعتبار النية في السعي	٤١٧	حكم من نذر أن يطوف على أربع	٤٠١
لزوم البدأ بالصفا والختم بالمروة	٤١٨	حكم من يحجز عن المشي إلا على أربع	٤٠٢
عدم وجوب الصعود على الصفا	٤١٩	جواز التحويل على الغير في تعداد	٤٠٣
بيان للراد من الصفا والمروة	٤٢١	الطواف ، ولو شك عولا على	
عدم وجوب الصعود على المروة	٤٢٢	الأحكام المقدمة	
وجوب السعي سبباً بحسب ذهابه	٤٢٢	وجوب طواف النساء في الحج	٤٠٥
شوطاً وعوده آخر		وجوب طواف النساء في العمرة المفردة	٤٠٦
استحباب المشي في السعي	٤٢٣	عدم وجوب طواف النساء في العمرة	٤٠٧
استحباب المرولة ما بين المنارة	٤٢٣	المتمتع بها	
وزقاق المطارين والمشى في غيره		وجوب طواف النساء على الرجال	٤١٠
استحباب الرجوع بنحو الفقهي	٤٢٧	والنساء والصبيان والخصيان والخنثاء	
لو نسي المرولة ثم يهروا موضعها		استحباب الطهارة في السعي	٤١٠
استحباب الدعاء في السعي ماشياً	٤٢٨	استحباب استلام الحجر والشرب	٤١١
ومهرولاً		من زمزم والصب على الجسد من	
جواز الجلوس خلال السعي للراحة	٤٢٨	مائها قبل السعي	
بطلان الحج لو ترك السعي عامداً	٤٢٩	استحباب الخروج من الباب المحاذي	٤١٣
حكم من ترك السعي ناسياً	٤٣٠	للحجر	
بقاء الاحرام على من أخل بالسعي	٤٣٠	استحباب الصعود على الصفا	٤١٣
حكم الزيادة العسدية في السعي	٤٣١	استحباب استقبال الركن العراقي	٤١٥
حكم الزيادة السهوية في السعي	٤٣٢	واطالة الوقوف على الصفا والدعاء	
حكم من يقن عدد الاشواط وشك	٤٣٧	بالمأثور	
فيما بدأ به			

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
٤٣٨	حكم الشك في عدد الاشواط في الائناء فيما دون السبعة	٤٤٣	جواز قطع السمي لو دخل وقت الفريضة
٤٣٩	حكم الشك فيما زاد عن السبعة	٤٤٦	عدم جواز تقديم السمي على الطواف
٤٣٩	من ييقن النقيصة أتى بها	٤٤٦	عدم جواز تقديم طواف النساء على السمي
٤٤٠	حكم من تمتع بالعمرة وظن انه اتم السمي فاحل وواقع النساء	٤٤٧	وجوب اعادة السمي لو قدمه على الطواف صمداً